

جامع
الحكام المستأوف

تأليف
أبي القاسم الأندلسي

رأيت في نسخة
فضيلة الشيخ أحمد بن أبي داود

الذليل العالمية
النشر والتوزيع



جَنُودُ الصَّحَابِ بِمَحْفُوظَاتِهِ

الذَّابِرُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

مَجْلَدُ
أَحْكَامِ الْمَنَافِعِ

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

رقم الإيداع: ١٩٧٤٢/٢٠١١ م

الترقيم الدولي: 978.977.5025.38.8 I.S.B.N

الذَّابِرُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ



من غير قيد ٦٤٠ رتبة ٢١١٦٦٦-٣١ ش الصالحين-محطة مصر - الإسكندرية

محمول (٩١١٩٥٥٧١١٨) / ٥٧ / ٣٧٠ ٤٨٧-٢٧ / ٢٧٠٢ / الهاتف (٩١١٩٥٥٧١١٨) / ٢٧٠٢

E.mail: alarzia_misr@hotmail.com

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

فهذا مبحث نافع ومفيد بإذن الله، يتعلّق بأحكام المسافر

أحدّه أخي في الله أحمد البديوي حفظه الله تعالى، وبارك فيه.

وقد اعتنى فيه حفظه الله بالناحيتين الحديثية والفقهية على السواء؛ فقام بتخريج الأحاديث والآثار، وحكم عليها بما تتحقّق من الصحة أو الضعف.

وكذا أورد أقوال الأئمة الفقهاء، وخاصة أصحاب المذاهب الأربعة قنن بعدهم.

وقد ضمّن بحثه بعض فتاوى اللجان الفقهية في المسائل المتعلقة ببحثه هذا.

وقد راجعت عمل أخي حفظه الله فألفيته نافعاً مفيداً، قاله أسأل أن يوفقه لمواصلة طلب العلم الشرعي والدعوة إلى الله، وأن يبارك فيه وفي عمله، وأن يتفّع به المسلمون!!
وصلّ اللهم على سيدنا محمد، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله

مصطفى العدوي

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَمِنْهُنَّ نِسَاءً وَأَنفُسًا أَلْفًا فَسَلِّوْنَ لَهُنَّ مِثْلَ مَا لَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ حَيْثُ وَجَدْتُمُ الْوَحْيَ وَالْإِسْلَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٣٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن السفر من الأمور التي تتكرر في حياتنا مراراً وتكراراً، وهو - أي السفر - له فقهه الخاص، وينبغي للمسلم والمسلمة أن يقف على فقهه؛ ليتمكن برخصه وشئته ومستحباته، ويحجب محرّماته ومكروهاته؛ فلذلك استعنت بالله، ثم قمت بجمع مسائل السفر التي يحتاج إليها المسافر من آداب وأحكام.

وقسمت الكتاب إلى تسعة أبواب، يحتوي كل باب على عدة مباحث:

فبدأته بآداب السفر ومستحباته، وجمعت فيه ما صرح من آداب وأدعية يحتاج إليها المسافر.

ثم تبيّنت بأحكام القصر في السفر، وفيه اثنا عشر مبحثاً؛ بدأتها ببيان مشروعية القصر

في السفر ثم حكم القصر ومسافة القصر، والمدة التي إن مكثها المسافر لم يترخص برخص السفر، ومباحث أخرى في الباب.

ثم حوى الباب الثالث أحكام الجمع بين الصلاتين في السفر، وفيه ثمانية مباحث متعلقة بالجمع.

ثم الباب الرابع، وفيه مباحث في أحكام الصلاة للمسافر، وفيه ستة مباحث من اقتداء المقيم بالمسافر والعكس، ومن الأحق بالإمامة، وحكم النوافل في السفر، والصلاة على الراحلة، وقضاء الصلاة الفائتة في السفر والحضر.

ثم ختمت الباب الخامس بأبواب الصلاة، وفيه أحكام يوم الجمعة وحكم صلاة الجماعة في السفر.

فانتهت بذلك من أحكام الصلاة وما يتعلق بها من أحكام يحتاج إليها المسافر. وأما الباب السادس فهو يتعلق بأحكام المسح على الخفين للمسافر، وفيه مبحثان. بينت فيه مشروعية المسح على الخفين للمسافر، ثم المدة التي يسمح فيها للمسافر على الخفين.

ثم انتقلت إلى الباب السابع، وسميته فقه الصوم في السفر، فجمعت فيه تسعة مباحث يحتاج إليها المسافر في شهر رمضان.

ثم أفردت الباب الثامن بفقه المرأة في السفر، وفيه تسعة مباحث تخص المرأة من بيان حكم سفرها بلا محرم، وتعريف المحرم، وبيان مسافة السفر التي يحرم عليها السفر فيها بلا محرم، وهل لوسائل المواصلات الحديثة تأثير في حكم السفر عليها.

وأما الباب التاسع ففيه متفرقات هم المسافر، كحكم الأضحية للمسافر، وحكم

السفر لبلاد الكفار والإقامة بينهم، ثم يدع السفر لأحذر المسافرين من الوقوع فيها.
ثم ختمت كتابي بأسطر يسيرة، جمعت فيها للقارئ الكريم جميع ترجيحات الكتاب
مختصرة يسيرة كتيبه وتذكير له .

ثم قمت بعرض الكتاب على شيخنا الجليل أبي عبد الله مصطفى العدوي حفظه الله،
فراجعه معي وأوقفني - جزاء الله خيراً - على فوائد كثيرة، ثم قدّم له حفظه الله، وجزاء
الله خيراً، والله أسأل أن يرفع قدره في الدنيا والآخرة، ويحفظ عليه علمه، ويبارك له في
أهله وولده وماله.

وأتوجه بالشكر لإخواني طلبة العلم وكل من ساعدني. والله أسأل أن يوفقني
وإياهم لتحقيق العلم النافع والعمل به، وقبل ذلك الإخلاص في طلبه.
هذا وما كان من توفيق في هذا البحث فمن فضل الله عليّ. وما كان من خطأ أو زلل
فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء .

وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو البراء أحمد بن فوزي البديوي

مشرف عام أكاديمية القرآن والبحث العلمي

بمركز كلمة يدي

هاتف رقم: ٠٠٩٧١٥٠٧١٨٤٣٤٠

تعريف المسافر وأقسامه

السفر من حيث اللفظ هو: قطع المسافة^(١).

والسفر بخلاف الحضر، وهو مشتق من ذلك؛ لما فيه من الذهاب والنجي، كما تذهب الريح بالسفير من الورق ونجي، والجمع أسفار^(٢).

ويقال: إنما سمي سفرًا لأنه يُسفر عن أخلاق الرجال، وبعضهم يقول: يُسفر عن صفات النفس وجوهرها؛ إذ ليس كل من حُتَّ صُحْبته في الحضر حُتَّ صُحْبته في السفر، وقال رجل لأخر: إنه يعرفه. فقال له: هل صُحْبته في السفر الذي يُستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: ما أراك تعرفه^(٣).

وأما معناه شرعًا: فهو قطع المسافات بينة السفر.

هذا ما عليه كلمة الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في مقدار المسافة التي تُقطع، وسيأتي بحثها بإذن الله.

وحال الناس لا يخلو من أمرين: إما مقيم، وإما طاعن مسافر.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠].

(١) انظر: مختار الصحاح (١/١٢٦).

(٢) انظر: لسان العرب (٤/٣٦٧).

(٣) انظر: قوت القلوب (٢/١٩١).

والسفر فيه مشقة على النفس:

قال الله تعالى من المنافقين المتخلفين عن الغزو مع النبي ﷺ: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَدَّلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةَ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا مَخْرَجَنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النساء: ٤٢].

قال أبو عبيد رحمه الله الشُّقَّة: السفر إلى أرض بعيدة، يقال منه: شُقَّة شاقَّة^(١).

وقال موسى عليه الصلاة والسلام لقتاه حين بلغ مجمع البحرين في البعث عن الحضر لأخذ العلم ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢].

والنَّصَب هو التعب والمشقة، قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ١٧]. أي: اتعب في عبادته، واجتهد فيها^(٢).

أخرج البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ فَلْيَجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند حديث: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ» أي: جزء منه، والمراد بالعذاب: الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشي من ترك المألوف.

وقوله ﷺ: «يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ» أي: يمنع كمال هذه الأشياء لا أصلها.

(١) انظر: تفسير الطبري (٨/ ١٥٤)، وفتح القدير للشوكاني (٢/ ٣٦٢).

(٢) انظر: شرح السنة للبخاري (٤/ ٥٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٣٩) باب السرعة في السير.

قال الحافظ: وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة، واستحباب استعجال الرجوع إلى أهله، لاسيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المهيئة على صلاح الدين والدنيا^(١).

أقسام السفر: ينقسم السفر من ناحية الحكم الشرعي إلى ثلاثة أقسام:

الأول: سفر طاعة: كالسفر لأداء مناسك الحج أو العمرة، أو الجهاد، أو صلة الرحم، أو طلب العلم، أو زيارة مريض... ونحو ذلك من أسفار الطاعات.

الثاني: سفر مباح: كسفر التجارة والنزهة والصيد... وغير ذلك.

الثالث: سفر معصية: كالسفر لارتكاب المحرمات، أو سفر المرأة بدون محرم - على ما سياتي بيانه إن شاء الله - أو شد الرحال لزيارة القبور!!

عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(٢).



(١) صحيح الباري (١٢٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٣) باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، وأخرجه مسلم (٨٢٧) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

آداب السفر ومستحباته

١- استحباب قول دعاء السفر:

عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أن علياً الأزدي أخبره أن ابن عمر علمهم أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر، كثر ثلاثاً ثم قال: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ»^(١)، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْمِئِنَّ قُلُوبُنَا فِي السَّفَرِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ^(٢) فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ، وإذا رجع قالهن، وزاد فيهن: «أَيُّونَ تَأْتِيُونَ عَائِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»^(٣).

في هذا الحديث استحباب هذا الدعاء عند ابتداء الأسفار كلها^(٤).

٢- ما يقول إذا رجع من سفر الحج وغيره:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبّر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّونَ تَأْتِيُونَ

(١) مقرنين: مطبقين، أي: ما كنا نطبق قهره واستعماله لولا تسخير الله تعالى إياه لنا.

(٢) وهناء السفر: شدته ومشقته.

(٣) الكآبة: تغير النفس والانكسار من الحزن والهم.

(٤) سوء المنقلب: المراجعة، ومعناه: أن يرجع من سفره فيجد أهله أصيبوا بمصيبة.

(٥) أخرجه مسلم (١٣٤٢) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره.

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٩١١).

هابطون تاجنون، لرت حامدون، صدق الله وعده، وبصر عبده، وهرم الأخراب
وحده^١

٢- استهيا بطلب الرفقة في السفر

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لَوْ يَتْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا
أَعْلَمُوا مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ»^٢

قال ابن بطال رحمه الله: قال المصنف: سبه عن الوحدة في سير الليل أي هو إشفاق على
الواحد من الشبهتين: لأنه وقت تشتتهم ودهم يبشر بسمثل هم وما يُفرعهم
ويُدخل في قلوبهم الوسوس^٣، ويدل ذلك أمر الناس أن يحسوا صيانتهم عند حده
الليل^٤، ومع أن الوحدة ست محرمة، وبها هي مكروهة؛ فمن أحد لا فصل من
انصحه فهو أولى، ومن أحد مانو حده هم يأب حرماً

وقال الشوكاني رحمه الله: وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ انتدب وحده لابي
النبي ﷺ بحبر بني قريظة

قال ابن المصنف: سير لمصلحة خرب احص من سفر، فحور السفر بمفرد
نصرورة و نصحه النبي ﷺ لا تنظم لا بالأفراد؛ كرسن الحاسوس والطلبة،
والكراهة لما عدا ذلك

(١) أخرجه البجلي في (١٧٠٣) باب ما يقول في رجع من الحج أو العمرة أو العمرة، وأخرجه
مسند (١٣٤٢) باب ما يقول في رجع من سفر الحج وغيره

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣٦) باب السير وحده

(٣) حذقه النيس سوادها: وفي حذقه النيس في سواد نيل يضر وجهه القعة فلا ذي (١٠٤/١)

(٤) شرح صحيح البخاري (١٥٥/٥)

ويحتمل أن تكون حائه خور معبدة بأحجاره عند الأمام، وحاله اذبح مقبدة بالخوف حيث لا ضرورة

٤ - التكبير عند الصعود والتسبيح عند الهبوط:

عن حابر رضي الله عنها قال: كُنَّا إِذَا صَجَدْنَا كَثْرًا، وَإِذَا تَصَوُّرًا سَجَدًا
قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ الْمُهَلَّبُ تكبيره عند اشرافه على حجاب استشعار تكبره
 الله عنده، نفع عليه يعين من عظيم حنقه انه اكرم من كل شيء، يعاقب
 وأما تسبيحه في بطون الأودية فهو مستبط من فقهه يؤمن **سَجَدَ** وتسبيحه في بعض
 الخور، فان يعاقب **عَنْ** فَنَزَلَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ التَّسْبِيحِ **أَنَّ** نَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى ثَوْبٍ تَعْتَوِي **عَنْ**
 [الاصحاح ٤٣] فحاشا الله مددت من الصلوات، فامثل التي **سَجَدَ** هذا السج في بطون
 الأودية، سجده الله معها، ومن أن يدركه عدوه

وقال غيره معنى سجدته في بطون الأودية وما انخفض من لأرض أنه لما كان
 التكبير لله تعالى عند رؤيته عظيم مخوفته، وجب أن يكون في انخفض من الأرض
 تسبيحه لله؛ لأن التسبيح في اللمعة تزيه الله عن صفات الانخفاض والصعده ^٢

٥ - دخول القادم من سفر على أهله من باب بيته

عن أبي إسحاق قال سمعت نبرا رضي الله عنه يقول: مرت هذه الآية **فَبَا**
 كتاب الأنصار دا ححر فحاءوا، لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم ولكن من
 ظهورهم، فحاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه، فكانه غير مدبث، فمرلت

(١) ميل الأوطار (٦٠ / ٨)

(٢) أخرجه البحاري (٢٨٣٢) باب تكبير يد علامي وعد الثاني ١٠٩ هذا سجده

(٣) صحيح البحاري لابن بطال (١٥٥ / ٥)

﴿ نَشَأْتُمْ فِي لَأَجَدَةٍ قُلْ مِنْ مَوْقِفٍ لَفَسَائِسٍ وَالْحَقُّ وَلَيْسَ إِلَهُ إِلَّا تَأْتُوا النَّبِيَّاتِ
مِنْ ظُهُورِهِمْ وَلَكِنَّ الْكِبَرُ مِمَّنْ أَسْنَى وَأَتُوا النَّبِيَّاتِ مِنْ أَوْبَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٩]

قال ابن بطال رحمه الله قال مجاهد في هذه الآية كان المشركون إذا حرم الرجل
معه ثوب كونه في ظهره يستريحه وجعل شتمه فجعل يدخل منه

وقال معمر عن الزهري كان الأصغر إذا أهتو بالعمرة لم يحمل بينهم وبين السباع
شيء، يتحرجون من دنت، وكان الرجل حين يخرج منها بالعمرة، فتبدو له الحاجة بعد
ما يخرج من بيته فيرجع، لا يدخل من باب الحجرة من أجل ضعف الباب أن يحول بينه
وبين السباع فيقتحم الخيل من وراءه

وقال ابن الصوري رحمه الله هذه عادة كانت لهم في الداهية واسمرو عنها،
فأعلموا أن نمر هو الصاعقة، من هذا الفعل، وهي هو من أنقى ما حرم عليه

٦- استصحاب تقديم الطعام عند القنوم من السفر:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قدم المدينة، فحرور أو
بقرة

إذا معاد عن شعة عن محارب سمع جابر بن عبد الله اشترى مني النبي ﷺ معراً
بوقتين ودرهم أو درهمين فلما قيم جزاراً أنمر سقرة فلدحت فأكلوا منها، فلما قيم

(١) أخرجه البخاري، ١١٦٠٩، م هو - لله تعالى ﴿ وَأَتُوا النَّبِيَّاتِ مِنْ أَوْبَهُمْ ﴾

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤: ٤٥٣)

(٣) كتاب منكر (٢: ٢٢٩)

(٤) جزار موضع في بواحي المدينة

المدينة أنري أن اتى المسجد فأصلي ركعتين، وورى في ثمن البعير

قال ابن بطال رحمه الله فيه طعام الإمام وركعتين أصحبه عند القدوم من السفر، وهو مستحب، ومن قبله

وقال أبو عبد الله من أبي بصرة قوله «كان ابن عمر يُسَطر من بعث»

أي إذا قدم من سفر أطعم من بعث، وأطعم معهم^٢

٧- استحباب سرعة رجوع المسافر إلى أهله إذا قضى حاجته

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال «السَّفرُ قِطْمَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَنْعُ أَحَدُكُمْ طَعَامَهُ وَشِرَاءَهُ وَيَوْمَهُ، إِذَا قَضَى مَهْمَةً فَلْيُمَحِّلْ إِلَى أَهْلِهِ»^٣

قال ابن بطال رحمه الله فيه حض وضبط على سرعة رجوع المسافر إلى أهله عند انقضاء حاجته، وقد بين عليه السلام المعنى في ذلك بقوله «يَمْسُحُ أَحَدُكُمْ تَوْبَهُ وَطَعَامَهُ وَشِرَاءَهُ» فامسح هذه الثلاثة التي هي أركان قضاء مع ما يضاف إليها من شقة السفر ونعمه هو العذاب الذي أشار إليه، وذلك قال عليه السلام «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ مَهْمَةً، فَلْيَرْجِعْ إِلَى أَهْلِهِ» لكي يعرض من أم ما دعه، من ذلك الراحة والندوة في أهله، والعرب تشبه الرجل في أهله بالأمير

وقل في قوله تعالى ﴿وَحَصَّكُم مَّتُوكَا﴾ [سورة ٢٠]

د من كان له دار وحادم فهو دخل في معنى الآية^٤

(١) حرجه البحاري (٢٩٦٣) باب الطعام عند القدوم وكان أبو محمد يخطره من يمسحه.

ومسنم (٧١٥) باب بيع البعير واستئناؤه ركوبه

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢٤٣) ٥

(٣) حرجه البحاري (١٧١٠) باب السفر ففهم من العذاب

(٤) شرح صحيح البخاري (٤/٤٤٤)

٨ - التعجيل من غير خطورة اذا رأى المسافر قريته

عن حميد أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول «كان رسول الله ﷺ إذا قديم من سفره فأنصر دزحابت المدينة، أو صبح ناقة» . ^١ «وبن كانت دأته حركتها»
قال أبو عبد الله إذا التفت من غدير عن حميد «حركتها من حن»

قال ابن عقال رحمه الله «من حنّها يعني لأنها وطء، وفيها أهله وولده الدين هم أحبّ لناس فيه، وقد حبلى الله النفوس على حب الأوصاف والمحبين ليها، وفعل ذلك عليه السلام، وفيه أكرم الأسوة، و مراعاة سرعه برحوق إلى أهلهم عند نفاذ أسفارهم»^٢

٩ - القيام لنقاد من السفر فرحاً بقدمه

قال النووي رحمه الله المخبار استحباب إكرام الداخل بانضمام به إن كان فيه فصلة صاهرة من علم، أو صلاح، أو شرف، أو ولاية مع صفة، أو له حرمة بولايه أو معروفه، ويكون هذا القيام للإكرام لا للبرء ولا إعظام، وعلى هذا مستمر عمل السلف للأمة وخلفها»^٣

وقال أبو عبد الله محمد العبدي رحمه الله وقد أجاز علماء سارحه الله عليهم القيام لمعائب، لأن النسب في إيراد أنك تأتي له فتسلم عنه، فإن فعلت ذلك حتى قدم عليك فأقر ما يمكن أنك تقوم ماشية به، عوض عي فادب من لشيء به»^٤

(١) (اصبح بانه) أي سرع يسر يهرع محمد البخاري (١٠٠ ١٣٥)

(٢) أخرجه البخاري، (١٧٠٨) باب من أسرع بانه إذا طلع فديه

(٣) شرح صحيح البخاري لابن عقال (٤١ ٤٥٣)

(٤) المجموع للنووي (٤/٥١٦)

(٥) المدخل (١ ١٧٧)

وقال ابن حجر رحمه الله نُفِرَ عن أي الوليد بن رشد أن القيام يقع على أربعة أوجه

الأول محذور، وهو أن يقع من يريد أن يقدم أنه تكبراً ويعلل على الفاسق أنه

والثاني مكروه، وهو أن يقع من لا يكبر ولا يتعاضد على الفاسق، ولكن يُخشى أن

يدخل معه في ذلك ما يُحذر، وما فيه من التشبه بالحذوة

والثالث جائز، وهو أن يقع على سبيل الر والإكرام من لا يريد ذلك، وبؤس معه

التشبه بالحيابة

والرابع ممدوح، وهو أن يقوم من قدم من سفر عرجا مدعوة ليستم عليه، أو لي

من عذرت له بعمه، فهذه محضود أو معه فبرية بسبها

١٠ استصحاب ابتداء التكلم من سقر بالسجود والصلاة فيه:

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أن عبد الله بن كعب بن مالك وكان

قائد كعب من به حين غمّي قال سمعت كعب بن مالك يُحدث حين تحنّف عن

عصه سُوك، في كعب : وأصبح رسول الله ﷺ قادمًا. وكان إذا قدم من سفر بدأ

بالتسبيح في ركعتين، ثُمَّ جلس لبأس ١٥

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كنت مع النبي ﷺ في سفر، فمى قدمي

مديته قال لي : ادخل المسجد فصل ركعتين ١٦

(١) فتح الباري (١١، ٥١)

(٢) أخرجه البيهقي (٥٦١، ٢)، باب حديث كعب بن مالك، ومسلم (٢٧٦٩)، باب حديث نوبة

كعب بن مالك وصاحبه

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٢١)، باب الصلاة إذا قُيِم من سفر، ومسلم (٢٧٦٩)، باب حديث نوبة

كعب بن مالك وصاحبه

قال النووي رحمه الله في هذه الأحاديث استحباب ركعتين مفردتين من سفره في المسجد أول قدمه، وهذه الصلاة معصودة لعدم من السفر لا أباحة للمسجد، والأحاديث المذكورة صريحة فيما ذكرته، وفي استحباب عدم أوائل النهار، وفي أنه يستحب للرجل الكبير في المرة ومن يقصده ليس إذا قدم من سفر غلام عنه أن يقعد أول قدمه قريب من داره في موضع يزرر سهل على ركبته

١١ دخول القادم من سفر على أهله غداة أو عشية

عن أس بن ميثم رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ لا يطرق أهله، كي لا يدخل إلا غداة أو عشية»

وعن حاتم بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا دخلت ليلاً، فلا تدخل على أهل بيت حتى تستجد المنيعة، وتغسل الشبهة»

قال النووي رحمه الله وفي رواية: «إذا قدم أحدكم ليلاً، فلا يأت أهله طروقاً، حتى تستجد المنيعة وتغسل الشبهة»

وفي الرواية الأخرى: انتهى رسول الله ﷺ إذا أطال الرجل العينة أن يأتي أهله طروقاً

وفي الرواية الأخرى: انتهى أن يطرق أهله ليلاً، بخواتم أو يطلّب عثراتهم، أي: يوقظهم في ليلهم، «ببقرق أهله ليلاً يوقظهم» وهو بفتح اللام وإسكان الياء، أي: في الليل، والطروق هو الإتيان في سبيل، وكل أب في الليل فهو طارق

(١) شرح صحيح مسلم (٥: ٢٢٨)

(٢) أخرجه تاج الدين (١٧٠٧) باب الدعاء بالنعني ومعه (١٩٢٨) باب كراهة الطروق

(٣) أخرجه تاج الدين (٢٩٤٧) باب ربيع الثياب، ومعه (٧١٥) باب استحباب مدح البكر

ومعنى «استحدا المعية» أي تربل شعر عانها، ونعنه النبي عات روحه ولا استحدا استعد من اسمعيل حديدة وهي لموسى، وأراد إزاله كيف كان ومعنى «يتحونهم» بطن جانتهم، ويكشف استارهم، ويكشف هل خانوا أم لا ومعنى هذه الروايات كلها انه يكره من طار سفره أن يقدم على مرأته لئلا يفتنه، عامد من كد سفره قرب تنويع امره بياته خلًا، فلا بأس به في إحدى هذه الروايات «إذا أطال الرَّحْلُ العِيَّة»

١٣- يستحب للمسافر أن يعلم أهله بقبضه من السفر ولا يعجزه بقبضه عن حارب بن عبد الله رضي الله عنها «كان النبي ﷺ يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً»

وعنه أيضاً رضي الله عنه قال «نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله لئلا يتخونهم أو يلعن عثراتهم»

وفي روايه «إذا أطال أحدكم العيَّة، فلا يطرق أهله لئلا، قال ابن بطال رحمه الله هي النبي ﷺ أن يطرق من رحل أهله لئلا يتخونهم أو يلعن عثرتهم، فمن أنسى عليه السلام هذا النقط لمس الذي من أحده من أن يطرق أهله لئلا

فإن قيل. وكيف يكون طروقه أهله لئلا يتخونهم ؟

(١) شرح صحيح مسلم (١٣ / ٧١)

(٢) أخرجه البيهقي (٩١٥) باب لا يطرق عليه لئلا إذا أطال عليه فحافه أن تخونهم و يلعن عثراتهم

(٣) أخرجه مسلم (٧٦٥) باب إذا طروقه الطرقي وهو المخرجون لئلا يخرجوا من سفر

(٤) أخرجه البيهقي (٤٩٤٦) باب لا يطرق أهله لئلا إذا أطال عليه فحافه أن تخونهم و يلعن عثراتهم

قيل معنى ذلك - والله علم - أن طروقه إليهم ليلاً هو وقت حلوله وقطع مراقبه
 بأس بعضهم بعضاً، فكان ذلك مكالوة على أهلها، وكأنه يسر قصدهم بلا
 لحدهم على رية حتى توحى وقت عورتهم وعندهم
ومضى الحديث انتهى عن التحسس على أهلها، ولا تحمله عبرته على نهجها إذ لم
 يأس منها إلا الخير

١٢- استقبال القادمين من السفر

عن ابن أبي مليكة قال ابن الزبير لأن جعفر رضي الله عنهم «أتذكرون تلقينا
 رسول الله ﷺ أنا وأنت عباس؟ قال نعم، فحملنا وتركت»
 وعن الزهري قال قال السائب بن يزيد رضي الله عنه «ذهبنا لتلقي رسول الله
 ﷺ مع الصبيان إلى ثنية الوداع»

وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهم قال «كان رسول الله ﷺ إذ قدم من سفر
 تلقى بصبيان أهل بيته قال وإني قد قدم من سفر فسق بي إليهم فحملني بين يديه، ثم
 جيء بأحد نسبي فاطمة فأزده خلفه قال فأدخل المدينة ثلاثة على دابة»
 ١٤- ما يفعله المسافر إذا مر بأرض المسلمين.

عن ابن شهاب وهو يذكر الجحر ماكن لعمود قال ساء من عبد الله أن محمد الله
 من عمر بن مرمز مع رسول الله ﷺ على حجر فقال يا رسول الله ﷺ «لا تدخلوا

(١) شرح صحيح البخاري (٣٦٩/٧)

(٢) حرجه البخاري (٢٩١٦) باب سبب نومه (٢٤٢٧) باب فضائل عبد الله بن جعفر

(٣) حرجه البخاري (٢٩١٧) باب سبب نومه

(٤) حرجه مسلم (٢٤٢٨) باب فضائل عبد الله بن جعفر رضي الله عنهم

مساكن الذين ظلموا أنفسهم، لا أن تكونوا ماكن، حدثنا أن يبيعكم مثل ما أبيعكم^(١)
ثم رخص فأنتزع حتى خلفها

قال النووي رحمه الله وفي الخبر عن المروقة عند مرور بدير الظنبي وموضع
العداني، ومثله الإسراع في وادي عسرة، لأن أصحاب الصل همكوا هناك، فسعي لهم
في مثل هذه مواضع المروقة واحوف، والكدة والاعتناء بهم وبمصارعهم، وأن يستعمل
بالله من ذلك^(٢)

٨٥- الإطارة في السفر:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: لا يخل أن يكلج المرأة
بطلاق أخرى، ولا يخل لرجل أن يبيع على بيع صاحبه حتى يدره، ولا يخل بثلاثة نفر
يكونون مازحين فلا إلا أمرؤا عليهم أحدكم، ولا يخل بثلاثة نفر يكونون مازحين فلا
تأخى الثاني دون صاحبهما^(٣)

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا
أحدكم

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨) باب لا تدخولوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم لا أن تكونوا ماكن

(٢) شرح صحيح مسلم (١٨/١١١)

(٣) إسناده ضعيف أخرجه أحمد في مسنده (١٧٦٢)

وفي مسنده عبد الله بن هبة فيه ضعف وابن أبي شامة، أبي شامة في مسنده بن هبان بن هانئ وهو ماضي
محرم

٤. مرسل أخرجه أبو داود (٢٦٠٩) وأخرجه ترمذي (٢٦٠٨) عن أنس بن مالك عن أبي سعيد الخدري
وأخرجه البيهقي (٥/٢٥٧) عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن أبي
سعيد عن أبي هريرة عن أبي سعيد، وأخرجه أبو بكر في كشف الأسرار (٢/٢٦٦) عن أنس بن مالك

وعن معمر، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر بن الخطاب قال : « إذا كُنتُم ثلاثة فأتروا أحدكم - يعني في السفر - فإذا فرزتم مزجي يس، أو راخي خم، فأتوه ثلاثاً، فإن أحانكم أحد فاستسفوهُ، ولَّا فأتولوا فاخلتوا، واشتروا، ثم صُروا » قلت له ما صُروا ؟ قال : « يضُرُّ صرعها »

محمد بن الزمخشري عن ثور بن يزيد عن مهاجر بن حبيب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن
 ١ « إذا سافرتم ثلاثاً فأتوا أحدكم ولو كان صرعكم وإذا كنتم بئر أو ماء فهو أميركم »
 وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٠٥) و١٦٩٥ وابن أبي شيبة (١٠٦) و٣٠٢ من طريق ثور بن يزيد
 عن مهاجر بن حبيب مرسلًا، قال أبو سلمة قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « تذكر الخديث
 » أخرجه عبد الرزاق (٢٠ و ٣٩) من طريق ثور بن يزيد عن مهاجر بن حبيب، وهو خطأ
 والصلوات مهاجر بن حبيب

والحديث أخره أبو حاتم وأبو زرعة كلاهما في العلل لابن أبي حاتم (١١) و٨٤ وورجعه إسماعيل، وكذا
 الدرر المعلى في العدل (٩) و٣٢٩ ويستل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 « إذا سافرتم ثلاثاً فأتوا أحدكم وإذا كان أحقركم، وإذا أنكم فهو أميركم » فقال أحلف فيه علي
 أبي سلمة فرواه مهاجر بن حبيب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله ثور بن يزيد
 عنه ورواه ابن عجلان عن ماذع وأخلف عنه فرواه حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان عن ماذع
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد. قبل عنه عن أبي هريرة وحده، وخالفه يحيى القطان
 فرواه عن ابن عجلان عن ماذع عن أبي سلمة مرسلًا، وهو الصواب

١١ صحيح موقوف من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أخرجه البر (٢٠) و٢٦٧ من طريق حاتم بن
 مالك عن عمر مرفوعًا، ثم قال: وهذا الحديث قد رواه عمر - حدث عن الأعمش، عن زيد بن
 وهب - عن عمر موقوف، ولا أعلم سنده لا يسمي به ماذع ولا عجلان
 وأخرجه حاكم في المستدرک (١) و٤٤٣، وابن حريجه (١) و١٤١ عن عمر بن خطاب
 مرفوعًا،

« وأخرجه نسفي في الكنز (٩) و٣٥٩، وعبد الرزاق (٥) و٦٨ وابن أبي شيبة (٤) و١٩٧
 ولكن بدون نقطه، إذا كنتم ثلاثة فأتوا أحدكم يعني في السفر » من طريق الأعمش
 موقوفًا

فتاویٰ امراء و السعید شافعی معاری لیس و اصحابہ رضی اللہ عنہم

شروط التأمين

١ أن يكونوا في مصر، محدثين، ولا امداء في امدن والعري؛ لأن هذا أمراً خاصاً بها من قبل ربّ الأُمراء ولا يجوز التامد في الحضر

۲ ان مکتوبوں کا لکھنا تھا قوی، مفہوم، جدید

قال الشوكاني رحمه الله يُشرع لكل عدد بضع ثلاثة فصاعد أن يؤمروا عندهم أحدهم، والأمر شورى بين الاثنين، وورد من فعل بعض لستف التامير بين الاثنين حكم طاعته واجبه، ودالم نفس بدت لم يكن هناك عبادة من تأمره وذلك لمعوم أدلة طاعة الأمر

امير السفري يطاع في المعروف

وحدث عنه ائدارقطني في المجلد (٢١ ١٥١) عن حديث يزيد بن وهب عن عمر بن الخطاب في سفره بمرو وأجيب، ذلك مع من روى عنه في كتابه هو حديث يرويه القاسم بن عائذ بن أبي واخسين عن عمال وهو صحيح، عن الأعمش عن يزيد بن وهب عن عمرو بن حارث عن عبد الواحد بن زياد وهو معرو به وغيره، يرويه عن الأعمش عن يزيد بن وهب عن عمر بن الخطاب، وهو الصحيح.

[illegible]

(١) شرح الأربعين الروية لأبي عبيد (٢٨٠)

عن علي رضي الله عنه قال بعث النبي ﷺ سرية، وأمر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطعموه، فعصاه عليهم وقد أنس قد أمر النبي ﷺ أن تطعموه^(١) قالوا بلى لقد قد عرمت عنكم ما جمعهم خطاً وأوقدتم ناراً ثم دخنتم فيها^(٢)

فجمعوه خطاً فأوقدوا، وفيه هجوٌ يادحون فقام ينظر بعصمهم إلى معصيه قال معصمهم أي معص النبي ﷺ فرر عن النار أفتدحونها^(٣)

فبقي هم كذلك إذ حذت النار وسكن عصبه

فذكر للنبي ﷺ عذر الوذخلوها ما خرجوها منها أبدًا، تسأ الطاعة في المأزوب

قال ابن بطال رحمه الله قال محمد بن جرير في حديث علي وحديث ابن عمر أنهما «بواضح عن النبي ﷺ أن على الناس رسوياً عداً عن طاعة مخلوق في معصية حائفة، متى ما كان لأمر مدب، أو سوءه، أو والد، أو كذا من كان»

فغير جائز لأحد أن يطع أحداً من الناس في أمر قد صرح عنه النبي ﷺ أنه «إن ظن ظان أن في قوله ﷺ في حديث من «استمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وفي قوله في حديث ابن عباس «من رأى من أميره شيطاناً فكرهه، فليضربه» - جملة من أقدم على معصية الله بأمر سلطان أو غيره، وقال قد وردت الأخبار بالسمع والطاعة بولاية الأمر^(٤) فقد ظن خطأ، وذلك أن أحد رسل الله ﷺ لا يجوز أن ينقاد، وبه وأمره لا يجوز أن ينقض أو يتعارض، وبها الأخبار الواردة بالسمع والطاعة لهم ما يمكن خلاف الأمر لله وأمر رسوله، فإذا كان خلاف ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٦٧٢٦) باب السمع والطاعة للأمام ما يمكن معصيه

فمن جازر لأحد أن يطبع أحد في معصية الله ومعصية رسوله، ويبحر ذلك من عامة
النسب

١٦ تركه النقطة للأهل عند السفر:

عن حنيفة، قال: إذا حلوت مع عبد لله من عمرو، بد حاكمه فهران^١ أنه قد حل،
فمن عطفت الرقيق قوتهم^٢ قال لا فإن فاطم وأعطهم^٣ قال: قال رسول الله ﷺ
«كفى بامرء إثماً أن يجلس على يثب قوته»^٤

وعن شعبة، عن أبي إسحاق: سمعت وهب بن جابر يقول: إن مؤثراً لعبد لله بن
عمرو قال: إن أريد أن أقيم هذا الشهر هذا سنة المقدس فمأله ترك لأهله
ما يقوتهم هذا الشهر^٥ قال لا فإن فارجع إلى أهلك فانك هم ما يقوتهم^٦ فوي
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^٧

(١) شرح صحيح البخاري لاس بعد (٨ ٤ ١٢)

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٨٢/٧) فهران وهو الخزانة التي يجمع فيها وهو نفس
الوكيل

(٣) أخرجه مسلم (٩٩٧) باب الأساء في العفة بالنفس ثم أهله ثم القرابة

(٤) حسن بشواهده أخرجه الصالبي (١ ٣٠)، ورحم في المسند (٢ ١٩٥).

وسبقي (٦٧/٤٦٧)، وأبو عوي في شرح السنة (٩ ٣٤٢)، حاكم في المستدرک (٤ ١٥٠)

ورواه مختصراً أبو داود، ١٦٩٢، والبيهقي في الكبرى، ٥ ٣٧٤، أحمد بن حنبل (٢/٢٧٣)

وأبو يعقوب (٧ ١٣٥)، وأبو حبان (١٠ ٥١)، وأبو داود (٣ ٨٠)

وفي مسنده وهب بن جابر الخليلي ومعه ابن معين، والعجلي وذكره في كتاب في الثقات.

وقال المحقق كوفي: يعني أنه إذا كان من يراه من علي بن الحسين وهب بن جابر فلهو به سمع

من عبد الله بن عمرو بن العباس فلهو به باجوع وما جوع وأكفى ما رواه أنه أن يضيع من يقوت^٨

وهو يروى عن عدي بن وهب السامي فلهو به باجوع وما جوع وأكفى ما رواه أنه أن يضيع من يقوت^٩

في الترمذي ٥٨٤٦، وهو حديث مسلم أسد بن يشهد به

١٧- السفر ياذن الوالدین للجهاد غير الواجب

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله في الجهاد فقال: أحبي والديك^(١) قال نعم قال: فمبها فجاهد^(٢)

قال ابن عباس رحمه الله قال النبي هذا والله أعلم في من استطاع مسعى على عدوه، وهم من اتقوا في العرو بهم، مع أنه والله أعلم رأي به ضعف لم يقدر بقائه في الجهاد، فبده إلى الجهاد في ير والديه، وقد روي عن عمر بن الخطاب وعنه ابن عباس أن من أراد العرو وأمرته أمه بالخمس أن يجلس^(٣)

وقال الحسن البصري: أدب به أمه في جهاد، وعدم أن هوذا أن يجلس، بحيث ومن رأي ألا يخرج إلى العرو إلا بأذن والديه منك، ولأورعي، وشافعي، والثوري، وأحمد، وأكثر أهل العلم

هذا كله في حال لا اختيار ما لم يقع ضرورة وقوه معدوم، وإذا كان ذلك بعض الضرر على الجميع ورأه الاختيار، ووجب جهاد على الكل

١٨- الرجل يقرع بين أزواجه إذا أراد السفر ياخذهن

عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبد الله بن عبد الله بن غنم بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها روي النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما فعلوا فبأها الله ما قالوا، وكل حديثي عدله من الحديث وبعض حديثهم يصدق بعضها وإن كان بعضهم أو عي به من بعض

(١) أخرجه البخاري، (٢٨٤٢) باب جهاد يذون لأزوين

(٢) شرح صحيح البخاري لابن عباس (١٥٩)

الذي حدثني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عائشة رضي الله عنها روج النبي ﷺ
فألت «كان رسول الله ﷺ يداد أن يخرج فرع بين أرواحه، فأبتهن حرج سبها
خارج بها رسول الله ﷺ معه»

فألت عائشة «أفرع ما في عروة عراة، فخرج سبها، فخرجت مع رسول
الله ﷺ بعد ما برئت لحجاب، فألت أحمل في مودحي»

عن عائشة رضي الله عنها «أن سبي ﷺ كان دا حرج أفرع بين سبها، فطربت
«فرعة بعائشة وحفصة، وكان النبي ﷺ دا كان دليلي سار مع عائشة يتحدث فقالت
حفصة ألا تركين الله بعيري وأركن بعير تطربين وأنظر» * حديث

قال العافظ ابن حجر رحمه الله «أفرع بين أرواحه» فيه مشروعة الفرعة، و ترد على
من مع لها».

قال النووي رحمه الله قولها «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سقرا أفرع بين سبها» هذا
دليل ثالث في شذوعي وأحمد وحافظ المعنى في العمل بالفرعة في القسم بين الأرواح، وفي
العمل بالوصايا ونفسه وهو ذلك، وقد جاءت فيها أحاديث كثيرة في الصحيح مشهورة
قد أبر عبيد عمل بها ثلاثة من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين يومين
وركريا ومحمد ﷺ

قال ابن المنذر: استعملها كالأصابع

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧) باب عروة (١) ولزلة يسبحون *

(٢) أخرجه البخاري (٤٩١٣) باب فرعة بين الساء رد مصر

(٣) فتح الباري (٤٥٨/٨)

قال ولا معنى نقول من رده، والمشهور عن أبي حنيفة بصدقه، وحكي عنه إحداهما

قال ابن السمر وغيره انما يس تركها، لكن جعلها بلائذ

وفيه الفرقة بين لساء عند إرادته لسفر بعضهم، ولا يجوز أحد بعضهم بغير قرعة هذا مذهب، وبه قال أبو حنيفة وحرر، وهو روي عن عائشة، وعنه روي أن له السفر من شيء من بلا قرعة، لأن قد تكبر أنصع في طريقه، ولآخرى أنصع له في بيته وماله^(١)

١٩- ما يقول المسافر لمغفیه عند الوداع.

يستحب للمسلم أن يودع أهله وأقربيه وأهل العلم من جيرانه وأصحابه عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال ودعني . سور الله ﷻ فقال : أَشْتَوِدَعُكَ اللَّهُ الْيَدِي لَا تُضِيعُ وَدَائِمُهُ^(٢)

٢٠- توصية المسافر بتقوى الله عز وجل

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل من بني تميم يريد سفرًا فقال يا رسول

(١) شرح صحيح مسلم (١٧/١٠٣)

(٢) حرجه من حجه (٩٨٢٥)، والسي في عمل اليوم والليلة (٣٥٢)، وفي الكبرى (١٣٠، ٦)، والصحاح في شرح مسكن لأب (١٥٠ ١٩٥)، وخطباني في الدعاء (١٠٢٩) من طريق غير حسن بن ثوبان عن موسى بن وردان عن أبي هريرة مرفوعًا : موسى بن وردان سئل عنه محمد بن فضال : موسى بن وردان قال لا أعلم لا خير^(١) وسئل يحيى بن معين عن موسى بن وردان فقال : ما كان يكون به من ضعف الحديث وهذا عند بعض من سئل به عن موسى بن وردان فقال : ليس به بأس وروى ابن حجر في التزيين صدوق ربه خطه قال الذي يبدو أن الحديث حسن ينظر الخرج والتعديل لابن أبي حاتم (٨٠ ١٦٥)، وتقريب التهذيب (٢/٣٠٩)

«الله أوصي^١ بعد^٢ «أوصيت بتقوى الله والتكبر على كل شريف» فيها معنى قال
«اللَّهُمَّ ارْزُلْهُ الْأَرْضَ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّعَرُ»

٢١- استحباب الخروج يوم الظهير:

يستحب له أن يخرج سحر يوم الخميس من أول سحر^٣ لفعله ﷺ
قال كعب بن مالك رضي الله عنه «لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ إِذَا خَرَجَ فِي سَحَرٍ
إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ»^٤

٢٢- يستحب إذا نزل منزلاً في السحر أو غيره من المنازل أن يقول أعوذ بكلمات الله
تألمات من شر ما خلق

من خولة بنت حكيم السلمية بسمعت رسول الله ﷺ يقول «إِذَا نَزَلَ أَحَدُكُمْ مِنْزَلاً
فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرَجِعَ إِلَى مَنْ هُوَ»^٥

٢٣- ما يقول إذا أشرف على مدينته:

عن أس بن مالك رضي الله عنه قال «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَقْعَةً مِنْ عُصْفَرٍ وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَلَى رَحْلِهِ وَهُوَ يُزِدُّ حَشِيَّةً بِسَ حُجَيْيٍّ فَعُثِرَ دَفْنُهُ فَصَرَ عَ حُجَيْيٍّ، وَنَحِمَ
أَبُو طَلْحَةَ فَمَنْ بِرَسُولِ اللَّهِ، حَمَدِي اللَّهُ فَذَكَرْتُ^٦ قَالَ «عَلَيْكَ الْمَرْأَةُ» فَمَنْ نَوَّ عَنِ
وَجْهِهِ، وَأَنَّهُ لَا تَعَادُ عِيْبَهُ، وَأَصْبَحَ عَلَى مَرْكَبَيْهِ، وَكَانَ وَكَسَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) حسن - حرجه من صاحبه (٢٧٧١) وأحمد في مسنده (٣٣٥/٢) (٣٣١) (٢) (٤٧٢).
وسمى في نسخة (٦١) ٥٣٤، وحكم في المنسوبة (١) (٤٤٥) وعنه هم من طريق مسند من ريد
عن سعيد الخدري عن أبي هريرة مرفوعاً

وأما من ريد النبي ﷺ في سيقه وضعيف، والذي يدور أنه حسن الحديث ما لم يخالف

(٢) أخرجه بخاري (٢٧٨٩) باب من أراد عروه فوردى به، ومن أحب الخروج يوم الخميس

(٣) حرجه مسلم (٢٧٠٨) باب في التعمد من سوء القضاء ودرك القضاء وغيره

ففي أشرف على المدينة قال: «أَيُّونَ تَأْتِيُونَ هَاهُنَا، يَرْثِيَا هَاهُنَا؟» فَلَمْ يَرَوْا يَتَّقُونَ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ»

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِيهِ حَمْدُ اللَّهِ بِمَعْرِفَةِ عَدُوِّهِ إِنْ سَأَلَ فِي أَهْلِهِ، وَسُئِلَ فِي اللَّهِ إِثْمُهُ وَالْعِبَادَةُ، وَتَقْدِيرُ تَكْلَامٍ بَعْضُ بَعْضٍ عَدُوُّونَ حَامِلُونَ لِرَبِّهِمَا صَاحِبُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، عَلَى مَا رَفَعْنَا مِنَ السَّلَامَةِ وَالنَّصْرِ وَبِصَدْقِ الْوَعْدِ^(١)

٢٤- يَسْتَحِبُّ لِلْمَسَافِرِ أَنْ لَا يَصْطَحِبَّ مَعَ الْخَرَسِ وَالْمُزَامِيرِ وَالْكَلْبِ

وَدَلَّتْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَصْطَحِبْ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا خَرَسٌ^(٢)

فهذه جملة من آداب المسافر يعني أنه لا يتجمل بها في سفره، وقد جمعها وراد عليها أحيي الشرح محمد بن علاوي حفظه الله في كتابه: «آداب السفر وأحكامه» وقد أوردت من كتابه وتضمنه أبو جبهانة، فحريه الله عني حج



(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٩١٩ باب ما يقول إذا رجع من السفر

(٢) صحيح البخاري لأبي عبد الله ٢٤١٠

(٣) أخرجه مسلم (٢١١٣) باب ذكر هذه الكتب والخرس في السفر

أحكام القصر في السفر وفيه مباحث

- ١- مشروعية القصر في السفر
- ٢- حكم القصر في السفر
- ٣- القصر أفضل أم الإتمام؟
- ٤- مسافة القصر
- ٥- من شك في سفره عرفاً يسمى مسافراً أم لا؟
- ٦- المكان الذي يبدأ المسافر منه القصر
- ٧- فتاوى معاصرة في الجاب
- ٨- مدة القصر
- ٩- المسافر الذي يتردد ولم ينو إقامة
- ١٠- مسائل تتعلق بمبحث مدة القصر
- ١١- هل يشترط للقصر أن لا يكون سفره لعصية
- ١٢- قصر الصلاة للمسحطين

تعريف القصر

قال الخطري رحمه الله قصر الصلاة في السر أن يصلي ذات الأربع ركعتين

أي هو اختصار الصلاة بأربعة إلى ركعتين في حال السر

مشروعية القصر في السفر

وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع

أما دليله من الكتاب فنقول الله تعالى ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا

مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ يَجْعَلُ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِيكُمْ لَتَذَكَّرُنَّ أُولَئِكَ عَدُوٌّ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البـ - ١٠٠]

والصلاة في الأرض مع السر، قال الله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَمُّوا إِذَا صَرَيْتُمْ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى تَكُونُوا فِي أَرْضٍ أَمِنًا﴾ [البـ - ٩٤]

وعدله تعالى ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاصْبِرُوا﴾ [البـ - ٩٤]

أي حاربكم عداة منكم في سبيل الله

وظاهر الآية يدل على أن القصر يكون في السر مصحوباً بالخوف

ولكن السنة الشريفة تبين أن القصر يكون في السر في حال الأمن، وليس مشروطاً

بوجود الخوف

ويدل على ذلك الأحاديث الآتية:

١- عن بعل من أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ

الصَّلَاةِ إِنْ يَجْعَلُ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِيكُمْ لَتَذَكَّرُنَّ أُولَئِكَ عَدُوٌّ شَرٌّ لَكُمْ﴾ فقد أمن الله من أن يفتنكم

فما أتت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقد صدقته تصديق الله تعالى عليكم، فما قلوا

صدقته

٢- عن موسى بن سلعة الهذلي قال سألنا ابن عمر كيف أصلي إذا كنت بمكة
١٥١ أصل مع الإمام؟ فقال ١ ركعتين سنة أبي عاصم رضي الله عنه

٣- عن عيسى بن حمص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال صحبت ابن عمر
في طريق مكة فان فصلت بنا انظرهم ركعتين، ثم قل واقف معي حتى جاء رحمة
وحدثنا وجلسا معه، فحدثت منه شيئا نحوه حيث صلى فرائضه فبقيت فقلت ما
يصنع هؤلاء؟ فقلت يسبحون فان لو كنت مسبحا ^٢ لأقممت صلاياي يا بن ابي
إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يرد علي ركعتين حتى قصه الله، وصحبت أبا
بكر فلم يرد علي ركعتين حتى قصه الله، وصحبت عمر فلم يرد علي ركعتين حتى
قصه الله، ثم صحبت عثمان فلم يرد علي ركعتين حتى قصه الله وقد قال الله ﷻ لَقَدْ
كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿١١﴾ [الأحزاب ٢٢]

ولفظ البخاري من طريق عيسى بن حمص بن عاصم قال حدثني أبي أنه سمع ابن
عمر يقول صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يريد في السفر علي ركعتين، وأنا بذكر
وعمر وعثمان كدنت رضي الله عنهم

٤- عن يحيى بن أبي سحاق قال سمعت أبا يعقوب رضي الله عنه يخرج مع النبي ﷺ من
المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعا إلى المدينة فقلت أقمتم بمكة

(١) أخرجه مسلم (٦٨٦) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٨) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٣) أي يصل التواضع يعني السجدة

(٤) أخرجه مسلم (٦٨٩) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٥) أخرجه البخاري (١٠٥١) باب من يصلي في السفر دون الصلاة وعليها

شيئا؟ قال نعم ما عشرين *

و الأحاديث في قصر النبي صلى الله عليه وسلم في السفر في حال الأمن بلا خوف - كثيرة وصححة، وكثرت قصر أصحابه رضي الله عنهم

واما الإجماع: فإن لأمة مجمعة على مشروعته القصر في السفر الطويل كالفتح والعمره والاجتهاد في سبيل الله *

وقد نقل ابن المنذر الإجماع في ذلك، ودليل الإجماع لأحاديث النبي ذكرت



(١) أخرجه البخاري (١٠٣) باب ما جاء في القصر : أخرجه مسلم ٦٩٤ باب صلاة المسافرين وقصرها

(٢) إجماع ابن المنذر (١٠٣)، وعنه وأحمد بن حنبل من سافر قصر قصر في سنة الصلاة من حج أو جهاد أو عمره أن يقصر الظهر والعصر والعشاء، يصلي كل واحد منها ركعتين ركعتين

حكم قصر الصلاة الرباعية في السفر

هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين:

القول الأول وحوب قصر الرباعية بين ركعتين، وأنه هو فرض المسافر وهو قول حنكي عن علي، وخبر، وابن عباس، وابن عمر^٢ من الصحابة^١، وروى عن عمر بن الخطاب بإسناد منقطع وحنكي عن عمر بن عبد العزيز، والحسن، وقتادة، ومحمد بن سفيان عن الثوري^٣

ومن أئمة المذاهب أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسهم^٤ وبه قال من حزم^٥، وابن المنذر^٦، والحنطلي^٧

قال الحنطلي رحمه الله كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في سفر، وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس، وروى ذلك

(١) حرجه مسلم (٦٨٧) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٢) روى عن ابن عمر بإسناد حسن حرجه بن ماجة (٦٦) وعمر، وميائني نخرجه

(٣) حكاه يعقوبي في شرح إسناده (١٦٦)، وحنطلي في معاد السمر (٢٢٥)

(٤) روى عن عمر بإسناد منقطع أخرجه أبو ماجة (٦٣) وعبد بن حميد (١) وميائني نخرجه

(٥) حكاه عظيم العمري في شرح إسناده (٦٢) وحنطلي في معاد السمر (٢٢٥)

(٦) لمبوط (١) (٣٤٠) وبدنع الصائغ (١) (٩١) والبخاري (١) (١٤١)

وبه به عتهد (١) (٣٠)

(٧) المعين (٤) (٢٦٤)

(٨) الأوسط (٢) (٣١٨)

(٩) سيل السلام (٢) (٣٧)

عن عمر بن عبد العزيز وروضة والخمس، وقال حماد بن سليمان يعبد من يصلي في السفر أربعاً

وقال الطحاوي رحمه الله بعد عروصه لأدلة وجوب القصص وهذه الآثار أنبي رويها عن رسول الله ﷺ من على أن فرض من ركعتين، وأنه في ركعته كل قسم في أربعة، فكيف يسبب متمم أن يريد في صلاته على أربعة شيئاً، فكذلك ليس للمسافر أن يريد في صلاته على ركعتين شيئاً^(١)

وقال الجصاص رحمه الله وقد اختلف الفقهاء في فرض المسافر

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد فرض المسافر ركعتين إلا صلاة المغرب فيها ثلاث، فإن صلى للمغرب أربعاً ولم يعبد في ثلاثين، فسد صلاته، وإن قدم فيها مقدار يشهد بثلاث، بمرقة من صلى بمغرب أربعين تسعة وهو قول ثوري **وقال حماد بن سليمان** إذا صلى أربع أعاد وقال الحسن بن صالح إذا صلى أربعاً متعمداً أعاد^(٢)

وقال الكاسبي رحمه الله: فقد قال أصحابنا إن فرض المسافر من دووات الأربع ركعتان لا غير

وقال ابن المنذر رحمه الله: فأما المسافر فعروضه ركعتان إلا صلاة المغرب: فإن

(١) مثلاً من هو المعبود (٤/١٦٦)

وقول الطحاوي (من الوجوب هو قول أكثر أهل العلم) فيه نظر لما سبى من كلام أهل العلم. وأما قول الجمهور هو أن القصص شبه

(٢) شرح معاني الآثار (١/٤٢٣)

(٣) أحكام القرآن للجصاص (٣/٢٣٩)

(٤) بدائع الصانع (١/٩٦)

مرض المسافر في صلاة المغرب كفرض حقيم

وقال ابن عمر رحمه الله وكبر لصوت المذكورة في السفر ركعتين فرض. سواء كان سفر طاعة ومعصية، أو لا طاعة ولا معصية، أم كان أو حرم من أمته، أربعة عداً، وإن كان عاداً بأن ذلك لا يجوز، بطلت صلاته، وإن كان ساهياً سجد تسع بعد السلام فقط.

وقال الصنعاني رحمه الله بعد ما ذكر حديث عائشة رضي الله عنها «أول ما فُرِصت الصلاة ركعتين، فأُقرئت صلاة السفر، وأتمت صلاة العصر» هذا الحديث دليل على وجوب العصر في السفر؛ لأن «فُرِصت» بمعنى وُحِبَّ، ووجوبه مذهب هادويه والحنفية وغيرهم.
واستدلوا بما يلي:

١- ملازمته ﷺ للقصر في جميع أسفاره. كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّامِ، فَمِمَّ يَرْدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَصَحِبْتُ أَيْ بَكَرَ فَمِمَّ يَرْدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَصَحِبْتُ عُمرَ فَمِمَّ يَرْدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَمِمَّ يَرْدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، وَفَدَّاهُ اللَّهُ فَأَمَرَ أَنْ يُقَدَّ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب ٢١].
وم يثبت عنه ﷺ أنه أتته الرابعة في سفر استع، كما قال ابن القيم رحمه الله.

(١) الأوسط (٢/٣١٨)

(٢) المعنى (٤/٢٦٤)

(٣) سبل السلام (٢/٣٧)

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٨٩) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٥) زاد المعاد (١/٤٦٤)

٥- حديث ابن عمر عن طريق أمية بن عبد الله بن خناب عن أبيه أنه قال لابن عمر
«كَيْفَ تَقْصُرُ نِصْلًا؟» وَتَمَّ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «فِي مَيْتَسَ عِبْكَ حُجَّ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ

» الحديث مراد به عن عمر بن خطاب وفي سنده انقطاع بعد نقل عن أكثر من العدة عنه سماع
عبد الرحمن بن أبي بلي من عمر بن الخطاب

قال الطائفي في جامع الترمذي (٢٢٦/١) ذكر عنه أنه سمعه وقال من مضى ثم بنى عمر فصل
به الحديث الذي يرويه الكافي مع عمر بن أبي نضال عن أبيه في شيء
وقال السائي في السمع (١١١/٣) عبد الرحمن بن أبي بلي يسمع من عمر
وقال ابن أبي حاتم لا يسمع عنه من عمر، وأهل التميم يدعون به وبين عمر ابنه وكعب
بن عجرة

وقال الحنبلي في الإرشاد الحفاظ لا يسمعون عنه من عمر

وقال الذهبي مات في خلافة أبي بكر

وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه قد روي عنه من عمر من طريقه وسبب صحيحه

وقال الحنبلي في الإرشاد الخمداد لا يسمعون عنه من عمر وقال يعقوب بن شبيب يسمع
من عمر وكذا قال ابن معين وغيره

له صحيح به يسمع من عمر، الحديث صحيح

وقال أبو خيثمة في مسنده ثنا يزيد بن هارون، أنا سفيان الثوري عن زيد وهو لا يروي عن

عبد الرحمن بن أبي بلي قال سمعت عمر يقول صلاة الأصحى ركعتين * حديث

قال أبو خيثمة نروي عن يزيد بن هارون * ثم نقل أحد سمعت عمر * غيره

وهذه الأقوال ترجع عنه سماع عبد الرحمن بن أبي بلي من عمر

والحديث مراد به طريق عبد الرحمن بن عمر * وأكثر ينفرد به ذكره في سنده

ومروي من طريق عبد الرحمن بن أبي بلي عن كعب بن عجرة عن عمر

ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بلي عن الثمالة عن عمر * وأكثر ولا يروى عنه

ورواه سوري عن ربيعة عن عبد الرحمن * عن عمر مطلقا، ويروى عن يرويه عن ربيعة عن

عبد الرحمن عن كعب بن عجرة عن عمر مطلقا * الثوري أرجح فهو ثقة حافظ

والحديث معناه صحيح عند أهل العلم

كَمَا نُقْبِرُ فِي الْحَضَرِ

8- قول ابن مسعود رضي الله عنه : « من صلى في النحر أربع ركعات الصلاة »

٩- وعن أبي عاصم رضي الله عنهما قال : سألتُ مع رسول الله ﷺ بن مكة وأندلسه لا يحافُ لآله عرو وحل، نُصلي كعبين^١

١٠- عن موسى بن طلحة الأهلي: سألت أسعاس كنف أصلي: كُنتَ مبعوثاً إلى

(١) صيف حرجه العتيق في نصفه (١٦٢/٣) وفي حيا أصهار (١٨٣) والعمل فيه لابن الجوزي (١، ٤٤٣)

وقال ابن الجوزي في الملل : هذا حديث لا يصح نفيه عنه في شيء منه في المتن وهو كتاب
التحديث يصفه في حياته بهمة ثم التوى : هو مدني : في مدحه
وفي إسناده أيضا كتاب ومجهول

(٢) صميم أخرجه عبد البر ٦١ ٥٦١ وهو مروي عن عيسى بن أبيه البخاري عن أبيه

قال العجلي: يُجَدَّبُ عَنِ حَبْدٍ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَسْأَلَهُ، وَرَأَى
عَدَّةً رُؤًى

(۳) مصطفیٰ حرجہ احمد (۱۳۶۲) والنسبی (۱۳۶۱) من صریحین بن عزمہ عن محمد بن سعید عن ابن عباس مرفوعاً

و هذا منذ صحيح و لكنه مقتضع لانه لم يسمع هو بـ عكاس

وفي مسائل أحمد رواية ابنه أبي المفضل صالح (٢٤٦) قال لي محمد بن سيرين سمع من أبي هريرة م عمن وأمس: لم يسمع من ابن عباس شيئا كحديثه يعقوب بن عبد الله بن عباس وقد سمع من علي بن حمزة

وہ مختصر خلافت الہی (۱۹۵۶ء) و محمد بن عبد بن عمر بن عباس سے اس شخصہ احادیث
محمد بن عبد بن عمر بن عباس سے اس شخصہ احادیث
محمد بن عبد بن عمر بن عباس سے اس شخصہ احادیث

أصل مع الإمام^(١) ثلاث ركعتين سنة أبي بن قاسم

القول الثاني: أن القصر في السفر سنة مؤكدة

وهو قول عائشة^(٢)، وحكي عن سعد بن أبي وقاص، وعثمان بن عفان من الصحابة رضي الله عنهم^(٣).

وهو مذهب جمهور مالك، والشافعي وأحمد وإسحاق، شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)

قال ابن عبد البر رحمه الله: وقد حكي أبو مصعب عن مالك وأهل المدينة في قصره أن القصر في سفر شه يرحل والنساء، وحديث بهذا في مذهب مالك، مع أنه لم يختلف قوله أن من أتى في السفر بعد ما قدم في الوقت وذلك صحاح عد من هم لا إيجاب^(٥).

قال الشافعي رحمه الله: «كان سَأَلَنِي كُتَابَةُ اللَّهِ عَالِي بَقَرِ صَلَاةٍ فِي أَنْصَرِ بِي

(١) حرجه مسند (٦٨٨) باب صلاة المسافرين وقصره

(٢) حرجه مسند (٦٨٥) باب صلاة المسافرين وقصره من طريق يزهري عن عروة عن عائشة أن الصلاة أول ما قرئت ركعتين، فأبوت صلاة السفر وأثبت صلاة قصر هذا البخاري فثبت لعروة ما رواه عائشة ثم في السفر^(٦) قال ما رواه أبي بكر بن عمار

(٣) حكاها عنهم النووي في المجموع ٤ (٢٣٨) بدلا من عبد الحميد ٤١ ٤٢: قول الخطابي: «اتقدم على

الصلاة في الحج عند البخاري وسيلاني

(٤) التمهيد (١٧٥/١١)

(٥) المجموع ٤ (٢٣٨)، ولأما ١ (١٧٩)

(٦) المغني (٥٥/٢)

(٧) مجموع الفتاوى (٨/٢٤)

(٨) التمهيد (١٧٥/١١)

الا من الخوف تخفيف من الله عز وجل عن حلفه لا ان فرضا عليهم ان يقصروا .
 كي كان قوله تعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَعْتُمْ إِلَيْكُمْ مَاءً لَّمْ تَمْسُوهُمْ أَوْ تَقْرَبُوا لَهُمْ قَرِيبَةً ﴾ [نساء : ٢٣٦] رخصة لا ان حيا عليهم ان يظلموه في هذه الحال
 وكم كان قوله

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [سورة ٩٨ .

يريد والله تعالى اعلم ان يتجروا في خج، لا ان حيا عليهم ان يتجروا

وكي كان قوله ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعُوا رِيَالَهُمْ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

وكي كان قوله ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَوْبِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩١]

لا ان حيا عليهم ان يأكلوا من ثوبهم ولا يلبسوا عراهم

وقال النووي رحمه الله مذهب ان يقصر و لا تقدم حيوانا ، ان القصر افضل من

الانعام، ويهد فان عثا من عفا وسعد بن ابي وقاص وعاشة وآخرون، وحكام

العسري عن هؤلاء، وعن ابن مسعود و بن عمر و بن عباس و حسن البصري و هبة

و أحمد و أبي ثور و داود، وهو مذهب أكثر العلماء .

واستدلوا بما يلي:

١- قول الله تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا حَفَّتْ أَنْفُسُكُمْ أَلَيْسَ

تَقَرُّوا بِأَنْ تَكْفُرَ بِكَانُوا لَكُمْ عَذَابًا مُبِينًا ﴾ [البقرة : ٢٣٨] .

ومعنى جناح لا يبدل على العربية، بل على الواو رخصة، وعن ان الاصل لا انعام

٢- قوله ﷺ في حديثه رضي الله عنه « صدقة تصليق الله بها عبك » فان اهدم

من قوله ﷺ : صدقه ان يعصر حصه

٣- واستدلوا بحديث غيره بعضهم إلى مسلم، ان لصاحبه رضي الله عنه كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ، فمهم القاصر ومهم الحِم، ومهم الصائم ومهم المقصر، لا يحب بعضهم على بعض^(١)

٤- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: خرجت مع نبي ﷺ في عمره في رمضان فأفطر وضمت، وقصر وتيممت، فمُتت بي ونُهي فأفطرت وضمت، وقصرت وأتممت! فقال: لأحببت يا عائشة، روى دارقطني وقال هذا اسناد حسن

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٥/ ١٩٤)، وأصح الشافعي: مواضعه بالأحاديث الواردة في صحيح مسلم وغيره، أن لصاحبه رضي الله عنهم كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ، فمهم القاصر ومهم الحِم، ومهم الصائم ومهم المقصر، لا يحب بعضهم على بعض، قلت أحمد: وحديث مسلم في مسلم، والذي في مسلم بقوله اسافرون مع رسول الله ﷺ فهو من رواية يعمر بن يعمر لا يحب بعضهم على بعض، وبسبب ذكر القصر وحديث أخرجه مسلم (١١١٧)

(٢) منكر أخرجه السائي (١٤٥٦)، والدارقطني في السنن (٢/ ١٨٨)، والصحاح في مشكل الآثار (١٩/ ٢٥) والبيهقي (٣/ ١٤٣) من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة بدون ذكر بقوله «عمره رمضان» وأخرجه ابن عطي (٢/ ٨٨)، بقوله طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه يزيد بن عاصم في «عمره رمضان»

وختلف في سياق عبد الرحمن بن الأسود من عائشة قال أبو حاتم في (مرايه) : أدخل عندها وهو صائم، ولم يسمع منها وقال الدارقطني عقب الحديث: وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عندها وهو مرابط وهو مع أبيه وقد سمع منها رواية حديثين يظهر فيهما سياق عبد الرحمن من عائشة وقال البيهقي عقب الحديث: وهو اسناد صحيح موصول، قال عبد الرحمن ذكره عائشة =

هـ- وعن عائشة رضي الله عنها : أن شيئا مما كان يقض في السر ويُسّر، ويُعزّر ويُفُور.

وقال ابن حجر في تلخيص البحر ١٤٧ : وفيه خلاف في معالته، قال الدارقطني
عبدالرحمن أورد، ودخل عليها وهو مراهق، فسب وهو كفي، قال: ففي تاريخ البحاري وغيره ما
يشهد بذلك.

وعند من أبي شيبة والضحاوي ثوب سماعة وقال: وقد مسكته حمد وصحته بعيدة، قال
عبدالله كاتبه، وذكر غيره: أنها ما دس كفي، ولا عثار كفي في تصحيحه، قال: عند من
الشيء يخرجه من غير عهد، قال: قد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك
واختلف قول الدارقطني في حكمه في السر على سبب عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة وعن
سادة حسن وقال في العلل: يرسل شبه بالنسب.

وقال الريفي في نصب الراية ١٩١ : قال البيهقي: سادة صحيح وذكر صاحب التلخيص
في هذا المسألة: قال: أني قد رأيته في مصنفه في
طلب الريفي: حجة البحاري ومسلم عن قتادة عن ابن عباس: حج النبي ﷺ حجة واحدة
وعمر أربع عمر، كلهم في ذي القعدة لأنني مع حجة من
وقال النووي في الخلاصة في هذا الحديث مكاناً قال: لعدم أنه عليه السلام لم يعمر إلا
أربع عمر، كلهم في ذي القعدة انتهى.

ب- أخرجه الدارقطني أيضاً بالسند الأول، وفيه ثم قال: وسأده حسن متصل، في عيد نحر
أهله عائشة ودخل عليها وهو مراهق انتهى.

ج- صحيح جداً أخرجه الدارقطني (١٨٩) والبيهقي في السنن (١١٤٢/٣) ونسبته في
سننه (٨٦).

وفي سادة صفحة من عمر وهو مروي، وكون الصحيحه يعارض هذا من وليس فيها ذكر
تمام الصلاة، فهي خاصة بالنسب، وذكر أحمد هذا الحديث في مسنده (١١٩٠).

مناقشة الأدلة

استدل القائلون بوجوب قصر الصلاة في العمر بملازمة النبي ﷺ بالقصر كما في

حديث ابن عمر السابق

وأجيب بأن مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب

قال الشوكاني رحمه الله: ويجاب عن هذه الجملة بأن مجرد الملازمة لا يدل على

الوجوب، كما ذهب إلى ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها: الصلاة أول ما فرض ربكم، فأقوت

صلاة السفر، وأثمت صلاة الحضر

ونظمه فيه أقوال:

١- أنه من قول عائشة غير مرفوع. وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة

وقال الخطابي رحمه الله: هذا قول عائشة عن نفسها، وليس بروايه عن رسول

الله ﷺ ولا بحديثه؛ نعموه وقد روي عن ابن عباس مثل ذلك من قوله: فيحمل أن

يكون الأمر في ذلك كما قاله: لأنها عبادان فعلمت قد شهدا زمان رسول الله ﷺ

وصحبه، وإن لم يكونا شهدا أول زمان الشريعة ومبدأ إنشاء فرض الصلاة عن

النبي ﷺ، فإن الصلاة فرضت عليه بمكة ولم تنع عايشة رسول الله ﷺ، لا بمدينة، ولم

يكن ابن عباس في ذلك زمان في سن من بعثت لأمر ويعرف حقائقها، ولا بعد أن

يكون قد أخذ هذا الكلام عن عائشة، فإنه قد فعل ذلك كثير في حديثه، إذ فتشت

(١) بيل الأوطار (٣/ ٢٤٦)

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٠) باب في كتب بقصر الصلاة؛ وأخرجه مسلم (٦٨٥) باب صلاة

المسافر وقصرها

عن أكثر ما يرويه كتاب دلت سمي عن أصحابه، وإذا كان كدلت فإن عائشة عنها قد ثبت عنها أب كتاب تميم في سفر وبصلي أرضاً، أخبرته محمد بن هاشم، أخبرنا الثوري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنها كانت مصوم في السفر، وكانت تميم وبصلي أرضاً.

وأجيب بأنه لا يجب أن رأي فيه، فيه حكم الزرع، فعلى تقدير تسليم أنها ممددة القصة بكونه من سبل صحابي، وهو حجة، لأنه يحمل أن تكون أحسنه عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك.

٧- لو كان ثابتاً لقل متواتراً.

قال امام الحرمين: لو كان ثابتاً لقل متواتراً.

وأجيب بأن التواتر في مثل هذا غير لازم.

وأجابوا على الخصمية لاستدلالهم بهذا الحديث: إن الحجة حالفت قاعدتها.

والرموا الخصمية على قاعدتهم في ادعاء عرض رأي نصحابي روى عنهم بموت.

العبارة بما رآى لا بما روى.

وحالوا ذلك ما فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تميم في السفر، فدل ذلك على أن

المروي عنها غير ثابت.

والجواب عنهم أن عروة الراوي عنها قد قال لما سئل عن إقامتها في السفر بها.

تأولت كما تأول غيره.

فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها، مرويتها صحيحة، ورأيها مبني على ما

تأولت.

(١) معان الس (١) / ٢٢٤.

(٢) مع الس (١) / ٤٦٤. بتصرف وزيادة بعض لالدليل معنى.

٣- أنه ليس على ظاهره

قال ابن حجر رحمه الله قال الكرماي ما منحه تمتك اختصة بحديث عائشة في أن العرص في السفر أن يصلي الركعة وكعس، وثُعُف بأنه لو كان على طاهره، كانت عشة، وعدهم بعدة رأي يراوي إذا عارض ما روى ثم ظاهر الحديث مخالف لظاهر القراء لأنه يدل على أنها فُرِصت في الأصل ركعتين وستمر في السفر، وظاهر القرآن أنها كانت أربعاً فنقصت ثم إن قولنا «الصلاة» نعم الخمس، وهو مخصوص بحروح العرب مصنف وتصحيح بعدم الريادة فيها في الحضر

قال والعدم إذ خص ضعف دلالة حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به

٤- أن معناه أن أراد الاقتصر عليهما

قال النووي رحمه الله: وأجواب عن حديث «فُرِصت الصلاة ركعتين» أن معناه من أراد الاقتصر عليهما وينبغي لمصير إلى هذا الأول جمعاً بين الأدلة، ويؤيده أن عائشة روتها وأثبت، وتأولت ما تأول عثمان. فالمصحيح الذي عليه المحققون أنه رأي بعض حائز وإمام حائز، فأحداً باحد الحديثين وهو الإجماع

٥- أنه إشارة إلى الفرض الأول:

قال ابن الجوزي رحمه الله: هذه إشارة منها إلى الفرض الأول، فإنه قد نقل أنه كان

(١) فتح الباري (٢/ ٥٧١)

(٢) النووي في المجموع (٤١/ ٣٨٥)، وفي صحيح مسلم (٥/ ١٩٥)

فُرض على ساس في اول الاسلام ان يصوموا ركعتين، هي فُرِصَتُ الخَمْسِ وحب على المقيم تامة، وُرُخص للمسافر في انقصر، فمادى ان يفرص لأول

وحاء في كتاب اختلاف الحديث للشافعي رحمه الله مما يقول في قول عائشة؟

قلت: امور ان معناه عدي على غير ما أردت ما دلالة عليها

قال وما معناه؟

قلت: بـ صلاة المسافر أقرت على ركعتين ان شاء

قال وما دل على ان هذا معناه عندها؟

قلت: إنها أثبتت في السفر

قال: من قول عروة: ما أولب ما تأول عشرين؟

قلت: لا أدري أولب ان هذا ان يتم ونقص ما حثرت الإتمام

وقال رحمه الله في الام: من قال - يعني قائل - فقد صام عايشه رضي الله تعالى عنها

ففرصت الصلاة ركعتين؟

قيل له: قد أثبت عائشة في السفر بعد ما كانت تقصر

فإن قال قائل: فما وجه قولها؟

قيل له: تعرف - فُرِصَتُ من أراد من المسافرين

وقد ذهب بعض أهل هذا الكلام إلى عدم هذا المعنى فقال: إذا فُرِصَت ركعتين في

السفر وأذن الله تعالى بالقصر في الخوف، فصلاة الخوف ركعة

فإن قال: هي أحسنه عندهم وعلى أحد - تأول قولها عن غير ما فسدت؟

قلنا ما لا حجة في شيء معه بي ذكرنا من الكتاب ثم السجدة ثم سجدة ثم سجدة على أن صلاة السجرات أربع مع الإمام المصنف، ولو كان فرض صلوات ركعتين، ما حار لهم أن يصلوها أربع مع مقم ولا غيره.

٦- قد صرح من عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقيم في السفر:

قال ابن عبد البر رحمه الله: رد الدين ذهبوا إلى أن القصر في السفر مع الأمان سنة مسبوقة غير مفيدة حديث عائشة حيث قالت: «أقرضت صلاة ركعتين ركعتين» فربما في صلاة الحصر، وأقرب صلاة السفر، فربما كان قد صرح عنها أنها كانت تقيم في السفر، وهذا من فعلها يردّ خوف ذلك، وإن صرح عنها بذلك ولم يدحجه التوهم من جهة النقل، فهو عن غير طائفة، وهو معني مصنفنا، وذلك والله أعلم - كأنها قالت: فأقرضت صلاة السفر لمن شاء أو نحو هذا.

قالوا: لا يجوز على عائشة أن تقر بأن القصر فرض في السفر وتختلف الفروض، هذا ما لا يجوز لمسلم أن يسببه إليها.

قالوا: وغير جائز تأويل من تأول عيبه أن يتقدم كتاب من حلها كتاب ثم المؤمنين.

وقال ابن حجر رحمه الله: والذي يظهر لي ومنه تجمع الأدلة السابقة أن الصلوات أقرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا أنكرت، ثم ردت بعد أخرجه عنه هجرة لا انصاع، كما روي عن حريمه وأبي حنيفة وأبي حنيفة من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: «أقرضت صلاة الحصر والسفر ركعتين ركعتين»، ففي قدم رسول الله ﷺ

المدينة وطمأن، يريد في صلاة اخضر. ركعتين ركعتين، وترك صلاة العصر لظنون
انحر ٥٥، وصلاة المغرب لأب وثر النهار.

ثم بعد ان استقر فرض اربعة خفف منها في السفر عند برول لأيه السعة، وهي
قوسه عاء ﴿يُطَبِّسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ عَلَى غَيْرٍ﴾
التكثير كانوا لكم عدواً شديداً ﴿[النساء ١٠١]

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في نسه الربعة
من المحجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره ان برول آيه تحرف كان فيها، وقيل كان قصر
الصلاة في ربيع الآخر من نسه ثمانية ذكره الدولابي، وأورده سهبي بالمعنى بعد
محجرة بعام أو نحوه، وقيل بعد محجرة بأربعين يوماً.

فمن هذا فالمراد بقول عائشة «فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما كان إليه الأمر من
التخفيف، لا أبى، استمررت مدة فرصت، فلا يبرم من ذلك أن القصر واجب
وأخرج عبد بن حميد بإسناد صحيح، وأصل الحديث في البخاري ومسلم عن عائشة
رضي الله عنها قالت «فرضت الصلاة على النبي ﷺ بمكة ركعتين ركعتين، فلما خرج
من المدينة فرضت أربعة، وأقرت صلاة السفر ركعتين».

قال الرهري نقلت بعروة في كان يحمل عائشة عن أن ثم في السفر، وقد عذب

(١) فتح الباري (١/ ٤٦٤)

(٢) مسنده صحيح بهذا السياق أخرجه بر حيد (٦ ٤٤٧) أبو حريصه (٥٧)

وفي إسناد محمد بن الحسن بن هلال بن أبي ربيب وسماه في رور انعمي أبو جعفر ويقات أبو
الحسن الشجري مولى هريش ونفسه محبوب، وهو من شهر
قال ابن حجر في التقريب حدود بن الحنفية، رضي الله عنه
وقال السامي صحيح رور ابن معين ليس شيء رور أبو حنيفة ليس بالشعبي

أن الله عز وجل أتى فرضها ركعتين^(١) فقال: تناولت من ذلك ما تأول عليّ من تقدم
انصلاه نسي

وعند البخاري رواية بنقط: **أُفْرِضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ فَاحَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَعَرَضْتُ**
أَرْبَعًا، وَتَرَكْتُ صَلَاةَ السُّبْرِ عَلَى الْأَوَّلِ

ولفظه: **ثُمَّ فَاحَرَ** بعد جمع طرق الحديث مفرد مذكورها معبر عن الزهري وهي
شأده^(٢)

(١) صحيح: خرج بلفظه عبد بن حميد (٤٢٩/١) في مسند الضبي عاصمه ع حرمين رضي ع
عها و أبو عو (٣٦٨/١) ومسلم (١١/٢٨) وأصل الحديث عبد البحري وعنده
كما هو صواب

(٢) حريجه البخاري (٣٧٢٠) باب أربع من أربع ربح

(٣) حديث مروى من طريق حمزة بن الربيع عن عائشة

فدريعه روى عن حمزة وهذا صالح بن كيسان، وعنه بن سعيد الأنصاري، وشأده بن حمزة
والزهري

أما طريق صالح بن كيسان بعد البخاري (٣٤٦)، ومسلم (٦٥٨) والثالث وعندهم وكل طرقه
ليس فيها نقطة (ثم هاجر)

وأما طريق يحيى بن سعيد الأنصاري بعد البخاري بن زهير بن حبان وعنه بن أبي
المنذر (ثم هاجر)

وأما طريق هشام بن حمزة عن أبيه عن عائشة فخرجه بن أبي شيبة (١١٩/٢) ومسلم بن
أحمد عن طريقين عن هشام بن حمزة ع ع عائشة بنحو هذا ما لم ينس فيها نقطة (ثم هاجر)

وأما طريق الزهري بعد البخاري (١٠٢٠) من طريق سفيان بن عيينة بن زهير بن عبد الله
وعنه مسلم ٦٨٥ عن طريقين يونس، وسفيان بن عيينة بدونه

وروى بن خزيمة عن أبي هريرة في عهد عبد الرأني ٥١٥ بدونه

وبعد معمر بن عبد الله بن الزهري في عهد البخاري (٣٧٢٠)

وأما استدلالهم بحديث ابن عباس عند مسلم «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي حَضَرِ أَرْبَعَةٍ، وَفِي السَّعْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخُوفِ رَكْعَةٌ»

فقال النووي رحمه الله وتأولوا الحديث الثالث في صحيح مسلم عن ابن عباس «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي حَضَرِ أَرْبَعَةٍ، وَفِي السَّعْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخُوفِ رَكْعَةٌ»

عن أن المراد ركعة مع الإلزام، وبصرفه لا أخرى كما هو المشروع فيها

بهذه أقوال أهل العلم في حديث عائشة

واستدلوا بحديث «صَلَاةُ الْأَصْحَى رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْبَطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْمَسِيرِ رَكْعَتَانِ، ثَمَانٌ عِزٌّ فَصِرَ عَلَى إِبْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»

وهو حديث مقطوع كما سبق سانه

وعلى فرض صحته فإن قوله «ثَمَانٌ مِنْ عِزٍّ فَصِرَ» أي ألب ثمانية في لأجر وثمانية في العدد، وهو من أنهم يُصَلُّونَ صَلَاةً بِفَضْلةِ الْعِدَّةِ، فَبِشْءِ ذَلِكَ الْخِطِّ عَلَى الْقَصْرِ

«وحديث الرباهة أيضًا من طريق الشعبي عن عائشة أخرجه ابن رهرية (٣٦/٩٢٣) وهو منقطع
الشعبي لم يسمع من عائشة

وقال العلاتي في جامع أحكام المراسيل (٦٠٢-٤) قال أبو زرعة الشعبي عن عمر بن عبد الله بن مسعود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «قال ابن عباس ما روي عن الشعبي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيوخ أبو عبد الله مصطفي العدوي بعد عروضي الحديث عليه
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

على ما أورده أخرون حفظه الله، فأربعة ورواه عن عرويه ثلاثة منهم عن وجه والرابع (الرهرية) في رواية الجمهور كرواية الثلاثة

وبعد فمصر من الرهرية لمعنا اسم هاجر وهي ربه شدة أو بعير منه، والله أعلم

(١) المجموع (٤/٢٧٣)

(٢) إسناده منقطع وبني تحريمه

قال النووي رحمه الله وأما الجواب عن حديث عمر رضي الله عنه «صلاة المسافر ركعتان، تامة غير قُصِرَ» فهو أن معناه صلاة السفر ركعتان لمن أراد الانتصار عليهن، بخلاف قصر

وقوله «تامة غير قُصِرَ» معناه «تامة الأجر

هذا، إذا سلمنا صحة الحديث وهو المختار، وإلا فقد أشد بساني إلى تضعيفه فقال لم يسمعه ابن أبي نبيلى من عمر، ولكن قد رواه البيهقي عن ابن أبي نبيلى عن كعب بن عجرة عن عمر بإسناد صحيح، لكن ليس في هذه برواية قوية «عن لسان سيكم»

قال بلز الدين العيني رحمه الله مع أن رفع الحاج في السفر يدفع توهم نقصان في صلاتهم سب دوامهم عن الإتمام في الحضر، وذلك مظنة موهم النقصان، فرفع ذلك عنهم

وأما قول أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد لأم عمر كيف تقصر الصلاة وبها قال الله عز وجل ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْإِسْلَامَ فَعَلَى الْفَرَسِ رَكْعَتَيْنِ﴾ أن تقصروا بين الصلوة إن جفتم ^{١٢} فقال بن عمر «بنا بن أبي، إن رسول الله ﷺ أتانا ونحن ضلّال لمعلّمنا فكان فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نُصلي ركعتين في السفر»

ولفظ آخر للحديث وهو الذي نقله الثقات عن ابن عمر قبل لعن الله من عمر: «إنا بعد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن، ولا بعد صلاة السفر في القرآن» ^{١٣} فقال عبد الله بن أبي، إن الله عز وجل بعث إلنا محمداً ﷺ وَلَا نَعْلَمُ شَيْئاً، فَإِنَّا فَعَلُ

(١) المجموع (٤/ ٢٨٥)

(٢) عمدة القاري (٤/ ٥٣)

كني رايًا مُحمَّدًا عليه السلام بفعلٍ

وهذا الحديث ليس واضح الدلالة على الوجوب، بل قد سبى به من دلالته لا تدل على الوجوب

واستدلوا أيضًا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما «فمن صلى في السفر أربعتا تكس صلى في حضر ركعتين»^(١)

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الْبَيْتُ الصَّلَاةُ فِي السَّفَرِ كَالْقَصْرِ فِي الْحَضَرِ»^(٢)

وقول ابن مسعود «من صلى في السفر أربعتا أعاد الصلاة»

وأجيب بأنها أحاديث ضعيفة، ومن كان صحيح

وأما قول ابن عباس «كُنَّا نَبْرُؤُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ لَا نَحَافُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، نُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»^(٣)

فهو ضعيف، فانه انقطع، فإن من سرب لم يسمع من ابن عباس

وأما حديث موسى بن سلمة المدني سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة رد: أصلي مع الإمام فقال «اركعتين سنة أبي القاسم»^(٤)

(١) حسن حرجه ابن ماجة (١٦٦) والسنائي (١٤٣٤) وحمد (٢٠٩) وابن حبان (٣٠١) وم حريمه (٢٠٩) خازنكم في مسند (١٠٥٠) وفي إسناده عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن قال ابن حجر في التقرير: صدوق

(٢) صحيح حرجه حمدي لمسد (٢٥١) وفي إسناده الضعيف بن عمر حمه وقد سبى بحريجه

(٣) صحيح أخرجه العيني في مصنفه (٣/١٦٦) وقد سبى بحريجه

(٤) صحيح أخرجه عبد الواري (٢/٥٦١) وقد سبى بحريجه

(٥) منقطع أخرجه أحمد (٣٦٢) والسنائي (١٤٣٦) وقد سبى بحريجه

(٦) أخرجه مسلم (٦٨٨) باب صلاة الإمام بن وقاص

ليس فيه دليل على الوجوب ثم ساق أدلتهم في أن القصر رخصة كي يسو
واجاب اصحاب القول الأول - القائلون بالوجوب - على استدلال أصحاب القول
الثاني قوهم بأن الصحابة كثر يسافرون مع رسول الله ﷺ فهمم القاصر ومنهم
المتم، ومنهم بمصام ومنهم بمقصر، لا يجب بعضهم على بعض وعراه النووي إلى
مسلم وأجابوا بأن الحديث ليس في مسلم

وقالوا ولم نجد في صحيح مسلم قوله «فهمم القاصر ومنهم المتم» وليس فيه لا
أحاديث الصوم ولا فطر، وذا ثبت ذلك فليس فيه أن النبي ﷺ طمع عن ذلك
وقررهم عليه وقد يادب أقوي وأقربه بخلاف ذلك، وقد تقرر أن إجماع الصحابة في
عصره ﷺ ليس بحجة، والخلاف بينهم في ذلك مشهور بعد موته، وقد أنكر جماعة
منهم عن عثمان ما أنتم بمسئ

واجابوا على الاستدلال بحديث عائشة ح رحت مع نبي ﷺ في عمره في مصام
فأفطر وصُمت، وقصر وأتممت، فقُتت بأبي وأُمِّي أفطرت وصُمت، وقصرت
وأتممت^{١٩} قال «أخسنت يا عائشة» بأنه حديث ضعيف
وأيضاً حديث عائشة قالت «كُلَّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَتَمَّ وَقَصَرَ،
وصام وأفطر في السفر»^{٢٠} أن الحديث ضعيف

(١) شرح صحيح مسلم (٥/ ١٩٤)

(٢) بيل الأوطار (٣/ ٢٧٤)

(٣) صحيح أخرجه الترمذي في السفر ٢/ ١٨٩ ويطحاوي في مشكل لأب (١٥٣٨) والبيهقي (٢/ ١٤٢).

= وفي مسنده طحاوي عن عمر وهو ضعيف وروى عن طريق جريه عبد الكريم بن محمد بن
يونس ابن موسى وهو ضعيف أيضاً

واحسب ان الامر في قوله **﴿صِدْقَةٌ تُقَدِّقُ لَهَا عَلَيْكُمْ﴾** ما قلنا
صِدْقَةٌ المصروف يدل على انه لا يحصر فيها، وهو المطلوب
 واحسب عليهم بانها نفيد الرحمة لا الوجوب

الترجيح

وبعد عرص الأدلة من ذكر الآية والأحاديث وأقوال الصحابة ومذاهب العلماء يسير
 لي ان قصر الصلاة الرباعية في السفر سنة مؤكدة، قد أكد سي **رحمته** عليها بعدة،
 وأصحها من بعده، ورفق انارع السوهم من ان الصلاة بقصة وان العصر افضل من
 هي الصلاة التي نأكد سنها للمعذور، وان مواصلة النبي **ﷺ** على «عصر في السفر»
 يؤكد ذلك

وذلك لظاهر قوله تعالى **﴿لَمَّا طَسَّ عَلَيْنَا جُنَاحُ أَنْ نَقُصِّرَ مِنْ الصَّلَاةِ أَنْ نَقِصَّكُمْ**
أَنْبِيَاءُ كَفَرُوا أَنْ تَكْفِرَ بَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [الباء ١٠١]

وفي احساح لا يدل على الوجوب، بل يدل على الرحمة، وعلى ان الاصل الاتمام
 ثانياً حينما جعل عثمان رضي الله عنه قد صح انه اتم الصلاة يسمى في
 حضور جمع المسلمين!

فلو قلنا به قد نأور في ذكر ذلك عليه - وبم يظهر قور قوي ثابته بان يترد

ومن به طريق صحيح، ومع ذلك فإن المتن - الصحيحه بعد من هذا الخبر

(١) وان إتمام عثمان رضي الله عنه الصلاة يسمى للمعذور في ذلك أقوال

روى أيوب عن الزهري، قال: «من صلى أربعين مرة في أربع الأيام - لأعرب كثر في ذلك
 العام، فأحب أن يغيرهم أن الصلاة أربعين

فعلاً واحداً ويتم حذفه لمسمون

ولو قيل به تأول ووجد من اكر عنه فعده

فكيف بالصلاة التي يجب ان يصلي ركعتين فصّلت أربعاً^{١٤} ولم يُقبل بان أحد من

الصحابة ولا غيرهم قد أعاد الصلاة^{١٥}

فلو لم يسلّم هذا القول؛ لأن عثمان رضي الله عنه كان متأولاً

فصداً أيضاً فعل عائشة رضي الله عنها، فقد كانت تنم في نسيها وتأوت أنه لا يشق

عليها ولم يكر عبيد الصّحابة وهي من أعلم صحابة، وثا سئل عروة ما بان عائشة

ثم في السر^{١٦} بان تأوت ما ياوله عثمان من حوار الإقام

فلو كان القصر واحداً، في حكم صلاتها^{١٧} بل بان قلنا انه شئ مركبة يكن تأول

عثمان وعائشة جميعاً يتركان لأولى فعده، او فعلاً المقصود وتركها فافصل^{١٨}

ولكن كيف نقول انها تركت نحو حب وبكرت عنه صحة الصلاة من بطلانها^{١٩}

فان قيل بان عائشة رضي الله عنها أتت تأولاً، فكيف يقول في فعل اس

مسعود رضي الله عنه، وهو الذي أتم وراء عثمان، وما سئل عن ذلك قال خلاف

وقال ابن جريج " أقرينا نداء في منى، فقال يا أيها النعمان، ما بان أصيبها من أين

علم أول صبيها ركعتين^{٢٠} فحسب عثمان ان يصلي جهل الناس^{٢١} الصلاة كعاد

وروي معمر بن الزهري وجهه آخر قال بان صلى عثمان بعد لأنه أجمع على الفداء بعد الحج

وروي عن عبد الله بن الحارث بن ابي ذباب عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن مسعود عن

عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بان يا أيها

صبيها ركعتين^{٢٢} يقول " من يهدي سبعة هجر من أهلها، فليصل أربعاً^{٢٣}

وهذه الوجوه كلها ليست بثينة^{٢٤} يصح شرح صحيح البخاري لأثر هذا (٣٦١)

شر ٤

وهو عبد البخاري من طريق عبد الرحمن بن يزيد يقول: صلى بنا عثمان بن عفان
 رضي الله عنه يعني أربع ركعات، فقبل لعبد الله من مسعود رضي الله عنه، فاسترجع ثم
 قال: «صليت مع رسول الله ﷺ يعني ركعتين، وصليت مع أبي بكر رضي الله عنه يعني
 ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعني ركعتين، فليت حظي من
 أربع ركعات متقبلاً»^(١)

وهذا القول من ابن مسعود لا يستقيم لو كان القصر واجباً لأنه لا يبيع الإمام
 ولا غيره في ترك أمر واجب

أرايت لو أنه صلى وراء عثمان لمغرب أربع ركعات وواجب صلاة المغرب كي هو
 معصوم ثلاث، فهل سئتم حلقه بتركه بخلاف ١٧

قال ابن حجر رحمه الله وهذا يدل على أنه كان يرى الإقدام جائزاً، ولا لما كان به
 حظ من الأربع ولا من غيرها، فإن كانت تكوّن فاسده كلها
 وإن استرجع بن مسعود لما وقع عنده من محالمة الأولى

ويؤيده ما روى أبو داود أن بن مسعود صلى ربعاً، فقبل له عبد على عثمان ثم
 صلب أربعاً فقال: «بخلاف شر وفي رواية لسهلي إن لاكره خلاف ولا أحد من
 حديث أبي ذر مثل الأول

وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كي قل حنكته، وهو فقههم القاضي

(١) صحيح سنن أبي داود (١٩٦٠) وأبي يعقوب (٢٥٦٩) وسنن بن مسعود حديث عثمان رضي
 الله عنهم في الصحيحين

(٢) حجة البخاري (١٠٣٤) باب الصلاة يعني ومسلم (٦٩٥) باب قصر الصلاة يعني

اسي عن من املكه، وهي روية عن ثالث وعن أحمد، فان من هداه المشهور عن أحمد به على الاحبر، والعصر عدة افضل وهو قول جمهور بصحة والتمس وايضا جبهه ن اشكل على عمر من خطابه قصر الصلاة في حال الأمن كما في الحديث يدي أخرجه مسلم من طريق يعنى من أمه فان وقت عصر من الختصا

﴿فَبَسَّ عَلَيْهِمُ أَنْ تُصَلُّوا مِنْ تَصَلُّوْا بِأَنَّ كَيْفَ ۱٩ فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ فَقَدْ عَجِبْتُ مَا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ «اصْدُقُوا تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» ٢٠

فان قول النبي ﷺ لا يعد برحوب كما قالت الخسبه

وايضا فان النبي ﷺ لم يصرح بسقط يعد الوحوب، كأن يقول: بها فرص صلاة

سافر أو بسئ أن العصر واحد، مع أنه كان وقت الحاجة، حدث فان ﷺ اصدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»

فاستقر الأمر على المعنى مراد من قوله ﷺ

وايضا مرته صلاة ومكانها يعطيه في دين الله، ومن لمعلوم بطلان صلاة دا

ريد أو نقص فيها، فهو كان انقصر واجبا لئلا النبي ﷺ ذلك بدليل صريح لا يحسن تأويلا

(١) فتح الباري (٢/ ٥٦٤)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٦٨٦) باب صلاة سافر وعصره

وختلاصة القول

قصر الصلاة الرباعية للمسافر سنة مؤكدة والقصر الفحل من الإتمام وإذا
 أتم المسافر الصلاة الرباعية في غير الحالات التي يتم فيها - كما سيأتي بيان
 ذلك - قصره صحيحة ولكنه ترك سنة النبي ﷺ المؤكدة
 وهذا ما تبين لي بعد عرض الأدلة، والله أعلم

القصر أفضل أم الإتمام؟

الذي يظهر من الأدلة السابقة أن القصر أفضل من الإتمام، وذلك مداومة قصر النبي ﷺ في السفر. وليس ذلك حديث ابن عمر «يا أيها الرجل، إن صححت رسول الله ﷺ في السفر هم يرد على ركعتين حتى يقصه الله، وصححت أن يكره فلم يرد على ركعتين حتى يقصه الله، وصحبت عمر هم يرد على ركعتين حتى يقصه الله، ثم صحبت عثمان فلم يرد على ركعتين حتى يقصه الله» وقد كان الله تعالى ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

ولكن لو أتم المسافر الصلاة الرباعية أرمغا فصلاته صحيحة، ولكنه خالف الأفضل، لأن عائشة رضي الله عنها كانت تقيم في السفر بعد موت النبي ﷺ وأتم عثمان رضي الله عنه يقيم ولكن ما دوم عنه رسول الله ﷺ في السفره أفضل، ولم يقل عن النبي ﷺ أنه أتم بصلاته في السفر، بل ذهب بعض أهل العلم كما مر عند ابن جابر القصر في السفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد تارح العلماء في الربيع في السفر هل هو محرم أو مكروه؟ أو ترك الأولى؟ أو مستحب؟ أو مما سواء؟ على خمسة أقوال

أحدها قول من يقول الإتمام أفضل كقول الشافعي

والثاني قول من يسوي سبها، كعض اصحاب مالك

والثالث قول من يقول القصر أفضل كقول الشافعي الصحيح وإحدى أقواله

عن أحمد

والرابع قول من يقول بقصر واجب كقول أبي حنيفة ومالك في رويته

وأظهر الأقوال قول من يقول إنه شبه، والإجماع مكروه

وهذا لا لحجب بية القصر عند أكثر العلماء، كإبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد النعمتين

عه في مذهبه^(١)



(١) مجموع المنأوى (٩/٢٤)

مسافة القصير

ينبغي لنا أن نتقف على بعض التعريفات المهمة في البحث قبل عرض المسألة:
تعريف البريد

البريد كلمة أصلها فارسي وهو "مرحله دم" ولما كان حمل البريد في النعمه الرسول، وكانوا يستخدمون البغال في إيصال الرسائل، فعلى كل مرحلة يعملون محطة تكون فيها بغال مهيأ، فإذا أخذ الرسول الرسالة من محطة انطلق إلى المحطة الأخرى. فيجد رسولاً آخر يطره في المحطة فيعطي الرسالة، فيصعد إلى المحطة التي تليها، فيكون أنعم في وصول الرسالة في أقرب وقت، أو يطلق نفس المسافر، فإذا وصل إلى المحطة الأولى وجد دابة فركب عليها إلى المحطة التي تليها، وهكذا حتى يبلغ المكان الذي يريد لرسالته، فهي بريدنا.

البريد من المسافة التي يقطعها المسافر في اليوم، وهي المرحلة الكاملة وهذه المسافة التي هي أربعة ثلث توقيت وتحديد ذهب إليه جمهور العلماء رحمهم الله فالمسافر لا يكون مسافراً إلا إذا قصد هذه المسافة في وقتها، ولو كان لقطعها في المدينة سي بريد بلوغها دون أربعة ثلث، فإنه لا يوصف بكونه مسافراً. فكم أن من خرج من مدينة إلى صوحها لا يعتبر مسافراً في حكم الشرع، فكذلك من سفل إلى مسافة دون هذه المسافة^(١)

والبريد يقدر بأربعة فراسخ

(١) قد فرق جمهور وسوف أي ما في الألو وبيان الر ح ج ج ١٠٠

(٢) شرح زاد المسفع للشبلي، أنه قد مرغه من باب قصر الصلاة

تعريف الفرسج

سُمِّيَ الفرسج فرسخاً لأنه اثنى صاحبه مترح عنه وحس
قال واد حَسَّ النظر اشدَّ انفراداً، فإذا نظر انسان كان لفرده بعد ذلك فرسخ،
أي سكون من قوتك فرسخ عني انصر، أي ساعد
والفرسخ يُقَدَّر بثلاثة أميال
وقال ربيعة كان يروى الفرسج وهو ثلاثة أميال

تعريف الميل

قيل الميل المصغرة من الأرض ما بين العمير وقيل هو مد البصر^(١)
قال ابن حجر رحمه الله تُرَدُّ ستة عشر فرسخاً ذكره امرؤ القيس أن الفرسج فارسي
معرب، وهو ثلاثة أميال
والميل من الأرض منتهى مد البصر لأن البصر يمتد عنه على وجه الأرض حتى
يغيب إدراكه، وبذلك جرم الجوهرى
وقيل حده أن ينظر إلى أشعث في أرض مسطحة، فلا يدري هو رجل أو امرأة
أو هو داهب أو آت
وقال النووي رحمه الله الميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون مصغراً
معتزة معدلة، والإصبع سبع شعرات معتزة معدلة
وهذا الذي قاله هو الأشهر

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٢/٢٦٩)

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/٥٢٩)

(٣) لسان العرب لابن منظور (١١/١٣٩)

ومسهم من عمر من دنت باشي عشر الف قدم يقدم لإسار وقيل هو أربعة آلاف
 درع وقيل من ثلاثة آلاف دراع، بقده صاحب بيان، وقيل وخمسة صحتة من
 عدائير، وقيل هو الف دراع ومنهم من عمر عن ذلك نصف خطوه بمحمل
 ثم إن الدراع الذي ذكر النووي تحديده قد حرره غيره بدراع الحديد المستعمل الآن
 في مصر وخجارت في هذه الأعصار، فوجدته بفض عن درع الحديد بقصر الثمن
 فعل هذا فالحيل بدراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف دراع ومائتان
 وخمسون درعاً، وهذه قيمة يقبضه كل من به عنها

تحقيق القول بأن أربعة برء تساوي يومين أو يوماً وليلة

قال القاضي أبو محمد بن محمد أصحابنا إن قوله «مسيرة يوم وليلة» و«مسيرة
 أربعة برء» و«حلف ون اليوم واليسه في الغالب هو ما يسار به أربعة برء، مكبر معنى
 قول ابن القاسم «برء» التحديد باليوم ونفسه» أنه برء دنت النقط إلى لفظ هو برء
 منه

قال الرافعي رحمه الله القيد الثاني كبر السفر طويلاً

واختلفت عبارات الشافعي رضي الله عنه في حده: فقال في المختصر وغيره «سه
 وأربعون ميلاً بالهشمي» وقال في موضع نية وأربعون ميلاً وقال في موضع
 أربعون ميلاً وقال في موضع أربعة برء وقال في موضع مسيرة يومين
 واتفق الأصحاب على أنه ليس له في ذلك اختلاف قول، وحيث قال «سته
 وأربعون» أراد ما سوى الليل الأول والآخر وحيث قال «نية وأربعون» أدخلها في

(١) فتح الباري (٢ / ٥٦٧)

(٢) المتقى شرح الموطأ (١ / ٣٤٩)

الحساب وحيث كان «أربعون» أراد تأمين بني أمية، وهي ثمانية وأربعون ميلاً، وهي أميال هاشم حد رسول الله ﷺ، وكان قد قدر أميال المدينة فيكون منه عشر فرساحاً، لأن كل ثلاثة أميال فرساح وهي مسافة «أربعة بُرْد» لأن كل بُرْد أربعة فراسخ و«مئة يومين» لأن مئة كل يوم على الاعتدال ثمانية فراسخ، وكل من أربعة آلاف خطوة واثنتي عشرة ألف قدم، لأن كل خطوة ثلاثة أقدام.

قال المزهري رحمه الله أثنى عشر فرساح يومان وصدان، وذلك أربعة بُرْد، وأبريد أربعة فراسخ، والفرساح ثلاثة ميال هاشمية، وميال بني أمية ميال ونصف، والميل اثنتي عشرة ألف قدم.

وقال الشيخ مروي بن يوسف رحمه الله قصر الصلاة الرباعية ألف ميل من بوى مبرا ما حاحل معين سبع مئة عشر فرساحاً، وهي يومان قصدان في زمن معدن سر الأثقال وديب الأقسام^(١)

والبُرْد جمع بُرْد، والبريد نصف يوم، فنكوب أربعة بُرْد يومين وقصروا ثلاثه أميال، فنكوب ثمانية وأربعين ميلاً، هذا هو مسافة القصر، فهو مقدار بالمسافة، وميل المعروف يساوي كيلو وسبعمائة متر وأما في زمن قداموا أن مسيرته يومان وصدان سر الإبل محملة، وهذا هو الذي عليه أكثر العلماء.

وقال الشيخ الشنقيطي إن الأربعة البُرْد من إنسان يسير يوماً كاملاً تكون على هذا موحه لأنه إذا مشى من أول النهار إلى أوسطه فإنه يقطع بربدان ثم من أوسطه إلى

(١) الشرح الكبير (٤: ١٥٣)

(٢) (نصف في معرفة أحوال من خلاص من مذهب (ممد أحمد بن حسن، ٢: ٥٣٢٨)

(٣) (في الصالح عن مذهب (ممد أحمد بن حسن، ٤٩)

(٤) الشرح المنيع للشيخ ابن عثيمين (٤: ٣٥٩)

آخره يقطع برية، فيسم له في النهار بريدان، ثم في امسيه بريدان، فأصبح المجموع أربعة
بُرد، فهي مسرة نيو والبلقة، فإن عدو «مسرة يوم ليلة» فيها مسرة أربعة بُرد



(١) شرح راء منفع بشيخي اشراف مصرعه

فقه المسألة

أولاً الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ

١. عن يحيى بن يزيد الهنائي قال سألت أبا عبد الله عن قصر الصلاة فقال «كل من رسول الله ﷺ إذا حرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين» شعبه اشك قال ابن الجوزي رحمه الله وإنما يحمل هذا الحديث على أحد شيئين أحدهما أن يكون رسول الله ﷺ حرج ستة أسفار الطويل، في سفر ثلاثة أميال قصر، ثم عاد من سفره، فحكى أس ما رأى والثاني أن يكون مسوحاً

وقال القرطبي رحمه الله وهذا لا حجة فيه، لأنه مشكوك فيه، وعلى تقدير أحدهما فعليه حد استوفاه التي بدأ منها لقصره، وكان سفر طويلاً رائد على ذلك، والله أعلم^١

(١) أخرجه مسلم (٦٩١)، ورواه دارقطني (١٢٠١)، وأحمد (١٢٩/٣)، وابن حبان (٤٥٤٦)، وابن أبي شيبة (٢٠١/٢)

والحديث مروي عن طريق يحيى بن يزيد الهنائي، تفرد به
 ابن أبي حنيفة في الترمذي، مذهبنا لا يجهلنا، إن كان يحيى بن إسحاق
 وقال عنه ابن أبي حاتم شيخ
 وهذا ابن عبد البر في الاستدكار (١٦٠) وهو يريد يحيى بن يزيد الهنائي شيخ من أهل
 مصر، من مثله من يحمل أن يحمل هذا، لمضى الذي حذفه جمهور الصحابة والتابعين
 ولا هو من يوثق به في ضبط مثل هذا الأصل

(٢) كشف المشكل (٣/٣١٦)

(٣) تفسير القرطبي (٥/٣٥٤)

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله اذا سافر فمسحاً بقصر الصلاة^(١).

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة ثريد من مكة إلى حُصن^(٢).

٤- عن أنس رضي الله عنه قال أصبحت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أبعاء والعصر بذي الحليفة ركعتين^(٣).

٥- وعن جبير بن نفير قال خرجت مع شرحبيل بن انس مطوى فريه عن رأس سبعة عشر ميلاً أو ثمانية عشر ميلاً، فصل ركعتين، فقلت له فقال: «رأيت عمرو بن الخطاب يصلي بالخيف ركعتين، وقال: إن فعلت كما رأيت النبي ﷺ».

ثانياً الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم

١- أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه

عن محمد بن زيد قال قال عمر «نقصر الصلاة في مسيرة ثلاث نهار».

(١) ضعيف جداً أخرجه من أبي شيبة (٢٦٠٠)، ومعجم من لأعرابي (٣٨١/٣)، والكمال في

الضعفاء (٥٠٥)، ومسند عبد بن حميد (٢٩٤)، ومصنف عبد الرزاق (٥٢٩/٢).

ومدار الحديث عن عمر بن حبيب أبي حنيفة، وهو من أئمة البصريين، وهو من أئمة منهم من كونه

(٢) ضعيف أخرجه الصري (١٩٦)، والبارعوني (٣٨٧).

وفي إسناده عبد الله بن جاهد، وهو ضعيف

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣٩)، باب يقصر إذا خرج عن موضعه

(٤) عند حماد بن مسدد (٢٩٠)، فقلت له أنصلي ركعتين حديث

(٥) أخرجه مسلم (١٦٩٢)، باب صلاة المسافرين وقصرها

(٦) إسناده ضعيف أخرجه البخاري في تهذيب الآثار (٩٠١)، قال حدث أبو بكر يوم حدثت ابن

وعن اللجلاج قال: ك سافر مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة ايام،
فتمحور في الصلاة فيفصر ويعطر^(١)

٢- اثر ابن مسعود رضي الله عنه

عن قس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: قال عبد الله هو ابن مسعود لا
يعرفكم سوادكم هذا، فاني هو من كوفتكم^(٢)

وفي روايه: لا يعرفكم سوادكم هذا من صلاتكم، فانه من مصركم^(٣)

قال ابن حزم رحمه الله: وبين سواد وبين الكوفة والسواد سيعون مبالا

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فانه من مصركم يدل على انه جعل
السواد بمنزلة المصر لما كان تابعا له^(٤)

= محمد بن زيد هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو ثقة، وبكر بن
زيد هو عمرو، فهو من الوسطى من التابعين

(١) إسناده صحيح، جهالة أبي الزورد: أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٠٢) قال: حدثنا بن فضال عن
الجزيري عن أبي الزورد عن اللجلاج

وأبو الزورد قال: بن حزم في التوقيف مضمون: وهذا بن عبد الله في الاستدراك (٢/٢٢٦)
عن اللجلاج وهو سواد محمول، ولا يعرف في الصحابة ولا في التابعين

واللجلاج قد ذكر عن الصحابة، ولا يعرف فيهم ولا في التابعين وليس في هذه حجة
وأبو الزورد أشهر جهالة، وأصح نقلا

قلت (أحمد): والذي يبدو في الروايات أن ابن أبي شيبة محض، ولم يرو عنه غير الجزيري

(٢) إسناده صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٠٣) قال: حدثنا وكيع قال: قال مسعود بن
مسعود عن طارق بن شهاب قال: قال بن مسعود

(٣) أخرجه بن حزم في المحلى (٥/٣)، ومن عبد الله في الاستدراك (٢/٢٣٧)

(٤) المحلى (٣/٥)

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/١١٥)

٣- اثر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه

عن ابراهيم التيمي، عن أبيه، قال: كنت مع حذيفة بن اليمان في فسادته في
الرجوع إلى أهلي، فقال: «لا أدب لك إلا على أن أعزم أن لا يقطر حتى تدخل» قال:
وحدث في رمضان فقلت: «لا أعزم على بصي أن لا أقطر، ولا أقصر حتى أمي أهلي»

قال ابن حزم رحمه الله: ويظهر من هذا مستورا

هذه آثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم لم تنقل على تحديد مسافة للقصر، وقد
خالفت ما روي عن ابن عمر وابن عباس بأن مسافة القصر أربعة برد أو يوم وليلة، مع
ما يذكر من الاختلاف على ابن عمر نفسه فيما صح النقل عنه

الآثار الواردة عن ابن عمر رضي الله عنهما

عن محارب بن دثار، قال: سمعت ابن عمر يقول: أبي لأسافر الساعة من شهر
وأقصر^(١)

عن جبلة بن سحيم، قال: سمعت ابن عمر يقول: «لو خرجت ميلاً، قصر
الصلاة»

(١) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٨٣)، والطحاوي في حديثه (٢/ ٩٠٤) من طريق
الأعمش، عن ابراهيم التيمي، عن أبيه، به

وهذا أصح في أن مسافة حذيفة بن اليمان أن يسافر لا يقطر حتى يعاد على إقامته

(٢) الملحق (٥/ ٣)

(٣) إسناده صحيح أخرجه - أبو شيبة (٢/ ٢٠٢) عن وكيع، قال: ثنا سفيان، عن محارب بن
دثار عنه به

(٤) إسناده صحيح أخرجه ابن حزم في المحلى (٥/ ٨) من طريق محمد بن المنذر بن عبد الله عن
مهدي بن شاذان البوري عن سمعت حذيفة بن سحيم به وصحيح إسناده ابن حزم
في المسح (٢/ ٥٦٧)

عن نافع أن ابن عمر قصر إلى ما لم يجبر يطالعه، فبس لأن جمع ولا عمرة ولا عروه

عن عيسى بن عبد الرحمن، قال سألت الشعبي عن تنقصر في صلاة، فقال: كان ابن عمر بقصر الصلاة وهو ينظر إلى لمسة^(١)

عن نافع، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان إذا خرج إلى حبر قصر الصلاة^(٢)

عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله، أن ابن عمر اشترى شيئاً من رجل أحسبه نوقه فخرج ينظر إليها فقصر الصلاة، وكان ذلك مسيرة يوم ثم أو أربع، كما ورد^(٣)

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسره دبت قال ماتت فوديت نحو من أربعة ثرود^(٤)

(١) إسناد صحيح أخرجه عبد الوهبي (٢/١٥٢٣) عن جرير عن حماد بن نافع به
(٢) رجاله ثقات أخرجه أبو أحمد (٤/٣٥٢) عن حدث أبو حمزة عن خديجة عن حماد بن عمار
عن عيسى بن عبد الرحمن قال سأل الشعبي عن التنقص في الصلاة، فقال: الحديث واحد في جامع حكاه أبو سفيان مقلاتي (١/٤٠٢) قال أبو زرعة الشعبي عن عمر بن عبد الله بن عمر عن حماد بن حبل كسب وقال ابن معين لا يروى عن الشعبي عن عائشة به عن
وكذلك قال أبو حمزة، وفيه أبقته بسماع الشعبي عن عبد الله بن مسعود لا من ابن عمر
ولم يدرك عاصم بن عدي

قال أحمد: وهذا خرج البخاري في رواية الشعبي عن ابن عمر

(٣) إسناد صحيح أخرجه مالك في الموطأ (١/١٩٠) وعبد الرزاق (٢/٥٢٣) عن مالك بن نافع به

(٤) إسناد صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/٥٢٣) عن حماد بن عمار عن الزهري به

(٥) إسناد صحيح أخرجه مالك في الموطأ (١/٣٣٨) وشعبي عنه (١/٣٦) عن ابن سنان عن سالم بن عبد الله

عن يافع عن سالم ^١ أن ابن عمر خرج في أرض من بلاد الحبشة، فعصر. وهي سنة عشر فرسخاً.

عن ابن شهاب، عن سالم - ابن عمر كان يعصر في اليوم ثم
عن ابن جريح قال: أحضرني يافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة أنه مائل ثم
بضاعه من حمر. وهي مسيرة ثلاث فواصده، ثم يكن يقصر فيها دونه فلت. وكم
حير ^٢ قال: ثلاث فواصده ^٣ قلت فأنصت؟ قال: نعم، من السهنة وأنفس قبله ^٤
قال البيهقي رحمه الله: من ماله ويرى دابة الحبشة والمدينة أربعة برز.

قال ابن عبد البر رحمه الله: وقد روى سليمان بن عيسى عن سعيد بن عبد عن عبي
من ربه قال: سألت ابن عمر عن قصر الصلاة فقال: أتعرف السويداء؟ قلت: نعم
قال: عاقصر إليها ^(١)

وقال الرزقاني في شرح الموطأ (١/ ٤٢٣): ذهب نحو من أربعة برز من مدينة، وبعد سوراف
عن ماله ثلاثون ميلاً من مدينته ورواه ابن عجيل عن ابن شهاب قال: هي ثلاثون ميلاً
فيحتمل أن (ريم) موضع مسج، فيكون بقدير مائة عند الحرة، وعجيل عند أوبه كذا قال

- (١) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/ ١٢٠) حدثنا بن عتبة عن أبوب عن يافع
- (٢) إسناده صحيح أخرجه مائث في موطأ (٣٤٠) وعبد البر (٢/ ٥٢٥)
- (٣) قال البيهقي في مسنده (٣/ ١٣٦) فواصده يعني بيدي
- (٤) إسناده صحيح أخرجه عبد البر (٢/ ٢٢٦) والطبري في لأوسط من طريق ابن جريح
- قال البخاري في المصنف السابق

(٥) روى ابن عبد البر في الاستدراك (٢/ ٢٣٤) وه أنفه عن ساد بن عبد البر، وقد أخرجه محمد
بن الحسن الشاذلي في كتاب الآثار (١/ ٥٠٠) قال: أحضرني سعيد بن عبد الصدي - عن علي بن
ربيعه نوانسي - قال: سألت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن كم يقصر الصلاة؟ فقال =

٢- عن عطاء بن أبي رباح، أن ابن عمر وابن عباس «كان يصليان ركعتين، ويمطران في أربعة برود»^(١)

قال النووي في غلامه الأحكام (٢/ ٧٣٠) وهذه هو جمع الثلاثة من كل واحد منها ومن مكة مرحلتان، وهما أربعة برود

(١) أخرجه البحار في معارف، ووصفه ابن سدر في «الآوسط» (٢/ ٦٦٤) وأبيه في (٨/ ١٥٠) - مسند صحيح من طريق موسى بن هارون، أن فيه، ثلث الفيت بين سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، أن ابن عمر وابن عباس - به

وهذا إسناد صحيح من ابن عباس عن أبي سباع عطاء من ابن عمر منكلم فيه

حدث في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٦٦) من طريق محمد بن يعقوب بن عباس - محمد بن حبيب يحيى بن معين يثرب، كان عطاء بن أبي رباح أسود

حدث واستمع يحيى يثرب حديثي يحيى بن سعيد نفعان قال: سمع عطاء من بن عمرو - روى عنه ولا معنى له (تكرار فقد سمع عطاء من أحمد من ابن عمر، وكان بقي في زمان ابن عمر

أنت به الشيخ البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٤)

قال بن أبي شيبة رأى يحيى بن سعيد الخدري يظوف يابيت ورافى عبد الله بن عمر وه سمع مسند يظفر جامع التحصيل (١/ ٢٣٧)

أنت به يحيى بن سباع عن أبي رباح عن ابن عمر عن في كتاب العمل بعلي بن أبي شيبة (١/ ٦٦)

وجه في تاريخ ابن معين (١/ ١٢٦) سمع يحيى يثرب - عطاء بن أبي رباح - سمع من بن عمرو سبأ ولكنه قد وآ ولا يصح له سماع

والحديث يشهد له حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه ركع في ركعتين قصر الصلاة في مسند - وهو صحيح قال مالك «وذلك نحو من أربعة برود»

ومن وجه آخر صحيح عنه قال «نقص الصلاة في مسر يوم وليلة»

٨- عن عطاء، قال قال ابن عباس «لا أرى أن تُنقص الصلاة في عمل من اليوم

انتم»^(١)

٩- عن شعبة، أخرنا شبل الصعي قال سمعت ابن جبره قال قلت لابن عباس

أفصر ابن لؤنه؟ قال «أخي» من يومئذ؟ قلت نعم قال «لا أفصر»

أقوال العلماء في تعدد الحائفة التي تبطل القصر:

واختلاف أهل العلم في تحديد المسافة التي تبيح للمسلم قصر الصلاة على أقوال

كثيرة حتى عدّها ابن المدر نحو عشرين قولاً

وسأذكر أهم هذه الأقوال وهي ثلاثة

القول الأول أقل ما يُقصر فيه الصلاة في السفر إذا قصد مسيرة ثلاثة أيام،

بسنن الإبل أو مشي الأقدام وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه

(١) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢ / ٢٠٢ من طريق معاذ، قال سمعت ابن

جبرج، عن عطاء، قال قال ابن عباس به

(٢) إسناده حسن أخرجه البيهقي (٣ / ٢٣٧) من طريق حميد بن مسعدة حدث سليمان بن حبيب

عن ابن جبرج، عن عطاء، قال قال ابن عباس

في سننه حميد بن مسعدة، وهو صدوق

(٣) إسناده ضعيف أخرجه البيهقي في المسنن الكبرى (٣ / ١٣٧)

ولي إسناده جيد أخرجه ابن أبي عمير، وهو ضعيف

قال ابن حجر في لسان الميراث ٥٥٠ ص ١٢٠ من أحمد بن محمد بن حنبل، الذي رواه عنه ابن جبرج

من طريقه مذهب حماد، وكان يفتي من أبي صالح يكذب

قلت (أحمد) روى عنه النضر بن عدي، أبو يعقوب بن الدجيل، م حماد، م

(٤) سبل السلام (٢ / ٣٩)

واحتج أبو حنيفة ومن معه بما حرجه مسلم من طريق شريح بن هانئ عن أنس عائشة أم المؤمنين عن مسح على الخفين، فقال عبد الله بن أبي طالب عنه: فيه كان يسافر مع رسول الله ﷺ^(١) فأثناء سفره جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام وليلتين للمسافر، ويوما وليلة للمقيم^(٢)

وقالوا إن الله تعالى قد خصص هذه وحدده بثلاثة أيام

واحتجوا بحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرَأَةٍ تُؤْمَرُ بِالله واليوم الآخر أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَفَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ نَوْ غَرَمَ مِنْهَا»^(٣)

قال الكاساني رحمه الله: «وإنما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُفَسِّحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا» جعل لكل مسافر أن يمسح ثلاثة أيام وبلياليها، وإن لم يتصور أن يمسح مسافر ثلاثة أيام وليلتيها، ومنه السفر أقل من هذه المدة»^(٤)

وقال السبيعي رحمه الله: «لَا يَحِلُّ لِمَرَأَةٍ تُؤْمَرُ بِالله واليوم الآخر أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ غَرَمٍ أَوْ زَوْجٍ» فتوى تكفي المدة مقدرة بالثلاث، لم يكن لتحصيل الثلاث معنى^(٥)

وقال الصرحي رحمه الله: «وإنما قدرنا بثلاثة أيام لحديثين

أحدهما قوله: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا إِلَّا وَفَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ نَوْ غَرَمَ مِنْهَا» معناه ثلاثة أيام، وكلمة (فوق) صفة، كما في قوله تعالى: «فَوَاصِرُونَ فَوْقَ الْأَصَافِ» [الأصاف: ٢]

(١) أخرجه مسلم (١٣) ٢٣٢، باب الترويب في مسح على الخفين

(٢) أخرجه مسلم (١٣) ١٣٣٩، باب سفر المرأة مع محرم من حج وعمره

(٣) بدائع الصانع (١/ ٩٣)

وهي لا تمنع من الخروج لعدم سدون المحرم^(١)
وقال: «يَنْتَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا» فهو قصر عن أن
مدة السفر لا تقصر عن يمكن استثناء هذه المدة خاصة فيها.

القول الثاني

مسافة القصر هي أربعة برد، أي مرحلتان، وهو ثمانية وربعون ميلاً
وقال به ابن عباس والحسن البصري والزهري والليث بن سعد وإسحاق وأبو
ثور وهو قول الجمهور مالك، والشافعي، وأحمد^(٢)
واستدلوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يَا أَقْلَ مَكَّةَ، لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَذْنَى
مَنْ أَرْبَعَةَ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَمَّانَ»^(٣)،
وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَنْ تَوُضَّعَ بِاللهِ
وَيَوْمَ الْآخِرِ أَنْ يُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ»^(٤)
واستدلوا بالأثر الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم
عن عطاء بن يسار عن عامر أن قصراً نصلاً إلى عرفة^(٥) فقال لا، ولكن إلى عَمَّانَ،
إلى جدة والطائف^(٦)

(١) لم يرد (١/ ٢٣٥)

(٢) مجموع شرح عيادت لدموي (٤/ ٣٩٥)، يعني لاس مدة (٩/ ١٨٨)، والشيخ تكملة

(١/ ٣٥٠) ومدينة بالك (١/ ١٩) وهذه المسافة بعد (٨٥) كيلو متر

(٣) ضعيف وقد سبق تحريجه

(٤) أخرجه البخاري (١٠٣٨) ومسلم (١٣٣٩)

(٥) إسناده صحيح أحمد بن حنبل (٢/ ٢٠٢) والشافعي (٣٣٨) وعبد الرزاق (٦/ ٥٢٤)

ومنها أن من عدى عن هذا كان يصلب ركعيه، ويعطران في أربعة ثرد

وقالوا: منى رسول الله ﷺ يومين ' سعرا "

قال البخاري رحمه الله في صحيحه في باب كم بقصر الصلاة "وسمى رسول الله ﷺ

يومنا وليمة سفرًا"

(١) سبق تقريره، ينظر الآثار عن ابن عمر

(٢) وهو ربعة ردة، أي (١٦٦) سنة في (١٨١) ميلا أي ما يقرب (٨٧) كيلومتر

(٣) حرجه منى في صحيحه (٨٦٧) عن فرعه قال سمعت ر سعيد الخدري قال سمعت من

رسول الله ﷺ ربعة عجيبي، يعني "من أن تسافر بركة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو

أو غريم. وانضم باقي الحديث

وقال الشيخ العوار: ما سافره التي يقصر فيها سافر فهي في الحديث مسافر يومين

لبر حبه منشي لأقدام، نقول به "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة

يومين إلا مع ذي حرم"

ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ عتد مسيرة اليومين سافر بجمع معناه في المعروف، فمن

عمل أن لا دور ذنب لا يقصر سفر، ومسرة اليومين قد تحوّل إلى "لكنه من سافر بعروقه لأن

ر (٨٠) كيلومتر، وقد كانت مسافة السفر ثم بين كيلومتر "وأكثر" جاء فيها "العصر والإفطار في

رمضان، وإن كانت دون ذلك فلا ينظر بنفس، المتحد الثالث، السور رقم (٨٨)

(٤) قال الشيخ الشنقيطي في شرحه على الراد وهذه مسافة هي ربعة ثرد يومين تحديد ذهب

ليه حميد العلوي رحمه الله أن سافر لا يكون سافر إلا إذا قصد هذه المسافة مع فوطه وهو

كان مظهره في غديه التي يرى بدو عي دو "ربعة ثرد" فرب لا يوصف بكونه مسافر كم

من خرج من مدينته إلى صواحبها لا يقصر مسافر بحكمه سارح فكذلك من التعل بومسافة

دون هذه المسافة

أما الدليل الذي دل على اعتبار هذه لأربعة ثرد بحديث النبي ﷺ السابق في الصحيح عن بي

هريرة رضي الله عنه "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليمة" وفي

رواية مسيرة يوم إلا ومعها ذو حرمية،

قال النووي رحمه الله قال المصنف رحمه الله تعالى ولا يجوز قصر الا في مسرة يومين، وهو أربعة ترد، كل يريد أربعة فواصح، حديث ستة عشر فمستحذنا، وفي عمر ابن عمر وابن عباس كان يصلون ركعتين، ويقطران في أربعة ترد في فوق ذلك وسأل عطية ابن عباس أقصر في عرفه؟ فقال لا فقال في من؟ فقال لا لكن إلا جلة وعثمان والطائف

قال مالك بين مكة والطائف وحده وعسقلان أربعة ترد

ولأن في هذا الأمر تنكرر مشقة الشد والرحل، وفيه دونه لا تنكرر

عن الشافعي وأحب أن لا يقصر في أقل من ثلاثة أيام

وإنما استحب ذلك ليخرج من الخلاف لأن أبي حنيفة لا يبيح قصر لا في ثلاثة أيام

قال ابن قدامة رحمه الله قال الأثرم قيل لأبي عبد الله في كم تقصر الصلاة؟ قال

في أربعة ترد قيل له مسره يوم تام؟ قال لا أربعة ترد ستة عشر فمستحذ ومسرة يومين

مذهب أبي عبد الله أن القصر لا يجوز في أقل من ستة عشر فمستحذ، وهو مرجح ثلاثة

أعيال، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً

قال القاضي والجبل ثمانية عشر ألف قدم، وذلك مسره يومين وصدين، وقد قدره

ابن عباس فقال من عسقلان إلى مكة، ومن الطائف إلى مكة، ومن حده إلى مكة

حوجه الدلالة من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم على حذاه في سائر بلاد مكة، وقد يذكر مسافة موصلة يكونها مسافة سعة يوم والسنه، فمدى على أن مسافة نبيوم والسنه هي السهر.... من شرائط معرفة

(١) المجموع شرح مذهب النووي (٤: ٣٢٢)

(٢) معني (٢: ٤٧)

القول الثالث ان القصر في كل سفر طويلاً كان أو قصيراً عرفاً، وبه قال الظاهرية إلا أنهم يرون ان أقل ما يطلق عليه في اللغة سفرًا هو ما يقدر بميل واختار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) رحمه الله أنه لا حد للسفر بالمسافة، بل كل ما يعد سفرًا يروى له ويسر للصحراء، فهو سفر ما دام في العرف سفرًا وهو قول ابن القيم^(٢) واختاره بن قدامة^(٣)، ورجحه ابن عثيمين^(٤) واحتجوا بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ لِقَائِهِ إِنْ جُنْتُمْ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِيكُمْ لَتَرْجِعُنَّ لَهُنَّ كَافَّةً﴾^(٥) وإن التحديد بالمسافات ليس له أصل من كتاب ولا سنة ولا إجماع فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقد سارع العلماء هل يختص سفر دون سفر أم يجوز في كل سفر^(٦) وأظهر القول بأنه يجوز في كل سفر قصر قصير كان أو طويلاً، كما قصر أهل مكة حلف النبي ﷺ وعرفه ومسي، وبين مكة وعرفه نحو بريد، أربعة فراسخ وأيضاً فليس بكتاب ونسبه لخصاص سفر دون سفر، لا بقصر ولا بقطر ولا بجمع، ولم يجد النبي ﷺ مسافة القصر محدداً لا رمي ولا مكبي، ولا فرقاً المذكورة في حديث معارضه ليس على شيء منها حجه، وهي مرفوضة، ولا يمكن أن تحد ذلك بعد صحيحاً^(٧)

فإن لأرض لا تدرع بدرع مصوره في عامة الأسفار، وحركة المسافر تختلف^(٨)

(١) سفر (٥/ ١٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٤٤٧)

(٣) زاد المسافر (١/ ٤٨١)

(٤) المضي (٢/ ٩٢)

(٥) الشرح المبين على زاد المسافر (٤/ ٣٥١)

والواجب أن يُطلق ما أطلقه صاحب الشرع ويُقيد ما قيده. فيتقصر المسافر الصلاة في كل سفر، وكذا ثبت جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من قصر وقصر الصلاة على تراحته وإباحة على شخص ومن قسَّم الأسفار إلى قصير وطويل، وخص بعض الأحكام بهذا وبعضها بهذا، وجعلها متعلقة بالسفر الطويل فليس معه حجة تجب الرجوع إليها، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

وقال أيضاً «والله ورسوله عتق العصر وعطَّر بمسمى السفر، ولم يحدده بمسافة، ولا فرق بين طويل وقصر، ولو كان للمسافر مسافة محدودة تبيَّه الله ورسوله، ولا به في مسافة محدودة، فكل ما يسميه أهل اللغة سفرًا فإنه يجوز فيه لعصر وعطَّر، كما دل عليه نكتات وآله، وقد قصر أهل مكة مع سبي بكتة بن عمرو، وهي من مكة يريد: فَعُلِمَ أن التحديد بيوم أو يومين أو ثلاثة ليس حُدًّا شرعيًّا عاقلًا

وما نُقِلَ في ذلك عن الصحابة قد يكون خاصًّا كان في بعض الأمور، لا يكون السفر لا كذلك، وهذا حتمت الرواية عن كل منهم، كأن عمر واس عباس وغيرهما، فَعُلِمَ أنهم لم يجعلوا للمسافر ولا الرماح حُدًّا شرعيًّا عاقلًا كما رويت الصوم والصلاة من حدود لبعض الناس بحسب ما رأوه سفرًا مثله في تلك الحان، وكل من يجد الحد الذي وقصر في بعض الصور بحسب ما يراه، لا لأن الشرع جعل بمعنى والقصر مقداراً من مال يستوي فيه الناس كدهم، بل قد يعني الرجل بعباس، وغيره لا يقفه أصعبه لكثرة حاله وحاجاته، وبالعكس

(١) مجموع المناوي (١٢/٢٤)

(٢) «أفاد عن خلاف على ابن عباس، أنه ابن عمر فهم، ويرجع إلى ذلك عن الصحابة

وبعض الناس قد يقطع المسافة العظيمة ولا يكون مسافراً كالبريد ، ذهب من
السنة سبع رسالة أو أحد حاجه ، ثم كرر . حق من غير نزول

فإن هذا لا يسمى مسافراً ، بخلاف ما إذا برؤد راد المسافر ومات هناك ، فإنه يسمى
مسافراً ، وبذلك المسافة يقطعها غيره فيكون مسافراً يحتاج أن يشهد به ، وبذلك تثبت
بقريه ولا يرجع إلا بعد يوم أو يومين ، فهذا يسمى الناس مسافراً ، وذلك الذي ذهب
إليه حرماً وثراً واحداً عن عقبه لا يسمونه مسافراً ، ويسمونه وحده ^{١١}

فالسفر حال من أحوال السير لا يُجد بمسافره ولا رماه ، وكان نسي ^{١٢} يذهب إلى
هذه كل مسافر ركباً ومشياً ، ولم يكن مسافراً ، وكان الناس يأتون الجمعة من أهول
والعص ، ثم يدركهم قبل في أهلهم ولا يكونون مسافرين ، وأهل مكة ما خرجوا إلى
مكة وعرفة كانوا مسافرين ، يشهدون بذلك ، ويسمونه حارج ، وهذا وبأهل مكة
السفر ، بخلاف من خرج بمسافة الجمعة أو غيرها من المداخر ثم جمع من يومه ، ولو
فعل به هذا ، فقد لا يسمى مسافراً

فالتحديد بالمسافة لا أصل له في شرع ولا لغة ولا عرف ولا عقل ، ولا يعرف عموم
الناس مساحة الأرض

فلا يُحمل ما يحتاج إليه عموم المسلمين معلقاً بشيء لا يعرفونه ^{١٣}
ولم يسمح أحد الأرض على عهد النبي ^{١٤} ولا قدر النبي ^{١٥} لأرض ، لا بأمال
ولا فواسح ^{١٦}

والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لخطيب يدي من عصب اليومين والثلاثة
فيكون مسافراً ، وإن كانت المسافة أقل من ميل ، بخلاف من ذهب ويرجع من يومه
فإنه لا يكون في ذلك مسافراً ، فإن الأول يأخذ لمراده وامراده بخلاف الثاني

فالمسافة القريبة في امدد الطويلة تكون سفرًا، والمسافة البعيدة في امدد القليلة لا تكون سفرًا، فالسفر يكون بالعمل الذي سمي سفرًا لأجله، والعمل لا يكون إلا في زمان فإذا طاب العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج إليه المسافر من الراد والمراد سمي مسافرًا، وإن لم تكن المسافة بعده

وإذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى راد ومراد لم يسم سفرًا، وإن تعدت المسافة

فالأصل هو العمل الذي يسمى سفرًا، ولا يكون العمل إلا في زمان، فيعتبر العمل الذي هو سفر، ولا يكون ذلك إلا في مكان يسفر عن الأماكن وهذا مما يعرفه الناس بمعاداتهم، ليس به حد في الشرع ولا اللغة، بل ما سقوه سفرًا فهو سفرًا

وقد نصّا على أن اسم من له حد في اللغة ولا في الشرع، فملرجع فيه إلى العرف، مما كان سفرًا في عرف الناس، فهو السفر الذي علق به «شروع الحكم» وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفه، فإن هذه المسافة بريد، وهذا سفر ثبت فيه حوز الفطر والجمع بنية^١

وقال ابن القيم رحمه الله ولم يحد بحد لأمنه مسافة محدودة بل سفر والفطر، بل أصح هم ذلك في مصدق السفر ونصرت في الأرض، كما أطلق هم التسم في كل سفر

(١) مجموع الصاوي (٢٤ / ١٣٥)

(٢) مجموع الصاوي (٢٤ / ٤١)

وأما ما يروى عنه من التعميد باليوم أو اليومين أو الثلاث، ثم يصح عنه شيء
النية^(١).

واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا النبي ﷺ عن حد السفر الذي
تُقتصر فيه الصلاة، فكان لا بد أنه معلوم عندهم كيف يصلون في السفر وما هو السفر
الذي يترخصون فيه برخص السفر

قال ابن حزم رحمه الله وقد موّه بعضهم بأن قال إن من العجب ترك سؤال
الصحابة رضي الله عنهم رسول الله ﷺ عن هذه معظمتهم وهي حد السفر الذي يُقتصر
فيه الصلاة ويمطرون فيه في رمضان^(٢)

فقلت: هذا أعظم برهان وأحتمل دس وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتبصر
على أنه لا حد لحد الصلاة لا ما سمي سفرا في لغة العرب التي بها حافظهم عليه
السلام، ولو كان مقدار السفر حد غير ما ذكرنا لما فعل عليه السلام بهذه التعميد ولا
أعفوا هم سؤاله عليه السلام عما ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك^(٣)

فارتفع الإشكال حمداً لله الحميد ولاح بذلك أن الجميع منهم صعدوا بالنص إجملي
وأن كل من حد في ذلك حداً فإنما هو وهمٌ أخطأ فيه^(٤)

وقال ابن شميم رحمه الله والصحيح أنه لا حد للسفر بالمسافة؛ لأن تحديد كما
قال صاحب المعنى "يجب أن توقف، وليس له حد فيه بحدود حجة، وأقوال
الصحابة معارضة محتملة، ولا حجة فيها مع الاختلاف، ولأن تقدير محتمل لنية
النبي ﷺ؛ فظاهر الأمر، ولأن تقديره بنية توقف، فلا يجوز التخصيص إليه رأي مجرد

(١) زاد المعاد (١/ ٤٨١)

(٢) المعنى (٥/ ٢١)

والجدة مع من أباح العصر بكل مسافر، لا أن يعقد (إخراج عن خلافه
والوقوف معناه الافتصار على نص من الشارع، والله عز وجل يعلم أن المسلمين
يسافرون في الليل والنهار، وهم يرددون وحده يقولون إن تعبدوا السفر مسافة كذا
وكذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة بطلب لتحديد في السفر، مع أنهم في الأنساء
المحملة يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه، وما بها، فلما لم يسألوا علم أن
الأمر عندهم واضح، وأن هذا مسمى لموي يرجع فيه إلى ما تقضيه السنة^(١)

وإذا كان كذلك منظر هل للمسافر حد في السنة العربية؟

فهي «مقاييس السنة» لأبي فارس ما يدل على أنه مقداره مكرر يسكن
وإذا كان يروى عن الرسول ﷺ تقبيد السفر بالمسافة، وليس هناك حقيقته عرويه
تعبده، كان يرجع فيه إلى العرف، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال كان لي سنة إذا خرج مرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ، حتى
ركعتين، ومعلوم أن ثلاثة فرسخ ستة عشر فرساحا يسره حد، فالصحيح
أنه لا حد للمسافة، وإنما يرجع في ذلك إلى العرف

مناقشة الأدلة

أما ما استدل به الخصمية والقائلون بأن مسافة السفر تُحدد بثلاثة أيام أو يومين أو يوم،
فغير واضح الدلالة، على قطعية التحديد

محدث «يُسمح للمسافر بثلاثة أيام» لا دلالة فيه لتحديد مسافة، ومُرَاد سمي ﷺ
ببأن أكثر مدة يسمح فيها للمسافر لا غيرها

والحديث «لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاث إلا مع ذي
محرم أو زوج» فلا دلالة فيه أيضاً، وفي بعض الروايات «يومين» وفي رواية «يوماً» وفي
رواية «ثلاثة» وفي بعض الروايات «لا تسافر امرأة مع غير محرم» بدون قيد
فيحد خلاف في الروايات، فلا يصح دسلاً بالمحدد

والحديث لا يفيد تحديد مسافة القصر، بل يفيد النهي عن سفر امرأة بدون محرم كما
هو مَبْقِي الحديث، ولم يذكر فيه القصر

قال الشوكاني رحمه الله: تسميته سفرًا لا تنافي تسمية ما دونه سفرًا، فقد سمي
«سبي» مسافة ثلاث سفرًا، كما سمي مسافة ألف ميل سفرًا في ذلك الحديث، باعتبار
اختلاف الرواية، وتسميته ألف ميل سفرًا لأن في تسميته ما دونه سفر

وقد روي عن النبي ﷺ نهْيُ امرأة عن السفر مع غير محرم، وورد عنه النهي بتحديد
ثلاثة أيام ويومين ويوم وثلاثة وبرد

وهي كما سبق بيانه ليست واضحة في تحديد المسافة، بل هي في سائر تحريم سفر المرأة
بدون محرم كما سألني بيانه في محله بدون الله

مناقشة القول الثاني، قول الجمهور

وأما ما استدل به الجمهور ومن حدد المصافة بأربعة نذر أو كد من الفرائض، فإن الحديث المرفوع عن النبي ﷺ من حديث ابن عباس، أنه ﷺ قال: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَذْيٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَزِدُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَمَّانَ» فهو حديث ضعيف لا يثبت عنه ﷺ

قال ابن حزم رحمه الله: أما من قال بتحديد ما يقصر فيه السفر من نحو ذي القعدة، وحيث تحس براد وإيراد، وفي سنة وتسعين ميلاً، وفي ثين وثنيين ميلاً، وفي اثنين وتسعين ميلاً، وفي ثلاثة وسبعين ميلاً، أو في أحد وسبعين ميلاً، أو ثمانية وأربعين ميلاً، أو خمسة وأربعين ميلاً، أو أربعين ميلاً، أو ستة وثلاثين ميلاً، فما هم حجة أصلاً، ولا متفقون لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة ولا ضعيفة، ولا من إجماع، ولا من فقه، ولا من رأي سديد، ولا من قول صاحب لا يخالف به منهم

وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به!!

ثم سأل من حدثنا فيه انقصر وانظر مثني من دنث؟ عن أي ميل هو؟ ثم محطه من ليل عمد أو فتر، أو شرأ، ولا يران محطه شيئاً فشيئاً، فلا بد له من التحكم في الدين، أو ترك ما هو عليه!!

سقطت هذه الأقوال حلة، والحمد لله رب العالمين

(١) ضعيف - حرجه الصريح (١٠٩٦) والدارقطني (١٠٨٧) وفي إسناده عدة من عاهل، وهو
ضعيف

(٢) للمحل (٥١١)

وأما استدلالهم بما ورد عن الصحابة وبالأخص ابن عباس وابن عمر ، فلا دليل فيه ؛
ودلت لأهم احصاء في الحديد ، وذلك واضح في سبق جمعه من آثار الصحابة ، وبما
الاختلاف على ابن عمر كما سبق في أول بحث

قال ابن حزم رحمه الله : ولا متعلق لهم بابن عباس وابن عمر لوجوه

أحدها أنه قد حاشاهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

والثاني أنه ليس بالحديد بالأعيان في ذلك من فوهي ، وإنما هو قول من دونهما

والثالث أنه قد حاشاه عنها أشد لاختلاف كل أمر دنا

وأما استدلالهم بما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم ، فإنه ليس بمحل اتفاق بينهم
عن تحديد المسافة ؛ فإن أقوالهم مختلفة في تحديد المسافة ، فلا حجة بقول صحابي دون
الأخر^(١)

وقال ابن قدامة رحمه الله : ولا أرى ما صار إليه الأئمة حجة ، لأن قول الصحابة

متعارضة مختلفة ، ولا حجة فيها مع لاختلاف

وقد روي عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما حجاج بن اسحاق^(٢) ثم لم يوجد
دلت م يكن في فوهي حجة مع قول النبي ﷺ وقوله^(٣)

وإذا م تلت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكرناه لوجهين

أحدهما أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي رويها ، ويظهر الفرق ، لأن ما هوه إضافة
لفصل لمس صرب في الأ. من ﷺ وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقمروا من

(١) قال الشوكاني في إرشاد الفحول (١ : ٤٠٥) عنهم أنهم قد عمن عن ابن عباس والصحابي في
مسائل الاجتهاد ليس بحجة عن صحابي آخر ومن هذا لا ينافي القاضي أبو بكر
والآمدي ، وابن الحاجب ، وغيرهم

أَكْتَفَوْهُ بِنِجْمَةٍ أَنْ يَقْتُمْ أَنْ يَنْتَكِفَ كَمْزُؤًا إِنْ كَثُرَ كَمْزُؤًا كَثُرَ عَدْرًا يُبَيِّنُ ۝ وَفِي سَمْعِهِ شَرْطُ
الْخُوفِ وَالْخَيْرِ الْمَذْكُورِ عَمَّا يَعْلَى مِنْ أَمَةٍ فَبَعِي صَاحِرٍ لَأَيِّهِ مَسْوُولًا كُلِّ صَرْبٍ فِي
الْأَرْضِ

وقول النبي ﷺ ۝ يَنْتَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ۝ جاء به أكثر مدة المسح، فلا يصح
الاحتجاج به به هنا، وعلى أنه يمكنه قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام، وقد ساء النبي
صلى الله عليه وسلم مسافرا فقال ۝ لَا يَجِلُّ لِأَمْرَةٍ تُؤْمَسُ بِأَمَةٍ وَالْيَوْمَ لِأَخِيرِ مُسَافِرٍ مَبِيرَةٍ
يَوْمٍ إِلَّا مَعَ دِي مَحْرَمٍ ۝

والثاني أن التقدير بأنه للتوقف، فلا يجوز القصير به رأي مجرد، شيء وليس به
أصل يُرَدُّ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْظُرُ بِقَاسِ عَلَيْهِ

والخاتمة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن يعتقد لإجماع على خلافه، وبأنه
هو للمسافر مسح القصير أو لا؟ لم يُسَمَّ له؛ لأن الأصل وجوب الإتمام، فلا يبرور بانكساره
وبأن قصره لم يصح صلاته وبأنه يشترط له بعدها به طويلا، لأنه صلى شك في صحته
صلاته، فاشبه ما هو صلى شك في دخول الوقت ۝

الترجيح

والذي يظهر في بعد عرض الأدلة وبيان صحة الأحاديث من صحتها وعرض الآثار عن الصحابة قوة ما ذهب إليه القائلون بأن القصر يكون في سمي عرفاً معزلاً سواء كانت المسافة طويلة أم قصيرة

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَأْذِنُوا فِي الْأَرْضِ قُلُوبَكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تُقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠١]

وقد ذهب إلى الصحة أن قصر يكون في حال خوف وفي لاس أيضاً، ولا يشترط به الخوف كما سبق بيانه

فصدقت الآية القصر في سفر، ولم يحدد مسافة ولا مدة

بعد الظن في السنة النبوية لم يظهر دليل واضح يحدد تعيين مسافة لسفر

وحدث الثالث المرفوع إلى أبي بصير عن عبد الله بن عباس أنه قال: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَدْنَى مَرَاكِبٍ تُرِيدُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْمانَ»

وهو حديث ضعيف لا يثبت عنه

وعليه فإنه لم يثبت عن النبي تحديد مسافة محددة وأصححه ثبوتها بمقدار المسافة

التي يشرع عندها القصر

وأما آثار الصحابة رضي الله عنهم فإنها لم تحدد لنا بدلالة قطعية بيان المسافة، ولم تُفَوَّضْ لتحديد الآية، فإنه عر وحن قد أطلق اسم السفر ولم يحدد مسافة، والتحديد يحتاج

(١) قال الشوكاني في إرشاد الفحول (١: ٢٧٤) في التحصيل بذهب الصحابي

ذهب الجمهور إلى أنه لا يحصى بذلك.

ب. ذيل

وقد روي عن ابن عباس تحديد المسافة بأربعة نَرْد، والهي عن القصر في أقل من

ذلك

واختلف النُور عن ابن عمر رضي الله عنهما، وروي عن ابن مسعود وحفيده رضي

الله عنهما غير ذلك، كما مر معنا في أولنا بحث

وأيضاً فإن على القصر هي السفر كما بسب الآية والسنة ومداومه يعمل سبي سنة

وإن الصحابة لم يسألوا عن مسافة السفر، فظهر أنه معلوم عندهم متى يقصرون؛

لأنهم كانوا يسألون عن حامي عنهم، كسؤالهم أنوعاً بيه البحر؟ وسؤالهم عن كعبه

الصلاة في أيوم اسي يكون كسب هل تكفي فيه صلاة يوم ؟

فلم لم يسألوا مع أنهم يسافرون كثير في العرو والدعوة والتجارة، علم أن الأمر

مستقر عندهم

وهذا ترى الأقوال لم تتفق فمنهم من يقصر بمسافة طويلة، ومنهم من يقصر

بمسافة قصيرة، ومنهم من يقصر بيوم وليلة، ومنهم من راد¹¹

= ذهب خيمه وحاجته إلى أنه يجوز بحضيرة به، عن خلاف في ذلك بينهم

بعضه بعضهم به مذهب

وبعضهم بمحض به إن كان هو الراوي للحديث

قال الأستاذ أبو منصور، وأشيخ أبو حامد لأبي سبي وسببه الذي، وأشيخ أبو سبي

الشيرازي إنه يجوز التحصيل بمذهب الصحابي إذا لم يكن هو الراوي بمصوم، وكان ما ذهب

إليه مذهباً، ولم يُعرف به مخالف في الصحابة، لأنه إذا اختلف أو حجه بمصوع بها عن

خلاف، وإذا لم يشر فإن حجة غيره فليس بحجة لصاحبه

فلي لم يمنع تحديد مسافة عددهم. لم يصبح لقول أحدهم مرجع على قول آخر؛
 مرجعاً بظاهر الأدلة. وهو ما ساء الله ورسوله سراً، والله أعلم
 وأيضاً الله سبحانه وتعالى يعلم أن ساس يحتاج إلى سر. ولو كان محدد مسافة
 لأحبر الله بها، أو أحبر بها النبي ﷺ
 وما دام لم يحدد، والأدلة التي تحدد لا نقول للاختصاص، رجعنا إلى ظاهر كلمة سر.
 والسفر: مفارقة مكان السكنى.
 فكل ما سمي في العرف سراً، كان سراً يبيع القصر بمسافر، والله أعلم



من شئت في سفره هل هذا يسمى به العرف سفرًا أم لا؟

قال ابن قدامة رحمه الله: والخجة مع من أباح القصر لكل مسافر، إلا أن يعتمد الإجماع على خلافه، وإن شئت من السفر مسح لمقصر أو لا؟ لا ينع به، لأن الأصل وجوب الإتمام، فلا يجوز بالتقصير، وإن قصر به أصبح صلاته وإن شئت به بعدها أنه طويل؛ لأنه حصل شكًا في صحته صلاته، فاشبهه من قصره شكًا في دخول الوقت.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: مسألة: إن أشكل هل هذا سفر عرفًا أو لا؟

بها يتحدد المسألة أصلان

الأصل الأول: أن السفر مصارفة محل الإقامة، وحشد ما جدها لأصل، فحكم بأنه

سفر

الأصل الثاني: أن الأصل لإقامة حتى يتحقق السفر

وهو دائم (بما شكك في السفر، فهو شكك هل هو مقسم أو مسافر؟ والأصل

الإقامة

وعلى هذا فنقول في مثل هذه الصورة: لا حبيط أن تُسم: لأن لأصل هو الإقامة

حتى نتحقق أنه يسمى سفرًا^(١)



(١) انظر (٣/ ٤٨)

(٢) شرح المصنف على زاد المستق (٤/ ٣٥٣)

عن عيسى بن عبد الرحمن، عن سائب الأشعري عن أنقصر في صلاة - فقال كان
ان عمر يقصر الصلاة وهو يطير إلى المدينة
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنه كان إذا خرج حائضاً أو معتزلاً، قصر
الصلاة بلدي الخليفة^(١)

أقوال أهل العلم

قال ابن المنذر رحمه الله وأجمعوا على أن بلدي يريد السفر ان يقصر الصلاة إذا
خرج عن جميع نيبات من القرية التي خرج منها^(٢)
وختلف الفقهاء فيما قبل الخروج من البيوت على قولين
القول الأول أن المسافر الذي يريد قصر الصلاة لا يجوز له قصر الصلاة إلا
إذا جاور حدود محل إقامته.

وهو قول الجمهور من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦)
قال المرحوم رحمه الله فقد بعد مسيره ثلاثة ايام قصر الصلاة حين شغل
عمران مصر^(٧) لأنه ما دام في مصر فهو في السفر لا مسافر، فإذا جاور عمران انصرف.

(١) سبق تخريجه

(٢) صحيح حروجه المالكي ج ٢/ ٣٣٧ وعبد بن ابي ٣١ ٥٣ من حريش بالغ هو بن عمر بن

(٣) الإجماع (١، ٢٩)

(٤) المبسوط (١/ ٢٣٦)

(٥) الدرر (٢/ ٣٦٥) ونبوه الكبرى (١/ ١١٨) ولا سمك (٢/ ٢٣١)

(٦) لأمر (١/ ١٨٠) والشرح الكبير (٤/ ٤٢٢)، مجموع (٢/ ٢٢٨)

(٧) الكافي لأبي حمزة (١/ ١٩٧)، وانصبي (٢/ ٤٩)

صار مسافراً، لا اقتران آلية بعمل السفر

والأصل فيه حديث علي رضي الله تعالى عنه حين خرج من بصرة يريد تكوفة، صلى بظهر أبيه، ثم نظرت في حصص أئمة فقال لو حارب ذلك الحصص صلّا ركعتين

وقال مالك رحمه الله في الرجل يريد سفرًا أنه يتم الصلاة حتى يبرر عن بيوت القرية، فإذا برز قصر الصلاة، وإذا رجع من سفره قصر الصلاة حتى يدخل بيوت القرية أو قريب

وقيل لمالك فإن كان على ميل قال يقصر الصلاة

وقال ابن عبيد البر رحمه الله قال مالك في الموطأ لا يقصر بصلاة مني يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية، ولا يؤم حتى يدخلها أو يعادها وهذا لتحصيل مذهب جمهور أصحابه^(١)

ثم قال وهو مذهب جماعة العلماء لا من شد

وقال الشافعي رحمه الله ولا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية مني سافر منها كعب، فإذا دخل أدنى بيوت القرية مني يريد المقام بها، أتم^(٢)

وقال النووي رحمه الله قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله إن سافر من بدنه

(١) المبسوط (١/٢٣٦)

(٢) المغني في الكفرى (١/١١٨)

(٣) الاستدكار (٢/٢٣٦)

(٤) المصدر السابق

(٥) الأم (١/١٨٠)

صور يختص به، الشرط محذورة لسوء سواء كان داخله بساتين ومزارع أم لا يكن؛ لأنه لا يعد مسافراً قبل محذورة، فإذا قدرى السور برخص بالفصر وغيره لمجرد مفارقتها
وقال ابن قدامة رحمه الله وحجته أنه ليس من بوى السفر بفصر حتى يخرج من بيوت
 فريته، ويجعلها وراء ظهره، وبهذا قال مالك، والشافعي، والأوراعي، وإسحاق، وأبو
 ثور، وحكى ذلك عن جماعة من التابعين

وقال ولا يكون صارب في الأرض حتى يخرج، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان
 يشتد الفصر إذا خرج من بيته، فأنس حديث مع النبي ﷺ الظهر بأفديه أربعة
 ويدي الخليفة ركعتين

واستدل الجمهور بما يلي

قول الله تعالى ﴿وَلَا تَجْرُوا فِي الْأَرْضِ هَبْ عَلَىكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْسُوا مِنْ الْقَسْوَةِ ۚ جُفَاءً
 أَنْ تَتَّبِعْتُمْ أَتَى كُفْرًا ۚ إِنَّ الْكُفْرَ عَمَلٌ شَرٌّ ۚ﴾ [نساء ١٠]
 ولا يكون صارب في الأرض حتى يخرج، فله الفصر بين حيضات أنساب، لأنها
 ليست من حيضات البلد، ولا نبي لمسكى

قال ابن قدامة رحمه الله والثالث أنه وعه في السفر بخروجه من بيوت فريته؛ لأن
 الله تعالى في ﴿وَلَا تَجْرُوا فِي الْأَرْضِ هَبْ عَلَىكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْسُوا مِنْ الْقَسْوَةِ ۚ﴾ ولا يكون
 صارب في الأرض حتى يخرج، فله الفصر بين حيضات أنساب، لأنها ليست من حيضات
 البلد، ولا نبي لمسكى

(١) المجموع (٢٨٨/٢)

(٢) عمى (٢٩٠)

(٣) الكافي لابن قدامة (١٩٧/١)

عن انس رضي الله عنه قال: صليت الظهر مع النبي ﷺ بأندية أريحا، وانصرف بي الخنفة ركعتين.

القول الثاني

يباح لقصر للمسافر في لبدة النبي بغير ما دام قد نوى القصر وهو قول حكاة ابن قدامة عن عطاء، وسليمان بن موسى قال ابن قدامة رحمه الله: وحكي عن عطاء، وسليمان بن موسى أنها أباح القصر في البلد لمن نوى السفر وعن الحديث بن أبي ربيعة أنه أراد سفرًا، فصل بهم في مائة ركعتين، وفيهم الأسود بن بريد وغير واحد من أصحاب عطاء بن مسعود.

واستدلوا

بما أخرجه أحمد من طريق عبيد بن حنبل قال: كنت مع أبي بصرة الصفاري في سفينة من القسطنطينية في شهر رمضان، فمدع قوم قرب عداؤه، فلم يجدوا سيوف حتى دعا بعضهم، ثم قال: قرب فرب أنسب بربي سيوف؟ قال أبو بصرة: أنزعك عن شه رسول الله ﷺ؟ فأكل.

(١) البخاري (١٠٣٩) - باب يقصر إذا خرج من موضعه

(٢) ذكره ابن خلدون في (المقدمة ١/٣٥٣) وابن قدامة في (مغني ٢/٢٩٠)

(٣) إسناده صحيح أخرجه أحمد في (المسند ٦/٣٩٨)، وأبو داود (١٨٠٠)، ومسلم (٢٤١٢)،

والنسخة (٣٦٥/٤) وحدثه صوري عن طريق بريد بن أبي حبيب عن كريب بن عبد الله

الحضرمي حماد عن عبيد بن جهم قال: كنت مع أبي بصرة الصفاري صاحب النبي ﷺ

وفي إسناده كريب بن دهلي الحضرمي قال ابن حجر: مجهول

وعلى ذلك، فإن هذا الاستدلال في غير موضعه، وبالتالي فليس فيه حجة في جوار
 الفصر قبل الخروج من عامر قريته، وسيأتي في مناقشة أحكام الصوم للمسافر وبيان
 الترجيح من أقوال أهل العلم بوجوب الله في ما به

الترجيح

وبعد هذا الذي تقدم يشير لنا أن الراحح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وهو القول بأن المسامر لا يقصر الصلاة إلا بما جاور عامر ديار، فقامته التي يقيم

4

وذلك لما يأتي

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَيَا صِرَاطُ فِي الْأَرْضِ فَلَنْسَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ أَوْ نَعُصِرُوا مِنْ الصَّلَاةِ بِأَن جِئْتُمْ أَوْ بِمِثْلِكُمْ يُكْفَرُوا إِنَّ كُفْرَهُمْ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝﴾

ولا يكون صاري في الأرض حتى يخرج منه نفصه، أما وهو في بيده وقرينه فهو مقسم بقدر حلاله.

ولأدلة الواردة في ذلك عن رسول الله ﷺ وأنه كان يقصر الصلاة إذا حاور محباً

ولما أت من فعل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وأمرهم كما لا يفصرون الصلاة إلا إذا جاؤوا محل إقامتهم

ولأن المسافر لا يكون مسافراً بالية، وإن يكون مسافراً إذ خرج من بيته وحده

ولم يأت عن النبي ﷺ أنه قصر الصلاة وهو مسافر لا عند خروجه من المدينة،
ويؤكد ذلك أحاديث الباب التي مررت معها، والله أعلم.



فتاوى معاصرة في الباب

وسئل ابن عثيمين رحمه الله

مسألة: إذا كان في القصيم وخرج إلى المطار، هل يقصر في المطار؟

الجواب: نعم يقصر، لأنه يرقى عدم مرتبه، فجميع انقضى التي حول لمطر متضمنه عنه، أما من كان من مكاتب المطار فإنه لا يقصر في المطار، لأنه لم يمارق عدم مرتبه
مسألة: وهل له أن يعطر في المطار؟

الجواب: نعم، به أن يعطر، فهو أراد أن يسافر في رمضان، وخرج يعني في نهار
يتطر الطائفة، وأقصد بذلك مطار بعضهم فإنه يعطر، لأنه في عدم مرتبه
ولو قلنا أن الطائفة مَنقُوع ولم يحصل السفر ذلك اليوم، هل يعيد الصلاة التي كان
قصرها؟

الجواب: لا، لأنه أنى ما أمر الله موافقه لسرعته، فيكون مصونه، بقول النبي ﷺ
«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة» فمعهذه أن من عمل عملاً عليه أمر الله
ورسوله فهو مقبول»



(١) شرحه البحاري (٣٥٥٠) باب في مصححو على صحيح أبو عاصم مودود و

مسند (١٧١٩) باب بعض لأحكام الصلاة، د محدثات الألب.

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقبح (٤/ ٣٦٤)

مدة القصر

في هذا المبحث تناول المدة التي ادبوى المسافرين إقامتها، يصبح مقبلاً ولا يجوز له الترخص برخص السفر، من قصر وجنح وغيره من رخص السفر، الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

١- عن يحيى بن أبي إسحاق، قال سمعت أبا يقول: خرجت مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين، حتى رجعت إلى المدينة، قلت أقسم بمكة شيئاً؟ قال: أقمت بها عشرة^١

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دام لي ﷺ تسعة عشر بقصر، فخرجت سافراً تسعة عشر قصر، وبنى^٢ ذلك^٣

٣- عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: دام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة^٤

(١) أخرجه البخاري ولفظه (٤١٠+) باب ما جاء في القصر وكم يقصر حتى يقصر، وأخرجه مسلم (٦٩٣) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣) باب ما جاء في القصر وكم يقصر حتى يقصر

(٣) شاء أخرجه أبو داود (١٧٤١) وأبو داود (١٠٦٦) وابن أبي شيبة (٢/٧٧) والبيهقي في سننه (١٥١/٣) عن طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

وقال البيهقي عن هذا الإسناد ولا أثر له

وقد حلف به عن ابن إسحاق فرواه عبد الله بن إدريس عن الزهري مرسلًا - أخرجه البيهقي وقال عنه محمد هو الصحيح مرسل ورواه أحمد بن عبد الله بن سليمان وأحمد بن حنبل وهو في وسعه بن فضل عن ابن إسحاق - يذكر فيه ابن عباس لا محمد بن محمد =

٤- عن حماد بن حصيد، قال " عروب مع رسول الله ﷺ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة شهري عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ويقول "يا أهل البلد، صلوا أربعاً، فإن قوم سَفَرُوا"

۵۔ عن حابر بن عبد الله قال: «أقام رسول الله ﷺ مشواة عشرين يوماً بمصر»

1. *Chlorophyll a*

= قلب (أحمد) وقد ساع عرابه من مآلت الرهبة على وجهه كي يعد انساني في الكبرياء
(١٠٥٧ ٥٨٧ والصحة ١٠٤٠ ٣-٤)

و بعد جمع السبهي في : به عراكك إلا ميان و هان . و انه عراكك من مالتك عن انسي ^{جنته} من مالا
و : انه عكرمه عن بن عباس اصبح من ديث كده ، و الله عيم

وحکم ابن حجر علی هذه الرواية بالشك والافتقار إلى التلخيص خبر (٢٠٦) وسباني مع كلامه (١) صيف أخرجه أبو داود (١٣٢٩) ومحمد (٤٣٠) وابن أبي شيبة (٣٣٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٩) والبيهقي في معجم الكهنة (١٨) ٢٠٩

والخديج بن عبد الله بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

[illegible]

والحديث قد روي مسنداً من وجهين

أحداهما عند شهري (٣ / ٥٢) عن بي محقق يعني 'عزاري' هو أبو أسامة عن أبي الزبير
عن جده هذا وعنه مع البيهقي عروة بن سفيان، فإمامهم به جميع عشره، فلهذا يورد على ركني
حتى يرجع.

وجيداً ألو يسا وهو عهد م فم به عمل بوحمة قد عهده ب الرب

٦- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أدوم رسول الله ﷺ بحجر أربعين سنة يقصر

انصلاه»

٧- عن العلاء بن الحضرمي قال: رسول الله ﷺ «يقوم المهاجر مكة بعد قضاء

مكة ثلاثاً»^(١)

= تأنيهاً هذا الطبراني في الأوسط (١٨٥: ١) عن زرعي عن يحيى بن بكير عن ابن عباس

مات قال: «أدوم رسول الله ﷺ سبعين سنة يقصر انصلاه»

في هذا حديث عن الأول: أي «العباسي» ولا عن عيسى لا عمرو بن عثمان، يعزونه محمد بن

العباس

وهذا إسناد ضعيف فيه «عمرو بن عثمان» من مصادر الكوفي، قال ابن حجر في التلخيص

«ضعيف» وقال السبكي «متروك الحديث»

وأيضاً يسمع من ابن عبد الحافظ في تهذيب التهذيب (١: ٢٦٩) أنه كلام ابن عباس

كأن يدس لكل ما روى عن أنس فقد دس هذا فيسمع من أنس ولا من صحبه

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الخبير (٢: ١٤٥) وأعله يدارضي في العمل بالآراء

والانقطاع وإن علي بن مبارك وغيره من حفاظ الرواة عن يحيى بن أبي كثر عن محمد بن عبد

الرحمن بن ثوبان مرسلًا

وأخرجه البيهقي عن الأول: أي، رواه عن يحيى عن أنس فقد «نصح عشرة» هذا المقطع قال

البيهقي بعد إخرجه له «ولأرواه محفوظًا»

(١) ضعيف أخرجه عبد الوهاب في مصنفه (٢: ٥٣٣) والبيهقي في السبع (٣: ١٥٢)، وأبو يعين

في أخبار أصهار (٣: ١١٥) قال البيهقي يعزونه حسن بن علي، وهو غير صحيح

قلت: (أحمد) والحدث يدارض عن الحسن بن علي، عن الحكم بن عيينة والحسن بن علي

متروك الحديث كما قال ابن حجر في التلخيص

(٢) أخرجه السجستاني (٣٧١٩) - قال الإمام يدارض مكة بعد قضاء مكة، وأخرجه مسلم والبيهقي

(١٣٥٢) باب جزاء مكة يدارض منها بعد فرغ الحج والعمرة ثلاثه أيام من ريادة

٨- من ابن عباس رضي الله عنهما أيضا قال: «الام النبي ﷺ منك بعد الفصح سبعة عشر يوما يصي ركعتين»

(١) صيف حرجه مودود (١٢٣٠) و (١٢٣٢) و من أبي شبة (٢٠٧ ٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٢٠٣ ٢) وعبد بن حمد (١١٢٠٢) والبيهقي في سننه (١١٤٩/٣) وعنه ي في النكبة (٢٥٩ ١) ومحمد بن مسدد (١٠٣/٣١٥) وابن حبان (١٥٧ ٦) والدارقطني (٢٨٨/١)

وأخرجه البيهقي في سننه (١٥١/٢) وقال: «وختلف فيه عن أبي عوانة وابن شهاب وغيره معاوية عن عاصم لأحوب» وعنه عكرمة عقب عن كل واحد منهم «سبع عشر» وعقب سبع عن «ثلاث عشر» عنهم أكثر

ثم قال: «وختلف هذه الروايات في سبع عشر» وسبع عن أبي كبري وصحها عبد بن وهب عن - رواية من روى سبع عشر - وهي الرواية التي أودعها محمد بن سنان عن أبي حنيفة في جامع الترمذي وأحد من رواها، ولم يختلف عنه عن عبد الله بن دينار وهو أصح من رواه عن عاصم لأحوب، والله أعلم

قلت: (أحمد) بن حنبل عن عبد الله بن مباركة فأخرجه عبد الرزاق (٥٣٣ ٢) بنظر سبعة عشر - وأخرجه البخاري في صحيحه عن عبد بن عباس بن مباركة بنظر سبعة عشر - وأخرجه عبد بن حمد عن عبد الرزاق (٢٠١/١) بنظر «عشرين»

وقال ابن حجر في المغني (٢٠٢ ٢) قال البيهقي: «أصح الروايات في ذلك رواية البخاري» وهي «أربعة عشر» وجمع إمام الحرمين والبيهقي بين الروايات السبعة باختلاف أن يكون في بعضها بعد يومين من حلول - «الخروج» وهي رواية «سبعة عشر» وعندها في بعضها وهي رواية «سبعة عشر» وعندها يوم المذحور وهو يوم الخروج، وهي رواية «سبعة عشر»

قلت: ابن حجر - وهو صحيح - يعني رواية «أربعة عشر» سادة مخالفة ورواية «سبعة عشر» وهي صحيحة لاسد لا لها سادة أصح منهم لا أن تحمل عن حماد النكبي، رواية «سبعة عشر» ليس بصحيحة من حيث الإسناد

الأثر الوفرة عن الصلابة رضي الله عنهم:

الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما

عن ابن عباس، قال: إذا نهبت إلى ما شئت فأتيت

عن ابن عليه، عن ابن حريج، عن عطاء عن ابن عباس مثله^(١)

عن سفيان بن سلمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن أقمت في بلد خمسة

أشهر، فقد قصر الصلاة»

عن أبي الثياح الصبي، عن رجل من حمرة يكنى أبا المهار، قال: «كنت لاس

عباس إلى أقيم بالمدينة حولاً لا أشد على سيرة فلان فصل ركعتين»^(٢)

ثم جمع بينهما رحمه الله تعالى، ويمكن جمع بين هذه الروايات - ب - يكون من هذا - أ -
عشر يوماً، وبعد يوم الدخول ويوم الخروج - ومن قال: «سبعة عشر يوماً» عدّها، ومن قال:
«ثمانية عشر يوماً» عدّها، انظر معرفة السنن والآثار لمبهي حديث رقم (١٦٥٩)

(١) إسناده صحيح أخرجه من أبي شيبة (٤/ ٤٥٥) عن ابن عليه، عن ابن حريج، عن عطاء
عن ابن عباس

(٢) إسناده صحيح أخرجه من أبي شيبة (٤/ ٤٥٥) وأبو عبد الله في الأوسط عن طريق جرير عن
معرفة، عن سفيان بن مسلمة وقال البحري في التلخيص الكبير (٤/ ١٧٣) سفيان بن مسلمة انصبي
سمع ابن عباس وشريحاً وتقيماً بن حنبل

(٣) هو عبد الرحمن بن عطاء السامي أبو المهار، الكوفي قال يحيى بن عبد الله بن حنبل في
التاريخ (٤/ ٢٤٥)

(٤) إسناده صحيح أخرجه من أبي شيبة (٢/ ٢٠٧)، والطبراني (٦/ ٢٥٥)، عن أبي الموارث عن
وهب بن جرير عن معوية بن وهب، وأخرجه ابن سعد في الأوسط عن طريق ابن أبي شيبة - ب -

عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال : سألت سالم بن عبد الله كيف كان ابن عمر يصلي ؟ قال : عن مالك عن نافع أن ابن عمر : أقام تسعة عشر سجدة يقصر الصلاة ، إلا أن يصليها مع الإمام فقصنها بصلاته .

عن مالك عن نافع أن ابن عمر : أقام تسعة عشر سجدة يقصر الصلاة ، إلا أن يصليها مع الإمام فقصنها بصلاته .^(١)

عن الشعبي قال : أقمت بدمية سنة أشهر ، أو عشرة أشهر ، لا تأمرني ابن عمر إلا بركنين ، إلا أن أصلي مع قوم فحسبني بصلاتهم .^(٢)

عن سالم بن عمر قال : ذكر قدمت أرضاً نصيب ركنين ما أجمع مكث ، ورن أقمت اثنتي عشرة نية .

عن أبي هريرة قال : كان حال عبد الله بن عمر فدخل عليه رجل فقال يا أبا عبد الله ، ما لإشراك الله ؟ قال : أن تجعل مع الله شيئاً آخر ، فقال آيها يا أبا عبد الله ، ما لإشراك الله ؟ قال : أن تتحد من دون الله أنداداً فقال آيها يا أبا

= وقد رواه عن ابن عمر رواه بخلاف هذه رواية ، وهي أثبت من هذه الرواية ، وهي مذكورة

في بعض هذه الأثرين . وقد كان كعب بن سعد يروي عن أصحاب هذه الرواية ، السري .
وأصحاب السري ، وقالوا : إنهم مع جماعة ثلثي عشرة أمة الصلاة . هذا قول عبد الله بن

عمر بن الخطاب ، آخر أقواله كما ذكر نافع

(١) صحيح . أخرجه مالك في الموطأ (٣٤٨)

(٢) صحيح . أخرجه مالك في الموطأ (٣٤٨)

(٣) صحيح . أخرجه العمري في تهذيب الأثر (١٦٩٩) . حدثنا محمد بن الحلال . حدثنا ابن

إدريس ، أنبأنا ليث ، عن الشعبي

ولي إسماعيل بن أبي سليم وهو ضعيف

(٤) إسناده صحيح . مصنف عبد الرزاق (٢١٠٤٨) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم .

عبدالرحمن، ما لإشراك بالله؟ فقال أخرجه عنك ان كنت مسلمي لما خرجنا عني" فخرج الرجل، وعصا ابن عمر عصا شديدة

قال أبو بكر: ففقت ما رأيت من شدة عصمه لأخرج، فصررت بيدي على ركبتي فقال أحسن، فإني أرجو أن لا يكون منهم

قال قلت يا أبا عبد الرحمن، أي المنة طالت حاجته فأقيم بها السبعة لأشهر والشهية لأشهر كيف أصلي؟ قال «صل ركعتين ركعتين»

ان كان صدر الظهر وفان الحسن مكثوا أنتم الصلاة وفان وإذا كان يوم وعده فصر بصلاته واب مكث عشرين بيته»

أثر علي بن ابي طالب رضي الله عنه

عن جعفر، عن أبيه، عن علي، قال إذا أصبت عشر، فأتهم

الأثار عن انس بن مالك رضي الله عنه

عن حسن «أن أنس بن مالك أقام سائر ما أو ستين يصلي ركعتين ثم يسلم، ثم يصلي ركعتين»

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الله بن ٢١ (٥٢٩)، و من سنن أبي الأوسد (٢٥٩/٤) من طريق جعفر بن سليمان عن يزيد بن ثابت عن حدث بن محمد بن

(٢) إسناده صحيح أخرجه عبد الله بن ٢١ (٥٢٩) عن ر عبيد بن

(٣) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٥) وفي إسناده محمد بن علي بن الحسن بن علي بن وهب عن علي بن عبد الرحمن بن عيسى (٢٦٦)

(٤) رجاله ثقات أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٥) و يه في تهذيب الأثار (١٢٥٧) و يه في الأوسط (٣٦٠) من طريق عن يونس بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، و قد عهده، و يه في تهذيب

عن جعفر بن عبد الله «أن أنس بن مالك أدام ثلثين شهريين مع عبد الله بن مسعود يصلي ركعتين ركعتين»^(١)

عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس «أن أبا عبد الله رسول الله ﷺ أداموا برأيهما ثلثين شهرا يصلي ركعتين ركعتين»^(٢)

عن عائشة رضي الله عنها، قالت «إد وصعب الزناد والمراءى فصل أولها»^(٣)

الإثار عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه

عن هشام بن حسان عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة قال «كان معه في بعض بلاد فارس سنين، وكان لا يجمع ولا يريه عن ركعتين»^(٤)

عن عبد الأعلى، عن يوسف، عن الحسن «أن عبد الرحمن بن سمرة شفي بكتابه سنين، أو شتوتين يصلي ركعتين»^(٥)

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٣٦) عن يحيى بن أبي كثير عن جعفر بن عبد الله أن أنس بن مالك قد ذكره، وأخرجه ابن أبي شيبة في الأوسط (٤/ ٣٦٠) عن طريقه

(٢) ضعيف أخرجه البيهقي في سننه (٣/ ١٥٢) عن طريق عاصم بن علي، ثنا عكرمة بن عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس

وعكرمة بن حمار مختلف في الاحتجاج به قال عبد الرحمن بن حجاج في الترمذي «صحيح في بعضه» وقال بر حذبه كان صدوقا، ورأى وهم في حديثه، ورأى أنس

وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير، بعض لا يثبت في يحيى بن أبي كثير، ويصح ما رواه

(٣) ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٤٥) عن طريق معمر بن سليمان، عن جيب، عن طلحة بن عبيد الله

وفي مسنده يثبت به هم بن أبي سفيان قال ابن حجر في الترمذي «صحيح في حقه حديثه»

(٤) إسناده صحيح مصنف عبد الرزاق (٢/ ٥٣٦) عن عبد الرحمن بن سمرة قال «كان معه في بعض بلاد فارس سنين، وكان لا يجمع ولا يريه عن ركعتين»

(٥) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٤٤٢) وفي رواية (لا يجمع ويصلي ركعتين)

أثر ابن مسعود رضي الله عنه

عن أبي إسحاق قال ألقى مع وال - بن حبه مسجداً مني، ومعه رجال من أصحاب ابن مسعود، فصلت ركعتين ركعتين حتى انصرف، ثم قال كذبك كان ابن مسعود يفعل^(١)

أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الرحمن بن المسور، عن سعد قال ذكره معه بالشام شهرين، فكان يتم وكن يقصر، فقبحه، فقال "إنا نحن أعلم"^(٢)
عن ابن جريج قال حدثني زكريا بن عمر أن سعد بن أبي وقاص وفد بني معاوية فأقام عنده شهراً يقصر، أو شهر رمضان يفطره^(٣)

(١) إسناده صحيح مصنف عبد الرزق (٢٦٠ ٥٣٧) عن عبد الرزق عن معمر بن

(٢) إسناده حسن أخرجه عبد الرزق (٢٠٥ ٥٣٥) عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن مسور عن سعد، وأخرجه ابن سعد في الأوسم (٤٠ ٣٦٠)، عن عبد سرور وعطاء بن ربيعة في حديث (١٠ ٢٤٢)، وقد صرح حبيب بن أبي ثابت بالنسخ من عبد الله عن أبي مسعود في حديثه عن ربيع بن عباد (٢٠١ ٢٨٣)

وإسناده حسن من أجل عبد الرحمن بن المسور قال بن حجر في التزيين محبوباً وذكره بن حبان في الثقات، وقال الذهبي "ثقة"، وروى عنه أربعة رواة

انظر التكملة في معرفة من به في الكتب الستة (١٠ ٦٤٤)

(٣) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزق (٦٠ ٣٣٥)

وفي إسناده زكريا بن عمر "مأمون" عن يونس، عن ابن جابر ذكره في الثقات وهو يوثقه غيره، وابن جابر مذهب في توثيق المجاهيل!!

الآثار عن التابعين ورحمهم الله

عن أسماء بن عبيد قال سألت الشعبي رمان الحج قال قُتِبَ بي في الكوفة
ولها حديثي وأخي قال فقد أي المصداق أصح أو قال أعظم ؟ ثم أحسني .
فقد ألس لمدينة ؟ ففتت بل فقال سألت بن عمر عن ذلك ، فقد ؟ بي لأبي
انسب اندي وبيت فيه يعني مكة هي أريد على كعبين ؟
قال الشعبي ؟ فكيف أفهم منه أو سبني أصلي ركعتين ؟ أو قال ؟ ما أريد على
ركعتين ركعتين ؟^(١)

عن عيسى بن أبي عزة قال ؟ مكثت عند عامر الشعبي بالهجرين أربعة أشهر لا يريد
على ركعتين ؟^(٢)

عن شقيق بن سبرة ، قال أقام مسروق بالنسفة مسير يقصر بمصلاه ، فصل له لم
يعمل هذا ؟ قال ؟ كنت أشتد ؟^(٣)

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٣٦) عن هشام بن حسان عن أسماء بن عبيد .
(٢) إسناده حسن أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٣٨) عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة . هذا الحديث
عند عامر الشعبي . ذكره .

وفي إسناده «عيسى بن أبي عزة» قال الشعبي في سير (٥/ ٣٨٤) «صعقه بحبس العضد
وأشار إلى ابنه أحمد بن حنبل وعنه «وروى عنه الثوري» وثقة الحفاظ ابن معين وأحمد بن
حبان حديثه صالح . وقال ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٣٤٨) «عنه» هذا عبد الله بن حماد بن
حسن بن عيسى شيخه وقال أبو حنبل لا بأس به . ذكره أبو حنبل في كتاب الطبقات
وقال بن حجر في التقریب (١/ ٤٣٩) «صديق رياضهم»
قلت (أحمد) فانظر أن حديثه حسن

وذكره أئمة في تصحيحه وفرد ضعف حديثه بحسنه . انظر الصنعاء ، بنعيني
(٣/ ٢٩٠) ، والجرح والتعديل (٦/ ٢٨٣)

(٣) إسناده صحيح أخرجه بن أبي سبيح (٢/ ٨٠٢) ، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٨٣) والطحاوي =

الأثار عن سعيد بن المسيب وعمره

عن سعيد بن المسيب، قال: إذا جمع الرجل على إقامة خمس عشرة أتم الصلاة

وعن ابن المسيب أيضاً، قال: إذا أقبل أربع فصول أربعة

عن ابن جريج قال: أخبرني محمد بن الحارث قال: سمعت يديه فأرسلت في من

المسيب أن يقوموا أربعاً بالمدينة المحضرة قال نعم

عن سعيد بن جبيرة، قال: إذا تمت أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة

عن مالك، قال: قلت لحابر بن ريد: فيم يكسرك سنة والصين وأما شبه الأهل

فقال: صل ركعتين

عن زكريا بن عامر قال: أئمة عندهم يسرو ستر في نحو يقصر الصلاة

عن الثقفى، عن جعفر، عن أبيه، قال: من أقام عشراً أتم

في نهج لأثر ١٦/٢٥٧/٢٥٨ وأخرجه عبد بن ٢١/٢٣٦، يجمعه مسند الأئمة من

سنتين

(١) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٥) عن وكيع، قال حدثنا هشام عن قتادة بن

(٢) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٥) حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود بن أبي

هشام عنه

(٣) صحيح، أخرجه عبد الرزاق (٢/٥٣٩)

وفي إسناده محمد بن حارث قال: أخبرني جعفر بن محمد بن أبي نعيم، عن قتادة بن

أنه إلى أخيه أقر

(٤) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٥) عن وكيع، قال حدثنا سعيد بن أبي نعيم

عن سعيد بن جهم، عن جعفر بن محمد، وهو ثقة

(٥) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٤) عن جعفر بن محمد، عن جعفر بن

(٦) صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٥) عن إسناده زكريا، وهو رطب بن عامر

(٧) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢/٤٥٥) ورأى له منهم ثلث

عن وكيع قال: سمعت سفيان يقول: إذا أجمع على مقام خمس عشرة أتم الصلاة
 حتى يدخل، وإذا لم يدرك متى أخرج صلى ركعتين، وإن أتم حوّلًا وهو يقول: عدّه
 عن عطاء قال: أما ما كنت أنبهر سداً فقول أخرج لأن، الآن، فلي أقصر بصلاته،
 فإن أرمعت إيمته فلي أوفى قلت: بي مقسم عشرًا قال: مأوف^١
 عن علقمة^٢ أنه أتم بحوارزم ستين، قصص ركعتين^٣

(١) بساده صحيح أخرجه ابن أبي شبة (٤٥٥/٢)، وابن المنذر في الأوسط (٣٦٩/٤)

(٢) بساده صحيح أخرجه عبد الله بن (٥٣٩/٢) عن س. ح. بن عيسى

(٣) بساده صحيح أخرجه عبد سرراي (٣٢٦-٢) عن السورج عن الأعشى، ومصور عن
 إبراهيم عن علقمة

أقوال العلماء في تقصير مدة الإقامة:

اختلف العلماء اختلاف كبيراً في الزمان الذي يجوز للمسافر أن أقام فيه في بلد أن يقصر الصلاة

وحكى فيه أبو عمر ابن عبد البر نحو من أحد عشر قولاً وقد جمعها في خمسة أقوال

القول الأول إذا بوى المسافر على إقامة أربعة أيام أتم للصلاة وهو مذهب مالك، وانشأه في أبي ثور، ورواية عبد أحمد

(١) المدونة لمالك (١/١١٩، ١٢٠)، وحاشيته تدسوي عن الشرح الكبير (١/٣٥٩) ومروهبى الحليل لشرح مختصر الحليل (٢/١٥٠)

(٢) مجموع تدسوي (٤/٢٩٨)، وشرح الكبير سراجي (٤/٤٤٦)

(٣) ينظر كلام ابن قدامة القلم

(٤) قال ابن قدامة: وعنه إذا بوى إقامة أربعة أيام وإلا قصر، وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور الشرح الكبير (٢/١٠٨)

وبين أيضاً أن النجدة الدائمة بالبحوث التسمية والإفتاء في تحديد مدة الإقامة بمسافر بأربعة أيام، فإن زاد عن ذلك فإنه يصح له حكم نائم، ولا يجري عليه أحكام مسافر وهي أتم بوى قصبه السج من بارحه له

نظر مجموع فتاوى الإمام ابن باز (١٢/٢٧٦) وفتاوى اللجنة الدائمة بالبحوث العلمية والإفتاء (٨/٩٩)

قال مالك رحمه الله والمسافر في البر والبحر سواء، فاموى إقامة أربعة أيام أتم
انصلا وحمام^(١)

وجاء في مواهب الجنيل وقال في الإرشاد: من أتم إقامة أربعة أيام أتم
قال الشيخ زروق وما ذكره من لأربعة الأيام هو مذهب من يقسم، صلى
المحل وخارج^(٢)

قال الشافعي رحمه الله فهذا إذا أتم المسافر أن يقيم بموضع أربعة أيام
وليست بهر ليس بهر يوم كان فيه مسافراً فدخل في بعضه، ولا يوم خرج في بعضه؛ أتم
انصلا^(٣)

قال النووي رحمه الله إذا موى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدخول ويوم
الخروج، صار مقبلاً، ومقطعت رخص السفر، لأن بالثلاث لا يصير مقبلاً^(٤)
واستدلوا بما يلي

١- **سبي النبي ﷺ** أن يؤتم لها جنة بمكة بعد قضاء شكك ثلاثاً

قال الخاوردي رحمه الله فباح التقصر بشرط الصبر، والعارف على إقامة أربعة غير
صارت في الأرض، فافضى أن لا يسبح بعصر، ولأن الأربعة مدة الإقامة وما دونهما
مدة السفر، لأن الله تعالى حين أوجب حجراً حترم على من أسلم أقدامه مكة، قال

(١) المندوبة مالك (١/١١٩)

(٢) يحيى بن حبيب

(٣) مواهب الجنيل ج ١ ص ١٥٠

(٤) (١/١٨٦)

(٥) المجموع (٤/٣٥٩)

السيكة " يُقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً " فستثنى الثلاث، وجعل مدة السفر ففلم أن ما رد عليه مدة الإقامة

٢- منع عمر رضي الله عنه أهل الدمة لإقامة في الصحار، ثم أبى للتحر منهم أن يقيم ثلاثة أيام^(١)

قال الماوردي رحمه الله وأجى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهل الدمة عن التحجر وجعل من قدم منهم حجرة مقام ثلاثه يوم، فذلك السنة ولا أثر على أن الثلاث حد السفر وما فوقها حد الإقامة^(٢)

وقال ابن قدامة رحمه الله ولنا ما روي أنس قال حرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فصل ركعتين حتى رجع، وأقام بمكة عشر يقصر الصلاة

وذكر أحمد حديث جابر وأنس عن أن النبي ﷺ قدم لصبح رابعة، فأقام

(١) أخرجه البخاري (١٣٧١٨) باب دمه المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه، وخرجه مسلم والترمذي (١٣٥٢) باب حور الإقامة بمكة لمساخر منها بعد فرغ فتح والعمره ثلاثة أيام من يده (٢) البخاري الكبير (٢/ ٣٢٧)

(٣) صحيح أخرجه سنن في نوط (٨٧٢) قال أحمد رابع عن بن عمر " أن عمر رضي الله عنه ضرب للخصاري واليهود والمجوس بالمدينة إقامة ثلاث بياب، يسوفون ويقتصرون نحو حجهم ولم يكن أحد منهم يقيم بعد ذلك " (٤) الخاوي الكبير (٢/ ٣٢٧)

(٥) أخرجه البخاري والترمذي في التمهيد (١٠٣١) باب ما حرم في التمهيد وكم يقيم حتى يقصر، وأخرجه مسلم (٦٩٣) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٦) أخرج البخاري في صحيحه (١٠٣٥)، وأحمد في مسنده (١٢٩٠) وعنه عن بن عباس يقول قدم رسول الله ﷺ وصحبه بصبح رابعة متهدين ما صلح فأمرهم رسول الله ﷺ أن يجزئهم عمرة إلا من كان معه الهدي

التي في اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع، وحسن المحرر بالأطعم يوم الثامن؟
فكان يقصر الصلاة في هذه الأيام، وقد اجمع على إقامتها

قال مبدأ اجمع أن يقسم كل أقام نسبي $\frac{1}{3}$ قصر، وإذا اجمع على أكثر من ذلك أتم
القول الثاني إذا بوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين
صلاة: أتم الصلاة

وهو مشهور مذهب الإمام أحمد، وداود

جاء في مسائل أحمد رحمه الله سألت أبي عن المسافر إذا قدم بندا يوطن فيه على إقامته
كم يوم إن يؤم فيه بالصلاة؟ قال إذا بوى أن يقسم إحدى وعشرين صلاة قصر، وإن
بوى أكثر من ذلك يثم

وقال المرداوي رحمه الله إذا بوى الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة: أتم،
ولا قصر، هذا إحدى روايات عن أحمد، احتارها حنفي وأبو بكر والنصف، فإن في
الكافي هي المذهب^(١)

وقال ابن قدامة رحمه الله وإذا بوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين
صلاة: أتم

المشهور عن أحمد رحمه الله أن لمدة التي ترمي المسافر لإقامة الإقامة فيها هي ما
كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة روى الأثرم والروزي وغيرهما، وعنه أنه إذا بوى
إقامة أربعة أيام أتم، وإن بوى دوما قصر وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور^(٢) لأن

(١) المصنوع لابن قدامة (٢/ ٦٦)

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٠٠)، ومصنف (٢/ ٦٥)، وبديهة مجاهد (١٢٣)

(٣) مسائل أحمد (١/ ١١٨)

(٤) الإيضاح (٢/ ٢٣٠)

الثلاث حد الفقه مدني قول النبي ﷺ "يُقِيمُ اَنْهَاجُ بَعْدَ قَضَاءِ مَسْكِ ثَلَاثًا"، وما أحسن عمر رضي الله عنه أهل المدينة صرت لمن قدم منهم تأخر ثلاثاً عدل على أن ثلاث في حكم اسير وما راد في حكم لإقامة

واستدلوا بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال "أخرج مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان بصبي ركعتين، كعتين حتى رجعت إلى مدنه، قلت أقمته بمكة شيئاً؟ قال أقمته عشرة^(١)،

وقال أحمد رحمه الله "ليس وجه حديث أنس أنه حبس مقام النبي ﷺ بمكة ومي، ولا فلا وجه له عدي عمر هذا، فهذه أربعة أيام، وصلاة يصح بها يوم التروية تمام إحدى وعشرين صلاة يفصر، فهذا يدل على أن من أقام إحدى وعشرين صلاة يفصر، وهي تزيد على أربعة أيام^(٢)،

فيظهر لنا أن أدلتهم هي نفس أدلة أصحاب القول الأول

وأجيب عن ذلك بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
قال رحمه الله "ومن أين هم أنه لو قدم صبح ثلثه وثانيه كان يتم، ويأمر أصحابه بالإتمام؟" وبس في قوله وعمه ما يدل على ذلك؟

ولو كان هذا حدثاً فاصلاً بين عقبه ولما لم يشه بمسلمين كما قال تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا﴾ فوماً بعد؟ هديهم حتى تترك لهم ما يشعرون^(٣) (نوه ١١٥)

(١) المصنف (٦٥/٢)

(٢) أخرجه البخاري والبيهقي ١٠٣ باب ما جاء في الإفصر وكتم يمسح حتى يفصر، وأخرجه مسلم (٦٩٣) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٣) المصنف (٦٦/٢)، وبيل الأوطار (٣/٢٥٤).

والسير بين مقيم والمافر به أيام معدودة يعيده - بس هو أمر معلوم لا شرع ولا لغة ولا عرف، وقد رخص النبي ﷺ للمهاجر أن يقسم بركة بعد قضاء سكة ثلاث، والقصر في هذا حذر عند الخبرعة، وقد ساء إقامة، ورخص للمهاجر أن يقسم، فلو أراد للمهاجر أن يقسم أكثر من ذلك بعد قضاء نسك، يمكنه ذلك، وس في هذا ما يدل على أن هذه المدة مرق بين المسافر والمقيم، بل المهاجر مجموع أن يقسم بمكة أكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك

وأيضاً فالنبي ﷺ وأصحابه قدموا أصبح رجة من ذي الحجة، فلو أقاموا سكة بعد قضاء نسك ثلاث، كان هم ذلك، ولو أقاموا أكثر من ثلاث لم يجوز لهم ذلك، وجاز لعبرهم أن يقسم أكثر من ذلك، وقد أقام المهاجرون مع النبي ﷺ عام الفصح فرياً من عشرين يوماً بمكة، ولم يكونوا بذلك مقيمين أيامه خرجوا بها عن السفر، ولا كانوا مجموعاً لأنهم كانوا مقيمين لأهل تميم لجهاد وخرجوا منها إلى عروء حنبل وهذا خلاف من لا يقدم لا للثبوت، فإنه لا يحتاج إلى أكثر من ثلاث

فعلم أن هذا التحديد لا يتعلق بالقصر، ولا بتحديد السفر

وقال ابن حزم رحمه الله وهذا لا حجة لهم به، لأنه ليس في هذا خبر من ولا إشاره إلى الله النبي ﷺ أقامها المسافر أنهم، وب هو في حكمه المهاجر، في الذي أوجب أن يقسم المسافر يقسم على المهاجر يقسم^(١)
هذا هو كبر انقباس حقاً، وكيف وكله باطل^(٢)

(١) مجموع المناوي (٢٤/١٣٨)

(٢) هذا ومذهب من جرم انكار اليأس والمظهر عن خلافه

وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يعم ثلاثة وأكثر من ثلاث، لا كراهية في شيء من ذلك، وأما المهاجر بمكروهه به أن يتم سكة بعد انقضاء سكه أكثر من ثلاث، فإني سمعته يقول: مكروهة وقامة مسحة أو أصغر أنفسهم^(١)

وأيضاً فإن من راد على ثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافراً لا مقبلاً

ومن راد على ثلاثة بمسافر فإدائه صحيحه، وهذا مانع من أن يقاس أحدهم على الآخر

ولو فليس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيه راد على الثلاث، لا أن يتم، بخلاف قولهم

وأيضاً فإن أدائه قدر صلاة وحده رانده على الثلاثة - مكروهة، فيسبي عندهم إذا فاسوا عنه لمسافر أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على ثلاثة الأيام

وأما استدلالهم «أن عمر حبر لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة ثلاثة أيام يتسوقون فيها»

فقد قال ابن التركماني رحمه الله: لأن هذه حده أدنى منه أي يتمكنون فيها من التصرف، فقدّر بها تضييقاً عندهم^(٢).

وعليه فليس فيها دليل ولا تعلق بمدة الإقامة للمسافر

(١) المحل (٣/ ٢١٩)

(٢) جوهر النقي منقطع من هر السبهي (٣/ ١٤٦)

القول الثالث إذا ارمع على اقامة خمسة عشر يوماً أتم، وإذا بوى دوت ذلك

فصر

وهو مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري

قال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله وقال أبو حنيفة من قدم ببلده وهو

مسافر، صلى ركعتين حتى يجمع على إقامة خمسة عشر يوماً^١

وقال علاء الدين السمرقندي رحمه الله إذا بوى المسافر إقامة خمسة عشر يوماً له

مكان يصلح للإقامة، فإنه يصير مقيماً^٢

واستدلوا بما يلي

١- حديث ابن عباس قال: «أقام رسول الله ﷺ مكة خمس عشرة يوماً يصبر

انصلاً»^٣

٢- والأثر المروي عن ابن عباس إذا قدمت من ست بلدًا وأنت مسافر وفي نفسك

أن تصوم بها خمس عشرة ليلة، فأكمل صلاة بها، وإلا كتب لا تقري مني تصوم

فصرها

(١) مسوط نسائي ٢٦٢، وحقه نسائي (١) ١٦٨، ومده مجاهد (١) ٢٣

(٢) الحجّة على أهل المدينة (١/ ١٧٢)

(٣) غمّة العقبة (١/ ١٥٠)

(٤) شاذ حرجه نو دارد (٢٣١) وأبو حنيفة (١٠٧٦) وغيرهم وقد سبق بحججه

(٥) لأثر غير المسمى في عمده باب ١١٧، في الطحاوي، وهو أنف عليه بدعيه، والذي

وقع عليه في تهذيب الآثار (١) ١٢٤٨ أن ابن عمر قال: إذا قدم مكة فليدبر أبيض أم يهيم.

فصر الصلاة خمس عشرة ليلة، فإذا غرّب به يهيم أتم الصلاة وهو صحيح

في إسناده ابن حبان بن حجر في الصحيح، حافظ صحيح =

وقال النكاساني رحمه الله وأما مدة لإقامة فأنها حجة عشر يوم عدداً، وقال

مائل والثاني أقبل أربعة أيام وحثتهما وذكرنا

ولنا ما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنها قالا: لا حجب سنة وأنت مسافر وفي غرمت أن تقسم بها خمسة عشر يوماً، وكمل الصلاة، وإن كنت لا تدري متى بعض ففصر، وهذا ثابت لا يوصل إليه بالأجتهاد، لأنه من جهة التقدير. ولا يصلح به النكاح حرراً، وبظاهر أنها سبغت عن رسول الله

واجاب عن ذلك ابن حزم فقال صحيح أصحاب أبي حنيفة من قولهم أكثر ما قيل، وأنه

جمع عليه أنه إذا نوى المسافر إقامة دلت المقدار أتم، ولا يخرج عن حكم بقصر إلا بإجماع، وهذا باطل!

قد أورد ابن سعيد بن جبيرة أنه يقصر حين يوي أكثر من حجة عشر يوم

وقد حثف عن ابن عمر بقصه، وحديث ابن عباس: "كنا نوردنا وعمره، فقلن قولهم عن أن يكون له حجة"

ولي إسناده أيضاً سلسلة من النسخ من ابن جبيرة محدود كثير حصاً، وصححه النكاساني والبخاري

وعند ابن المنذر في الأوسط (٤/ ٣٥٥) حديث بمعناه عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: "إذا سافر ابن رجل فحدث نفسه بوقته على عشرة أيام الصلاة"

قال ابن المنذر حدث يحيى بن محمد، قال: "ثابت بن عبد الله بن عيسى وهو موسى بن مسلم الخراساني" قال: "ثابت بن محمد، عن ابن عمر" وذكره وهذا إسناده صحيح

(١) بدائع الصنائع (١/ ٩٧)

(٢) إسناده ابن حزم رحمه الله عن الاختلاف عن ابن عمر، بوقته بأذربيجان سنة شهر يقصر الصلاة وهو صحيح، وقد سبق تخريجه

وأما الحديث بن عباس أنه قد ثبت قوله: "فصل إذا سافر ما سبعة عشر فصر الصلاة" فإن ذلك أصح ما أخرجه البخاري (١٣٠) باب ما إذا في التقصير، وكما يعلم على يقين

(٣) المحلى (٥/ ٢٠)

القول الرابع وهو قول ابن حزم وقد حددته بعشرين يوماً بليلتها

قال ابن حزم رحمه الله من سافر وراءه في جهاد أو حج أو عمرة أو نحو ذلك من الأصناف، فأقام في مكان واحد عشرين يوماً متتالية قصر وإن أقام أكثر أيامه، ولو في صلاة واحدة.

واستدل ابن حزم بمقام النبي ﷺ تنوكة عشرين يوماً بقصر

قال ابن حزم رحمه الله، أولاً بمقام النبي عليه السلام في تنوكة عشرين يوماً، بقصر وبمكان دون ذلك بعصر، كان لا يجوز التقصر إلا في يوم يكون فيه لمرة مسافر، وكان معتم يوم يلزمه الإقام، لكن ما أقام عليه السلام عشرين يوماً تنوكة بعصر، صرح بذلك أن عشرين يوماً إذا أقامها مسافر، فإنه فيها حكم السفر، فإن أقام أكثر أو بوي إقامة أكثر، فلا يرد أن يخرج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً.

ولا فرق بين من حضر لإقامته في الجهاد بعشرين يوماً بقصر فيها، وبين من حضر بدلت بتنوكة دون سائر الأماكن

وهذا كونه باطل لا يجوز القول به، إذ لم يأت به نص قرآن ولا سنة، وبالله تعالى التوفيق.

وأجيب عن استدلال ابن حزم بأن حديث معاذ النبي ﷺ عشرين يوماً - صعباً، وقد سئل عن صعبه، وقد صرح عنه ﷺ أنه أقام ثمانية عشر يوماً، وليس فيه أنه لو أقام أكثر لأقام، والله أعلم

(١) بحر (٥/٢٢)

(٢) المحرر (٥/٢٨)

القول الخامس ان المسافر يقصر الصلاة ما دام مسافراً ولم يبر إقامة مطلقة.
ون طالت مدة السفر وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.
وذهب إليه الشيخ ابن عثيمين
واستدلوا بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَإِنْ مَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ عَلَى كَهْفٍ أَوْ فِي سَبِيلٍ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وأنه لما لم يأت دليل على السعي بحدود مدة سفر يصحح ب المسافر مقيماً كان
الفصل مدام مسافراً عملاً بالآية.

واستدلوا أيضاً باختلاف الآثار عن الصحابة في تحديد مدة سفرهم من أطن
كما سبق منه

الترجيح

وبعد عرض أقوال أهل العلم وأدلة كل فريق، وقيل ذلك النظر في الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة، والتسعين، يترجح بدي قوة القول الخامس أن المسافر يقصر الصلاة ما دام مسافراً ولم يوافقه إقامة مضطقة، وإن طال مدة السفر

وذلك لأنه لما يأت دليل عن النبي ﷺ يحدد لنا المدة التي يصبح بها المسافر مقيماً وكذا نرى هذا مبحثه اللطيف ذهب إلى العرف، في دام المسافر لم يقم أيامه فخرجه عرفاً عن حد سفر، فهو كال مسافر وإن طال مدة

وانتبه هنا على أمرين

أولاً ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء، منهم من يوجب الإتمام، ومنهم من يوجب التقصر، والصحيح أن كلهم سائغ، فمن قصر لا يُكفر عليه، ومن أتم لا يُكفر عليه

ثانياً حلة التقصر إنما هي السفر

ودليل ذلك قوله تعالى ﴿وَيَذَرْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْأَلْكُمْ عَنكُمْ جُنَاحَ أَنْ يَقْتُلُوا مِنْ الْقَتْلِ إِنْ يَحْكُمُوا أَن تَقْتُلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ تَكْفُرُونَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾^(١) وعمل النبي ﷺ وأنه كان إذا سافر قصر الصلاة

وكذا نرى جمهور الصحابة يفتوا على استحباب التقصر في السفر، ومنهم من ذهب إلى وجوبه، كما ست في بحث حكم التقصر، ولكنهم اختلفوا في مدة وساعة على ما ست

(١) محسن الطحاوي (٢٤١ - ٨٠)

فإنه ما لم يوجد دليل واضح يبين ويحدد تلك المدة التي يكون بها المسافر مقيماً مع الحاجة لهذا الأمر المهم الذي يحتاج إليه الناس في حياتهم. وقد لم يسأل الصحابة عن ذلك، علمنا أن الأمر عندهم واضح

ورجعنا إلى المعنى اللغوي، فإن لم نجد له حداً في اللغة فالمرجع يكون إلى عُرف الناس

وهذا المرجع قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى فقال: «كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى عُرف، وفي كتاب سفرنا في عُرف الناس، فهو السفر الذي عرفت به شارع الحكم»

وسئل رحمه الله عن رجل يعلم أنه يقيم شهرين، فهل يجوز له القصر؟

فاجاب رحمه الله، هذه مسألة فيها مرجع بين العلماء، منهم من يوجب الإتمام أو منهم من يوجب قصر، والصحيح أن كونه سائحاً، فمن قصر فلا بُدَّ أن يُكرِّه عليه ومن أتم لا يُكرِّه عليه وكذلك تنازعوا في لأفصل

فمن كان عليه شك في حوزة قصر فإراد لأحياءه، والإتمام أفضل

وأما من تيسر له الشك وعدم أن يسبي يتخذه بشرع بمسافر أن يصلي ثلاث ركعات، ولم يجد السفر برماً أو مكاناً، ولا حداً (لأنه أبغض برم محدود، لأن ثلاثة ولا أربعة ولا ثمانية عشر ولا خمسة عشر، فإنه يقصر كما كان عمر واحد من السلف يفعل، حتى كان مسروق قد أتوه ولابته لم يكن يختارها، فأقام حين يقصر الصلاة

وقد أقام المسلمون بها وندسته أشهر بقصرون الصلاة. وكانوا يقصرون الصلاة مع عدمهم أن حاجتهم لا تقضي في أربعة أيام ولا أكثر، كما أقام النبي ﷺ وأصحابه بعد

فتح مكة قريب من عشرين يوماً يقصرون الصلاة، وأيام مكة عشرة أيام يقصرون في رمضان، وكان النبي ﷺ يقول لما فتح مكة يعلم أنه يحتاج أن يقصّر أكثر من أربعة أيام وإذا كان التحديد لا أصل له، فما دام المسافر مسافراً، يقصّر الصلاة، ولو أقام في مكان شهيراً، والله أعلم

وقال ابن القيم رحمه الله وأما مذاهب الناس

فقال الإمام أحمد إذا نوى إقامة أربعة أيام أنه، وإن نوى يوماً واحداً قصر، ومن هذه الآثار على أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا الإقامة سنة، بل كانوا يقولون "أقوم بحرج" "أعد بحرج"

وفي هذا نظر لا يخفى، فإن رسول الله ﷺ فتح مكة وهي ما هي، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام، ويهدم قواعد الشرك، ويعهد أمر ما حوكم من العرب، ومعلوم قطعاً أن هذا يحتاج إلى إقامة بدم، لا يتأني في يوم واحد ولا يومين

وكذلك إقامة النبي ﷺ شوك، فإنه أقام يستقر العدو، ومن معلوم قطعاً أنه كان يبيت ويبيتهم عدة من أجل يفتح قصصاً في أيام، وهو يعلم أنهم لا يوافقون في أربعة أيام وكذلك أقامه بن عمر بأذربيجان سنة شهر يقصر بصلاته من أجل الشج، ومن المعلوم أن مثل هذا الشج لا ينحلل ويدور في أربعة أيام بحيث تصح البصر وكذلك إقامة النبي ﷺ بأشهر ستين يقصر

وأما الصحابة براهة من سعة أشهر يقصرون، ومن المعلوم أن مثل هذا قصار والجهاد يعلم أنه لا يقصّر في أربعة أيام

وقد قال اصحاب أحمد انه لو أقدم جهدهم على أو حبس سبعا أو مرضا أو قصر
سواء حبس على طه انصاء الحاجة في مدة يسيرة أو طويلة

وهذا هو الصواب لكن شرطوا فيه شرطا لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع
ولا عمل الصحابة، فقالوا: شرط ذلك حين انصاء حاجته في مدة التي لا يقطع
حكم السحر، وهي ما دون الأربعة الأيام

فيقال من أين حكم هذا للشرط^{١٤} والسي^{١٥} أقدم ريده عن أربعة أيام يقصر
بصلاته بمكة ومكة لا يقبل فيه شيئا، وهما بينهم أنه لا يحرم على من قام أكثر من أربعة
أيام، وهو يعلم أنهم يقصدون به في صلاته ويأثرون به في قصره في مدة يومه، فلو يقبل
هم حرفا واحدا لا يقصر والحق في قوله أربعة أيام، لأن هذا من أهم المصائب

وكذلك اقتداء بصلاته به بعدة^{١٦}، ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئا من ذلك

وقال ابن عثيمين رحمه الله

إن القول الراجح ما ذهب إليه شيخ الإسلام من تيمية رحمه الله، من أن المسافر
مسافر ما لم يبرأ واحدا من أمرين

١ - الإقامة المطلقة

٢ - أو الاستيطان

والمرق أن المسافر يرى أن يحدد حد سدد وطأ، والإقامة المطلقة أنه يأتي هذا
سندا، ويرى أن الحركة فيه كبيرة، أو طلب العلم فيه قوي، فيوي الإقامة نصف بدون
أن يحددها بمرس أو بعمل، لكن ستة أنه مقسم لأن السدد عمنه، ما يكثره العلم وما

بعبارة التجارة أو لأنه إنسان موظف تابع لحكومته وصعته كاسفره مثلاً، ولا أصل في
 هذا عدم السفر، لأنه بوى الإقامة فهو لا يقطع حكم السفر في حقه
 وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لقد سمعنا من فضيلتكم سوى قد مدارها طلبة
 العلم وهي مسألة القصر في السفر، والكثير من طلبة العلم يقول إن الشيخ يقول إن
 قصر الصلاة في السفر غير محدد بمدته معينة يريد أدلة ذلك بالتفصيل
 الجواب

عنه لمسألة بركة الله فيه وهي أدلة السفر في سد من ينقطع به حكم السفر
 أو لا يقطع، والعمد، يخبرون في هذه المسألة على أكثر من عشرين مؤلاً ذكرها لروى
 في المجموع شرح المذهب

وددت أن مسألة ليس فيها نص، قطع بفصل بين المحتملين، بذلك ذهب شيخ
 الإسلام رحمه الله وجماعة من أهل العلم إلى أن المسألة ترجع إلى الاستيطان أو السفر،
 وأن حال الإنسان دائره بين الاستيطان والسفر فقط، ويحقق بالاستيطان لإقامته
 الدائمة التي لم تتحدد بعين ولا زمن

وهذا القول هو الذي تطمئن إليه النص، وهو الذي تدل عليه ظواهر الأدلة
 الشرعية، لأنه لا يوجد في القرآن ولا في لغة حرف واحد يدل على تحديد مدة السبي
 يقطع حكم السفر إذا نواها الإنسان، ومن كان عنه دليل في ذلك فليضعه
 وأكبر دليل عندهم عند الذين حددوا هو أن الرسول عليه الصلاة والسلام أقام
 إقامات مختلفة، فبعضهم من أحد بالأدنى، وبعضهم من أحد بالأعلى

ابن عباس رضي الله عنهما مثلاً قال: إذا بوي أسافر تسعة عشر يوماً أو أكثر، فإنه يُسَمَّى لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام بمكة تسعة عشر يوماً بمصر الصلاة فإدا أقام هذه التسعة عشر يوماً بمصر، وإذا ردت النعم

والإمام أحمد والشافعي وأظن الإمام مالكاً أيضاً يقولون: إذا بوي أكثر من أربعة أيام أمداً، وإذا بوي أربعة في دوها مصر، لكن الشافعي يقول: يوم الدخول ويوم الخروج لا تحسب.

بما على هذا المذهب تكون الأيام ستة: يوم الدخول ويوم الخروج، وأربعة صديقه سبهي والإمام محمد يحسب يوم ندخول ويوم الخروج

فما هو الدليل في هذا؟ الدليل أن الرسول عنه لصلاة والسلام في حجة الودع وهي آخر سفره سافرهما - فقيم مكة يوم لأحد الرابع من ذي الحجة، ومكث في يوم الأحد والثلاثين والثلاثة والأربعة، وفي يوم الخميس صبحى حرج بن مسلم، وقد صبح عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان في هذه المدة يقصر الصلاة، فابن عباس رضي الله عنه حرج بن مسلم صلى الله عليه وآله وسلم يعني في مكة في حجة الودع، فلم يرل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة، فمثل كم أقاموا في مكة؟ قال أقاموا عشرة أيام لأنه وصلي يوم لأحد الرابع من ذي الحجة، وحرج في صباح الرابع عشر من ذي الحجة، فتكون أيام عشرة أربعة من الخروج إلى المشاعر، والذي في المشاعر

ولكني أسألكم الآن هل هذا دليل على تعديد أو دليل على عدم التعديد؟

هو في الحقيقة دليل على عدم التعديد لا على التعديد، لماذا؟

لأن الرسول عنه الصلاة والسلام لم يقل من حسن أكثر من أربعة أيام فبشبه وهو يعني عليه الصلاة والسلام أن الناس يقدمون إلى مكة ندخول قبل يوم الرابع، يعني

ليس كل الحجاج لا يعدم الا في الرابع فما بعده. اذ الحجاج يقدمون في الرابع، في الثالث، في الثاني، في الأول، في آخر ذي حجة، بل يمكن من شوال ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة ١٩٧] وهذا شوال

فإذا كان الرسول عنه انصلاه والسلام وهو يعدم أن الناس يقدمون من اليوم الرابع، في نقل الناس من قدم من اليوم الرابع فليكنه عدم أن الإقام لا يلزم، وهذا لما من يمكنه عام الفتح قال لأهلها: «يا أهل مكة، أنتمو هباً قوم منقر» وكان يصلي ركعتين ويُسَلِّم، ثم يقوم أهل مكة فيسبون

فالسبي عليه الصلاة والسلام يُنْعَجُ البلاع امين، فإذا عيسا به أقام في مكة أربعة أيام قبل الخروج إلى عس وستة أيام بعد ذلك، وأقام في ثبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، وأقام في مكة عام الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة، هذه مُدَدٌ مختلفة، ولم يعبّر فيها احكام، فليكن أنه لا فرق بين إقامة أربعة أيام أو أكثر

وحيث يقول: انعمه قطع السفر، أي سوي الإنسان قطع السفر والإقامة مطلقه في هذا، يبعد قصر من أهلها ولزمه ما يدرم المقيم، وإما إذا قال: أن ليس من أهل هذا، يبعد تكفي أنسب شغل فيقول: إذا أتى مسافر

لكن مع ذلك لا يعني هذا الرجل الذي أقام في البلد، لا يعبى من صلاة الجماعة، بل منعه صلاة الجماعة والجمعة، إلا إذا فاته فيصلي ركعتين

كذلك أيضاً لا يرى أن يطر رمضان ثم لا يقصيه، لا بعد رمضان الثاني، لأنه غير مسافر، لأنه لو برث صيام رمضان في هذه السنة، ثم في السنة الأخرى، ثم في السنة الثالثة، بعد عمت عليه الأمان، وربما عجز وكسل، ثم يأتى في السفر ليس بتاكيد الفطر، الفطر عند بعض أهلنا، وجب في السفر، ولو لم يحفظ أن النبي عليه

الصلاة والسلام نه يومًا من أيام وهو مسافر، وأن الفطر من الصيام مع الرسول عليه الصلاة والسلام يصومون ويمضون، ولا يجب الصيام عن الفطر ولا الفطر على الصيام، والي عنه الصلاة والسلام، وما قبله (باسم قدس عليهم) أفطر فلهمنا نقول انصوم هذا مسافر الذي أهدى هذه صومته لا يؤخر في رمضان شيء بل يصومه خلالكم عليه لأشهر فصعب أو يتهدون

خلاصة المسألة:

فالمسألة محل خلاف، وهو خلاف مباح، والذي يظهر لي بعد بحث المسألة هو أن المسافر يقصر الصلاة ما دام مسافرًا ولم يبن إقامة مطلقة، أو استيطانًا، وإن طالت مدة السفر

وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية وثلثه بن القيم، وذهب إليه الشيخ ابن عثيمين

ولعل من دقق النظر فيها جمعت من آثار الصحابة والتابعين يميل إلى هذا القول والله أعلم



المسائل التي يتردد في الإقامة والرياء الإقامة

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: «عزوت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه افتتاح، فأقام بمكة ثلثي عشرة سنة، لا يصلي إلا ركعتين، ويقول: «يا أهل المدينة، صلوا أربعاً؛ فإننا قوم سفر»^(١).

قال ابن القيم رحمه الله: والاسم لأربعة متفقون على أنه يد، أقام لحاجته ينظر قضاءه يقول: «يوم أخرج» «عد أخرج» فإنه يقصر أبداً، إلا أنشأه في أحد قومه فإنه يقصر عنه إلى سبعة عشر أو ثمانية عشر يوماً، ولا يقصر بعده^(٢).
وقال ابن المنذر رحمه الله: وأجمع أهل العلم أن من لم يقصر ما لم يجمع إقامة، وإن أتى عليه يسون^(٣).

والأثر عن الصحابة والتابعين كثير، تبيّن قوة القول بأن المسافر يقصر الصلاة ما لم يجمع إقامته، والاختلاف في ذلك ضعيف جداً، وقد نقل أهل العلم الاتفاق على ذلك

(١) صحيح إرخاء أبو داود (١٤٢٩)، أحمد (٤٦٣٠)، وم أبي شبة (١/٣٣٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٠٩)، ومطهر في معجم الكبير (١٨١/٢٠٩).
والحديث عداؤه على من ريد من جهده، «فإن لم يجد في التمرات» صحيح، وصححه أحمد، وابن معين، ومسلم، وقال أبو زرعة: «ليس بالسفر»
(٢) رد المحتار (٣/٥٦٥).
(٣) مثلاً من عملي لأبي حمزة (٢/٦٧)، ورد المحتار (٣/٥٦٥).

اقوال اهل العلم

قال ابن قدامة رحمه الله وحالة ذلك ان من لم يجمع على الإقامة يقطع حكم السفر - على ما ذكرنا من خلافه - في السفر وهو آدم سبب، كمن يقسم بقضاء حاجة يرحو إحاضها، أو جهاد عدو أو حبه ملصا أو مرض، وسوء علب على ظه انقصه حاجته في مله يسير، أو كثره، وبعد ان يثمل انقصوها في مله لا يقطع حكم السفر بها، ويروى عن ابن تدر أنه قال وجمعوا على ان مسافر يقصر ما لم يجمع اقامه

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وأما ان قال أحد أساف، أو بعد عد أساف، ولم يدر المقام، فإنه يقصر أحد، فإن السبي يقطع آدم سبكه بصفة عشر يومًا يقصر الصلاة، وأقدم ثوبه عشر بين سنة يقصر الصلاة، والله أعلم

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

قوله «أو أقام بقضاء حاجة ملاية إقامة» أي: لم يتو إقامة مطلقه، ولو بقي طول عمره، فإنه يقصر، لأنه بما سوى الإقامة من أجل هذه الحاجة، ولم يتو إقامة مصفقه



(١) مله من كتاب مدار السبل (١/ ١٣٣) وكتاب كشاف النفاذ على منير الإلهام (١/ ٥١٣)

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤)

(٣) الشرح مبين (٤/ ١٥٣)

مسائل تتعلق بالمبحث

هل يتم من أول وصوله أم من بعد انتهاء لمدة وهي أربعة أيام؟
الذي يظهر من كلام الفقهاء أنه إذا بوي الإقامة أكثر من أربعة أيام، فإنه يتم الصلاة من أول وصوله؛ لأن هذه الأيام الأربع هي عندهم مدة السفر، فإذا بوي إقامة أكثر من هذه الأربع أصبح مقيمًا وأعمال الصحابة والرواهم به يصير منها، ولم يقل أحد منهم بأن يقتصر أيًا من محدده، ثم بعد ذلك يتم

والأثر في ذلك كثرة مرث معاني ندبة الحث ومنها
عن داود أن ابن عمر كان يقول إذا أجمعت أن تقيم اثني عشرة ليلة فأنتم الصلاة

قال أبو حنيفة رحمه الله من قديم يده وهو مسافر، صلى ركعتين حتى يجمع على إقامة خمسة عشر يومًا^(١).

قال مالك رحمه الله والمسافر في ثمر ونبحر سواء، إذا بوي إقامة أربعة أيام، أتم الصلاة وحمام^(٢).

قال ابن قدامة رحمه الله وإذا بوي مسافر لإقامته في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة، أتم^(٣).

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٥٣٤) عن عبد الله بن عمر عن داود

(٢) الحجة على أهل البيه (١/ ١٧٢)

(٣) المغني الكبير (١/ ١١٩)

(٤) المغني (٢/ ٦٥)

وقال النووي رحمه الله: إذا نوى السفر فقامه أربعة أيام عمر يوم الدخول ويوم الخروج، صار معي، ونقطعت رخص السفر، لأن ثلاث لا يصير معي
فظهر من أقوال أئمة المذهب أن المسافر يصح مقبلاً إذا نوى الإقامة هذه المدة
التي حددها كل مذهب، والمقيم لا يقصر، ولم يقل أحد منهم إنه يقصر في هذه
المدة، ثم بعد ذلك يُتم

وقال الشيخ الشافعي في شرح زاد المستقنع

المدة التي يقصر فيها المسافر أن يكون ما بين الدخول من أربعة أيام عمر يوم
الدخول والخروج، فإذا نوى أن يجلس أربعة أيام عمر يوم الدخول ويوم الخروج، برمه
الإتمام من أول وصوله إلى المدينة

فلو سافر من مكة إلى الرياض وفي ستة أو سبعة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة
ثم سافر الأربعة، وكان سفره يوم الجمعة، فمكث الستة أو الأحد والإثنين والثلاثاء،
لزمه الإتمام عند وصوله إلى الرياض، وحكمه حكم نقيم ما نوصول
وإن عاد فمكث إلى الرياض وهو لا يدري كم سيجلس، ولا يدري كم مدة يقصر
مدة جلوسه ولو طال^(١)

هل الإقامة هي ترك التنقل؟

والجواب: إن مجرد ترك التنقل لا ينفي عن المسافر أنه مسافر، وإن مجرد تركه للتنقل لا
يجعله مقبلاً إقامة منع عنه أحكام السفر، فقد كان النبي ﷺ يقصر في حار كونه مأكلاً

(١) محمّد (١: ٣٥٩)

(٢) الدرر حادي عشر من شرائط مرغوة له

تأثرت لثقله، يدل على ان تركه ليس مذهباً للمسلم، فإنه ان ترك النعمة يبقى مذهباً، بدليل أنه صلى الله عليه وسلم قد قصر وهو تأثر بالعله

قد روى عن أن محمد أمكث وبوك عنه أثناء السفر لا ياتي سفر، ولا يخرج المذهب عن السفر ان الإمامه من يقى مافراً، وإن تركه التمثل ومكث، مذهباً بوجهة يست بها حكم الإمامة

ولذا ذهب شيخ الإسلام وهو مذهب طائفة من أهل العلم إلى أن مرجع ذلك إلى العرف، وذلك لأن الشرع لم يثبت فيه تحديد هذه المسألة

أما كونه من حيث المدة يكون مذهباً أو مذهباً، فليس لعمه بحث في هذا

فمن العرف كى هو اختيار شيخ الإسلام ولو يعنى شهراً

هذا اختيار شيخ الإسلام وبالمعنى، وهو مروي عن مسروق من التابعين، وهو قول قوي، وهو أظهر الأقوال المداقة، لأن النعمة انعمه وانشرع لم يثبت فيها تحديد للمدة التي يثبت بها كون الإنسان مذهباً أو مذهباً، فوجب الرجوع إلى العرف كى هو مقرر في أصول الفقه

وقد ثبت في مس البهني بإسناد صحيح أن ابن عمر أقر بأدريجان سنة أشهر بعصر الصلاة

ولا يصح أن يقال إنه م يعرف سنة لمدة دون مثل هذه المدة قد حسم بها الشرح، فستعد أن يكون قد ظن أن يذهب يومين أو ثلاثة أو أربعة، فثبت في غالب في أول الشتاء يكونه قد استمر هذه المدة وهي ستة أشهر، فبعد ان بظن ذهبه في مدة سفره

هل من كان مسافرا سفرا دائما لا ينقطع، ولا ينوي لإقامة ينطبق عليه احكام
المسافر

كسلاح في السفنة أو ما هو آخره كفي في هذه الأربعة أو في أربعة مدينة
الساعي أو البريد وسحر ذلك

قال الشيخ محمد بن عبد الله العبد في شرح زاد المستقبح

ودعب جمهور الفقهاء وهو رواية عن أحمد واختارها الموفق أي أنه يثبت له القصر
وعبره من شخص سفر

كونه ذا سفر لا يقطع لا يمي ذلك ألا يكون له حكم المسافرين، لدخوله في
عمومات النصوص، بل هو أشد، كمن كان ذات موافق

المراجع: أن من كان مسافرا دائما لا يقطع كسائق سفينة وسحوة فإنه يقصر لكونه
مسافرا، ولأن ما كان منه لا يعتبر إقامة بل سفرا، وكوب سفره لعاب فيه أنه لا
ينقطع هذا لا يؤثر في احكامه، فإنه مسافر داخل في عموم المسافرين، بل هو أشق
مهم؛ فكان أحق بالرخصة المتقدمة

وخلاصة ما تقدم أن المسافر في حال الإقامة لا يخلو من حالات

أما من لم ينو إقامة من يريد إقامة محدده بل علو إقامه على أمر ان ينهي رجع إلى
وطنه كمن سافر سبع مائة فمضى ينهي من السبع رجع، أو طالب علم بجائس شحمه
عمى حصل مراده من العلم رجع، أو مسافر يقرب بعد أر حل أو بعد عدد فبعد له
سفر مدة معناه

فهذا وإن طالت إقامته، فإنه يقصر الصلاة وتنطبق عليه أحكام المسافر، كي فعل ابن عمر عندما حجه النخع، ومسروفي عدد أكره على أمره فصل يقصر الصلاة متى،
وسن بان المسألة والقول بها

٢- مسافر نوى إقامة مدة معينة هذه المسألة فيها خلاف بين المذاهب، والذي يرجح لدي هو أنه لا يعتبر تحديد مدة معينة، وإنما مسمى مسافراً ولم ينو أن يتحد المكنان
الذي مسافر إليه وحداً له، فإنه يقصر الصلاة مادام نعرف يحكم له بأنه مسافر، وقد سبق
بيان المسألة

٣- مسافر نوى الاستيطان في بلد، ولم يخرج على الخروج منه إلا لحاجته، ثم يرجع إليه

(١) الوطن الأصلي قال في المراجعة (٢١٣٩) الوطن الأصلي هو موطن ولادته، وهذه موطنه

وعد الشفعة والحفاة الوطن هو المكان الذي يقص منه شخص لا يرجع منه صيف ولا شتاء إلا لحاجة كسجارة وريارة
ويلحق به القرية خربة التي يخدم دورها، وعمره عنها على صلاحها (والمذهب صيف وشتاء

كما يلحق به في الصحيح من المذهب هذا الحافلة بيد الذي فيه امرأة وروح فيه
حديث عن رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من تأهل في بلد
فليصل الصلاة المقيم

هو حديث صحيح أخرجه أحمد (٦٢١) وغيره

وفي إسناده من أبي ذئاب، واسمه عبد الرحمن بن الحارث ذكره ابن حبان في الثقات، ولم
يُعرف له موثق قال الرازي أنه مجهول

وفي إسناده أيضاً عن رضى الله عنه عن إبراهيم النخعي قال يورعه لا يُعرف حائذ

وقد خدعنا روى عن أحمد أنه يلحق بالوطن بيد الذي يحسن فيه أهل وناحية وفيه وسن =

وهذا لا يصح مسافرا بل يصح مقيما، وإذا خرج من وطنه هذا قصر الصلاة، وإن رجع إليه أتم

ودليل ذلك قول النبي ﷺ ما أخرج من مكة وجهه الأصلي إلى المدينة، فأصحت المدينة وطنه ومحل إقامته، وإذا خرج منها قصر الصلاة، وإذا رجع إليها أتم، وما أخرج ﷺ من المدينة وجهه خديده إلى مكة وجهه الأصلي قصر الصلاة، وأقام بها بأشاق قصر الصلاة، وكذا ثبت أصحابه من بعده ﷺ

وهذا مثل من تروح في بلد غير بلده، ويرى الإقامة المقيمة فيه، ويذهب إليه ويعود، وترك بلده وان كان فيها بيته لأصلي واحدة وأمه وأبوه

فيه يصح قد ستوطن في بلده خديده، وعند الخروج لزيارة أمه وأبيه فيه يقصر الصلاة

عن أسماء بن عبيد قال سألت شعبي رمال الحج قال قلت أني إلى الكوفة وفيها حديث وأهلي؟ قال أني لأبصار أفضل أو قال أعظم؟ ثم أجابني، فقال ليس بدية؟ قلت بل فقال سألت ابن عمر عن ذلك، فقال في لآي البيت الذي وجدت فيه - يعني مكة - فيريد على ركعتين؟ قال شعبي فيكتب أربعين مرة أو سبعين ركعتين؟ أو قال فيأريد على ركعتين ركعتين؟

وعند خاتمة الموضوع هو محل سكنى الشخص سنة النسيء، وموضع التوجه مدحون بها والله لم يكثر شكنا عنده

(١) صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٣٦) عن هشام بن حسان عن أسماء بن عبيد قال سألت الشعبي في رمال الحج وذكره

٤ - من تأقل ببلد واتخذ فيها بيتاً

أقول ان الأهل يمكن لا يخرج المسافر عن كونه مسافراً، وأيضا اتحاد الب والدار لا يخرج للمسافر عن كونه مسافراً

ولكن إذا اتخذ روحاً أو داراً وإقامة دسمة وحياة كحياة المقيمين، فإن العرف في العدب يحكم به بأنه مقيم وليس مسافراً، فمن عدبه روحاً في مدين أو نحو الخروج من أي انبليد، ويذهب ويردد على انبليد، فإنه لا يصبح مسافراً، لا من أجل الروح، ولكن لأجل الإقامة بدائمة، ولأن العرف عدب محكم له بأنه مقيم، وهذا يكون له إقامتان

وخلاصة بحث المسألة: إن المسافر يستمر في قصر الصلاة ما دام بطبق عنه وصف المسافر، طار السفر أو قصر، وكل محدد رمي لمسافر انقصر هو جهاد بمقوله دسلة واضح

ومنى نوى المسافر الاستيطان في مكان فقد فقد وصف المسافر، وصار مقيماً يجب عليه الإتمام

فالمسافر يظل مسافراً حتى يعود بوطنه ومدينه ومكان سكناه، أو يحول ويحدد نفسه وطناً جديداً، ومكان إقامة جديداً، يضم به إقامة دسمة

ولا يفقد المسافر وصف المسافر إن هو نوى الإقامة مؤقتة أيام أو أسبوع أو أكثر في دار السفر، وحتى لو نوى السفر في دار سفره من امرأة مفعلة هناك، فإنه يظل مسافراً بقصر صلاته، لا إن نوى الإقامة الدائمة عنده فيتم والله أعلم



حكم القصر في سفر المعصية

قد اتفق أهل العلم ولا أعلم مخالفاً على جواز القصر في سفر الطاعة، كالخروج للعمرة، واجتهاد وطلب العلم وغيره من سائر العبادات وكذلك السفر المباح كتجاره وغيره.

واختلفوا في سفر المعصية

فمدح الأحناف أن المعصر يكون في كل سفر، سواء كان سفر طاعة أو مباح أو معصية.

قال مرغيناني رحمه الله: والعاصي ومبصر في سفرهما في الرحلة سواء. وقول الشافعي رحمه الله: سفر المعصية لا يفيد الرحلة، لأن ثبت تحميلاً، فلا تتعلق به وجوب التعليط.

ولنا إطلاق نصوص، ولأن نفس السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجره، فيصلح متعلق الرحلة.

قال لكساني رحمه الله: ويستوي في القصر الحضور على المسافر من الصلاة، سفر انتداعه من الحج واجتهاد وطلب العلم، وسفر المباح كسفر تجاره ونحوه، وسفر المعصية كقطع الطريق والبيع، وهذا عندنا.

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَصْرِفُ فِي الْأَرْضِ﴾ ولم يخص صر من صر

(١) المصنف شرح الهداية (٢/ ٣٨٤)

(٢) بدائع الصنائع (١/ ٩٣)

ودهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط أن لا يكون
السفر سفر معصية فيما أن يكون سفر طاعة أو سفر مباحاً

قال المعري المالكى رحمه الله : وعد حبيب قوب مائت في دينك، يعني في سفر
المعصية قال السحي مشهور من مذهب مالك أنه لا يقصر عن الصلاة وروى ربه أنه
يقصر. انتهى

وقد ابن ناجي رحمه الله في شرح لمسوية أن سفر المعصية مشهور أنه لا يقصر
صاحبه محرمًا أو غير يقصر رواه ربه، وحكى ابن ناجي وقد نقله الضاهر من قوله
(لا أحب) على بابنا وقال شيخنا يعني البرقي - في حملها عن بابنا أو على التحريم،
وعنه لأكثر هؤلاء ثلاث أحق من سحي لا أعرف القوم بشي تأويلًا عنده
انتهى

وقال في شرح الرسالة لما ذكر ما ذكر قول ابن الحاجب أنه لا يقصر لعاصي
بالسفر على الأصح

قال وكذلك المذكور كصحة النهي، فظهر أن لأصح محريم يقصر
والصواب عدي أنه يُستحب له أن لا يقصر من قصر فلا شيء عليه، وعليه يحمل
المسوية

قال النووي رحمه الله : مذهبنا حوالا يقصر في كل سفر ليس بمعصية، سواء الواجب
والطاعة والمباح: كسفر بحارة وبحول، ولا يجوز في سفر معصية
وبهذا قال مالك وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

وقال ابن مسعود لا يجوز قصر الصلاة الا في سفر حج او عرو وفي رواية عنه لا يجوز الا في سفر واجب وهو عطاء رواية انه لا يجوز الا في سفر صدقة ولا يشترط كونه واحدا

قال المرداوي رحمه الله اشتمل قول المصنف في قصر الصلاة ومن سافر سقرا مباحا على منطوق ومفهوم

واللهوم ينقسم إلى قسمين مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فالمنطوق جواز القصر في السفر اذباح مطلق وهو صحيح، وهو لذهب، وعنه جماهير لأصحابه^(١)

وقال ابن قدامة رحمه الله لما قول الله تعالى ﴿فَمَنْ أَمَظَرَهُمْ مَبَاجٍ وَلَا حَارَ وَلَا يَلْمُ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

أباح لأكل لمن لم يكن عادي ولا ماعدا، فلا مباح مباح ولا عاده قال ابن عباس عذر على مسلمين مفارقين عنهم يخاف انفسهم، ولا عادي عليهم

ولأن الترخيص شرع للإعانة عن تحصيل المقصد المباح توصلا إلى المصلحة، فشرع هذا شرع عاده عن المحرم تحصيلاً للمفسدة، وشرع غيره عر هذا^(٢)

ويعرض وردت في جواز الصدقة، وكسب أسفارهم مباحة، فلا يثبت المحكم فمن سفره مخالف سفرهم، ويتعين حمله على ذلك حتى بين نصيب، وقاس بمصلحة على الطاعة بعد تصادفهم^(٣)

(١) المجموع (٤/٢٨٧)

(٢) الإيضاح (٢/٣١٤)

(٣) المعنى (٢/٥١)

الترجيح

الذي يشترط في أن انقصر لا يكون في سفر معصية، وذلك ما ذكره ابن قدامة
وايضاً خالف الحنفية ومن من يقولهم: لا يبرأ من أن المعصية وجبت، وأنه فرض
 السفر، فقصر الصلاة عندهم بس برخصة بل هو فرض، فأبى به ما قبل، سواء كان
 سفره طاعة أو معصية

وأما ما ذهب إليه الجمهور فهو الراجح، وهو ما يتناسب مع مقاصد شرع النبي
 جعل الرخص للتحفيف على العباد، فلا يسعان أن يرضى عن معصية الله، والله أعلم
قال ابن عثيمين رحمه الله وعلى هذا فلو سافر الإنسان سفرًا محرماً، لم يُبَحْ له القصر؛
 لأن ما سفر سفر معصية لا يسمى أن يُرخص له إذا كان برخصة سهيل وسفر على المكنت
 وسافر سفر محرماً لا يسمى أن يُسَهَّلَ عنه ويُرخص له فيه، شُحَّ من رخص سفره
 فُشِّحَ انقصر، وشُحَّ من تسخ عن خفيين ثلاثة أيام، وشُحَّ من الطر في رمضان!

ولكن الطلاق سهل فيقول تب إلى الله، فإذا كان في منتصف الطريق في سفر المحرم،
 وكان استعراقه وأثرب الله، رجعت لأن إلى مندي الغني رجوعه هو يقصر؛ لأنه
 انقلب السفر المحرم مأخذاً

قصر الصلاة للمسافر

عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال:
 «الأسير ما كان في إسناره صلاة ركعتين حتى يموت أو يقاتل الله أسيراً»
 وقال مالك رحمه الله: صلاة الأسير في دار الحرب أربع ركعات، إلا أن يذهب منه
 يحصل ركعتين^١.

قال مالك: ودئت أخت ما سمعت به.
 وسئل مالك عن صلاة الأسير فقال: مثل صلاة النائم، إلا أن يكون مسافراً^٢.
 قال ابن قدامة رحمه الله: وحيلة ذلك أن من لم تجمع لإقامته مدة تزيد على إحدى
 وعشرين صلاة، فله قصر ولو اقام سبباً مثل أن يقسم لعصاة حاجه يرجو نجاحها أو

(١) حديث أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٢/ ٣٣٨) وإسناده عن إسماعيل بن عمار بن
 الخواري حرجه في كتابه «مصابيح» (٢/ ١٤١) من طريق إسماعيل بن عمار عن سفيان
 الثوري، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب
 ورواه الحارث بن أسيد بن زياد بن أبي حمزة بن ثابت بن أبي حمزة بن ثابت بن أبي حمزة بن ثابت بن أبي حمزة
 وقال بن خوري: هذا حديث «مطل» لا يجوز الرواية عن ابنه لا عن سفيان الثوري يروي
 عن حمزة بن ثابت بن أنس عن حمزة بن ثابت بن أنس لا يثبت شجر في هذه الصناديق أنه كان
 يعلمها. وقال الشافعي: إن كان متروكاً

(٢) المسند الكبير (١/ ١٢٢)

(٣) موطأ مالك (٢/ ٤٣)

مجهاد عدو أو حرس سلطان أو مرض، وسواء عذب عن طه انقصاء الحاجة في مدة يسيرة أو كثير، بعد أن يختص انقصاءه في امدته التي لا تقطع حكم السفر وقال ابن عزم رحمه الله: **وإن مر أخرج لا يريد سفراً فدفعت ضروراته، ينقصه** هذا، حتى صار من موته على ثلاثة أمان أو صار به مأسواً **و مكراً** محمولاً بجراً، فإنه يقصر ويقطر^(١).

والذي يبدو لي هو أن المحبوس إن كان حبسه في بلده، ولم تقطع مسافه يسمى في الحرف **سفراً** فإنه لا يقصر الصلاة.

وأما إن كان حبسه خارج بلده، ونصع مسافه السفر فإنه يقصر الصلاة طوال مدة حبسه والله أعلم



(١) المعنى (٢/ ٦٧)

(٢) المعنى (٥/ ٢٩)

الباب الثالث

أحكام الجمع بين الصلاتين في السفر

وفيه مباحث

- ١- الجمع بين الصلاتين في عرفة ومزدلفة
- ٢- هل يقصر أهل مكة، ويجمعون في عرفة ومزدلفة؟
- ٣- قصر أهل مكة الصلاة في عرفة ومزدلفة
- ٤- جمع الصلاتين في السفر في غير عرفة ومزدلفة
- ٥- هدي النبي ﷺ في الجمع بين الصلاتين في السفر
- ٦- هل تشترط النية لصحة الجمع بين الصلاتين؟
- ٧- الموازنة بين الصلاتين المجموعتين
- ٨- ملحقه الأذان والإقامة للصلاتين المجموعتين

جميع الصلوات في السفر

تعريف الجمع

الجمع عند التفريق، وضع الشيء إداً، به من ها وها، وصمَّ بعضه إلى بعض والمراد بجمع الصلوات عند الفقهاء هو أداء الظهر مع العصر، والمغرب مع العشاء، عديني أو تأخرا
والجمع بين الصلوات حالة استثنائية، لأن الأصل في الصلوات أن تكون واحدة صلاها وقتاً معيَّناً لا يصح مجاورها، وهذه الحالة الاستثنائية شرعت عند وجود عذر من الأعذار، فإن لم يكن هناك عذر، فإن جميع لا يجوز قطعها.



الجمع بين الصلاتين في عرفة ومزدلفة

الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة - جائز باتفاق المسلمين.

وأجمع في هذين الموضعين ثلث مائة المؤتلفة واتفاق العلماء

دليله من السنة

عن كريب مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، أنه سمعه يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بأشعث بئر فاء، ثم توضأ ولبس الوضوء، فعبّد الصلاة يا رسول الله افعل «الصلاة أمانك» مركب

فلم جاء بمزدلفة بئر فوضأ فأصبح الوضوء، ثم أصمت الصلاة، فصلّى المغرب، ثم أفاخ كل إنسان بعيره في صربه، ثم أقمعت العشاء فصلّى ولم يصلّ سبها

عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما في وضعه حجّ النبي ﷺ قال: «حتى أتى عرفة فوجد القبة قد حُربَتْ له بنهره، فزل بها، حتى إذا رأيت الشمس أمر بدمصواه^١ فحُلب له، فأبى بطل بنوادي فحطب الدس، وول - وذكر خطيبه ﷺ -

(١) مجموع النجاشي (٢/ ٤٣٢) وبيانه مجتهد (١/ ١٦٤)

(٢) حرجه البخاري (١٥٨٨) والجمع بين الصلاتين بمزدلفة

(٣) القصواء بلفظة ميم. موقوف الله ﷺ وقبل العصر - التي جميع صرف أدبها وكتب قطع من

الأذن ميم حذق - فاد جمع التريح ميم مضمر - فاد جاوره ميم مضمر، فاد استوصلت ميم مضمر

وهو يكون ميم مضمر من الله مضمر - واسم كان قد تعادى ومن كتب ميم حذق الأذن

وهو حذق في الحديث أنه كان له ميم يسمى المصباح - وميم يسمى الخدعة - انظر بيان

الغريب (١٥ - ٨٥)

ثم أدن ثم أفم فصلى الظهر، ثم أفم فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئا، ثم ركب « الحديث

أما الإجماع

فقال ابن المنذر رحمه الله «واجمعوا على ختم بين الصلوتين الظهر و العصر معرفة، وبين المغرب والعشاء لينه الحرمة»^(١)

واختلف العلماء في الجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومردقة على أقوال

مهم من يجوز الجمع بينها تقديم وتأخير

ومهم من لم يجوز الجمع إلا في عرفة ومردقة

ومهم من حذر الجمع في حال السر في السفر، ولم يجوزه للمسافر الدرس

ومهم من جاز الجمع في حال العذر

ومهم من كرهه

ومهم من خذّر جمع التأخير ولم يجوز جمع التقديم

وسأني بحث هذه المسألة إن شاء الله تعالى



(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) باب حجة النبي ﷺ

(٢) الإجماع (٣٦/١)

هل يقتصر أهل مكة ويجمعون في عرفة ومزدلفة؟

قولان لأهل العلم

القول الأول جوار الجمع للمكيس وغيرهم في عرفة ومزدلفة

وبه قال الجمهور من الحنفية ، والمالكية ، وقول في مذهب الشافعية " .
وقول عند الحابلة رجحه ابن قدامة ، وبه قال ابن المبر ، وشيخ الإسلام ابن
تيمية^(١) ، وابن القيم^(٢)

قال الكاساني رحمه الله «وعلى هذا لأصل قات أصحابه أنه لا يجوز الجمع بين
عرصين في وقت أحدهما إلا بعرفة والمزدلفة، فيجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
بعرفة، وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة» اتفق عليه رواية نك رسول
الله ﷺ^(٣)

ومن مالت في الموطأ عن أهل مكة كيف صلاتهم بعرفة، أربع ركعات أم أربع^(٤) وكيف
دأبوا الخرج أن كان من أهل مكة^(٥) يصلي ظهر والعصر بعرفة أربع ركعات أو
ركعتين^(٦) وكيف صلاه أهل مكة في إقامتهم^(٧)

قال مالك رحمه الله يصلي أهل مكة بعرفة ومضى ما أمروا به ركعتين ركعتين،

(١) بدائع الصنائع (١/ ١٢٦)

(٢) موطأ مالك (١/ ٤٠٢)

(٣) إتحاف تكية (١/ ١٦٩) ، مجموع (٤/ ٣٠٩) ، الشرح الكبير (٤/ ٤٧٣)

(٤) المني (٣/ ٢٠٧)

(٥) لأصح (١/ ٣٦)

(٦) مجموع المتأوى (١٧/ ٤٧٩)

(٧) زاد المعاد (٢/ ٢٣٥)

(٨) بدائع الصنائع (١/ ١٢٦)

بعض من الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة

قال: وأمير الحاج أيفاد كان من أهل مكة نصر الصلاة معرفة وإمام مكي، ومن كان أحد ساكن مكي بها، فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً

وقال المؤردي رحمه الله: أما اجمع بين الصلاتين فهو مسنون هناك لمصمم والمسافر يوم عرفه؛ لأن رسول الله ﷺ أتى جميعها هناك ليفصل به الدعاة بالوقوف عند بيت الله تعالى بين المسافر والمقيم

وقال ابن قدامة رحمه الله: ويجوز اجمع لكل من كان معرفة من مكي وعمره وقال ابن ابي عمير: أجمع أهل النعم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر معرفة وكذلك كل من صلى مع الإمام، وذكر أصحابنا أنه لا يجوز اجمع إلا من سهو ومن وجه ستة عشر مسنداً، بخلافه في قصر، والصحيح الأول؛ فإن النبي ﷺ جمع معه من حصر من المكين وغيرهم، منهم بأمرهم ترك اجمع، كما أمرهم ترك القصر حين قال: «اتَّبِعُوا فَإِنَّا سَفَرٌ»

ولو حُرِّم اجمع لبثه عملاً لأنه لا يجوز سحره من وقت الحاجة، ولا يفر النبي ﷺ على خطأ

وقد كان عثمان رضي الله عنه يتم الصلاة، لأنه اتبع أهلاً ولم يترك اجمع، وروى نحو ذلك عن ابن الزبير

وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فخرج فجمع بين الصلاتين

(١) موطأ مالك (١، ٢٠٢)

(٢) إتحاف الكبر (٤/ ١٦٩)

ولا يثبت عن أحد من المتقدمين الخلاف في الجمع بعرفة ومزدلفة، بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره، واخفق فيها أئمتنا عليه، فلا يُمرَّج على غيره

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

وقد تارخ العلماء في أهل مكة ونحوهم هل يقصرون أو يجمعون

فقبل لا يقصرون ولا يجمعون

كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد

وقيل يجمعون ولا يقصرون.

كما يقول ذلك أبو حنيفة وأحمد، ومن وافقه من أصحاب الشافعي

وقيل يجمعون ويقصرون

كما قال ذلك مالك وأبو حنيفة ومحمد بن حنبل وبعض أصحاب أحمد وعنه هم

وهذا هو الصواب فلا ريب؛ فإنه أنادي فعنه أهل مكة حلف النبي ﷺ فلا ريب

وإن يضل النبي ﷺ قط ولا يزكر ولا عمر ممنى ولا عرفه ولا مزدلفه يا أهل مكة

أتمر صلاتكم؛ فإننا قوم منقر

ولكن ثبت أن عمر قال ذلك في جوف مكة، وكذلك في ليس عن النبي ﷺ أنه

قال ذلك في جوف مكة في عروة الفصح

وهذا من أقوى الأدلة على أن القصر مشروع لكن مسافر ولو كان سفره بريذاً فإن

عرفه من مكة يريد أربعة فراسخ، ولم يصل النبي ﷺ ولا حلفوه بمكة صلاة عند من

ولا صلى في أسفاره قط صلاة العمد، ولا صلى بهم في أسفاره صلاة جمعة بخطب ثم

يصلي ركعتين، بل كان يصلي يوم الجمعة في السبع ركعتين كما يصلي في سائر الأيام
وقال ابن القيم رحمه الله : ثم أقام فصلًا بعصر ركعتين أيضًا ومعه أهل
 مكة، وصبروا بصلاته قصرًا وحمدوا بلا ريب، ولم يأمروهم بالإتمام، ولا بذلك الجمع، ومن
 قال إنه فإن هم «اثموا صلاتكم فربما قوم سقوا» فقد عندهم عطفًا، ووجهان، وهما
 فيجئ، وإني فإن هم دعت في غير «الفتح بجوف مكة، حيث كانوا في ديارهم مقربين
ولهذا كان أصح أقوال العلماء إن أهل مكة ينصرون ويجمعون بعرفة، كما فعلوا مع
 النبي ﷺ

روى هذا أوضح دليل على أن سر القصر لا يتحدد بمسافة معلومة، ولا بأيام
 معلومة

ولا تأثير للسبب في قصر الصلاة السنة، وبما التأثير لما جمعه الله ساء وهو السر،
 هذا مقتضى السنة، ولا وجه ذهب إليه المجتهدون

واستدلوا بما يلي

١ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وأسامة بن زيد رضي الله عنهما في جمع
 النبي ﷺ بعرفة ومردعه، وجمع أهل مكة حذوه

قال ابن قدامة رحمه الله لأد النبي ﷺ جمع: فجمع معه من حصره من الكعب

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٤٧٩)

(٢) زاد المعاد (٢/٢٣٥)

وعبرهم ولم يأمرهم برك جمع، كما أمرهم برك لقصر حين قال «أجتزأوناً قوتهم سفر»

ولو خرم الجمع لكانهم إذا لا يجوز ما حررنا عن وقت الحاجة، ولا يصح النبي ﷺ على الخطأ

وقد كان عنها أتم اتصالاً لأنه تحدد أهلاً ولم يرك جمع

٢. لأن الجمع من أجل التست

وبه قال الحنفية، وهو قول في مذهب الشافعية

٣. له المنع لاشعائه بالذكر والعادة والتوقف بعرفة، وجمع مردف له لأجل اخذ في السير

وقال الماوردي رحمه الله فإن الجمع من الصلاتين فهو موقوف هذا لمعصم والمساء يوم عرفة، لأن رسول الله ﷺ في جمعها هذا لمقصص له «دعاء بالتوقف» عندئذ يقع الفرق بين المسافر والمقيم

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السير كما قصر للسير، بل لاشعائه باتصال التوقف عن السير، ولأشعائه بالسير إلى مردفة، وكان جمع عرفة لأجل العادة وجمع مردف لأجل سير أي جده، وهو

(١) ضعيف أخرجه أبو داود (١٢٩٩)، والطحاوي (١٦٣، ١٦٥)، من طريق علي بن زياد عن جده، وهو ضعيف

والصحيح أنه موقوف من قول عمر بن الخطاب، كما أخرجه عبد الله بن أبي رافع عن طريق سالم عن ابن عمر، قال صلى الله عليه وسلم

سيره إلى مردننه

القول الثاني أن أهل مكة لا يجمعون في هذه المشاعر

وهذا هو المشهور من مذهب الشافعية^(١)، وهو قول عند الحنابلة^(٢)

قال الشافعي رحمه الله، ومن كان من أهل مكة فجمع، أتم الصلاة بعمى وعرفة، وكذلك أهل عرفة ومي، ومن قارب مكة ممن لا يكون سقاه إلى عرفة عما تقصر فيه الصلاة، وسوء فيه تقصر فيه الصلاة السفر لمعبد وانفرحي

قال النووي رحمه الله وقال بعض الأصحاب عبارة أخرى، فقال في جمع المكي قولان لحديث معه، والتقديم حواراه، وعلى القديم في نعري والمردني بموضع وجهان

والمذهب منع الجمع في حق جميعهم، وحكم ببعض في جمع حكم سائر الأسفار، فتحرر في التقديم والتأخير، لكن لأفضل في عرفات التقديم، وفي مردقة السحر، كما فعل رسول الله ﷺ

وقال المؤدوي رحمه الله ظاهر كلام المصنف أن أهل مكة ومن حولهم كعبهم إفا ذهبوا إلى عرفة ومردقة ومي، وهو صحيح، فلا يجوز لهم التحصر ولا الجمع على الصحيح من المذهب، نص عنه، وعليه أكثر لأصحاب

واختار أبو الخطاب في العبادات الخمس، والتبج نقي الدين حوار النصر والجمع

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٤٦)

(٢) انظر المجموع (٤/ ٣٠٩)؛ لأه (١٨٥/ ١)؛ السراج الكبير (٤/ ٤٧٣) والخصاري الكبير (٤/ ١٦٩)

(٣) بحر عمى (٣/ ٢٠٧) والإيضاح (٢/ ٣٢٠)

(٤) أم (١/ ١٩٥)

(٥) المجموع (٤/ ٣٠٩)

هم

واستدلوا بما يلي

١ أن القصر والجمع من أجل السمر لا من أجل الكثرة، وأن القصر و الجمع يكون
في سمر بطويل لا لقصر.

ودلت حديث «يا أهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة برود» ودلت من مكة إلى
عسنان والطائف

وقال الماوردي رحمه الله ودليلا رواه ابن عباس رضي الله عنهما - النبي ﷺ
قال «يا أهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة برود» ودلت من مكة إلى عسنان
والطائف

فكان في هذا دليل على أنه أتم أهل مكة بالإتمام
واجابوا على أن النبي ﷺ م يأمر من صلى حلقه بإتمام الصلاة ، لأنه أمرهم في مكة
عدم الجمع فقال هم «أتموا فإنما قوم نضر»^(١)

(١) الإيضاح (٢/ ٣٢٠)

(٢) صحيح. وسبق ترجمته

الترجيح

ومما سبق يتبين أن الجمهور من العلماء على حوار الجمع بين الصلاتين لأهل مكة في عرفة ومزدلفة، ودلت الأدلة التي سقت، وأقوى هذه الأدلة معناه عليه السلام ومن بعده أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وجمع أهل مكة، ولم ينقل إنسان أن أهل مكة لم يجمعوا معهم

وأما اختلافهم في سبب الجمع، فمنهم من جعله لسفر، وسند به عن جوار قصر في السفر القصر ومنهم من جعله لأجل السك، ثم يفرق بين طريق السفر وقصره، وبين مسافر وقصر ومنهم من حمل سبب الجمع انشعاله عليه السلام بالذكر والعبادة معرفة، ولجد بالسفر مزدلفة

وكلها أسباب وتأويلات تؤكد جوار الجمع

وأما أدلة من منع الجمع فيمكن أن يجاب عنها من وجهين

الأول أن هناك خلاف في مسافة سفر بني سبيع بقصر والجمع، ونقول بجوار الجمع وقصر في السفر القصر ما دام يسمى عرفاً سفر قور عوي، وبه وجهه وأدله

الثاني ضعف حديث المذكور في قوله عليه السلام يا أهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة نواحي وذلك من مكة إلى عسفان والطائف

ولدت فالذي يدعي هو جوار الجمع بين الصلاتين لأهل مكة في عرفة ومزدلفة، لما سبق مساهمة من جمع أهل مكة حلف بني عليه السلام وبأنهم هم عليه السلام يترك الجمع



قصر أهل مكة الصلاة في عرفة ومزدلفة

أما القصر لأهل مكة في عرفة ومزدلفة فللعلماء قولان

القول الأول أن أهل مكة لا يقصرون في هذه المشاعر، ومنها منى وعرفة ومزدلفة

وبه قال الجمهور من الحنفية، وهو المشهور من مذهب الشافعية، ومذهب الحابلة

وبه قال عطاء، ومجاهد، وحكام ابن قدامة عن الزهري، وابن جريح، ولثوري، ويحيى القطان، وابن المنذر^(١)

وفي الباب حديث جابر بن عبد الله، وأسماء بن زيد رضي الله عنهم في جمع النبي ﷺ عرفة ومزدلفة

الأثار من الصحابة والتابعين

- ١- عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقيم بمكة، فإذا خرج إلى منى قصر^(٢)
- ٢- عن عبد الله بن عمر قال: ثبت عن أنس بن مالك أن أهل مكة إذا خرجوا إلى منى قصر^(٣) قال: وكان عطاء والزهرري يقولان يُيمون

(١) مطبوع (٤/٩٣) لأب (١٥٨٥) في شرح الكبير (٤/٤٧٣) حاشوي الكبير (٤/٦٦٩)

(٢) المصنف (٣/٢٠٧)

(٣) إسناده صحيح أخرجه من أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٠٦) قال حدثنا بن فضال عن أبي عبد الله عن أبيه عن أمية، عن نافع، عن ابن عمر

(٤) إسناده منقطع أخرجه من أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٠٦) قال حدثنا عبد الوهاب السفي، عن عبد الله بن عمر

٣- عن عطاء، وحظاء، قالوا ليس على أهل مكة قصر صلاة في حنغ

اقوال الصماء ورحمهم الله

قال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله قال أبو حنيفة أيضًا: إذا كان أمير الحج من أهل مكة صلى الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات، وصلى بعرفة ومسى وأهل مكة معه ما أقاموا بمسى أربعاً، يتمون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة

وقال الشافعي رحمه الله: ومن كان من أهل مكة فجمع، أتم الصلاة بمسى وعرفة، وكذلك أهل عرفة ومسى. ومن دارب مكة حج لا يكون سفره إلى عرفة مما تقصر فيه الصلاة، وسواء في تقصر فيه الصلاة لسفر لمعب والبرحي

قال الخواري رحمه الله: فأما قصر ولائهم في عرفة فإن كان الإمام مسافراً قصر الصلاة، صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين، وقصر من حنيفة من مسافرين وأتم المقيمون أربعاً، وإن كان الإمام من أهل مكة أو مقبلاً بها، أتم الصلاة أربعاً، ومن من حنيفة من لمسافرين والمقيمين أربعاً، وإن كان الإمام من أهل مكة

وقال مالك: يقصر وإن كان مقبلاً، ويقصر من حنيفة من مسافرين ومقيمين استدلالاً بأن رسول الله ﷺ قصر بعرفة، ولم يأمر من كان معه من أهل مكة بالإتمام

(١) إسناده صحيح أخرجه من في تنبيه في مصنفه (٢٠٦/٢) عن أحمد بن حنبل عن عطاء عن عطاء عن عطاء عن عطاء

(٢) نسخة عن أهل المدينة (٤٦٦/٢)

(٣) الأم (١٨٥/١)

(٤) البخاري الكبير (١٦٩/٤)

قال الرافعي رحمه الله: "وإذا كان الإمام مسافراً فأنشأ له لقصرًا والمكبرون والمقيمون حواليتها لا يقصرون، خلافًا لما لم يأت".

قال المودودي رحمه الله: "ظاهر كلام المصنف أن أهل مكة ومن حوّلهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومردفة ومي، وهو صحيح، فلا يجوز لهم التقصر ولا الجمع على الصحيح من مذهب من عنده، وعليه أكثر الأصحاب".

قال ابن قدامة رحمه الله: "وأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة، وهذا قال عطاء بن يونس، والزهري، وابن جريح، والثوري، وعيسى بن عطاء، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وابن المنذر".

وقال القاسم بن محمد، وسالم، ومالك، والزهري: "هم القصر لأنهم جمع، فكان لهم التقصر كغيرهم".

ولما أسهم في غير سفر بعد، فلم يجز لهم التقصر كغيرهم من في عرفة ومردفة، قيل لأبي عبد الله: "مرحلي أفاء بمكة، ثم خرج إلى صنعاء؟" قال: "إن كان لا يريد أن يشتم بمكة، إذا رجع، صلى ثم ركعتين، وذكر فعل ابن عمر، قال: لأن خرجته إلى مي وعرفة بداء سفر، فإن عزم على أن يرجع فيقيم بمكة، أمم بمي وعرفة".

وفي مسائل أحمد وإسحاق رحمهما الله: "أهل مكة فلا يقصرون، وإنما من أفاء بمكة ثم خرج إلى مي وهو يريد بداء، قصر، بصلاته، لأنه أشأ السفر حتى خرج إلى مي".

(١) الشرح الكبير (٧/٣٤٥)

(٢) المفاتيح (٣/٢٠٧)

(٣) مسائل الإمام أحمد وابن راهويه (١/٥٣٢)

واستدلوا بما يلي

١- ما بين مكة وعرفة ومردلة مائة لا تعد مسافة قصر

٢- وسحديث ابي اهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة برزخ

قال الماوردي رحمه الله فان مالكا يقصر وإن كان مقبلا، ويقصر من حلقه من المسافرين والمقيمين استدلالا بأن رسول الله ﷺ قصر معرفة، وإن بأمر من كان معه من أهل مكة بالإتمام

ودليلنا روي عن عباس بن سبي رحمه الله أن أبا اهل مكة، لا تقصروا في أقل من أربعة برزخ وذلك من مكة إلى حنظلة وطريق

فكان في هذا دليل على أنه أمر أهل مكة بالإتمام
واجيب بأن حديث ابن عباس السابق حديث ضعيف لا يثبت

القول الثاني أنهم يجمعون ويقصرون في مكي وعرفات ومردلة

وهذا هو مذهب مالك ، ولقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وطاوس،
واسحاق وحكي عن الأوزاعي وعقار شيخ لإسلام ابن تيمية ، وابن القيم

قال ابن عبد البر رحمه الله وعن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي
الله عنهم صلى الخد من مكة ركعتين، فبها قصره قال ب أهل مكة، أمموا صلاتكم فيها

(١) ويرى مالك جمع وحضر الكي ساكنة، ولكنه يرى من كان مقبلا يمسى بركن دنت يتم الصلاة
بمسى وإن كان أحد ساكن يعرفه بمسبى بركن دنت يتم الصلاة بركن النظر إليها (٢) (٣)

(٢) حكاه ابن عبد الله في الاستبصار ٢ / ٣٣٦

(٣) مجموع الفتاوى (١٧ / ٤٧٩)

(٤) زاد المعاد (٢ / ٢٣٥)

يوم سمر ثم صلى عمر ركعتين بمسعى، ولم يستمع أنه كان هم شيئاً
قال: 'وبما ذهب إليه مالك في هذا الباب فإن لأورعي، ومن جحدتهم أن رسول
الله ﷺ وأصحابه لم يُصنُّوا في تلك المساجد كلها إلا ركعتين، وسائر الأُمراء لا يُصنُّون
هنا: لا ركعتين، فنعلم أن ذلك منه بوضع لأن من الأُمراء مكثاً وعد مكثي، وأن
عند الله من عمر كان في حاور بمكة أنهم، فمدا خرج إلى مسى قصر، وبه فإن القاسم
وسالم وإسحاق بن راهويه^(١)

قال إسحاق يقصرون عنهم لما سن النبي ﷺ
وسأل القاسم عن الصلاة مع الإمام بعرفة، فإن صلَّصلاته فإن وسألب سألما
وعذوب فقالا مثل ذلك^(٢)

وقد سبق ذكر كلام شيخ لإسلام من تيمية رحمه الله في المسألة السابقة^(٣)
والذي يدل أن لأهل مكة قصر الصلاة في عرفة ومردلة، وذلك بقصر أهل مكة
حلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان بن عفان من خلافته



(١) الاستدكار (٤/ ٣٣٦)

(٢) مسانيل الإمام محمد بن حبيب وأبو هويه (١) ٣٣٢

(٣) إسناده صحيح أخرجه من أبي حنيفة في مصنفه (٢) ٦٢٢ مال

حدثنا محمد بن موسى عن حمزة قال سألت القاسم عن الصلاة مع الإمام بعرفة^(٤)
فإن صلَّصلاته فإن وسألب سألما وعذوب فقالا مثل ذلك
وحفظه هو من أبي سعيد 'عمحي' الكوفي وهو ثقة

(٤) ينظر مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٧٩)

جمع الصلاتين في السفر في غير عرفة ومزدلفة

اختلف اهل العلم في الجمع بين الصلاتين على أقوال

القول الأول جواز الجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومزدلفة تقديمًا وتأخيرًا.

وال لم يجز به السير

وبه قال سعيد بن زيد، وابن عباس، وأبو موسى، وزيد بن أسلم، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، ومحمد بن السكندر، وأبو الزناد، وعطاء، ومجاهد، وطائوس، وسالم بن عبد الله، وأبو ثور، وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وبه قال الشافعي، وأحمد في المشهور عنه

وحكاه ابن عبد البر رحمه الله عن عطاء بن أبي رباح، وسالم بن عبد الله، ومجهور عطاء المدينة

(١) قال البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى (٣/ ١٦١) اجمع بين الصلاتين بعد السفر من الأمور المشهورة يستعملها في بين الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين مع الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم عن أصحابه، ثم ما اجمع عليه المسلمون من جمع الدين بعرفة ثم بالمزدلفة، ورؤي في ذلك عن عمر وعثمان ثم زوي عن زيد بن أسلم، وبيعه، وأحمد بن حنبل، وأبي الزناد، منهم من يجمع بين الظهر والعصر أو بين المغرب والعشاء

(٢) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٤٢٦)

(٣) انظر مسائل أحمد بن حنبل، وراهويه (١/ ١٦٤)

(٤) الأوسط (٢/ ٤٢٦)

(٥) شرح صحيح مسلم بننوي، (٥/ ٢١٣)

(٦) الإنصاف (٢/ ٣٣٥)، والمصنف (٢/ ٥٦)

(٧) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٩٧)

قال الشافعي رحمه الله عدلت سنة رسول الله ﷺ على أن للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما إن شاء في وقت الأولى مهي وإن شاء في وقت الأخيرة. لأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر، وجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء.

وقال ابن قدامة رحمه الله وإذا دخل وقت الظهر عن مسافر وهو يريد أن يرجع، صلاها وزعل. فإذا دخل وقت عصر، صلاها، وكذا المغرب والعشاء لأحره. وإن كان سائر ما أحب أن يؤخر الأولى إلى وقت الثانية، فحائز حمله؛ دلت أن الجمع بين الصلاتين في سفر في وقت أحدهما جائز في قول أكثر أهل العلم. وحكى أبو العباس القرطبي عن جماعة من السلف وفيها أحدثن.

واستدلوا بالأحاديث والأثر الواردة في الباب

- ١- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر^(١)
- ٢- عن معاذ بن جبل، قال جمع رسول الله ﷺ في عروه بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في وقت ما حبه على ذلك^(٢) قال فقال أراد أن لا يخرج أمه
- ٣- عن سعيد بن جبير، حدثنا ابن عباس أن رسول الله ﷺ جمع بين صلاة في

(١) م (١) ٧٧

(٢) المعنى (٢) ٥٦

(٣) طرح الشرح لمراقي (٣/ ١١٥)

(٤) أخرجه البخاري (١٠٥٧) باب يجمع في السفر بين المغرب والعشاء

(٥) أخرجه مسلم (٦٠٦) باب يجمع بين الصلاتين في حضر

سفرة سافرها في عروء بيوك، لجمع بين ظهر والعصر والعرب والعشاء عن سعيد
فعلت لاس عانس ما حمله على دين^{١٥} ان اراد ان لا يخرج منه

٤- عن عبد الله بن يزيد الخطمي، ان ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله ﷺ في
خجة الرثاع امرب والعشاء جميعا^(١)

٥- عن ابي الربيع المكي، ان ابا الطغيلة عامر بن وائلة اخبره ان معاذ بن جبل اخبره،
قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام عروء بيوك، فكان يجمع الصلاة، فصلّى الظهر
والعصر جميعا وامرب والعشاء جميعا، حتى اذا كان يوم حرك الصلاة، ثم خرج فصلّى
الظهر والعصر جميعا، ثم دخل، ثم خرج بعد ذلك فصلّى امرب والعشاء جميعا، ثم
قال: «^(٢) الحديث

٦- عن يعقوب بن محمد الرهري، ما محمد بن سنان ما ابن عجلان، عن عبد الله بن
العصيل، عن انس بن مالك، ان النبي ﷺ كان اذا كان في سفر فوافعت الشمس قبل ان
يرجع، صلى الظهر والعصر جميعا، وبان الرجل قبل ان يربع الشمس، جمع بينهما في وقت
وقت العصر، وكان يفعل ذلك في امرب والعشاء

(١) أخرجه مسلم (٧٠٥) الباب السابق

(٢) أخرجه البخاري (٤١٥٣) باب حجة الوداع، وأخرجه مسلم (١٢٨٦) باب لا طاعة لمخلوق في معصية الله

(٣) أخرجه مسلم (٧٠٦) باب من معجرات النبي ﷺ

(٤) صحيح دور ذكر ريادة وصلى العصر فإنها شاذة

حديث أخرجه الطبري في الأوسط (٢٩٩٦) به قال أبو يونس حدث عن عبد الله بن
العصيل إلا أن ابن عجلان، ولا عن ابن عجلان لا محمد بن سعيد، يرويه يعقوب بن محمد
الرهري

قيل (أحمد) ويعقوب بن محمد الرهري من لا يجل ثمره، وقد حوّل

قال العيني في الضعفاء (٤٤٥) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبي يعقوب

= يعقوب بن محمد الزهري ليس بشيء! ليس يسوي شيئا

وقال ابن عدي في الكامل للمصنف (١٤٩/٧) يعقوب بن محمد الزهري مدي بن يعقوب
واحاديثه لا يتابع عليها

وقال الذهبي في تقيي المصنف (٧٥٩/٢) يعقوب بن محمد الزهري حمي مشهور قراء ابو
حامد مع نفسه في الزجاء، مضعفه ابو زرعه وغيره، وهو ثقة ماهر صحيحه

قلت: احمد والريادة مذكورة، يعني في السني في صحيح المصنف والريادة مذكورة، لا
تثبت، والباقي بيان ذلك

حديث حديث انس بن مالك السني و محفوظ من مائة كان السني في د رخل قبل ب نوع
الشمس، آخر الظهر، في وقت العصر، ثم جمع بينهم، و د رعت حتى الظهر ثم ركب

وهو عبد بن حارث (١٦١ ١٦١ ١٦١) وصحبه (٧) في د (١٢١٨)، واسمعي في
السنن (٥٨٦)، وفي الترمذي (١٤٨٧)، وفي عونه (٢٠ ٨٠) في د (١٢٦٣)، في الصري

في الأوسط (٨٠/٨) وغيرهم

من طريق عقيل بن خالد عن محمد بن شهاب الزهري، عن انس بن مالك مرفوعا
ورواه عن عجل كل من في مصنف بن عمارة، و ثبت في صحيحه، وحسن بن اسمعيل اكنهم عن

عجل بن خالد عن محمد بن شهاب الزهري، عن انس بن مالك مرفوعا، فيكون هذه الزيادة

و حرقه السهمي (١٦٦/٣) من طريق يحيى بن زهير، ما سبانه بن سوار، عن انس بن
سعد، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن انس بن مالك مرفوعا، فيكون هذه الزيادة

جميعا، ثم ارسل وهي زيادة شاذة لا تقبل، خالف فيها يحيى بن زهير، كلاً من (عمرو
البادي وعيسى بن احمد البجلي وسعيد بن جابر بن عيسى، و حسن بن محمد الصباح) يمكنهم

، ورواه عن شاذة بن سوار بدون هذه الزيادة، وهم ثقات، ورواه عن شاذة بن سوار عن الديث
بدون الزيادة

، ورواه الديث بدون الزيادة، ورواه مجمع عمه الديث، ورواه عن عجل بن خالد عن الزهري عن
انس بن مالك بدون الزيادة

و خلاصة الامر ان محفوظ من حديث انس بن مالك رضي الله عنه انه في د رخل قبل
ان تربع الشمس، ثم العصر، في وقت العصر، ثم جمع بينهم، و د رعت حتى الظهر ثم ركب

وأما زيادة العصر فلم تثبت، والله أعلم

٧- ومن طريق كثير بن قاروتنا، عن سالم، عن أبيه في جمعة بين الظهر والعصر، حين كان بين الصلاتين بين المغرب والعشاء، حتى ان اشبكت النجوم، ثم قال: **يُسَوِّدُنْ أَقْم، بَدَا سَلَمْتُ فَأَمَ فَصَلَّيْ قُلُ** إذا حَصَرَ أَحَدُكُمْ الْأَمْرَ الْبَدِي بِحَافٍ قُوْنُهُ، فَلْيُصَلِّ ثَبَّةَ الصَّلَاةِ

٨- عن جابر بن عبد الله في وضوءه حج النبي ﷺ قال: **ا** حتى أتى عرفه فوجد الفقه قد حُزِبَتْ لَهُ بِمَرَّةٍ مَرَّةً، حتى دُرِعَتْ الشَّمْسُ أَمْرًا بِالْفَصْوَاءِ فَرُحِبَتْ لَهُ - فَنُصِّلَ الْوَدْيَ فَحُطِبَ النَّاسُ - وَفِي - فَذَكَرَ حُضْبَهُ ﷺ - ثُمَّ أَذَّنَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَمِنْ يَصَلِّ سَهْمًا ثَبَّتَ، ثُمَّ رَكَعًا ﷺ * الحديث

٩ - عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: **ا** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَ عِدَّةً مِنْهُ كَعَبٍ مَصْعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ سَالِمٌ إِنَّ كَعَبًا يَرِيدُ أَنْ يَنْشَأَ مَهْجَرًا بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ عِدَّةُ اللَّهِ فِي عَمْرِى صَدَقُوا بِهِمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ ظَهْرِ وَالْعَصْرِ فِي أَنْشَأَ فَمَنْتُ بِسَاءِ أَمْعَلِ دَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ

(١) إسناده ضعيف. أخرجه النسائي في المجتبى (٥٨٨)

وفي إسناده كثير بن قاروتنا قال: ابن جابر «مصور» وهذا الذهبي «ذئب»، ودرء بن حبان في صحاح

قلت (الأحد) والذي يظهر أنه محمول على ابن جابر «مصور» في وثيق حنابل كى نصر عني الحديث

وإشبكة النجوم، أي ظهور جميعها، وحضبت بعضها بحصر بكثرة ما ظهر منها

* ثبتت الظلام، إذا اختلط بين المغرب (١٠ / ٤٧٧)

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) باب حجة النبي ﷺ

(٣) هجر - صلاتها وقت الهجرة، وهو صلاة الحرة

سام وهل تبصرون في ذلك إلا شئته^(١)

١٠- عن قتيبة بن سعيد حدث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطيب عامر ابن واثلة، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ كان في عروه نوك إذا ارسل قبل أن تربع الشمس آخر انظهر حتى يجمعها مع العصر فصبيها جميعاً، وإذا ارسل بعد ربع الشمس صلى انظهر والعصر، ثم سار، وكان إذا ارسل قبل المغرب آخر مغرب حتى يصيبها مع عشاء، وإذا رخص بعد المغرب عجّل العشاء فصلاها مع المغرب قال أبو داود: هذا لم يروه إلا قتيبة

(١) أخرجه البخاري (١٢١٨) وجميع بين الصلوات بعروه

(٢) معقول أخرجه الزمخشري (٥٥٣) وأبو داود (١٢٢٠)، وأحمد (٢٤١)، ومسلم

حسان (٤٦٥) والدارقطني (٣٩٢) والبيهقي (١٦٣/٣) كنههم من صريح قتيبة بن

سعيد، حدثنا عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطيب عامر بن واثلة عن معاذ

وهذا الإسناد صحيح، رحمه الله كنههم قدس، غير أن الحديث أهله جمع من حديث أحمد بن حنبل

قتيبة بن سعيد، في مسنده عن أبي حبيب عن أبي الطيب عامر بن واثلة عن

معاذ، وهذا الصحيح في مسنده عجّل العشاء فصلاها مع المغرب، وهذا جيد جمع الصحيح

و ابن الحديث، وأما وسيلان الثوري، وقوه بن حسان، ورهب بن معاذ، عن أبي الترياح

حدثنا عامر بن واثلة أبو الطيب، حدثنا معاذ بن جبل، بنو ربيعة عجّل العشاء فصلاها مع

مغرب، وربع يزيد هشام بن سعيد، وليس له نسخة في الإسناد، ولكنّها في مسنده عن أبي حنبل

التميمي، وهي شاذة لمخالفة خبره الثقات الذين يروونه بعد الزيادة، ولأن هشام بن سعيد

صحيح

وقد أهل الحديث طريق من أهل التميمي، وإليك أنوارهم

قال ابن حجر في التلخيص الخبير (٤٩٢) قال الزمخشري حسن حديثه، يعزّيه قتيبة

ومعروفه عند أهل العلم حديث معاذ بن حبيب حديث أبي الترياح، عن أبي الطيب عن

معاذ، وليس فيه جمع التميمي، يعني الذي أخرجه مسلم

= وهذا السر دود هذا حديث منك. وليس في جميع التقديرات حديث قائم
وقال أبو سعيد بن يوسف: لا يثبت هذا الحديث؛ يقال إنه عنه فيه بعض
الأسماء وإن أوضح يريد من أبي حبيب أبو الزبير
وقال ابن أبي حاتم في العلل عنه: لا أعرفه من حديث يرويه والذي عني أنه دخل حديث
في حديث

وقال الخاقاني في هجوه الحديث (١٩٢٠) قال أبو عبد الله هذه حديث روى عنه ثمانية شعاب، وهو شاذ لا يادومس لا يعرف به عمه بعمقه ما ومو كان الحديث عن الصدق عن أبي جعفر عن أبي الفضل حدثنا به الحديث وهو كتاب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الربيع نعمان بن بشير م حجة به المعتزلي يخرج عن أن يكون معلوكا

نَدَظَرَ - لَمْ يَجِدْ سِرِّيْدَ بِنِ أَبِي حَبِيْبٍ عَنِ ابْنِ الطَّعْلَمِيِّ وَهُوَ لَا يَحُدُّدُ عِلْمًا مِنْ هَذِهِ النِّسَابَةِ
عَبْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَسْحَابِ فِي الطَّلَعِ وَلَا عَبْدَ أَحَدٍ عَنْ وَادٍ عَنْ مَعَادٍ بِنِ حُلٍّ عَنْ أَبِي طَهْرٍ
مَقْبُولِ الْحَدِيثِ شَيْد

وہ حدیث پر اس نے 'جہاد' لکھی کہ اگر کلمہ میں بعد بقول 'یا علی' حدیث علامہ
حدیث پر حسن و قبح میں لکھی ہے یعنی یہ صحیح و اوی بکر میں 'ی' شنبہ : اوی حتمہ حتی حدیث
اسلامی سے مراد ائمہ الخدیث کلمہ حدیث حدیث

[illegible]

قال أبو عبد الله عليه السلام حديثي في مسجودي من قبة معجبا من ساداته عليه السلام ثم لم يبعث عن أحد منهم أنه ذكر حديث علي عليه السلام في حفظ هذا الباب وحديث به عن أبي عبد الرحمن النخعي وهو إمام عظيم في علم قبة بن سعيد، وقد يذكر أبو عبد الرحمن ولا أبو علي في الحديث عليه حفظ، إلا أن حديث موضوع في قبة بن سعيد به عامر.

حدیثی ابو الحسن محمد بن موسی بن عمران القمی، قال. ثنا محمد بن اسحاق بن خزيمة،
عن سمیع بن صالح بن حفص بن الساجی قال أبو بكر وهو صاحب حديث يقول
سبب محمد بن سفيان الجعفي يقول سمعته يقول سمعته يقول سمعته يقول سمعته
سمعت حديثه في يد أبي حبيب عن أبي الفضل؟ فقال سمعته مع خالد بن سفيان الجعفي
وكان حديثه في يد أبي حبيب عن الشيوخ =

١١- عن كريب مولى ابن عباس، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ألا أحرككم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر؟ قلت بن قال كان إذا راحته الشمس في مفرقه جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب، وإذا لم يسرع له في مفرقه سار حتى إذا خاب العصر برك فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حدث به المغرب في مفرقه جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم يشأ في مفرقه ركب حتى إذا حدث لعشاء برك فجمع بينهما

= وقال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢ ٤٦٧) في خبر حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي ظبيان عن النبي عليه السلام وهو مسافر حدث من حديثه، ويروى أن حنيفة بن سعيد رآه على النبي وصاحبه قتيبة معه، والله أعلم

وقال ابن حجر في المنهاج (٢ ٥٨٣) : حنيفة في جمع بينهما ما حرجه أبو داود والبيهقي وأحمد : بن حبان هو طريق النبي عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بغيره عنه عن النبي وأما الحنيفة في ترك بعض التعميم أوجه على قتيبة، حكاه الخليل في علوم الحديث

وهو صريح آخر عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي ظبيان، وهشام بن حبيب فيه، وقد حاله الحفاظ من أصحاب أبي الزبير، كشاف وسوري وقرطبي حنيفة وغيرهم، فلم يذكر في روايته جمع بينهما

(١) إسناده ضعيف هذا المذهب حرجه عبد الوهاب (٢ ٥٤٨)، وأحمد (١ ٢٧٦) والشافعي في مسنده (١ ٤٨) ودارقطني (١ ٣٣٨)، والبيهقي (٣/١٣٦)

ومداره على حسين بن عبد الله بن عبيد الله : هو ضعيف جداً، بن معين ضعيف وقد أبى روحه وغيره ليس بالموثق، وقال السبكي متروك

وذكر له ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ ٤٨) ثمانية قال وروى في جمع التلخيص حديث من حديث ابن عباس ومعاذ بن أبي أسيد فحدث ابن عباس : رواه أحمد والدارقطني والبيهقي، عن طريق حنيفة عن عكرمة عن ابن عباس

حسين ضعيف وحنيفة عليه فيه وجمع الدارقطني في سنده بين وجه الاختلاف فيه إلا أن عكرمة ضعيف حنيفة، ويقاب إن لم يمدح حنيفة، وكذا ما عكرمة، فتابعه، وعمل ابن العربي فصحيح =

واستدلوا بالانكار عن الصحابة رضي الله عنهم

١- عن عطاء، قال: اقبل من عباس من الطائف فاحرق صلاة المغرب، ثم من فجمع بين العشاء والمغرب.

= مسنده: ذكره في طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد حميد الخزاز في مسنده عن أبي خالد
الأحر عن جندب عن حكيم عن مسلم عن عباس
وروى سماعي القاهي في لأحكام، عن سماعيل بن أبي أويس، عن عطاء عن سفيان بن
يونس عن هشام بن عروة، عن كريب عن ابن عباس نحوه
وهي متابعات صحيحة

بخلافها من طريق الخفاف، وهو ابن رطوف، قال: من حفر في التراب صدوق كثير خطأ
والخطأ في ماء عبر واحد بالندس كأبي حنيفة ويحيى بن معين وابن المبارك وأبي رعة
وهذا الحديث قد ضعفه، ولم يصح فيه بالساج
وفي السند بعض حكم عن مسلم وأحكام في يسمع هذا حديث من مسلم عنه في مسائل
أحمد (٣٤٦/٢) في أبي سمعان حكيم عن مسلم رحمه الله الذي يفتح حديث البراء بن العازب في
كان يوثق، وعنده الإطلاق، واليه، والصحاح

وأما الطريق الثانية فروق سماعيل القاهي في لأحكام، عن سماعيل بن أبي أويس، عن جندب
عن سفيان بن يونس، عن هشام بن عروة، عن كريب، عن ابن عباس نحوه
فيه إسماعيل بن أبي أويس، وهو ضعيف

وعنه أبو رعة، في المجلد ١ (١٨٢) سنن أبو رعة عن حديث روي عن أبي خالد الأحر
عن جندب عن حكيم عن مسلم عن ابن عباس كان قال: من حفر في التراب صدوق كثير خطأ
الشمس، من يظهر والعظم جميعاً، وقد كتب في شرح آخرها حتى يجمع بينها في وقت العصر
معدن في رعة هو خطأ في هو ابن خالد عن ابن عجلان عن الحسن بن عبد الله بن عباس
عن شكره عن ابن عباس

(١) مسنده: ضعفه شرحه من أبي شيبه ٢ (٢١٠) وفي مسنده: ضعفه من ربيعة
قال ابن حجر في التقریب: صدوق كثير الخطأ والندس، ورواه عن واحد بالندس، كروي
حاشم ويحيى بن معين وابن المبارك وأبي رعة وهذا الحديث قد ضعفه، ولم يصح فيه بالساج

٧- عن ايوب، عن أبي قلابه، عن ابن عباس قال: «إد كتم ما بينكم الحرب، فسموا حتى نضربوا من لا نجمعون سهبا، وإن كتمت برون لا فمحل بكم أمر، فاجمعوا سهبا ثم اوتحلوا»^(١)

٨- عن أبي أمامة، عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن عيسى، عن أبيه، عن جده، أن عدأ كان يصلي المغرب في السفر، ثم يتعشى، ثم يصلي العشاء على أثرها، ثم يقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصلي^(٢)

(١) إسناده صحيح أخرجه من حديث في الأوسط (٢/٤٢٣)، والبيهقي (٣/١٦٤) من طريق أبي الحسن ابن عديان، قال أنبأ أحمد بن حنبل، ثنا [إسحاق]، ثنا حجاج بن مهمل، ثنا حماد بن مسلم، عن أيوب، عن أبي قلابه، ثم ابن عباس، قلت: أحمد، وسراج، أبو قلابه، من بن عباس، منكنه عنه قال العملي في جامع الحفصين ١/٢٩١، وذهب أبو زرعة، أبو قلابه، عن أبي هريرة، وهو يسمع من عبد الله بن عمرو، ويحدث عنه، الصبي أنه يسمع من أبي ثعلبة الخشني، ولا يعرفه سراج من عائشة رضي الله عنها

قلت: روي عنه عائشة في صحيح مسلم، وكانه عن جده وعن حديثه في سنن أبي داود: «عن أبي ثعلبة، وابن عباس في جامع اله مدي: «عن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وابن عباس، وعذرة، وسبرة، وسمينة بن مسرة في سنن الترمذي، والظاهر في حديث كله الأرسال

وفي الفروع لاس مجمع ٣/١٩٧، أن لإمام أحمد، روى حديثا من طريق هشيم عن جافه، عن أبي قلابه، عن ابن عباس مرسل، قيل له: يا قلابه من بن عباس أم؟ قال: لا، بل من الحديث صحيح عنه

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (١٨١)، وفي كلام أحمد بن حنبل: «فيه رواية ذكر حديث روى جافه عن أبي قلابه عن ابن عباس، فقبله مجمع أبو قلابه عن ابن عباس، أو روى ٢/١٠٠، لا، ولكن حديث صحيح عنه يعني عن ابن عباس، وسار إلى أنه روي عن ابن عباس عن جافه آخر

٩- عن محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، قال: جاءت امرأة إلى طائوس فبانت بي أكره أبي^{١١} حمدي على الخلع بين نسلتين^{١٢} قال لا يصح ذلك، أما رأيي الناس يجمعون بين الصلابة صلاة، وأجره وصلاه العصر معرفة، والحرب والعثاء يجمع^{١٣}

١٠- عن مالك، عن ابن شهاب، أنه قال: سألت مام بن عبد الله عن الجمع بين العصر وعصر في السفر؟ فقال نعم، لا بأس بذلك، ألم ير في صلاة الناس يعرفه^{١٤}؟
١١- عن أبي الحسن بن الفضل القنطاري، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سعيد، حدثنا عبد الملك بن أبي سلمة، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم ورسعة بن أبي عبد الرحمن ومحمد بن مسعود وأبي أنس في أمثالهم حرقوا إلى الوعد، كان أرسل إليهم مستصحبهم في شيء، فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس^{١٥}

(٢) إسناده ضعيف أخرجه النسائي (١٥٧١)، ومسنون أبيه (٢١١٠)

وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عمر عن أبي لميحي هو وسط وذكره بن حبان في الثقات وقال: خطأ وبخالف

(٣) حمزة بن عبد الله (٢١٠٠) وفي إسناده محمد بن مسلم الطائفي صحبه أحمد، ورواه ابن معين، وقال أبو داود ليس به بأس وقال بن حبان: ذكره في الثقات بالتحسين، وقال العجلي: به

و قال النسائي: صدوق يهيم في الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، لا بأس به قلت (أحمد) الذي يظهر أن حديثه حسن، والله أعلم

(٢) صحيح أخرجه مالك في الموطأ (٣٣٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢/٥٥٠)

(٣) حسن لغيره أخرجه البيهقي (١٦٥٣) وفي إسناده عبد الملك بن أبي سلمة هو بن جابر، صحبه عبد الرحمن بن النعمان لا بأس به

١٢- عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرايت أن صلاهما مرة بعد وقت حداهما؟ قال: لا يضره.

القول الثاني: منع الجمع بعد السفر مطلقاً، وإنما يجوز لتسلك بعرفة ومزدلفة. وبه قال النخعي^١ وأبو حنيفة وعامة أصحابه^٢.

قال الكشاف: رحمه الله: «وعلى هذا الأصل قال أصحابنا أنه لا يجوز الجمع بين عرصين في وقت أحدهما إلا بعرفة ومزدلفة». فيجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة، وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة. انتهى عليه رواية ثعلب^٣ رسول الله ﷺ^٤.

واستدلوا بأدلة من القرآن

قال تعالى: ﴿حَبِطُوا عَلَى الْكَافِرِينَ وَالْمُشْكِرِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الفرقة: ٢٣٨] أي في مواقيتها

= قوله سبحانه أخرجه بن عبد البر في المجهول (١٦: ١٩٩)، عن صريع بن مسعود بن ربيعة، عن سليمان بن عبد العزيز، ومسيب بن عبد العزيز، عن أبي حنيفة عن حكيم بن زريق، ذكره في أبي حنيفة في خروج والمعدل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

انظر تحقيق أبي أسامة بن عبد الحميد في رساله أحكام عصر الصلاة (١٦٧).

(١) صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٤٩).

(٢) حكاها عنه حم: حخر في الجمع (٢: ٥٨٠)، والبرقي في شرح مؤلفه (١: ٩).

(٣) مقرر محمد: اختلاف المعنى، مصححوني (١: ٢٩٢)، وخججه عن أهل مدينة (١: ١٧٢).

مع الجمع بعد السفر مطلقاً، وإنما يجوز لتسلك بعرفة ومزدلفة. هذا قول أبي حنيفة بن زياد أبو حنيفة عن صاحبه وقال: لا يجمع بين لا. حصل في أبي حنيفة. هو من مذهب أهل المدينة.

صلاة في وقتها. وقال أبو يوسف وعبد الحميد في ذلك: كان يصلي جماعة.

(٤) بدائع الصانع (١: ١٢٦).

وقوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] أي قرصاً مؤقّتاً

واستدلوا بأدلة من السنة

حديث عبد الله بن محمود رضي الله عنه قال « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لحقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء بجمع، وصلى العصر يوماً من ميقاتها »^١

وحملوا جمع النبي ﷺ مع في عرفه ومردفه من حل الست، وأؤمر جمع نورد عن النبي ﷺ وصحبه أنه جمع صوري

وقد بين السرخسي مرادهم بالجمع الصوري فقال رحمه الله

« وتأويل الأخبار أن الجمع بيها كان فعلاً لا وقتاً، وبه نقول، وبيان جمع فعلاً أن المسافر يوتر الظهر إلى آخر وقت، ثم يوتر قصص الظهر، ثم يمكث ساعه^٢ حتى يدخل وقت العصر فصليها في أول الوقت، وكذلك يوتر المغرب في آخر الوقت ثم يصليها في آخر الوقت، والعشاء في أول الوقت »

واجيب عن هذه الأدلة بما يلي

قال النووي رحمه الله وقال أبو حنيفة لا يجوز جمع بين الصلاتين من السفر ولا حضر ولا المرص ولا عرفه، إلا بين الظهر والعصر بعرفات بسبب الشك، وبين

(١) مبوط (١/ ١٤٩)

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٩) باب استحب يد يد يصلي بصلاة أصبح يوم البحر بمردفه والمبالغة فيه بعد تحقق طروق المغرب

(٣) ساعة المقصود بقاءه من الوقت، ولا يقصد بـ رسول دعيه

(٤) المبوط (١/ ١٤٩)

المغرب والعشاء، مردنمه بسبب بسبب أيضًا

والاحاديث الصحيحة في الصحيحين ومن أبي داود وغيره حجة عليه

قوله في حديث ابن عمر: « إذا حدثه الشرح بين المغرب والعشاء بعد أن يعبد
الشمس » صريح في الجمع في وقت إحدى الصلاتين، وفيه بطلان ما قيل اختصه في
فوقهم من المراد بالجمع ما حيز الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية إلى أول وقتها
ومثله في حديث أنس: « إذا دخل قبل أن تربع شمس آخر الظهر في وقت
العصر، ثم نزل فجمع بينهما »

وهو صريح في الجمع في وقت الثانية

والرواية الأخرى أوضح دلالة، وهي قوله: « إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في
العصر، آخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما »
وفي الرواية الأخرى: « ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما » بين العشاء حين يعبد
الشفق »

وإنما اقتصر ابن عمر على ذكر الجمع بين المغرب والعشاء، لأنه ذكره جوازاً لمعيه
جرب به، فإنه استصرح على رويته فذهب مسرعاً، وجمع بين المغرب والعشاء، وذكر
ذلك بياناً لأنه فعله على وفق السنة

فلا دلالة فيه عدم جمع بين الظهر والعصر، فقد روي أنس وابن عباس وغيرهما
من الصحابة

وأجابوا أيضًا على القول بأن جمع النبي ﷺ كان جمعاً صورتاً، بأنه مردود من وجهين

أحدهما انه وردت الروايات مصرحة بالجمع في وقت واحد هما

ثمنها ما تقدم من صحيح مسلم من حديث اس عمر «جمع من المغرب والعشاء»

بعد ان يصب الشربة»

ومنها قوله في حديث انس «آخر انظروا حتى يدخل اول وقت العصر» ثم يجمع

سها»

وحديث معاذ صريح في جمعي التقديم والتأخير في العصر وعصره وفي المغرب

والعشاء

وهذه الأحاديث لا يمكن معها التأويل الذي ذكره

الثاني ان الجمع رخصة، فهو كان على ما ذكره، وكان أشد صفا وأعظم حرما

من الإنسان بكل صلاة في وقتها لأن الإنسان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة

طريقي ابوقتين، بحيث لا يبقى من وقت لأخرى لا قدر فعه، ومن يدور هذا وحده

واصحا كما وصف

ثم لو كان الجمع هكذا، صار الجمع بين العصر والمغرب، والعشاء وصباح" ولا

خلاف بين الأمة في تحريم ذلك

والعمل بالأحاديث على الوجه السابق إلى الفهم منها أولى من هذا التكلف الذي لا

حاجة إليه"

قال ابن عبد البر رحمه الله ولا معنى للجمع ندي ذهب إنه أبو حنيفة ومن قال

بقوله" لأن ذلك حاكم في العصر" سبيل قوله بما يشاء في طريقي وقت الصلاة «فما بين هذين

وقتاً. فأحر الصلاة في آخر الوقت، ولو لم يحضر في السهر من سعة الوقت إلا ما جاز في خصر، بطل معنى السهر، ومعنى البرحصة والتوسعة لأحده ومعلوم أن جمع بين الصلاتين في السهر رحمة فكان السهر، وتوسعة في الوقت، كما أن الفجر في السهر يمكن لا من أجل السهر، وما يلقى فيه من مشقة في الأعين، وفي ارتفاع السهر ومراعاة أن لا يكون بركوه إلا في الوقت الذي عدّه أبو حمزة مشقة وصيقة لا سعة^(١)

وقال ابن حجر رحمه الله الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين، وهو السهر من العظم من بطل الجمع، وما يؤدّد حمل على الجمع الصوري جمع التقديم^(٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما بطل جمع على ذلك طائفة من العلماء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم

(١) قال ابن مطال في شرح صحيح البخاري (٦/ ١٥٠) قد بين ههنا وقتاً على طريق جمع للأمر في الصلاة بخبر في آخر الوقت من سعي أو كان به غير، إذ حتى مع عبء السلام أن يظن أن الصلاة في آخر الوقت لا تجزئ

وكان جليل قد حصل به في أول الوقت وجوه وأعمده أهمي في الفصل سواء في السهر عليه الصلاة والسلام في أول الوقت، ونقص مره في أول الوقت، ومره في حقه، وعلم به السهر أنهم يحبرون بين ذلك

قد مره الصلاة في أول الوقت دهر، كنه أنه الوقت الذي أقامه به جليل، أن هو في أمه من هذين وقتاً على خبره سمعته لأهل الصدر وأشباههم وقد ان الوقت المقصود أول الوقت

(٢) الاستدكار (٢/ ٢٠٨)

(٣) فتح الباري (٢/ ٥٨٠)

ومراعاة هذا من أصعب الأشياء وأشقها، فإنه يريد أن يسدى فيها أدبني من الوقت مقدراً أربع ركعات أو ثلاث في المغرب، ويريد مع ذلك أن لا يعطلها، وإن كان سعة الإمكانه شرع في الوقت الذي يحصل ذلك، وإذا دخل في الصلاة، ثم بدا له أن يصليها أو أن يتظر أحداً لحصل ركوع واجبة، لم يشرع ذلك، ويجهد في أن يسلم قبل خروج الوقت.

ومعلوم أن مراعاة هذا من أصعب الأشياء علمياً وعملاً، وهو يشعر بلب النصلي من مقصود الصلاة.

والجمع شرعاً رحمةً ودقةً لبحر عن الأمة، فكيف لا يشرع لأم مع حرج شديد، ومع ما يتعسر مقصود الصلاة؟^(١)

كما استدلل الحنفية بقوله تعالى ﴿حَمِلُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالْزَكَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قِسْطًا﴾ [سورة ٢٣٨] أي في مواقيتها.

ويشوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [سورة النساء ١٠٣]. أي فرضاً موقوتاً.

واجب بأنه لا حجة لهم في الاستدلال بالآيتين، لأنه لا تعارض الجمع، وقد ثبت بفعل النبي ﷺ.

قال الحارثي رحمه الله: فلا حجة فيه، لأن وقت الجمع يكون وقتاً، ألا تراه يكون مؤدياً لا قاصباً؟^(٢)

وأما استدلالهم بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه السابق فقال النووي رحمه الله: والجواب عن هذا حديث أنه مفهوم، وهم لا يقولون به.

(١) مجموع المناوي (٢٤ / ٥٤)

(٢) الحاوي الكبير (٢ / ٣٩٣)

ويحى يفرق بالظهور، ونكس ذلك عارضه مطلق فدماء عن المفهوم، وقد تعذر
الأحاديث بصحة حوار الجمع، ثم هو مترك الظاهر بالإجماع في صلاب الظهور
والعصر بعرفات، والله أعلم^(١)

وقال العراقي رحمه الله إن حديث ابن مسعود مترك الظاهر بالإجماع من وجهين
أحدهما أنه قد جمع بين الظهر والعصر معرفة بلا شئ، وقد ورد النصريح بذلك في
بعض طرق حديث ابن مسعود، فلم يصح هذا الخبر

وثانيهما أنه لم يقل أحد بظاهره في إيقاع الصبح قبل الظهر، ولمراد أنه نابع في
المعجب، حتى فرب ذلك ما قبل الظهر

ثم إن غير ابن مسعود حفظ عن النبي ﷺ الجمع بين الصلاتين في السفر بعير عرفة
ومردئة، ومن حفظ حجة عن من لم يحفظ ولم يشهد

وقد روى أبو يعلى الموصلي في مسنده بإسناد جيد عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال كان رسول الله ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر^(٢)

وقال ابن عبد البر رحمه الله ليس في هذا حجة لأن عبد ابن مسعود فقط عن النبي
ﷺ أنه جمع بين الصلاتين في السفر بعير عرفة ومردئة، ومن حفظ وشهد حجة عن

(١) شرح صحيح مسلم (٣٧/٩)

(٢) ضعيف أخرجه ابن أبي شبة (٢١١/٢) وأبو يعلى (٢٨٤/٩) والصحابي في شرح معاني
الآثار (١١/١٦٠)، عن طريق ابن أبي ليلى، عن أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه

ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الله عن أبي ليلى الأصمري، وهو ضعيف

(٣) طرح الشرح في شرح التقریب (١٩٨/٣)

من لم يحفظ ولم يشهد

كما احتج حنيفة بأن موافقة الصلاة ثلاث بالتواتر فلا يجوز تركها بخير واحد
واخواب عن قولهم لا يترك التواتر بالأحاد

قال ابن قدامة رحمه الله وقولهم لا يترك الأحاد المتواتر. يح. قلنا لا يتركها
وبها محصلها، وتخصيص التواتر بخير. تصحيح حاشي الإجماع^١ وقد حار محصيل
الكتاب بحري هو حد بالإجماع، فتخصص النسبة بالنسبة^٢، وهذا ظاهر حد^٣

القول الثالث اختصاص الجمع في حالة الجدة في السفر

وبه قال إمامة بن زيد، والبيهقي، ومذهب مالك^٤ بشرط الجدة في السير مع
خوف فوات أمره^٥

(١) الاستدكار (٢) ٢٠٧

(٢) بحري في كتب مصر، الفقه في مالته خلاص

(٣) النظر المضي (٢/٥٧)

(٤) حكاية عنه من عبد الله في الاستدكار ٢ ٢٠٧

(٥) نظر بدونه مالك (١/١١٦)، وأثر الدواني (١/١٩٤) وكفاية الطالب (١/٤٢٥)، وحاشية

العدوي (١/٤٢٥)، حاشية العمودي (١/٣٦٨)

(٦) والناظر في أموال مالك في البدوية وكتب مذهب المالكية يجد أن مالكاً يرى إجماع النصوص لا
حقيقي، لكنه يرى إجماع جميع إله خفاف فوات أمره أي خروج وقت الصلاة عنه، فنه
أو دخولها في وقت الكراهة

وبأن ذلك بعد لإطلاع في البدوية وكتب المذهب التي أشرت إليها ما يلي

١. يرخص جميع بين الظهر والمغرب مع تقديم بشرطين

أحدهما أن يكون عليه الشمس بالكتاب الذي يرى فيه بدنه

ثانيهما أن يرى الأثر تحت جبل دخول وقت العصر، والبر في مكانه بعد غروب الشمس

قال العراقي رحمه الله مشهور من مذهب مالك اختصاص الجمع بحاله اخذ في

السيرة الخوف فوات الأمانة أو لإدراك مهم، وبه قال المشهور

واستدلوا بما يلي

أولاً الأحاديث الواردة في الباب

١- عن سالم عن أبيه قال : كان نسي بني يجمع بين المغرب والعشاء إذا حدث به

السيرة^(١).

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر

٢ وإن بوى الزوال قبل اصفرار الشمس، صلى الظهر وحده : أخر العصر وحبس حتى

سبأ بيومها في وقت الاختياري، فلو قدمها مع الظهر أحزاب، وندب عذبا في وقتها عند

برونه

٣ وإن بوى الزوال بعد الاصفرار وقبل المغرب صلى الظهر قبل أن يدخل وهو محبب في

العصر أن شاء قدمها مع عصر وإن شاء أخرها حتى يربط، هذا : أن عبده الشمس أثناء

برونه

فإن رآه عبه الشمس أثناء سيرة فأحواله هي

أ : إن بوى الزوال وقت اصفرار الشمس أو قبله أخر الظهر : يجمعها مع عصر جمع مباح

وهو بره : وجوب عن هذا الدسوقي، وجوز عن مالك النحوي

ب : وإن بوى الزوال بعد المغرب، جمع بينهما مما هو : وهو أن يصلي الظهر حرة وفي

الاختياري، والعصر أو بعده الاختياري

ج : بالنسبة لعصر : العصر : وعندها المغرب والعشاء مع مرعاة ما يدخل به وقت العشاء وهو

المشمق وما يخرج به وهو المجر

هذا الترتيب أصل من الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٨٥ / ١٥)

(١) طرح الشرح في شرح التقریب (١١٥ / ٣)

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٥) باب الجمع في سفر بين المغرب والعشاء، وأخرجه مسلم (٧٠٣)

باب جوار جمع بين الصلوتين في السفر : جذبه السيرة أي أسرع

والعصر د كان عن ظهر سر، وجمع بين المغرب والعشاء»

ثانياً أثر أسامة بن زيد رضي الله عنهما

عن أبي عثمان قال: «كان أسامة بن زيد إذا عمل به اشترى جمع بين الصلاتين»

وأجيب عن هذا الاستدلال بما يلي:

قال ابن عبد البر رحمه الله قال أهل السير إن عروة سواه في الروم كانت في رجب من سنة سبع، وفيه اجمع بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل بمسافر وإن لم يحد به السير

وفي قوله في هذا الحديث أخر الصلاة يوم، ثم حرج فصل الظهر والعصر حيناً، ثم دحل، ثم حرج فصل المغرب والعشاء حيناً، دليل على أنه جمع بين الصلاتين وهو نزل عبر سائر، ما كنت في حادثة ومطامعه، يجرح قسم الصلاة، ثم يصرفه إلى حادثة، ثم يجرح قسمها، ويجمع بين الصلاتين من غير أن يحد به السير

وفي هذا حديث أوضح الدلائل وأقوى الحجج في الرد على من قال لا يجمع المسافر بين الصلاتين إلا إذا حد به السير

ثم قال ابن عبد البر وفي حديث معد مذکور في هذا الباب ما يقطع لانسار في ان مسافر أن يجمع بين الصلاتين وإن لم يحد به السير

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٦) باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

(٢) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة ٢ ١٢١١ من حديث أبو أمامة عن الخواري عن أبي عثمان
والخواري هو سعيد بن ياسر ثقة، وهو باعرة، وأبو أمامة هو حماد بن زيد، وقد سمع منه من لاصلاط

(٣) التمهيد (١٩٦/١٢)

وليس فيما روي من الآثار عن النبي ﷺ أنه كان إذا جده انصرف جمع بين المغرب والعشاء - ما يعارض حديث معاذ بن جبل؛ لأن المسافر إذا كان به في سنة أن يجمع بين الصلاتين بار لا غير سائر، فالذي يجده السر أخرى بدلت

وليس في واحد من الحديثين ما يعترض على الثاني به، وهما حالان

وإن كانا يكونان متعارضين لو كان في أحدهما أن رسول الله ﷺ كان لا يجمع بين الصلاتين الصلاتين لا أن يجده به انصرف وفي الآخر أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين في سفره في ثبوت بار لا غير سائر

فإن أن يجمع وقد حدث به السر، ويجمع وهو يارن أنه يجده به السر؛ فليس هذا معارض من أحد من فهمه، والله تعالى

ثم قال ابن عبيد الله وقد اجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أن يجمع بين الصلاتين معرفة الظهر والعصر في أول وقت الظهر، والمغرب والعشاء بعددته في وقت العشاء، ودلت سائر مجتمع عنه، وعلى ما ذكرنا فيه، فكيف ما حثف فيه من مثله فمردود به

روى مالك عن ابن شهاب أنه قال: سألت سائر من عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في سفر؟ فقال نعم، لا بأس بدلت، أنه ترى صلاة الناس معرفة ٥٥٩

فهذا سالم قد منع من ذكرنا، وهو أصل صحيح لمن أهم رثته، ولم يقل به العصب إلى المعينة

ومعلوم أن اجمع بين الصلاتين للمسافر رخصة وتوسعة، ولو كان جمع على ما كان من التماسم والعراقين من مرة عدة آخر وقت الظهر وأول وقت العصر، نكاح دلت

(١) التمهيد (١٢/٢٠٢)

(٢) صحيح آخره مالك في نومه (٣٣٢)، وعند الرازي في معناه (٢/ ٥٥)

اشد صَبَقًا وأكثر حَرَجًا من الإتيان بكل صلاة في وقتها لأن وقت كل صلاة أوسع، ومراعاته أمكرو من مراعاة طرق الوقوف، ومن تدبر هذا وجدّه كما وصفناه وبالله توفيقنا .

وقال في الاستذكار وليس في أحد الحديثين ما يعارض الآخر. وإني التمارض لو كان في حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يجمع بين الصلوتين إلا أن يجد به السمر، فحسبته كان يكون انهماض حديث معاذ

وإني هما حديثان حكى أنروني بكل واحد منهما لجمع للمساخر بالصلتين، جد به السمر أو لم يجد

ولو تعارض الحديثان لكان الحكم لحديث معاذ لأنه أنت ما ساء ابن عمر، وليس للذي شهادة مع المتن^(١)

وقال العراقي رحمه الله إن في حديث غيره "زيادة يجب الاحتياط بها" وهي الجمع من غير جد في السفر. وهو حديث معاذ. وهذا صريح في محل الإسراع

وروي مالك في الموطأ عن أبي الربيع، عن أبي الطيب، أن معاذًا حذرهم حرجوا مع رسول الله ﷺ في عروء تبوك، فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والمساء، فلما حُرِّجَ الصلاة يومًا، ثم حُرِّجَ فصل الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل، ثم حُرِّجَ فصل المغرب والمساء جميعًا .^(٢) الحديث

(١) السهيد ١٢ / ٢٠٣

(٢) الاستذكار (٢/ ٥٠٢)

(٣) يعني صاهر حديث ابن عمر رضي الله عنهما، يعني هو معاذ في الدار

(٤) حرجه مسلم (١٠٦) باب من معجزات النبي ﷺ

(٥) صرح الشريفي في شرح التقریب (٣/ ١١٥)

وقال ابن المنذر رحمه الله: ولَمْ يَمُضْ بعض من لم يتسرع في الدعاء بحسب ان الجمع بين الصلاتين في سفر لا يجوز لا في الحد الذي يحدُّ مسافر السفر، ولا في ذلك كدلتك، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه جمع بين الظهر والعصر وهو بارئ غير سائر.

وقال الشافعي رحمه الله: وهذا وهو ما دلَّ عليه سائره لأن قوله: «دخلك ثم خرج» لا يكون إلا وهو يركب، فليسافر أن يجمع بارئاً وسائراً.

وقال الزرقاني رحمه الله: «ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ» فصل المغرب والعشاء جميعاً. قال الباجي مقصده أنه مقيم غير سائر لأنه لم يستعمل في لدخول في الخباء والخروج منه، وهو العباد لا أن يريد. «دخلك» نظيره مسافراً، ثم خرج عن نظيره صلاة، ثم دخله للسفر، وهو بعد، وكذا بقوله عاص واستعده. وقد اسعد البر هذا أوضح دليل على أن من كان لا يجمع إلا من حده السفر وهو قاطع للالتباس.

فعب أن المسافر له أن يجمع بارئاً وسائراً. وكذا فعده بين حور، وكان أكثر عدده ما دلَّ عليه حديث أنس في أصحابين وغيرهما.

وقال ابن قدامة رحمه الله: وفي هذا حديث أوضح الدلائل وأمرى صحيح في الرد على من قال: لا يجمع بين الصلاتين إلا بد جُدَّه السفر لأنه كان يجمع وهو بارئ غير سائر ما كنت في حاله، يخرج فصلي الصلاتين جميعاً، ثم يصرفه في حاله.

وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه، ولا فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً.

(١) لا سيما (٢) (٤٢٠)

(٢) لا سيما (١) (٧٧)

(٣) شرح الموطأ (١/٤١٥).

والأحد هذا الحديث متعين لشوته، وكونه صريحاً في الحكم، ولا يُعارض له، ولأن الجمع رحضة من رحص السفر، فلم يختص بحالة سير، كالعصر والسج، وبكر الأخص الساجد، لأنه أحد بالاحاطة، وخروج من خلاف مقانين بالجمع، وعملاً بالأحاديث كلها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما إذا كان نازلاً في وقتها، حتماً مبروراً مستمراً، فهذا ما علمت روي ما يستدل به عنه، لا حديث معاد هذا، فإن ظهر به كان نازلاً في حيمه في السفر، وأنه آخر الظهر، ثم حرج فصل الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل إلى بيته، ثم حرج فصل المغرب والعشاء جميعاً، فإن تدحول والخروج بها يكرب في منزل، وأما لسائر فلا يقال «دخل وحرج»، بل «برئ وركب».

وثبت هي آخر عرواات سي ﷺ وم يامر بعدها الاحقة الودع، وما فعل انه جمع بها الا يعرفه ومردفة، وام يسمى فسم ينقل أحد انه جمع هناك، بل نقلوا انه كان بفصل اتصاله هناك، ولا يقو انه كان يؤخر الأولى إلى آخر وقتها، ولا يقصه شاة إلى أول وقتها.

وهذا دليل على أنه كان يجمع أحياناً في السفر وأحياناً لا يجمع، وهو الأعيب على أسافره، أنه لم يكن يجمع بينها.

وهذا بين أن الجمع ليس من سنة السفر كالقصر، بل يفعل للحاجة، سواء كان في سفر أو قصر، فإنه قد جمع أيضاً في القصر، سلاً لمخرج أمته.

فالمسافر إذا احتاج إلى الجمع جمع، سواء كان ذلك سهراً وقت شاة أو وقت الأولى، وشق لبروء عنه، أو كان مع برؤله لحاجة أخرى، مثل أن يحتاج إلى اليوم.

والاستراحة وقت الظهر ووقت العشاء، فبرئ وقت نهار وهو تعان سهران جامع محتاج إلى راحة وأكل ويوم، فبوجز الظهر إلى وقت العصر، ثم يحاج أن يقدم العشاء مع المغرب، ويام بعد ذلك يستعد نصف الليل لغيره، فهذا وجوه يباح له الجمع وأما النول أيان في قرية أو بصر وهو في ذلك كامل المصير، فهذا وإن كان يصغر لأنه مسافر، فلا يجمع، كي أنه لا يصلي على الراحة، ولا يصلي رجم، ولا يأكل سنة وهذه الأمور اباحت بها، ولا حرج به في ذلك، بخلاف العصر فإنه سنة صلاة المستقر قلت وفي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه حور الجمع بين الصلاتين للمسافر سار، وهذا ما ثبت به تشافعي، وابن قدامة، وابن عبد البر، وابن المنذر وشيخ الإسلام، فلا يكره على من جمع بين الصلاتين وهو سار من غير سر حديث معاذ أنه ان المسافر له أن يجمع بين الصلاتين، وكأنه فعله لسار حور، وكان أكثر عهده بنيته ما دبر عنه حديث أنس في الصحيحين، ومسانيد هديه بنيته في الجمع بين الصلاتين في السفر إن شاء الله

القول الرابع انه لا يجمع بين الصلاتين الا من عذر

وبه قال عمر رضي الله عنه، ورواية عن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وحكاية بن عبد البر عن الأوزاعي، وزوي عن عمر بن عبد العزيز " واستدلوا من السنة بما يلي

١- عن انس عاص رضي الله عنها قال قال رسول الله ﷺ " من جمع بين الصلاتين من غير عذر، فقد أتى بآيات من آيات الكبائر " واستدلوا بأثر عمر بن الخطاب وابي موسى الأشعري رضي الله عنهما عن أبي العالية أن عمر كتب إلى أبي موسى " وأعلم أن جمع بين الصلاتين من الكبائر إلا من عذر "

(١) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢١١/٦) عن حدث عن لاعم بن عبد الأعلى، عن يوسف بن مثنى الحسن عن جمع الصلاتين في السفر فكان لا يجمع بينهما إلا من عذر قلت أحمد) وهو مضاف في رواية أنه لا يرى الجمع في السفر ولا حضر لا يعرفه ومرويه، كذا في صحيحه

(٢) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٢١١/٦) عن زرعة عن بن عون، قال ذكر محمد بن سعد بن أن حذير بن زيد بجمع بين الصلاتين فقال ما يرى أن يجمع بين الصلاتين إلا من عذر (٣) أخرجه بن أبي شيبة (٢١١/٦) قال حدثني حماد بن عيسى عن أبي بن عبيد قال " حرمه كتاب عمر بن عبد العزيز لا تجمعوا بين الصلاتين إلا من عذر " وفي إسناده أبي بن عبيد الله أنه قال من عذر

(٤) صحيح أخرجه اله مدي (١١١٨٨)، ومرويه (٣٦/٥) وإسناده في مسند زائدة (٢٠٩/١) وهو بن عيسى بن يحيى اله مدي " وحسن هذا هو أبي عن الرحيبي، وهو حسن بن الحسن، وهو ضعيف عبد أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره

(٥) إسناده صحيح لغيره أخرجه عبد بن رزق (١/٥٣٥)، وأبيه (٣/٩٦) قال الشافعي في مس حرملة أن عمر يكون في السفر والبطر، وليس هذا بشيء عن عمر، وهو

عن وكيع، قال حدثنا ابو هلال، عن حفصه الشدوسية، عن ابي موسى، قال
الجمع بين الصلاتين من غير عدد من الكبار

واحيب بان حديث ابن عباس صحيح، لا يشك في اسناده حسن وهو ابو علي
الرحبي، وهو صحيح عند اهل الحديث، صحفه أحمد وغيره.

واما ما كنه عمر إلى ابي موسى رضي الله عنه فواعظهم بالجمع بين الصلاتين من
الكبار إلا من عذر.

فالسفر منه عذر، وتخص حديث علي لجمع بين الصلاتين من غير لأعداد التي
بينها الشرع، والسفر منها

قال العراقي رحمه الله فحصل صاحب هذا القول الحد في سر مثالا للعدو،
ولا اعتبار بالعدد بأي وجه كان، ويقول الجمهور السفر منه عذر، ومظنة بدر حصة،

مرسل وفي من البيهقي هو كذا قال الشافعي وإسناده مشهور هذا لأثر ما ذكرنا وهو
مرسل، أبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه
قلت، أحمد، وعدائكم من مدني وأبو حنيفة يسمعون من عمر رضي الله عنه
ويكفي فيه عنه أخرى، قال شعبة لم يسمع منه من أبي العالية إلا ثلاث مناه قس (أحمد)
وليس هذا حديث منها، وعليه فيكون مسطرح

ولكنه جاء من طريق آخر يقويه ويشهد له

قال أبو حاتم في تفسيره (٣/٩٣٢) حدثنا حبيب بن محمد الصباح نا سفيان بن عيينة عن
حالة حدثنا عن حميد بن هلال، عن يونس بن مرقدة يعني الهذلي قال قرأنا كتاب معمر
عن الكبار جمع بين الصلاتين يعني من غير عدد

وقال البيهقي في السنن (٣/١٦٩) نا قتادة الهذلي أدرك عمر رضي الله عنه، فإن كان شهده
كتاب فهو مرصوب ولا فهو لا يصح من لا يوثق به

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/٥٣٣) وفي إسناده حفظة السلمي، وهو صحيح

(٢) سبق شرحه

صيط احكام بمجرد

قلت فقد القوم لا يعد من هذا بحر. اجمع في سفر لأن السفر من الأعداد

القول الخامس كراهة الجمع بين الصلاتين

وبه قال مكحول^١، ورواية عن الحسن^٢، ومحمد بن سيرين^٣

قال ابن المنذر رحمه الله وكراهة طائفة اجمع بين الصلاتين الا عشية عرفة وبه

جمع، هذا قول الحسن البصري، ومحمد بن سيرين

واستدلوا بالأثار الواردة عن الصلابة رضي الله عنهم

١- ما أخرجه عبد الرزاق، عن مخمر، عن أيوب، عن قتادة، عن أبي العالية أن

عمر كتب إلى أبي موسى^٤، اعلم أن جمع بين الصلاتين من الكثرة إلا من عذر^٥

٢- حدثني عبد الله بن عمر أنه كان يصلي في السفر كل صلاة لومها^٦

(١) طرح الشريب في شرح القريب (١١٧/٣)

(٢) إسناده حسن أخرجه عبد الرزاق (٢١/٥٣٣) عن محمد بن أشعث عن مكحول، أنه كره الجمع بين الصلاتين في السفر

ومحمد بن راشد قال حدثني عنه وهو أبو حمزة كان يحدوه، حسن حديث (٣) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٣/٥٣٣) عن هشام عن الحسن أنه كان يقول صلوا كل صلاة وحدها

(٤) حكاه عنه ابن المنذر في الأوسط (٢/٤٢٤)

(٥) الأوسط (٢/٤٢٤)

(٦) سبق ترجمه

(٧) صحيح أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٣/٢٤٢) قال حدثنا سفيان، عن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر عن أبي سعيد، عن ابن عمر أنه وفي إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو صحيح الحديث

٣- عن جرير بن عبد الحميد، عن معبرة، عن إبراهيم، قال كان لأسود وصاحبه يربون عد وقت كل صلاة في السفر، فصدون المغرب بوقتها، ثم يحشرون، ثم يمشون ساعة، ثم يطلون العشاء.

٤- عن هشام، عن الحسن، أنه كان يقول: «صَلُّوا كُلَّ صَلَاةٍ لَوْفَهَا»^(١).

٥- عن جابر الحمصي، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه كان يصلي كل صلاة لوفتها في السفر^(٢).

٦- عن أيوب وقادة، عن أبي العالية، أنه كان يصلي في السفر كل صلاة لوفها.

٧- عن معبرة، عن إبراهيم لا يجتمعون في سفر، ولا يُصَلُّونَ إِلَّا رَكَعَيْنِ^(٣).

قلت: تحمل حديث عمر بن الخطاب عن أن السفر من الأعداء، فلا يعارض بعضها.

هذا يقول لا يعارض قول من قال يجوز الجمع في السفر، لأن السفر من الأعداء وما أثر ابن عمر السابق فقال ابن عمر رحمه الله:

«ما كان يكون فعل دلت في حد، وجمع بين الصلاتين في حال، فلا تكون صلاته كل صلاة لوفها، خلاف الجمع بين الصلاتين»^(٤) اد كل دلت مباح، جابر فعنه.

(١) إسناده ضعيف، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢١١).

وفي إسناده معبرة، وهو معبره بن مقسم الهبلي، كان من حجر في الثغريب ثقة منهم لا أنه ي. يفسر، ولا سيما عن إبراهيم.

(٢) إسناده صحيح، أخرجه عبد الر. (٢/ ٥٣٣).

(٣) ضعيف، أخرجه عبد الر. (٢/ ٥٣٣) وفي إسناده جابر الحمصي وهو ضعيف.

(٤) إسناده ضعيف، أخرجه عبد الر. (٢/ ٥٣٣) وفي إسناده عبد الله بن عمر بن حفص وهو ضعيف.

(٥) إسناده صحيح، أخرجه عبد الر. (٢/ ٥٣٣).

ثم قال ابن المنذر وبالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ قول، ولا معنى لكرهه من كره ما منه رسول الله ﷺ لأنه إذا ما قابوا أمر ذلك خلاف السنن الثابتة، والله إذا ثبت استعصى بها عن كل قول .

قلت وهذا الأثر عن ابن عمر ضعيف، جاء من طريق عبد الله بن عمرو، النعمري، وهو ضعيف الحديث

وهذا صحت الأثر عن ابن عمر به جمع بين الصلاتين في السفر

القول السادس جواز جمع التَّحْيِيزِ ومنع جمع التقديم

وروي عن سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وعكرمة، وهو رواية عن أحمد، وبهذا قال ابن حزم الظاهري

قال المرداوي رحمه الله وقيل لا يجوز الجمع بمسافر إلا في وقت شامة يد كس سائرًا في وقت الأولى، جاء الخرقى، وحكاه بن ثمم وغيره رواية، وحمه بعض الأصحاب عن الاستيعاب^(١).

وقال ابن حزم رحمه الله «ولا سبيل إلى وجود حر بخلاف ما ذكرنا، وإنما في غير السفر فلا سبيل منه إلى وجود حر فيه جمع بتقديم معصر إلى وقت الظهر، ونحن

(١) لاوسم (٢/ ٤٢٥)

(٢) صحيح، أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٦٠)

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٨) ما قبل يودر أو يميم و جمع بين معصر و العشاء و أخرجه مسند (٧٠٣) ما قبل جمع بين الصلاتين في السفر و التمهيد لبخاري

(٤) حكاه عنه بن شمر في الأوسط (٢/ ٤٢٦) وطرح بشرط (٣/ ١١٨)

(٥) شرح الزركشي (١/ ٢٥٩)

(٦) سنن (٣/ ١٧١)

(٧) الإيضاح (٢/ ٣٣٥)

مرى الجمع بين الظهر والعصر، ثم بين المغرب والعشاء أبداً بلا ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنة، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله ﷺ إلى آخر وقتها سداً في وقتها، ويُسم منها بعد دخل وقت العصر فبذلك للعصر، ويقام ويصلى في وقتها وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها، فكذا في وقتها، ويُسم منها وقد دخل وقت العشاء، فبذلك في وقتها، ويقام ويصلى العشاء في وقتها.

واستدلوا بأن جمع التقديم لم يذكر في حديثي ابن عمر وأنس، وإنما ذكر فيها جمع السأخير، وتكذيب بقوله في حديث أنس «لو راعى قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب» ولم يذكر صلاة العصر.

وأجيب بأنه لا يلزم من عدم ذكره أن لا يكون صلاح مع الظهر وقد ورد التصريح بجمع التقديم في حديث معاذ وعبد، فوجب المصير إليه. وغل بعضهم حديث أنس على أن معناه صلى الظهر والعصر قال لأنه عنه السلام إنما كان في حر الصيف إلى العصر إذا لم تزع الشمس، فكذلك يقدم العصر إلى الظهر، راعى الشمس ذكره ابن بطال.

ونحمل جمع النبي ﷺ بقرنه وهو ثابت صحيح، بحوار جمع التقديم. وقد ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث أنه قد جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، ولم يحد فيها جمع التقديم ولا السأخير.

فحمل هذه الأحاديث على إطلاقها بحوار الأمرين.

وأيضاً حديث ابن عباس جمع النبي ﷺ في العصر من غير سفر ولا مصر. قال ابن عبد البر رحمه الله قال أبو الفرج وذلك كحرف الجمع بين الظهر والعصر.

(١) لمعن (٣/ ١٧٢)

(٢) طرح الشريب (٣/ ١١٨)

عرفة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة

قال ابو الفرج وأصل هذا أنب اجمع بين يظهر وتعتبر معرفة، وبين لمغرب والعشاء بالمزدلفة، لأن رسول الله ﷺ صافر فقصر، وجمع سهي كدث، والجمع أبسر حفظاً من القصر فوجب اجمع سهي في الوقت الذي جمع سهي فيه رسول الله ﷺ وقال اجمع بين الصلاتين معرفه ثم بالمزدلفة أصل مجتمع عنه، وحب ان يؤد كل ما اختلف فيه من معناه إليه

الترجيح

بعد عرض أدلة كل فريق. وبيان أقوال أهل العلم في المسألة. وبيان الصحيح والضعيف من الأدلة. يقيين لي

- ١- ثبوت جمع النبي ﷺ بين الصلاتين في سفره في غير عرفة والمزدلفة وهذا يظهر ضعف قول الخصم القائل بجمع جمع بين الصلاتين في غير عرفة والمزدلفة وأن لجمع من أجل السبت
- ٢- قوي الخلاف في مسألة المسافر الدار ي الذي يسكن على سفر هل له اجمع أم أن اجمع لا يكون إلا من كان في أثناء السفر في دار سفره؟ والذي يرجح أن النبي ﷺ جمع وهو دار في غزوة تبوك، كما في حديث معاذ الذي مر
- ٣- ذهب بعض أهل العلم إلى أن المسافر يجمع ما حجب ولا يجوز له جمع التقديم

وبالنظر في الأحاديث يظهر أنه لا يثبت في جمع التقديم حديث خاص بالتقديم، ولكنه قد ثبت جمع التقديم معرفة، وأنه يثبت جمع من غير خوف ولا مطر، وأحدith الجمع المنظر وجمع بين الصلوات في سفر مشروع، سواء أكان جمع تقديم أم جمع بأحر. هذا ما يترجح، عملاً بجمع النبي ﷺ معرفة، وأحدith الجمع المنظر، وعملاً بحديث ابن عباس، وبأومنه أنه ﷺ أراد أن لا يخرج منه

ويشهد لذلك

أنه جاء من مرأه بن طلوس فقاتل في أكره أبيه علي عن الجمع بين الصلوتين^١ قال لا يصرك^٢ أما ترى بأساً بجمعهم بين الصلوتين صلاة هاجرة وصلاة العصر معرفة، والحرب والعت^٣ بجمع^٤

وقول ابن شهاب رحمه الله سألت مدياً عن عداثة هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر؟ فقال لا بأس بحديث، ثم يرد بين صلاة لئلا يعرفه^٥ ١٩٩

قال ابن عبد البر رحمه الله يجمع بين الصلوتين معرفة ثم يرد بجمع عليه، وأجاب أن يرد كل ما اختلف فيه من معناه أثبه^٦

فالمسافر - وفي الحمد - أنه أن يجمع بين الصلوتين بعد السفر خلع التقديم عملاً بجمع النبي ﷺ معرفة، وعملاً بحديث ابن عباس يجمع بين الصلاة في سفرها في عرفة ثولاً، فجمع بين الظهر والعصر، والحرب والعت^٧

فإن معبد فكتب لئلا بأس بجمع ما حمده على ذلك^٨ قال^٩ إذا لا يخرج أمه^{١٠}

(١) لا سيدي (٢/ ٢٠٦)

(٢) صحيح حروجه مذهب في المروا (٣٣٢). وهذا الرأي في نسخة (٢/ ١٥٥٠)

(٣) الإبيدكار (٢/ ٢٠٦)

(٤) أخرجه مسلم (٦٠٥) باب يجمع بين الصلوتين في حصر

وللمسافر ان يجمع خلع التأخير، فمدى من هديه ﷺ يد أراد ان يجمع ان يحرر الصلاة، كما سألني مع في هديه ﷺ في الجمع بين الصلاتين في سفر، والله اعلم ونخلص من هذه المسألة بأمور

(١) جواز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر جمع ماخير بين الظهر والعصر، والمغرب والمشاء

(٢) جواز الجمع بين الصلاتين بمسافر تارك وإن كان الأفضل أن لا يجمع إلا ان حدد به السير

(٣) ان عزم الرجل على السفر وخاف ان يخرج وقت الصلاة الثانية وقد دخل وقت الصلاة الأولى جمع بينهما جمع تقديم: عملاً بحديث ابن عباس وجمع النبي ﷺ بعرفة



هذه الفريضة في الجمع بين الصلاتين في السفر

قد صح عن النبي ﷺ في جمعه في السفر ثلاث حالات

الحالة الأولى: إذا كان المسافر جائراً في وقت الصلاة الأولى، فإنه يركع في وقت الثانية

فصلي جمع تأخير في وقت الثانية

فهذا هو المجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث أسد وابن عمر رضي الله عنهما وهو

كجمعه بمرده

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأصح جائز في الوقت المشترك؛ فنزله بجمع

في أول الوقت كما جمع بعرفة، ونزله بجمع في وقت الثانية كما جمع بمرده وفي بعض

أصنافه، ونزله بجمع في سهلي في وسط الوقتين، وقد يقعان معاً في آخر وقت الأولى،

وقد يقعان معاً في أول وقت الثانية، وقد تقع هذه في هذا، وهذه في هذا

وكل هذا جائز، لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك، والتقديم

والوسط محض الحاجة والمصلحة، فهي عرفة وبحرها تكون التقديم هو الشئ،

وكذلك جمع المطر، أشبه أن يجمع بمطر في وقت المغرب

الحالة الثانية: إذا كان المسافر داراً في وقت الصلاة الأولى ويكون سائر في وقت

الصلاة الثانية، فإنه يصلي جمع تقديم في وقت الأولى وهذا كجمعه بعرفة

هذا وإن كان جائزاً بفعل النبي ﷺ بعرفة، لكن الذي يدعونه - والله أعلم - أنه ﷺ

عمل ما وقف عليه من أحاديث: كان إذا ارتحل قبل أن يربيع الشمس، أخر الظهر إلى

وقت العصر، ثم يجمع سهلي، وقد رعت صلى الظهر - ثم ركب

وهذا حديث أسد قال: كان سبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن يربيع الشمس، أخر الظهر

في وقت العصر، ثم يجمع بينهما، وإذا ركب صلى الظهر، ثم ركب،

وما جاء أنه ﷺ كان يصلي الظهر والعصر ثم ركب، فتدلى يده، كما سبق به
ولكن إذا خاف من أن يركب وقت العصر ما لم يعلم أنه في عصر أو في عصر لا بعد
خروج وقت العصر، فإنه أن يصلي الظهر والعصر جميعاً تقديمه عملاً بحديث من
عباس الصحيح، ويجمعه ﷺ بعمره

عن سعيد بن جبلة، عن ابن عباس قال: أصلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً
بالمدينة في غير خوف ولا سعة

قال أبو البراء: سألت سعيد: ما فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس عن سألني
قال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمه

وأصله مشروع يجمع النبي ﷺ معرفة

الطائفة الثانية: إذا كان قد مضى من وقت الصلاة جمعاً برؤلاً مستمراً، ولعباب
من هدي النبي ﷺ أنه لا يجمع بينهما، وبما يصلي كل صلاة في وقتها مفصولة، كما
فعل ﷺ في أكثر مسافره، ولكن قد يجمع أحياناً أثناء برؤله برؤلاً مستمراً
كما جاء عن معاذ رضي الله عنه: هم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فكان
رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والعرب والعشاء فآخر الصلاة يوم، ثم خرج
فصل الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج فصل المغرب والعشاء جميعاً

هل تشترط النية لصحة الجمع بين الصلاتين؟

- (١) أخرجه الشيخان في (١٠٦٠، ١٠٦١) باب إذا رجع بعد ما ركب الشمس صلى الظهر ثم ركب
ومسند (٧١) باب خرج الجمع بين الصلاتين في السفر
- (٢) أخرجه مسلم (٦٠٥) باب اجمع بين الصلاتين في حضر

أولاً جمع التقديم^١

القول الأول تشترط النية في جمع التقديم في أول الصلاة
والمالكية قولان^٢

أحدهما لا يجزئ أن يروي أول الثانية

وقيل يجزئ، وتجوز في أولها وتوسطها وقبل الانتهاء منها، ولا تجوز بعدها
وهو قول الشافعية^٣، ورويه عند حنافة

قال ابن ادريس المالكي رحمه الله وهو يبين شروط الجمع

الشروط ثلاثة الشرط الأول تقدم لأولى معها، ويؤي الجمع فيها، ولا يجزئ أن
يتوي لأول الثانية، وقبل^٤ يجزئه^٥

وقال النووي رحمه الله به جمع وهي شرط لصحة جمع على يده، وفاز مروى
ومعص لأصحاب لا تشترط، لأن النبي ﷺ جمع، ولم ينش أنه توي الجمع، ولا أمر
بشيء، وكان يجمع معه من يحض عنده هذه الآية، فلو رويت لشيئها

(١) مثال ذلك لو ادعى أن يجمع صلاتين جمع تقديم فقدم العصر فصحبها مع ظهر هل يشرط أن
يتوي قبل أن يدخل في صلاة صبح قبل أن ينتهي من صلاة عصر؟ أم أنه لا يصح الظهر ولا يكره
توي الجمع العصر معها ما بعد الانتهاء يروي الجمع فيصلي العصر جمع تقديم^٦

(٢) اعلم حاشية النووي (١/٢٢٤)، والشرح الدرر (١/١٤٣) ومواهب الخليل (٢/١٥٦)
وحاشية قتيبي (١/٣٠٥)، والمغبر (٢/٣٧٦)

(٣) انظر مجموع (٤/٣١٢)، والشرح الكبير (٤/١٤٧) وحاشية الكوكب (٢/٣٩٦)

(٤) انظر لأصحاب (٢/٣٤١)، ورمي (٢/٦٠)، والروص أربع (١/٢٨٠)

(٥) المغبر (٢/٣٧٦)

(٦) المجموع (٤/٣١٢)

قال المذاوي رحمه الله الصحيح من اذهب أنه بشرط أن يأتي بالنية عند إحرام الصلاة الأولى، وعلمه أكثر الأصحاب
ويُحتمل أن تحرئه النية قبل سلامها

وهو وجه اختاره بعض الأصحاب، قال في اذهب وفي وقت سه الجمع هذه
وجهاً، أصحها أنه يوجب الجمع في أي حرة كان من صلاة الأولى من حين تكبيرة
الإحرام إلى أن يسلم، وأصلها في المستوعب

وقيل يحرئه نية بعد السلام من وقت إحرام الثانية، ذكره من تبعه عن أبي حنيفة

وقيل تحرئه النية عند إحرام الثانية اختاره في بعض

وقيل محل أنه يحرم الثانية لا قبله ولا بعده ذكره من عقله وحرمه في بعض
بشرط طاعة عدد حرم الأولى وحرم الثانية يصح

واستدلوا بما يلي

- ١ - لأنه جمع، فلا يجوز من غير سه كما جمع في وقت الثانية
- ٢ - ولأن العصر قد يُنعى في وقت الظهر على وجه الخطأ، فلا بد من نية الجمع
ليتميز التقديم المشرع من غيره^(١).
- ٣ - لأنها صلاتان مجموعتان في وقت واحد، فوجب أن لا تصح إلا نية الجمع

القول الثاني.

تصح نية الجمع بين الصلاتين في جمع التقديم عند الإحرام بالثانية

(١) لمصر ٤٦ ٢ ٣

(٢) الحارثي الكبير (٣/ ٣٩٥)

وهو قول عبد الله بن مسعود ، انه قال امرني من لشعبه، وهو قول عبد الخبابة^(١)،
وإخاء شح الإسلام بن تيمية^(٢)

قال المروني رحمه الله، هذا الشرط غير معتبر، والنية في الجمع بين الصلاتين في السفر
غير واجب وإنما يُعتبر قرب الفصل بينهما

قال لأن السفر يرفع به الجمع ويقطع حكم الصلاة، فلم يكن لتقديم نية وجه
يصح اعتباره

قال ولأن سجود السهو مع كونه جزءاً للصلاة، لو سها عن الإثنين به قبل السلام،
كان انفصاله فيه قرب الفصل، ولم ينعزل عن تقديمه إليه قبل السلام، فلأن يكون ذلك في
الجمع بين الصلاتين أولى

واستدلوا بما يلي

١ أن السفر يرفع به الجمع ويقطع حكم الصلاة، فلم يكن لتقديم نية وجه
يصح اعتباره

٢- وبأن على سجود السهو مع كونه جزءاً للصلاة، لو سها عن الإثنين به قبل
السلام كان انفصاله فيه قرب الفصل، ولم ينعزل عن تقديمه إليه قبل السلام، فلأن يكون
ذلك في الجمع بين الصلاتين أولى

٣ أن النبي ﷺ كان يصلي جمعا، ولم يقل عنه أنه أمر أصحابه أو أرشدهم إلى أن

(١) بحر حاشية العمدي (١/ ٢٢٤) وثمير بدوي (٩٣) ومواهب الجليل (٢/ ٥٦) .
وحاشية هجرية (٣٠٥) والدحة (٢/ ٣٦٦)

(٢) بحر لأصناف (٢١/ ٣٤١)، ومضي (٢/ ٦٠)، والروض المربع (١/ ٢٨٠)

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤)

(٤) مقلًا من الحاوي الكبير (٣/ ٣٩٥).

يسوي الجمع بين الصلاتين

الترجيح

الذي يظهر في أن به الجمع ليست بشرط، وتصح اليه عند الإحرام بالصلاة الثانية، ودلت لأن النبي ﷺ كان يصلي جمعا، ولم يُقل عنه به أمر أصحاه، وارشدهم إلى أن يسوي الجمع بين الصلاتين، وليس هناك دليل على الاشتراط

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

والصحيح أنه لا يشترط أنه جمع عند إحرام الأولى، وإن له أن ينوي الجمع ولو بعد سلامه من الأولى، ولو عند إحرامه في الثانية، ما دام السبب موجودا

واما جمع التأخير أو الجمع في وقت الثانية

فإن جمع في وقت الثانية بشرط به جمع في وقت الأولى، أي دوى الجمع في وقت الثانية، فيشترط أن يسوي؛ لأنه لا يجوز أن يؤخر بصلاته عن وقتها فلا عذر إلا به جمع حيث حذر

وقال الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي رحمه الله: وأما من جمع في وقت الثانية فلا يشترط لأنه التأخير للمجمع في وقت الأولى ما بقي قدر ركعة، فإن أخرها حتى فات الأداء، أي وقته فلا به للمجمع، عصي، وقصي، هذا ما في الروضة كأصحابها عن الأصحاب، وفي المجموع وغيره عنهم، ويشترط هذه اليه في وقت الأولى بحيث يبقى

من وقتها ما يسهل أو أكثر، فإن صدق وقتها بحيث لا يسهلها، عصى وصارت قضاء
وقال ابن قلادة رحمه الله وإن جمع في وقت ثانية، فموضع سنة في وقت الأولى
من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يصليها، لأنه متى أحرقها عن ديث بعدتها، صارت
قضاء لا حتم

ويحتمل أن يكون وقت سببه إلى أن يبقى منه قدر ما يدركها به، وهو ركعة، أو
تكبيره لإحرام

قال المرداوي رحمه الله

وإن جمع في وقت ثانية كداه سنة لجمع في وقت الأولى، ما لم يصح عن فعلها
هذا المذهب، وعليه الأكثر

وقال المحقق وإن جمع في وقت الثانية اشترطت سنة لجمع قبل أن يبقى من وقت
الأولى بقدرها، لقوات مذهب الجمع وهو أن تصف بمعارضة سببها
ولم أقف على قول للمذهب بخلاف ما أخبر به صلاة عن وقتها حتى يخرج، ثم يجمع في
وقت الثانية بعين أن يكون آخرها بنية الجمع

قال الشيخ الشافعي وإن جمع في وقت ثانية اشترط بنية الجمع في وقت الأولى، أن
لم يصح عن فعلها، وأسر العذر إلى دخول وقت الثانية
إذا كان الإنسان يريد أن يؤخر الظهر إلى وقت عصر، أو المغرب إلى وقت عشاء،
ففيه ينوي عند ما أخبر أن يجمع. أما إذا لم ينو، فإنه حينئذ يخرج عنه الصلاة الأولى.

(١) أنس لم يذهب في شرح روضه خذالب (١/ ٢٤٤)

(٢) المصنف (١/ ٦١)

(٣) الإيضاح، ٢/ ٣٤٥

فيكون كأنه ترك الصلاة لأول، فعبر صلاة قضاء لا صلاة مع
والدليل على ما ذكرناه قوله عليه السلام: «إِنَّهَا الْأَهْأَالُ بِالْغِيَابِ»

الموالة بين الصلاتين المجموعتين

هل تشترط الموالاة بين الصلاتين؟

«ختلف العلماء على قولين»

القول الاول ان الموالاة شرط، ولا يفرق بينهما بأكثر من أدان وإقامة وهو مذهب المالكية، ورواية في مذهب الشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة أن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والموصوء جاء في مواهب الجليل قال الماكناني في شرح الرسالة في صحة الجمع ودلت أن يقدم الأولى منهما، فلا يفرق بين صلاتين بأكثر من قدر إقامة أو أدان وإقامة، على خلاف، ولا يتعلل بها^(١).

قال النووي رحمه الله وأما الترتيب ونية الجمع حال الصلاة والموالاة ففيهما طريقان الصحيح منهما أنه قطع المعروف، ومنه عنه شافعي أنها كنهه مستحبة ليست بواجبة، فلو تركها كنهه صحيح جمع وانصرف الثاني فإنه خراسانيون فيه وجهان لصحيح هذا الثاني أنها واجبات حتى لو أحل الواحد منها صار الأول قضاء، لا يجوز قصرها، إذا لم يجز قصر مقصده بغيره، والمذهب الأول^(٢) قال المرادوي رحمه الله «وإن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والموصوء»

اعلم أن الصحيح من المذهب، وعليه جمهير الأصحاب، وقطع به أكثرهم أنه مُشترط أم لا في الجمع في وقت الأولى، واحتار الشرح نقى الدين عدم اشتراط

(١) مواهب الجليل (٢/١٥٦)

(٢) المجموع (٤/٣١٥)

الموالة

قال ابن قدامة رحمه الله وإن لا يفرق بينهما إلا تعريقاً يسيراً، لأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة، ولا يحصل ذلك مع الفرق الطويل، والمرجح في طول الفرق وقصره إلى التعريف، فإن احتج بلى وصوء حصباء يصل^٢

واستدلوا بما يلي:

- ١- بأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة، ولا يحصل ذلك مع تعريق الطويل، بخلاف اليسير، فإنه معفو عنه، ويحصل الجمع بربيه بصلتها بينهما، أي بين المجموعتين؛ لأنه فرق بينهما بمصلاة، فمثل أن يركع في حصى فاشته، وإن تكلم بكلمة أو كلمتين، جاز.
- ٢- ولأن النبي ﷺ كان لا يصلي بينهما بأعلة

القول الثاني لا تشترط الموالة، ولكنها مستحبة

وهو مذهب الشافعية، وزواية في مذهب الحنابلة، واختار شيخ الإسلام بن

تيمية

واستدلوا بما يلي

- ١- استدلل له الشافعي والبيهقي وغيرهما بحديث ثريب، مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد، أنه سمعه يقول دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب برك فركب، ثم بوضاً ولم ينجح الوضوء، فقلب الصلاة يا رسول الله! فقال: «الصلاة أمانك» فركب، وفي حذاء أمردعه برك فتوضاً فامسح الوضوء، ثم أقام الصلاة فصلّى المغرب.

(١) الإحصاء (٢/٣٤٢)

(٢) التكاوي (١/٢٠٣)

ثم ادح كل سبب بعينه في مرله، ثم أقبعت العشاء فصّل، ولم يُصل بينهما
 بوجه الدلالة قوله «ثم أقبعت الصلاة فصّل للمغرب»، ثم ادح كل سبب بعينه في
 مغربه، ثم أقبعت العشاء فصّل، ولم يُصل بينهما، وهو وقت تستفي به الموالاة
 ٢- إن معنى اجمع هو الصم بالوقت، أي صمّ وقت انكسبه للأولى بحيث يكون

الوقتان وقت واحد، عند انقضاء وليس صم الفعل

٣- ولأن فعله لا يفيد الوجوب، ولكنه يفيد الاستحباب

قال ابن عثيمين رحمه الله وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله صراحة عن الإمام
 أحمد يدل على ما ذهب إليه من أنه لا تشترط الموالاة في اجمع بين الصلاتين مطلقاً، كما
 أن الموالاة لا تشترط باجمع بينهما مطلقاً، كما سأل، ولأحوط أن لا يجمع بينهما
 بينهما، ولكن رأي شيخ الإسلام له قوة

وقال الشيخ العبد وعن الإمام أحمد أن ذلك ليس بشرط، وهو حذر شيخ
 الإسلام، وهو القول اجمع، لأن فعل النبي ﷺ على وجه انه لا يفيد الإيجاب
 وأما كونها ثبتت فيهما اجمع، فإن اجمع لا يقتضي إلا اجمع بينهما في وقت نفسه
 عند ادع من هو (جمع) أن كتبها ضيق في وقت إحداها، وهذا هو جمع المقصود من
 صلاة الصلاتين في وقت إحداها

وأما كونها بتصلان أو بصرقان، فإن هذا لا يقتضيه نطق اجمع
 وفعل النبي ﷺ يدل على الاستحباب، ولا معنى يقتضي الإيجاب ذلك
 وهذا القول الراجح، وأنه ليس بشرط ٣

(١) أخرجه البعيد في (٣٩ - ١٥٨٨) باب اجمع بين الصلاتين بمفرده

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقبح (٤٠٠/٤)

(٣) شرح زاد المستقبح للشيخ (١٧١/٧)

الترجيح

والذي ينبغي أن مو لاة بين نصلا تين لسب من شروط الجمع، بل هي من
 مسحاته، لقوة أدله بقول الشافعي لبي مرتب معه، والله أعلم.



فتحة الاذان والإقامة للصلايتين المجموعتين

اختلف الفقهاء في كيفية الاذان والإقامة للصلايتين المجموعتين هل يؤذن ويقيم لكل صلاة منهما أم يؤذن لواحدة ويقيم لكل صلاة أم يكفي اذان واحد وإقامة واحدة؟

الاحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في وصفه حجج النبي ﷺ قال : « حنى ابنى عرفة فوجدت فيه خمر ساء له سبرة، فربلها، حتى اذا رآه الشمس امر بالمصوء » ثم رأت به، فاسى بنصر الوادي فحصب الناس وقال : « ذكر حطته ﷺ » ثم اذن، ثم أقام فصلى الظهر - ثم أقام فصل العصر ولم يصلي بينهما شيئا، ثم ركع ﷺ » الحديث

٢- عن ثور بن مولى بن عباس، عن أسامة بن زيد، انه سيمعه يقول : « دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بالشعب بول قال، ثم توصا وأوسع الوصوء، فصل الصلاة يا رسول الله فصل الصلاة امامك » فركب

فلم جاء لمدينة بول فتوصا فأوسع الوصوء، ثم أقامت الصلاة فصل المغرب، ثم ادخ كل إنسان بعيره في مراكبه، ثم أقامت العشاء فصل ولم يصلي بينهما »

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) باب حجة النبي ﷺ

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٠ - ١٥٨٨) باب الخلع بين الصلايتين بأمر دفعه

٣- عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال جمع بين المغرب والعشاء بجمع، كل واحد منهما بجملة، ولم يمسح بيدهما، ولا على أثر كل واحدة منهما^(١)

٤- عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب، قال صلى رسول الله ﷺ بالمردنية المغرب والعشاء بجملة^(٢).

(١) أخرجه البخاري، ١٥٨٩، من جمع بيدهما ولم يمسح

وقال ابن القيم في حاشيته عن سفيان أبي داود (٥١٢٨٥)

عن ابن عمر في ذلك ثلاث روايات

أحدها أنه جمع بينهما بإقامتين فقط

والثانية أنه جمع بينهما بجملة واحدة

وقد ذكر أبو داود الروايتين

والثالثة أنه صلاهما بلا أذان ولا إقامة

ذكر ذلك الحري، حديث شيوخ بن خنيس، حدث حماد بن سلمة عن أنس بن مالك قال
«صلى مع رسول الله ﷺ وكان يكبر المغرب لا يقرأ لا الله، وحده لا شريك له»^(١)
وله أحمد، وهو على كل شيء قدير

ثم اتفق من عرفه دخل الشفيع فوصاً ثم جاء إلى جمع، فخرج من الصلاة
فصل المغرب وبودب، وبدمه ثم سلم، ثم كان اتصالاً ثم صلى العشاء، وبودب، وبدمه^(٢)
والصحيح في ذلك كله الأحاد بحديث جابر بن عبد الله

(٢) صحيح - أخرجه بن أبي شيبة (٢٦٤٤) وفي إسناده ابن أبي ليلى وهو ابن جابر في التبريد
صديقه بن أبي حفص، وصححه غير واحد، والحديث في الحديث في مسند أحمد بن حنبل
بموسى بن أبي داود، في أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الودع للمغرب والعشاء بالمردنية، بدو
بجملة «إقامة» فهي زيادة ضعيفة

فأحدثت من طريق عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً
واختلف على عدي بن ثابت

الأثار عن الصحابة رضي الله عنهم

١- عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «خرج جامع مع عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، إلى مكة، ثم قدم جميعا فصلي فصلين، كل صلاة وحدها بأذان وإقامة، وانشاء سهي. ثم صلى بصرح حين طلع الصبح» الحديث

٢- عن أبي إسحاق، عن أبي جعفر، قال: اتفق علي وعبد الله أن كل صلاة تجمع بأذان وإقامة»

= فرواه عنه هذه الريادة فيلان. وهو عيال بن جامع بن أشعث محاري، وهو ثقة ونكر الطريق إليه ضعيف فيه ليس بن الربيع، وهو صدوق قد روى عنه محمد بن محمد بن عمرو بن عيسى بن عبيد. كما في هذه الطحاوي (٢/٢٦٣)

وأخرجه الطحاوي من طريق حابر جهمي، عن عدي بن ثابت فرواه هذه الرواية، وحارو الجهمي ضعيف

وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ليلى، وهو ضعيف وخالفوا من هم أولئك منهم، فرواه عن عدي بن ثابت بدون ذكر هذه اللفظة «ياقظة» كل من يحيى بن سعيد القطان، واختلف عليه فرواه مع من الثقات كالثان بن أسن، واليثيث بن سعد وسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيال، ومحمد بن يزيد، ويحيى بن عمار، وغيرهم بدون هذه الريادة

وأخرجه أبو عوانة عن سعد بن بن يزيد البشار عن يزيد بن عمار. وذكر الريادة، محالاً بأن الثقات ورواه عن يزيد بن عمار

ومابع يحيى بن سعيد القطان هل ذكر الحديث بدون هذه الريادة شعبة؟ وسفر بن كند

(١) أخرجه البخاري، (١٥٩٩) باب من يصلي بصرح بجميع صلاة بغير أذان وإقامة

(٢) إسناده ضعيف أخرجه بن أبي شيبة (٢٦٤/٣) وفي إسناده من ضعفه هو محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، يسمع من علي، وقال أبو زرعة، لم يدر ولا أبو عبيد

٣. عن إبراهيم عن الأسود أنه صلى مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاتين مريض، يجمع كل صلاة بأداء وإقامته والعشاء بينهما

أقوال العلماء

القول الأول يؤدى أدان واحد، ويقوم لكل صلاة

وهو قول الجمهور من الحنفية^١ وشافعية^٢ ورواية عن أحمد وقول أبي ثور واختاره ابن حزم^٣

قال النكاشي رحمه الله «وصلاة العصر بعرفة تؤدى مع الظهر في وقت ظهر بأدان واحد، ولا يراعى بلعصر أدان على حدة» لأب شرع في وقت ظهر في هذا اليوم، فكان أدان الظهر وإقامته عنهما جميعاً، وكذلك صلاة المغرب مع العشاء يردلعه يُكتمى فيها بأدان واحد لا ذكره، إلا أن في الجمع لأدان يُكتمى بأدان واحد يقرأ في الثاني يُكتمى بأدان واحد وإقامة وحده عدد أصحاب ثلاثة، وعدد رُفَر بأدان واحد وإقامتين كما في الجمع الأول»

قال النووي رحمه الله «وهو أن الجامع بين الصلاتين يعني الأولى أولاً، وأنه يؤدى للأولى، وأنه يقسم بكل وحده منهما، وأنه لا يقرأ بينهما، وهذا كونه منفق عنه عقب»

(١) المسند صحيح شرحه النووي في شرح معاني الآثار للذهبي (٣ - ٢٩) من حديث ابن جرير قال ثنا أحمد بن يوسف ثنا إسرائيل عن منصور عن إبراهيم بن

(٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٥٤)

(٣) لمجمع (٣ - ٩٤) شرح صحيح مسلم بن مكي (٨٦، ٨٥)

(٤) قاله ابن قدامة في الشرح الكبير (١/ ٤١١)،

(٥) حكاه عنه ابن رباح في شرح صحيح البخاري (٤ - ٣٤٠)،

(٦) لمحي (٧ - ١٢٩)

(٧) بدائع الصنائع (٢/ ١٥٤)

(٨) شرح صحيح مسلم (٨ - ١٨٥)

قال المرواني رحمه الله ومن جمع بين صلاتين أو قصده فوائب، أدن وأقام للأولى. ثم أقام بكل صلاة بعدها ، وهو المذهب، صححه المصنف في المعنى وشرح واسعدان وعمرهم^(١)

واستدلوا بحديث حابر بن عداة رضي الله عنهما وفيه : فذكر حطته ﷺ ثم ادب، ثم أقام، فصلى بعدها، ثم أقام فصلي العصر، ولم يصل منها شيئاً، ثم ركب ﷺ الحديث^(٢)

القول الثاني يؤذن ويقيم لكل صلاة

وهو قول مالك، وفعل ابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما جاء في المصنوع الكبرى وانصالة بأمر دله بأدائين وأقام بين الإمام، وما عبر الإمام بجزية إقامة للمغرب وإقامة للعثاء، قال مالك ويعرفه أيضاً أدان وريما واستدل مالك بحديث إبراهيم عن الأسود أنه صلى مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلاتين مرتين يجمع كل صلاة نادان وقامه وحديث بن مسعود، وهو موقوف من فعل ابن مسعود.

قال ابن عبد البر رحمه الله : لا أعلم أحداً لمالك أن رسول الله ﷺ جعل الصلاتين متوالتين وقتاً واحداً من ذلك هي، وإدراك وقتها واحد لم يكن واحداً منها أولى بالأذان والإقامة من صاحبتها، لأن كل واحدة منهما تصل في وقتها

(١) الإيضاح (١/ ٢٤٤)

(٢) الإيضاح (٤٢٢)

(٣) أخرجه مسلم (١٦١٨) باب حجة النبي ﷺ

(٤) المصنوع الكبرى (١/ ٦١)

(٥) شرح معاني الآثار (٢/ ٢١١)

(٦) الاستدلال (٤/ ٣٣١)

القول الثالث يقيم لكل صلاة ولا يؤذن

وهي رواية عن أحمد وهو إسحاق، وهي إحدى ثرويات عن ابن عمر واستدل أحمد بحديث ابن عمر، أنه صلى المغرب بجمع والعشاء بإقامة، ثم حدث عن ابن عمر أنه صلى مثل ذلك، وحدث ابن عمر أن النبي ﷺ صعد مثل ذلك^١

القول الرابع يقيم إقامة واحدة

وهو قول سفيان الثوري، وابن عبد البر، وإحدى ثرويات عن ابن عمر، حكاه عنه الترمذي^٢

والقول صهيان يحكاه عنه الترمذي، وذئبيه حديث ابن عمر

واستدل الثوري بما رواه عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، أن ابن عمر صلى بجمع فجمع بين الصلاتين بإيمانه، وقال رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل هذا المكان^٣

(١) جاء في مسند أحمد (١/ ٥٣٣) الجمع بين الصلاتين يعرفه أو يجمع به ٥٤٠ هـ لا ولكن بإيمانه فإنه يكن صلاة وهو خلاف ما روی عن سعيد بن حماد، عن ابن عمر رضي الله عنهما إقامة واحدة كان أفضل

(٢) مسند أحمد (١/ ٥٣٣)

(٣) أخرجه مسلم (١٢٨٨) باب لإيمانه من عرفات إلى مزدلفة

(٤) قال الترمذي في سننه (٨٨٨) العمل على هذا عند أهل النعم لأنه لا يصح صلاة بجمع جمع، وقد أنى جمع وهو لم يرد، جمع بين الصلاتين بإيمانه وحده ولم ينطق به بيها، وهو الذي حذره بعض أهل النعم وذهب إليه، وهو قول سفيان الثوري

(٥) أخرجه الترمذي (٨٨٧) طريق عبد الله بن مالك وهو إحدى الروايات عن ابن عمر، وحده الله بن مالك قال ابن حجر مقبول

أما الجمهور فقد ذهبوا إلى جمع الصلاتين بأداء واحد وإقامتين؛ عملاً بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في صفة حجته ﷺ والعمل بهذا الحديث عند جمع من أهل العلم في كثير من مسائل الحج، وكذلك جمع النبي ﷺ معرفة ومودعة، فإن جابر استوى أمور حجته النبي ﷺ وأنفسه، فهو أوى بالأعتقاد، والله أعلم

وأما قول مالك «إنه يؤذن ويقم لكل صلاة» فحجته حديث ابن مسعود أنه صلى الصلاتين، كل واحدة وحده بأداء وإقامة

وحديث ابن مسعود موقوف من قوله رضي الله عنه، وحديث جابر مرفوع إلى النبي ﷺ فالأولى الوقوف عند الصفة التي وصفها عن النبي ﷺ فيه

وأما قول من قال «يقم لكل صلاة، ولا يؤذن» فحجهم رواه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وكذلك القول «بعد إقامة واحدة»

ويجاب عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما بحوايين

أحفظ به إني حفظ لإقامة، وقد حفظ جابر الأداء، فوجب تقديمه، لأن معه رواية عدم

والثاني أن جابر استوى أمور حجته النبي ﷺ وأنفسه، فهو أوى بالأعتقاد، والله أعلم

قال ابن القيم رحمه الله وعن ابن عمر في ذلك ثلاث روايات

أحدها: أنه جمع بينهما بإقامتين فقط

والثانية أنه جمع بينهما بإدائه وحده هي وقد ذكرنا في الروايات

والثالثة أنه صلاهما بلا أداء ولا إقامة

ذكر ذلك العموي، حدث الحمصاني عن المنهال، حدث حماد بن سلمة، عن أنس بن سيرين قال: قلت مع ابن عمر معرفة، وكان بكثرة القول لا إله إلا الله، وحده، لا

شريت به، له أدب، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير

فلي أتبع من عرفه دخل شعب موصلاً، ثم جاء إلى جمع فمرص وركبته، ثم قال
الصلاة فصل المغرب، ولم يؤذن ولم يقيم، ثم سلم، ثم كان الصلاة ثم صلى بعثه
وم يؤذن ولم يقيم

والصحيح في ذلك كله الأخذ بحديث جابر، وهو الجمع بينهما بأذان وإقامتين
لوجهين اثنين

أحدهما أن الأحاديث سواء مضطربة مختلفة

فهذا حديث ابن عمر في عية الاضطراب كما تقدم، فروي عن ابن عمر من فعله
الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه الجمع بينهما بإقامة واحدة، وروي عنه
الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة، وروي عنه مسدود في نسي الجمع بينهما
بإقامة واحدة، وروي عنه مرفوعاً الجمع بينهما بإقامتين، وعنه أيضاً مرفوعاً الجمع
بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة هي، وعنه مرفوعاً الجمع بينهما دون ذكر أذان وإقامة
وهذه الروايات صحيحة منه، فيقطر الأحاديث باختلافها واضطرابها

وأما حديث ابن مسعود فإنه موقوف عنه من فعله

وأما حديث ابن عباس فعنه أن يكون شهادته على نفي الأذان والإقامة الثنتين
ومن اتبناها فمعه زيادة عدمه، وقد شهد على أمر ثابت عاينه وسمعه

وأما حديث أسامة فليس فيه إلا تين بعدد الإقامة هي، وسكت عن الأذان، وبس
سكوته عنه معدة على حديث من اتبناه سماعاً صريحاً، بل لو قلناه جهه لعدم عيه
حديث من اتبناه لضعفه زيادة علم حبيب عن أبي

الوجه الثاني أنه قد صح من حديث جابر في جمعه صل الله عليه وعلى آله وسلم
معرفة أنه جمع بينهما بأذان وإقامتين، ولم يأت في حديث ثابت قط خلافه، والجمع بين

الصلابين مرددته كجميع بهي معرفه، لا يعرفان لافي السديم و ساحر
هو فرحنا ندافع أحاديث اجمع مردلعة حمله، لأحدنا حكم اجمع من اجمع في معرفة
وقال ابن عزم رحمه الله : هذا لأحد في ذلك فعصها بواقعة واحدة من طريق من
عمره و ابن عزم، وبعصها بواقعة من طريق ابن عمر و أسامة بن زهد وبعصها بأدب
و أحد و واقعة واحدة من طريق ابن عمر و بعصها بأدب واحد و قامين من طريق
جابر و فاصطرقت الرواية عن ابن عمر، لأن إحدى الروايات عنه وعن أسامة بن زيد
وعن جابر بن عبد الله رآه عن الأخرى وعن . و به ابن عباس رحمه فوجب
الأحد بزيادة، وإحدى الروايات عنه وعن جابر تزيد عن الأخرى وعن روايه
أسامة أدناه فوجب الأحد بالزيادة؛ لأن روايه عنه بنفسها صحيحه، فلا يجوز
حلافه، فإذا حمت روية سالم وعلاج عن ابن عمر صحح معها أدب وإقامان، كما جاء
بيناً في حديث جابر، وهذا هو الذي لا يجوز حلافه، ولا حجة لمي حالف ذلك، والله
تعلي التوفيق^(١)

مد عرص الأدلة وأقوال أهل العلم بشي لي ترجيح قول الجمهور، بأنه يؤدب أدبا
واحداً، ويقسم تكن صلاة؛ عملاً بحديث جابر رضي الله عنه، والله عديم
وتقل ابن القيم عن ابن عبد البر قوله : ومذهب أحد والشافعي في الأصح عنه، و أبي
ثور، وعبد بنيت الحشون، والشافعي أنه يصليها بأدب واحد وقاصين، وحقنهم
حديث جابر الطويل^(٢)

(١) حاشية من القيم عن سر بي داود (٥) ٢٨٦

(٢) لمحي ١٢٩/٧

(٣) حاشية من القيم عن سر بي داود ٥ ٢٨٥

الباب الرابع

مباحث في أحكام الصلاة في السفر

وفيه مباحث

- ١- اقتداء المأفّر بالمقيم
- ٢- اقتداء المقيم بالمسافر
- ٣- الأحق بالإمامة
- ٤- قضاء الصلاة الفائتة في السفر والحضر
- ٥- حكم النافلة في السفر
- ٦- الصلاة على الرحلة في السفر

افتداء المسافر بالقيمة

الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِتُؤْمَ بِهِ، فَلَا تَحْتَلِمُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ جَدُّهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى خَائِبٌ فَصَلُّوا جُلُوسًا أَوْ جَائِعِينَ، أَقِيمُوا الصَّلَاةَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ إِتَمَمَهُ الصَّلَاةَ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »^١

٢- عن نافع عن ابن عمر قال: صلى رسول الله ﷺ بمى ركعتين، وأبو بكر بعده، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان صدرًا من خلافته، ثم بين عشرين صلى بعد أربع

فكان من عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعًا، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين^٢

٣- عن موسى بن سلمة الهذلي قال: سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا صلى مع الإمام؟ فقال: ركعتين، ثم أبي القاسم ﷺ^٣

(١) لا تحتلموا عليه أي لا تحموه في أمرك الصلاة

(٢) أخرجه البيهقي (٦٨٩) من طرق عنه الصنف من تمام الصلاة، ومسلم (٤١٤) باب التيمم إذا فرغ بالإمام

(٣) أخرجه مسلم (٦٩٤) باب قصر الصلاة بمى

(٤) أخرجه مسلم (٦٨٨) باب صلاة المسافرين وقصرها

الاثار الواردة عن الصحابة والتابعين

- ١- عن أبي محرز قال كنت لاس عمر أدركت ركعة من صلاة فصلى وأنا مسافر قال «صلّ بصلاتهم»
- ٢- عن مالك عن نافع أن ابن عمر «وم بمكة عشر ليالٍ يقصر الصلاة، إلا أن يصليها مع الإمام فيصليها بصلاته»^(١)
- ٣- عن عطاء، عن سعيد بن جبير قال إذا دخل المسافر في صلاة المقيمين صلى بصلاتهم
- ٤- عن وكيع، قال حدثنا المختار بن عمرو الأرمي، قال «سأب حابر بن زيد عن الصلاة في السفر قال قصر إذا صلى وحدك فصل ركعتين، وإذا صلت في جماعة فصل بصلاتهم»^(٢)

(١) أبو محرز هو «لاحق بن حيد»

(٢) صحيح أخرجه عبد الرزاق ٥٥٢ ٢ ومن سنن ٢٣٨/٤ عن معمر بن شعيب قال

سليمان التيمي عن أبي محرز به

(٣) صحيح أخرجه مالك في الموطأ (٣٤٨)

(٤) إسناده صحيح أخرجه بن أبي شيبة (٣٣٦) من طريق جزي عن معمر بن عبد إبراهيم

وعطاء عن سعيد بن جبير

في إسناده حمزة بن مسلم المصري، وكان يدلس لاسيا عن إبراهيم

(٥) أخرجه بن أبي شيبة (٣٨٣) وفي إسناده المختار بن عمرو حبان في المخرج والمحدثين

(٨) (١١٣) عندنا عن شاذان بن أحمد سألني عن حابر بن عمرو فقال هو بصري

ما أرى به بأشياء يروي عن جابر بن زيد

٥- عن مكحول، في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعة أو اثنتين * فليصل

بصلاتهم^١

٦- عن معمر والثوري قالوا: «إد أدركهم جنوباً صلى بصلاتهم»

٧- عن نافع عن ابن عمر قال: صلى رسول الله ﷺ معي ركعتين وأبو بكر بعده وعمر بعد أبي بكر وعثمان صدرًا من خلافته، ثم إن عثمان صلى بعد أبيه

فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعة، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين^٢

أقوال العلماء

القول الأول: أن المسافر متى انتم سقيم، لزمه الإتمام، سواء أدرك جميع الصلاة أو

ركعة أو أقل

وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس والثوري والأوزاعي وأبي ثور، وغيرهم من التابعين، وهو قول الجمهور من الحنفية، والشافعية، والحنابلة

قال النووي رحمه الله: «مدحنا أن المسافر إذا اعتدى بمقيم في جهره من صلاته، لزمه الإتمام، سواء أدرك معه ركعة أم دوي»

وهذا قال أبو حنيفة والأكثر، حكاه الشيخ أبو حامد عن حماد النخعي، وحكاه ابن خلدون عن ابن عمر وابن عباس، وجماعة من التابعين، والثوري والأوزاعي، وأحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي

(١) صحيح حرجه بر أبي شبة (١/ ٣٣٦) عن حماد بن زيد عن سعد بن مكحول

(٢) صحيح مصنف عبد الرزاق (٢/ ٥٤٣)

(٣) أخرجه مسلم (٦٩٤) باب قصر الصلاة بمس

(٤) معي (٦٣) المصنف في الشرح (٤/ ٤٦٠) وجموعه (٤/ ٢٩٦)

وقال الحسن البصري والشمسي والرهري وقتادة ومالك بن أدرك ركعة وأكثر، ثم
الإقامة، ولا فقه العصر وقائه طاوس والشمسي

واشترط الحنفية حواري اقتداء المسافر بالمقيم بعد الوقت، وهو قدر ما يسع التحريمة،
أم عند خروج الوقت فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم، لأن فرضه لا يتغير بعد،
لانقضاء السبب، كما لا يتغير بنية الإقامة

قال ابن نجيم الحنفى رحمه الله: «وبعد ذلك لا يجزى بعد خروج الوقت لا يصح
فتد، لمسافر بالمقيم، لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت، لانقضاء السبب

القول الثاني: كراهة اقتداء المسافر بالمقيم، بلزوم مخالفة المسافر سنة القصر التي هي
أوكد من سنة الجماعة، غير أنه إن أدرك ركعة أتم وإن أدرك ثوباً قصر
وقال به الحسن والشمسي والرهري وقتادة ومالك

جاء في صحيح الجليل قال وكثره: يصح حكمه اقتداء لمقيم بالمسافر، مخالفة للأبوم
إمامه به وفعلاً، إلا إذا كان المسافر أصلاً أو مُستأجراً في الإسلام، وذكر ابن رشد به
الذهب

القول الثالث: أن له القصر، وأنه لو أدرك خبثه ركعتين يجزئان
وهو قول طاوس والشمسي وتميم بن حذلم في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعتين
يجزئان

(١) المجموع (٤/ ٣٥٧)

(٢) البحر الرائق (٢/ ١٤٥)

(٣) مسح حبل شرح عن عتبة حبل، محمد عيسى (١/ ٤١١) انتهى (٢/ ٦٣)

(٤) صحيح الجليل (١/ ٤١١)

(٥) سيل الأوحاد (٣/ ٢٠٤)

قال بن قدامة رحمه الله: وفي اسحاق: يمسأه الفصر، لأن صلاة غور فعلها ركعتين، فلم تردن لانتهم كعصر، وفي صاويرو: وشعبي: ونعم من حدث في الماهر يدرك من صلاة انقسم ركعتين بحرب.

واستدل اصحاب القول الاول بها أخرجه مسلم من طريق، عن يافع عن ابن عمر قال: «صلى رسول الله ﷺ مئة ركعتين، وأبو بكر بعده، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان صدرا من خلافته، ثم إن عثمان صلى بعد ربيعة فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين»^(١)

وبما أخرجه مسلم عن موسى بن مسعدة انه سأل ابن عباس كيف أصبى بدكت مكة دام أصل مع الإمام؟ فقال: «كعب، سنة أبي القاسم ﷺ»^(٢)

وقالوا أيضاً: فإن انتم تقسم في حرم من صلاته، يومه أن يُسمد لأنه اجتمع ما يقضي الفصر والتهام فعمل التهم، كما هو أحرم بها في السر ثم أقدم^(٣)

واستدل اصحاب القول الثاني بقول النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدرك الصلاة»^(٤)

ولأن من أدرك من جمعة ركعة، أتمها جمعة، ومن أدرك أقل من ذلك لا يبرمه فريضها»^(٥)

(١) المصنف (٢/١٢٩)

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٤) باب قصر الصلاة بمنى

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٨) باب صلاة المسافرين وقصرها

(٤) المجموع (٤/٢٩٤)

(٥) معني (٢/٦٣)

واستدل اصحاب القول الثالث بقوله ﷺ «لَا تُحْبِقُوا قُلَّ إِنَائِكُمْ» وقد خالف في العدد والصفة

واستدل إسحاق باب صلاة يجوز فعلها ركعتين، فلم يرد دلائلهم كما نصحر^٢

(١) سبل الأوصار (٣- ٢٠٤)

(٢) عملي (٢- ٦٣)

التجميع

الذي يتبين لي هو قول الجمهور من احنبة، والشافعية، والحنابلة
 من أن المسافر متى اتم بمسبح، لزمه الإتمام. سواء أدرك جميع الصلاة أو ركعة أو أقل
 ودليل ذلك الأحاديث الصحيحة بصريحها في ذلك كحديث **«إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ**
لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تُحْلِفُوا عَلَيْهِ» (١) الحديث
 ولا يسم ذلك إلا بالإتمام حسب الإمام
وحديث ابن عمر قال «صلى رسول الله ﷺ بمى ركعتين، وأبو بكر بعده، وعمر بعد
 أبي بكر، وعشر صدرا من خلافة، ثم إن عشر صلى بعد أرمق
 فكان من عمر إذا صلى مع الإمام صلى أرمق، وإذا صلا وحده صلى ركعتين»
 وحديث موسى بن طلحة الهذلي قال سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة
 إذا أصل مع الإمام؟ فقال ٣ ركعتين، منه بمى القاصم **ﷺ**
 وقال ابن عبد البر رحمه الله قد أجمعوا على أن المسافر إذا أدرك ركعة من صلاة المقيم
 لزمه الإتمام، بل قد دل أكثرهم أنه إذا أحرم المسافر حسب المقيم من سلامه، أنه تبرمه
 صلاة المقيم، وعليه الإتمام»
 ويؤكد ذلك الآثار الصحيحة التي مررت معها، ونقل ابن عبد البر الإجماع على
 ذلك، والله أعلم

(١) سبق ترجمته

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٤) باب قصر الصلاة بمى

(٣) المسند (١٦/٣١٥)

اقتناء المقيم بالمسافر

قال ابن المنذر رحمه الله وأحمرو على أن المقيم إذا اتم مسافر وسلم الإمام ركعتين أن على المقيم إتمام الصلاة .

قال ابن قدامة رحمه الله أجمع أهل العلم على أن المقيم إذا اتم مسافر وسلم المسافر من ركعتين، أن على المقيم إتمام الصلاة .

ودليل ذلك ما أخرجه مالك قال أخبرني ابن شهاب، عن صفوان بن عبد الله عن حماد بن عبد الله بن عمرو يعود عبد الله بن صفوان، فمضى لركعتين، ثم انصرف، فمضى ما تمناه .

وُتَّحِبُّ لِلْمَسَافِرِ إِذَا صَلَّى مَقْعِدَيْنِ أَنْ يَقُولَ هُمُ عَمِلَ بِسَلَمَةٍ . أَيُّوْا صَلَاتِكُمْ؟ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ .

(١) الإجماع (١/ ٣٩)

(٢) المعنى (٢/ ٧٤)

(٣) صحيح . أخرجه مالك في نوحي (٣٤٩)، وعبد الوكيل في مصنفه من طريق مالك (٢/ ٥٤٠)

(٤) قد ورد ذلك من قول النبي ﷺ عن عمرو بن حصين، قال : عرجت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه صلح . فإني سمعته يقول : لا يصلي لأكثر من ركعتين . ويقول : يا أيها السبد صبر . بعدا من نوحي سمرقند .

وهو حديث صحيح . أخرجه أبو داود (١٦٦٩)، وأحمد (٤٣٠)، وابن أبي شيبة (١/ ٣٣٦).

(٥) الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤١٩)، والبيهقي في معجمه الكبير (١٨/ ٢٠٩)

والحديث مدرجه على "علي بن زيد بن جدعان" قال ابن حجر في التلخيص : صحيح . وصححه أحمد، وابن معين، والسنن، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي .

بما روى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال صلى عمر
بأهل مكة أظهم، فسلم في ركعتين، ثم قال: أتموا صلاتكم يا أهل مكة فودعهم سفر.



إذا اجتمع مسافر ومقيم فمن أحق بالإمامة؟

قال النووي رحمه الله: من مصف رحمه الله تعالى: وإن اجتمع مسافر ومقيم، فالقيم أولى، لأنه إذا تقدم انضم اتخا كهم فلا يختصون، وإذا تقدم للمسافر احتسروا في الصلاة.

والذي يظهر لي أن الأولى من كان اقرا لكتاب الله، الاقرا هو الأحدث، ما دام عبده من الفقه ما يقيم به الصلاة.

وذلك لا يلي

١- عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَيُؤْتُهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ».

٢- عن إسماعيل بن رجاء قال سمعت أبا من سمع بصور سمعت أبا معمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «يُؤْتِ الْقَوْمَ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤْتَهُمْ أَقْدَهُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي أَصْحَرَةٍ سَوَاءً فَلْيُؤْتَهُمْ أَكْبَرَهُمْ سِنًا، وَلَا تَوْعَسَ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَغْلِبْ عَلَى مَكْرَمَتِهِ فِي بَيْنِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ بِكَ أَوْ يَدِينَهُ».

أما إن سادوا في ذلك، فيكون كلام النووي رحمه الله وجهته، ونعدم لمقبح، والله عدم

(١) المجموع (٢/٢٤٧)

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٢) باب من أحق بالإمامة؟

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٣) الباب السابق

قضاء الصلاة السفر والحضر

من وجبت عليه صلاة في حضر ثم سافر كم يصليها؟ أو وجبت عليه في سفر ثم رجع إلى الحضر كم يصليها؟

ومثال ذلك: إذا دخل وقت الظهر على رجل وهو مقسم فلا يصلي، ثم يركب ويصلي في سفر فيصلي الظهر صلاة نامة ومقصورة، وبالعكس ودليل هذه المسألة حديث «من سبي صلاة أو مام عنها، فبطلها إذا ذكرها»
أقوال العلماء

قال ابن القيم رحمه الله: فاتة السفر وخمس نقصي ركعتين وأربع، ألف وبشر مرس، أي فاتة السفر نقصي ركعتين، وفاتة الحضر نقصي أربع، لأن الفاء بحسب الأد،

قال المرغيناني رحمه الله: ومن فاتته صلاة في السفر فصالح في حضر ركعتين، ومن فاتته في الحضر فصالح في السفر أربعاً، لأن الفاء بحسب الأد، والحضر في ذلك آخر الوقت، لأنه لمعبر في سببه عند عدم الأد، في يوجب

وقال مالك رحمه الله: فيمن خرج مسافراً بعد رواق الشمس إنه يصلي ركعتين، فإن كسبه شمس قد زالت، وهو في سه دام بذهب الوقت، فإن يصلي ركعتين قال: وذهب الوقت غروب الشمس

(١) أخرجه الشيخان في ١٥٧٢ باب من سبي صلاة فبطل ذكرها وأخرجه مسلم (٦٨٤) باب قضاء الصلاة نامة واستحب جعل ركعتين

(٢) البحر الرائق (٢/١٤٨)

(٣) إهداه شرح البناية (١/٨٢)

وإن كان قد ذهب بوقت قبل أن يخرج في سفره، فإنه يصلي أربعاً
 قال: والوقت في هذا، الظهر والعصر النهار كله، إلى غروب الشمس
 فإن خرج بعد ما غرب الشمس، صلى أربعاً
 قال: ووقت المغرب والعشاء الليل كله

قال مالك: فإن هو قدم من سفره ولم يكن صلى الظهر، فليصل أربع ركعات، إذا قدم
 قبل غروب الشمس، وكذلك العصر يصلي، فإن قدم بعد ما غربت الشمس صلى
 ركعتين

تنبيه

- ١- أنه إن سافر قبل دخول وقت الظهر، فإنه يصلي في سفر ركعتين
- ٢- إن سافر بعد دخول وقت الظهر، فإن خرج وقتها صلى أربعاً، وإن لم يخرج وقتها
 صلى ركعتين، وذهب الوقت غروب الشمس
- فإن قدم من سفره ولم يكن صلى الظهر، فإن لم يخرج وقتها صلى أربعاً، وإن خرج
 وقتها صلى ركعتين
- ومن هذا يعلم أن مذهب مالك هو قضاء الصلاة كي وجب عليه، فإن كانت
 مفصورة فصاعداً مفصورة، وإن كانت دالة فصاعداً دالة
- قال النسائي رحمه الله: فتعصى العمرة مفصورة، ولو فصاعداً في الحصر، وتعصى
 العمرة كاملة ولو فصاعداً في السفر^(١).

(١) الموطأ الكبير (١/١١٩)

(٢) حاشية النسائي (١/٢٦٣)

قال الشافعي رحمه الله وإن سبي صلاة في سفر فذكرها في حصر، فعليه أن يصليها صلاة حصر، لأن عنة العصر هي البتة والسفر، فإذا ذهب العدة ذهب الحصر، وإذا نسي صلاة حصر فذكرها في سفر، فعليه أن يصلي أربعاً، لأن أصل الفرض أربع، فلا يجزئه أقل منها، وأما أن يحصر به في انقصر ما دام وقت الصلاة قائم وهو مسافر، فإذا رآه وهتها ذهبت الرخصة^(١)

قال ابن قدامة رحمه الله فأما إن سافر بعد دخول الوقت فقال أصحابنا يُنم

وذكر ابن عقيل فيه روايتين

أحدهما يُنم؛ لأب وجب في الحصر، فلو لمه يتجملها كما لو سافر بعد خروج وقتها **والثانية** لا يصرفها، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وحكى ابن المنذر إجماعاً لأنه مسافر قبل خروج وقتها، أنه ما لو سافر قبل دخولها، وكلاهما يفتي بما أحدث ثم سافر قبل المصح

وإن أحرم في الحصر ثم سافر أو أحرم في سفر ثم أقدم، أتم؛ لأب عباده اجتمع لها حكم الحصر والسفر، فعلى حكم الحصر، وكذا لو سافر بعد دخول الوقت ثمها وجوب؛ لأب وجب تمامه، أو ذكر صلاة حصر في سفر، أتمها؛ لأن قضاء معه بالأداء، وهو أربع، أو عكسها بأن ذكر صلاة سفر في حصر، أتم؛ لأن العصر من رخص سفر فبطل برواها

ولما أن العصر رخصة من رخص سفر فطلب برواها؛ كدسح ثلاثاً، ولأنها وجب عنه في الحصر، بدل فونه عليه السلام **فليصلها إذا ذكرها، ولأن عباده** تخلف في حصر والسفر، فإذا وجد أحد طرفيها في الحصر عتب حكمه

(١) الخاوي الكبير (٢/ ٣٧٨)

(٢) الشرح الكبير (٢/ ١٠٦)

قال ابن عثيمين رحمه الله **مثال ذلك** رجل مسافر، وفي أثناء السفر ذكر أنه **يُصَلُّ** الظهر في حضر، فإنه يصلي ركعتين **لقول النبي ﷺ** **«من سبي صلاة أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها»** أي يصلي هذه الصلاة كما هي إذا ذكرها، ولأن هذه الصلاة لم تدم، فوجب عليه فعلها بتمامها، وهذا واضح

قوله «أو عكسها» - يعني المصنف صاحب من ذات المصنف

هذه هي المسألة الرابعة

مثال ذلك رجل وصل إلى بيته، ثم ذكر أنه **يُصَلُّ** الظهر في السفر، فيدبره أن يصلي أربعاً لأب صلاة وجب عليه في الحضر فدبره الإتمام، ولأن بقصر من رخص السفر، وقد زال السفر، فببره الإتمام

هذا هو المذهب، ولكن القول الراجح خلافه

وإنه إذا ذكر صلاة سفر في حضر، صلاة قصر، **لقوله ﷺ** **«من سبي صلاة أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها»** أي فليصلها كما هي، وهذا الرجل ذكر أنه **يُصَلُّ** الظهر وهي ركعتان في حضر، فلا يدبره الإتمام، ويقول كما قد في نسي قبلها، فببره صلاة وجب عليه في سفر، وصلاة السفر مقصورة، فلا يدبره إتمامها

قلت (أحمد) والذي يظهر لي أن الأمر في هذه المسألة واسع، وخاصة أنه قد ترفع في أثناء البحث أن القصر **له** موكدة، ولا يصل إلى الوجوب، والله أعلم

وإن كنت أميل إلى أنه يتم صلاة السفر في الحضر، وينتصر صلاة الحضر في السفر.

والله أعلم

وهذا في حال أن الصلاة في وقتها، فهي ليست صلاة لأنه قد خرج وقتها، أما قضاء
 الصلاة ومن سجد صلاة قصر فذكرها في سفر والعكس، فهي ماله أخرى وإن كان
 قريبة منها، وأداه مسألة واحدة، والله أعلم



قضاء الصلاة الفائتة في السفر

اختلف اهل العلم في هذه المسألة على اقوال

القول الاول امر فاتته صلاة في السفر، فضاها في الحضر ركعتين، ومن فاتته صلاة في الحضر فضاها في السفر اربعاً^(١) وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن عابدين رحمه الله من فاتته صلاة السفر وضاها في الحضر، يقضيها معصورة كي لو آداها، وكذا فاتته الحضر تُقضى في السفر تمامه، لأن النقص بحسب الأدب.

وقال مالك رحمه الله في رجل سبي الظهر وهو مسافر فذكرها وهو مقيم يصلي ركعتين، وإن ذكر صلاة حضر في السفر صلى اربعاً^(٢) قال ابن عبد البر رحمه الله من فاتته أو ضاع صلاة أو فاتته في السفر فم يذكرها إلا مقيماً، فصرها، وإن سافر بعد خروج الوقت، ولم تُصل صلاة الوقت في الحضر، صلاة مسافر صلاة مقيم كي برئته، إنه يقضي ما فاتته على حسب ما فاتته واستدلوا بأن لا تجب عليه إلا في الحضر لذي يذكرها فيه، كي لو ذكرها وهو مريض، أو ذكرها وهو في صحة وقد برئ منه في مرضه، صلاة على حدة^(٣)

(١) شرح مجمع (٤/ ٣٨٣)

(٢) المجموع الكبرى (١/ ١١٩)

(٣) الاستدكار (٢/ ٢٥٧)

القول الثاني من فاتته صلاة في السفر فأراد أن يصلّيها في الحضر أو فاتته صلاة في الحضر فأراد أن يصلّيها في السفر، فإنه لا يجوز له التقصر، وعليه أن يصلّيها تامة وهو قول الشافعية

قال النووي رحمه الله: وإن فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر، فيه قولان قال في القديم له أن يقصر، لأن صلاة سفر، فكان قصداً كأدائها في العدد، كما لو فاتته في الحضر فقضاها في السفر وقال في الجديد لا يجوز له التقصر وهو الأصح، لأنه تخفيف تعنى بعدد، وقال مروال بعدد

واستدلوا على ذلك فقالوا: إن قصر الصلاة عصف تعنى بعدد، وقال أصحاب مروال العذر

أما من فاتته صلاة في السفر فقضاها في السفر، فيه قولان أحدهما لا يقصر، لأن صلاة رُدت من أربعين ركعتين، فكان من شرطي الوقت ثانياً، أنه أن يقصر

وهو الأصح: لأنه تخفيف تعنى بعدد، و بعدد باقي، فكان التخفيف باقياً وإن فاتته في الحضر صلاة فأراد قضاها في السفر، لم يحرمه تقصر، لأنه لو في دمه صلاة تامة فلم يحرمه التقصر

القول الثالث وإذا سبي صلاة حضر فذكرها في السفر، أو صلاة سفر فذكرها في الحضر صلى في الحالين صلاة حضر وهو قول أصحابه

قال ابن قدامة رحمه الله نص أحمد رحمه الله عن هاتين المسائلين في رواية أبي داود

و لا أثر

أما لتقيم إذا ذكرها في السر، فذلك لا جرح يصح له

وإذا سبها في السر فذكرها في الخضر، صلى أربعاً لا تحط، فهي وحسب عليه

الساعة، فذهب أبو عبد الله إلى ظاهر الحديث «فليُصلَّها إذا ذكرها»

أما إذا سبها صلاة الخضر فذكرها في السر، فعليه الإتمام حمداً، ذكره الإمام أحمد

وإن استرد لأن صلاة يعثي عليه فعليه أربعاً، فلم يخرج به التخصيص من عدده، كما لو

سافر، ولأنه لم يعصي ما فاته، وعد فاته أربع

وأما أن سبها صلاة السر فذكرها في الخضر، فقال أحمد عنه الإتمام احتياطاً

وقال ابن حزم رحمه الله ومن ذكر وهو في سر صلاة سبها أو ما من عنها في إقامته،

صلاها كعبر ولا بد، فإن ذكر في الخضر صلاة سبها في سر، صلاها أربعاً ولا بد^٢

(١) المضي (٢/ ٦٢)

(٢) المحرر (٥/ ٣٠)

مناقشة الأدلة والتزجيج

كما ترى فإن جمهور العلماء من احمية وادالكية والشافعية، ونقل ابن قدامة الإجماع عن أحمد وابن المنذر كما مر معنا في المسمى لأن الصلاة مبني عليه فعنها أرتبنا فلم يجر له التقصير من عندها

قال ابن المنذر رحمه الله

أجمع أهل العلم لا أعمم بينهم فيه احتلاق على أن من سبي صلاة في حصر وذكرها في السفر، أن عليه صلاة حصر، لا يجزئيه غير ذلك، إلا شيء اختلف فيه عن الحسن

وأيضا لأنه يقتضي ما فيه وقد دلت أربع، لأن انقصاء بحسب الأداء

وأما ابن حزم فإنه يرى أن يصل صلاة السفر في الحصر مقصورة، واستدل بمعموم قول النبي ﷺ «من سبي صلاة أو نام عنها، فبُيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا»^(١)

وقال: فإنما جعل عليه السلام وفيه وقت أدائها، لا انقضت الذي سبها فيه أو نام عنها، فكل صلاة تؤدى في سفر فهي صلاة سفر، وكل صلاة تؤدى في حصر فهي صلاة حصر ولا بد

(١) (إجماع ٤) ٣٦٨

(٢) حرجه سحاري، (٥٧٢) باب من سبي صلاة فبُيُصَلِّ بِه ذكرها. وأخرجه مسلم (٦٨٤) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

أقول (أحمد) يمين في الحديث دليل على ما ذكره من حرمه لأن أمر النبي ﷺ بما المقصود به امتناعه والمساومة في قضاء ما فاتته من الصلاة لأن النفل بها كفارة ما حصل فيها من محذور ولذا قال ﷺ: «لا كفارة لها إلا ذلك»

والذي يتبين لي أنه دقات المسلم صلاة أو سجد في حصر، وأراد أن يصليها وهو في سفر، صلى هذه الصلاة أربعاً، لأن الصلاة غير مقصورة، ولأن النبي ﷺ قال: «كَبُرَتْهَا» وهو صميم عائد على الصلاة التي سببها، فإن كذب أربعاً فبعضها أربعاً وهو ما عليه جمهور العلماء، والله أعلم

وأما إذا سجد صلاة سفر أي كان وقتها مسافر فذكرها في الحصر فاء على ما ترحح في أن قصر الصلاة الرباعية في السفر إن هو سنة مؤكدة وليس بمرص، وإنما قصرت الصلاة إلى ركعتين لأن السفر الذي هو علة القصر وعنه فإنه لا يذكّر صلاة السفر في الحصر وأراد أن يصليها في الحصر، صلاتها أربعاً لأن الصلاة التي هي صلاة رباعية، وإنما قصرت لأجل سفر، فثبتت عنه فرجعت الصلاة لأصلها وعدده، والله أعلم



(١) حرجه سحاري (٥٧٢) - ب من سي صلاة بمكة في ذكرها وأخرجه مسند (٦٨١) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

من نسي صلاة في السفر فذكرها في السفر

قال الماوردي رحمه الله: أن نسيه في سفر ثم يذكرها بعد خروج وقتها في السفر،

ففيها قولان

الاحد وهو قوله في القديم والإمام له قصره أن شاء وهو أصح، لأنه لا يحد أن يكون الاعتبار بما جعل يوجب أو يحل الأداء، ونهي كس حذر به القصر، لأنه مسافر في محراب مع، ولأن الصلاة تؤدى وتُقصّر، فوجب أن يكون قصرها مثل أدائها، أصله ما ذكرنا

والقول الثاني وهو قوله في الحديث: عبه الله بها أربعاً، لأن صلاة تُفعل في عمر وقتها فصلاً، فوجب أن لا يجوز به قصرها، أصه إذا نسيها في الحصر ثم ذكرها في السفر، ولا بدخل عليه الجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما لأن وقت الجمع وقت هي معاً فذلك حذر قصرها، ولأن الصلاة مردودة بين ركعتين، فوجب أن يكون الوقت من شرط صحتها كاجتماع

وقال ابن قدامة رحمه الله وإن نسيها في سفر وذكرها فيه، قضاه مقصورة؛ لأنها وجب في السفر وفعلت به، أشه ما هو صلاح في وقتها، وإن ذكرها في سفر آخر، فكذلك لما ذكرها، وسواء ذكرها في حصر أو لم يذكرها

ويحتمل أنه إذا ذكرها في حصر، لم يمت تمامه، لأنه وجب عليه فعلها بذكره إمامه.

عقبت في دمه

والأول أولى؛ لأن وجوبها ومعيها في السفر، فكأن صلاة سفر، كما لو لم يذكرها في

الحضر

وذكر بعض أصحابنا أن من شرط الفصر كون الصلاة موداة، لأن الصلاة

مقصورة، فاشترط لها الوقت كالجمعة

وهذا فاسد، فإن هذا شرط شرعي، وانتحكم لم يرد الشرع به، والقياس على الجمعة

غير صحيح، فإن الجمعة لا تُقص، ويُشترط لها الخطبتان والعدد والاستيطان، فجار

اشتراط الوقت لها بخلاف صلاة السفر

فالذي ينبغي لي أن صلاة سفر سبب وذكرها في سفر، فإن كانت لعبرة بوقت

وجوب الصلاة أو وقت أدائها فهو واحد، فلا أرى ما يمنع من صلاتها ركعتين، وأما

الناس على الجمعة فلا يصح كما ذكر ابن قدامة في المعنى، والله اعلم



صلاة النافلة في السفر

الأحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ:

- ١- عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، أن أباه أحمد أنه رأى النبي ﷺ صلى السجدة الباقية في السفر، على ظهر راحلته حيث توجهت به.
- ٢- عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه، يوماً برأسه، وكان ابن عمر يصعبه^(١).
- ٣- عن نافع قال: رأى ابن عمر رضي الله عنهما يصلي على راحلته ويوتر عنها، ويحذر أن النبي ﷺ كان يفعل^(٢).
- ٤- عن ابن أبي ليلى قال: ما أب أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الصبح غير أم هانئ، ذكرت - أن النبي ﷺ يوم فتح مكة غسل في بيته، فصل ثمان ركعات، ثم رآته صلى صلاة أحف منها، غير أنه يُنم التركوع وسجود^(٣).

(١) السجدة صلاة التطوع

- (٢) أخرجه البيهقي (١٠٥٣) باب من يصوم في السفر في غير دبر الصلوات ومنها: وأخرجه مسلم (٧٠١) باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت.
- (٣) أخرجه البيهقي (١٠٥٤) باب من يطوع في السفر في غير دبر الصلوات ومنها: وأخرجه البخاري (١٠٤٤) باب صلاة التطوع قبل الدواب وحيث توجهت به، وأخرجه مسلم (٧٠١) باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت.
- (٤) أخرجه البخاري (١٠٥٢) باب من يطوع في السفر في غير دبر الصلوات ومنها: وأخرجه مسلم (٧٠٩) باب استحباب صلاة الصبح، وأن أقيها ركعتان.

٤- عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال «سافرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر شهرا، فلم أر رسول الله ﷺ يترك ركعتين حين تربع الشمس، فلم أره يترك ركعتين قبل انقضاء»

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «عُرضت مع النبي ﷺ فلم يستقظ حتى طمعت الشمس، فقال النبي ﷺ «لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِهِ وَاحِلَتَهُ، فَإِنَّ هَذَا مَرَرٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ» قال فقمنا، ثم دعا بالماء فتوضأ، ثم سجد سجدة، وقال يعقوثُ ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَمَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الْمَعْدُومَةَ»^(١)

الأنبار عن الصحابة والتابعين

١- عن نافع قال «وكان بن عمر رضي الله عنهما يصلي على راحلته ويوتر عليها، ويحذر أن النبي ﷺ كان يفعله»^(٢)

٢- عن ثابت عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه «بكى بصلي مع صلاة بغيره في السفر ثلث فيها ولا بعداء، لا من خوف نيل، فإنه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته حيث توجهت»^(٣)

(١) إسناده صحيح أخرجه البيهقي (٥٥٠)، والحداد (٢٩٢)، بن خزيمة (٢٤٤)، طبري

بريد بن أبي حبيب عن صفوان بن يحيى عن أبي بصير عن حماد بن عمار

في إسناده أبو مسرة القماري وهو مجهول قال بن حجر في تهذيب التهذيب (١٦٠٣) قال

الترمذي «قال محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولم يعرف اسم أبي بصير ذكره

بن حبان في الثقات»، وقال العجلي «مدي نامي ثقة» وقال الذهبي في الخيران «لا يعرف

(٢) خزائن عز لنسريخ آخر الثقل

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٠) باب قضاء الصلاة المفروضة، وسنن أبي حنيفة

(٤) أخرجه بن حبان (١٠٤٤)، باب صلاة التطوع على الدواب، حيث توجهت، أخرجه

مسند (٧٠٠) باب حوز صلاة النافلة على ناقة في السفر حيث توجهت

(٥) صحيح أخرجه مالك في الموطأ (٣٥٠)

٣- عن وكيع ثنا أسامة بن زيد قال : سألت عذوشا عن السجدة في السفر قال :
 وكان الحسن بن مسلم بن يثاق جالسا ، فقال الحسن بن مسلم وطائوس يسمع ثنا
 عذوشا عن ابن عباس قال : فرض رسول الله ﷺ صلاة الخضر والسجدة ، فكان يصلي في
 الخضر قلها ، وبعد ، فصل في السفر قلها وبعد ، قال وكيع مرة : وصفت في
 السفر .^(١)

٤- عن مجاهد قال : «صحب ابن عمر من المدينة في مكة ، فكان يصلي بطوع عن
 دأبه حيث توجهت به ، فردا كات بغيره من فصل»^(٢)

٥- عن عبد الرحمن بن الأسود : «أن أبا كان يتطوع في سفر ، وأن عبد الله - بن
 مسعود - كان يتطوع في السفر»^(٣)

٦- عن يثاق ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : «أنه كان يتطوع في السفر»^(٤).

(١) إسناده حسن أخرجه ابن ماجه (١٠٧٢) واحمد (٢٣٢)

وفي إسناده أسامة بن زيد وهو انبي قال ابن حجر في التلخيص صدوق به

قال الشيخ مصطفى العدوي وهذا لأثر الحسن خاصة أن أصحاب ابن عباس لم يرو عنه
 التصريح به : أسامة بن زيد انبي أخرجه حديثه م يضاف

(٢) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٥) عمر هشيم ، عمر حماد عن مجاهد قال : صحب
 ابن عمر به

(٣) إسناده ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٥) من طريق حماد عن عبد الرحمن بن
 الأسود

وفي إسناده حماد بن أرطاة قال ابن حجر في التلخيص صدوق كثير الخلفا وانددلس

(٤) إسناده ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٥)

في يثاق بن أبي سليم قال ابن حجر في التلخيص صدوق حماد ، وفي يثاق حديثه في

٧- عن محمد بن قيس، قال "دخلت عن جابر بن عبد الله وهو يتطوع في السر" ^(١)

٨- عن وكيع، عن يزيد، عن ابن سيرين "أن أم المؤمنين" كانت تتطوع في السر" ^(٢)

٩- عن وكيع، عن أنس قال "رأيت أنقاسم يتطوع في السر" ^(٣)

١٠- عن وكيع، عن إسرائيل، عن عيسى بن أبي عروة، قال "رأيت شعبي يتطوع في السر" ^(٤)

١١- عن ليث، عن مجاهد "أن أبا ذر وعمر كانا يتطوعان في السر" ^(٥)

١٢- عن حاتم بن إسماعيل، عن هشام بن عروة، قال "كان أبي يصلي على إثر المكتوبة في السر" ^(٦)

(١) إسناده حسن أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٥) عن طريق محمد بن أبي عدي، عن محمد بن محمد بن قيس

وعنه محمد بن يسير الشكري، عنه بن أبي شيبة (٩/٣٦٨) وقال من جرح في التقريب، مقبول

(٢) هي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

(٣) إسناده منقطع أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٤) ومحمد بن سيرين، يسمع من عائشة، عنه أبو حاتم في التراسيل (١/١٨٨)

(٤) صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٤)

(٥) صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٥)

(٦) إسناده ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٥) في ليث بن أبي سليم - سوابق محمد

(٧) صحيح - أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٣٥)

١٣- عن وكيع، عن الربيع، عن الحسن، قال: «وافق أصحاب محمد عليه السلام فكفوا بصنوه قبل العريضة ومعه، يعني في سفر»^١

١٤- عن ابن جريح عن عطاء، «قلت: إذا كنت مع من مضى في الصلاة، أصلي قبلها إن شئت أو بعدها»^٢ قال نعم، «حد يائز حصة وانسه، فاقضه، ثم أحب زيادة الخير فأصبر»^٣

١٥- عن محمد بن راشد قال: «رب مكحولاً ينطوع في سفر قبلها وبعدها»^٤

١٦- قال عبد الرزاق: «ورأيت ما ثوري يطوع قبلها وبعدها»^٥

من لم ير التنفل في السفر

١- عن وكيع، عن عيسى بن حمص، عن أبيه، قال: «خرجت مع بن عمر قال مضى العريضة، فرأى بعض ولده ينطوع، فقال ابن عمر: صلب مع رسول الله عليه السلام وأبي بكر وعمر وعثمان، فلا صلاة قبلها ولا بعدها في السفر، ولو بطوعت لا تمت»^١

(١) حسن لقبحه أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٥) وفي إسناده الربيع بن صبيح كان من حجرات التبريت صدوق مسمى الخصص، ورواه هشام بن حسان عن الحسن، كما عند ابن سيرين (٢٤٣) قال ابن حجر في التبريت في روايته عن الحسن وعطاء مرفوعة لأنه قيل كان يرسل عنهم وقد عمل على الصحاح لندى. هو الحسن البصري

(٢) صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٥٩) من: «أبى بن جريح عن عطاء»

(٣) حسن أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٦٠) في: «أبى بن محمد بن راشد يكتوي هناك من حجرات التبريت صدوق مسمى وقال في الكشاف: وثمة أحمد رحمه الله قبلها وبعدها يعني قبل العريضة وبعدها

(٤) صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٥٦٠)

(٥) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٣٣٤)، وحمد (٢/ ٢٤)

٢- عن هشيم، عن هيب الله، عن مافع، عن ابن عمر انه كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة، ولا بعدها، وكان يصلي من الليل

٣- عن هشيم، قال أخبرنا حميد مولى الأنصار، قال سمعت أبا حمير محمد بن علي يحدث عن أبيه عن علي بن حبيب، انه كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة، ولا بعدها^(١)

أقوال العلماء في صلاة النافلة في السفر

وهنا ينبغي التفرقة بين العمل لمطلق وليس الرواتب التي قبل وبعد الصلوات

أما النفل المطلق

فقال النووي رحمه الله وقد سبق بعيننا على استحباب النوافل المطلقة في السفر، واحتفت في استحباب النوافل الأربعة فذكرها ابن عمر وأخرون، واستحبها الشافعي وأصحابه وأجمعهم

(١) إسناده صحيح أخرجه أبو يونس (١/٢٣٤)

قال النووي في شرح صحيح مسلم (٥/١٩٨) : صح هذا الفعل بالصلاة : السجدة هي صلاة الليل : قوله (لو كتب صبحاً لا تمسك) يعني لو حارب بين ليلة وبين فربما يصلي رابعة حباً لله ، ويكفي لا يرى وجداً صلياً ، بل السنة العظم ورب السفر ومراعاة النافلة الأربعة مع السفر حتى كسبه النهار والعصر وعرفه من مكوثه ، وما هو من لمطلقة فقد كان ابن عمر يفعلها في السفر

(٢) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٣٤)

ودليله الأحاديث لمصلحة في مذاب الترتيب، وحديث «صلى رسول الله ﷺ
الصحي يوم نوح بمكة وركعتي الصبح حين يأمي حتى طلع الشمس» وأحاديث
أخر صححه ذكرها أصحاب السنن، وانفاها عن التواتر نصيحة

ولعل أنسي رحمه الله كان يصلي برؤايت في رحته ولا يراه من عمره، فإن سافده في
استه أنصلي، أو لعله تركها في بعض الأوقات نسيهاً عن حوار تركها

وقال البهوتي رحمه الله: «أمر ينقطع في السفر عن رسول الله ﷺ على الرحلة
وبرئاً مشهوراً، وحار كثير أهل العلم المنقطع في السفر»
وكان من هديه ﷺ في سفره الانقصار على الفرض، ولم يحفظ عنه ﷺ أنه صلى سنة
الصلاة قبلها ولا بعدها، إلا ما كان من نوبته وصحبه، فإنه لم يكن لدعائها حصراً
ولا سعة

قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك: «صحت أنسي رحمه الله أنه يسبح في السفر وقال
الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب ٢١].

ومرواه بالسبوح الشبه الترابية، ولا فقد صبح عنه ﷺ أنه كان يسبح على ظهر
رحله حيث كان وجهه، وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي
في سفر عن راحته حيث يوجهه، يؤمن إليه صلاة الليل، لا يقرأ نص، ويؤبر على
رحته

قال الشافعي رحمه الله: وثبت عن أنسي رحمه الله أنه كان يسفل سلا وهو بقصر

(١) شرح صحيح مسلم (١٩٨/٥)

(٢) شرح السنة (١٨٧/٤)

وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه رأى النبي ﷺ يصلي السجدة بالناس في السفر من ظهر راحته فهذا قيام الليل
وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن التطوع في السفر فقال أرخو أن لا يكون ما تنزع
في السفر بأساً
وروي عن الحسن قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون فيتطوعون قبل
المكتوبة وبعدها

وروي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وحماد بن زيد وابن عباس وأبي ذر
وأما ابن عمر فكان لا يتطوع من العريضة ولا بعد الصلاة مع الوتر
وهذا هو الظاهر من هدي النبي ﷺ أنه كان لا يصلي قبل العريضة المفصورة ولا
بعدها شيئاً، ولكن لم يكن يمنع من التطوع قبلها ولا بعدها، فهو كالنظر في التطوع، لا
أنه سنة راتبة للصلاة كسنة صلاة الإقامة

وقال ابن حجر رحمه الله: باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة هذا
مستخرج بأن النبي ﷺ التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة، فلا يسأل ما قبلها
ولا ما لا يتصل بها من سواها فصحة كالتشهد والوتر وصحة وغير ذلك
والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يُظن أنه سهل لأنه يحصل عنها
بالإقامة واستدراك الإمام عائذ وسبق ذلك، بخلاف ما بعدها فإنه في الحال يتصل بها
فقد يُظن أنه سهل

هاتمة نقل النووي سبغ لغيره أن يعلمه حسبوا في السجدة في السفر عن ثلاثة أقوال
المع مطلقاً، والآخر مطلقاً، والفرق بين روايتي المطلقة، وهو مذهب ابن عمر

(١) زاد المعاد (١/٤٧٤)

(٢) الصحيح ٢/٥٧٨

وقال ابن بطال رحمه الله وقال الترمذي اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ في رأى بعض أصحاب النبي ﷺ ان يتطوع برجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم ير صائفة من أهل العلم أن يصلي فيها ولا بعدا، ومعنى من لم يتطوع في السفر قول ابن حصة، ومن تطوع فيه في دلت فصل كثير، وهو قول أكثر أهل العلم بخلاف لتطوع في السفر

وقال السرخسي والمرعبي لا قصر في السج
وتكلموا في الأفضل قبل الترك بركعتين وقبل
وقال المصنوعي انهم أفضل في حال الروي، والترك في حال السفر
وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن صلاة المسافر

هل ما شئت؟ فإن الله جعل الركعة ركعتين ورحمة منه على عبده، فما حجة من يدعي
أنسه وقد انكر عمر على من مسح بعد الفريضة؟ فهل في بعض خلافات كذا منه في
السفر كأبي حنيفة؟ وهل نقل هذا عن أبي حنيفة أم لا؟

وأجاب أما الذي ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في السفر من التطوع، فهو ركعتا
المحر، حتى أنه لم عنها هو وأصحابه مُصْرَفَه من حيز - مصاهم مع الفريضة هو
وأصحابه

وكذلك قيام الليل والوتر، وبه قد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يصلي على راحله
من أي وجه توجهت به، ويؤبر عنها، غير أنه لا يصلي عنها مكتوبة
وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها فلم يُقَلَّ عنه أنه فعل ذلك في السفر، ولم يصَلْ
معه شيئاً

وكذلك كان يصلي بمسرى ركعتين ركعتين، ولم يقل عنه أحد أنه صلى معها شب
 واس عمر كان أعلم الناس بالسنة وأنهم لها، وأما العلماء فقد تنازعوا في
 استحباب ذلك، والله أعلم
 وعليه فليس هناك خلاف في استحباب صلاة الوافل المطلقة، كانصحي والوبر
 وفيه دليل

وقد استدلوا بأن النبي ﷺ كان يصلي الوافل عن ركعتيه في السفر حيث توجهت
 به^{٢٥}

ومحدث أبي قتادة أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في سفر، فاموا عن صلاة الصبح
 حتى ضعت الشمس، فادرو حتى ارتفعت الشمس، ثم سبوا رسول الله ﷺ فوصوا،
 ثم أدب ثلاثاً بالصلاة، صلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى العشاء، فصبح كما كان
 يصبح كل يوم^{٢٦}



(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٢٨)

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥٣) باب من صوخ في السفر في عهد دبر الصلوات وفيها، وخرجه
 مسلم (٧٠١) باب من ركبوا الساعة عن يديه في السفر حيث توجهت

(٣) أخرجه مسلم (٦٨١)

العنق الرواتب التي تكون قبل الصلاة

فاختلف فيها العلماء على قولين

القول الأول لا يصلي الرواتب في السفر

وهو مذهب ابن عمر رضي الله عنهما، وخرين

عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه لم يكن يصلي مع صلاة الفريضة في السفر شيئاً منها ولا بعده، إلا من خوف السيل، فإنه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته حيث توجهت^(١).

واستدلوا بما يلي

١- حديث حمص بن عاصم «صحب ابن عمر في طريق مكة، فصل لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبل معه، حتى جاء رحله وحسن وحلبا معه، فحدثنا منه أنه قال: «أرى ناساً يقولون: لا يصنع هؤلاء^(٢)، قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي يا ابن أخي، أي صاحب رسول الله ﷺ في السفر فلم يرد على ركعتين حتى قصه الله، وصحب يا بكر فلم يرد على ركعتين حتى قصه الله، وصحب عمر فلم يرد على ركعتين حتى قصه الله، ثم صاحب عثمان فلم يرد على ركعتين حتى قصه الله، وقد قال الله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحراف: ٢١]»^(٣).

(١) صحيح أخرجه مالك في الموطأ (٣٥٠)

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٩) وعبد الباقري محض (٥٦) ١١

٢- من حيد مولي الأنصار، قال: «سمعت أن جعفر محمد بن علي يحدث عن أبيه علي بن حسين، أنه كان لا يطرح في السفر من الصلاة ولا بعدة»
القول الثاني، قول الجمهور، وهو جواز صلاة السنن، على تفصيل بين المذاهب

الأول لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار والأمن
وهو المختار عند الحنفية

قال صاحب الدر المختار، «ويأتي للمسافر بنفسه» إن كان في حال أمن وفرار، ولا بأن كان في خوف وفرار «لا» يأتي بها، هو المختار، لأنه ترك لغيره^(١)
 الثاني: يحرم المسافر من فعل برواتب وبركعات، لا في شبه الفجر ووتر، فحافظ عندها مسجداً وحضر وهو مذهب المالكية والحنابلة
قال مالك رحمه الله ولا بأس أن يصلي النافلة محتباً، وأن يصلي النافلة على عاتقه في السفر حيثما توجهت به^(٢)

قال ابن عبد البر رحمه الله بعد عزه بعض الآثار وهذه الآثار كلها دالة على أن الإنسان محبر في ساقته وفي صلاته بسنة الركعتين من الظهر وبعدة المغرب، إن شاء فعل ذلك، فحصل عن ثوبه، وإن شاء قصر
 ومعلوم أن المرء محبر في فعل النافلة في الحضر فكيف في السفر؟! وقد كان رسول الله ﷺ يتنفل في السفر، وفيه لأسوة الحسنة

(١) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٤/١)

(٢) الدر المختار (١٣١/٢)

(٣) المغنوة الكبرى (٧٩/١)

(٤) الاستدكار (٢٥٣/٢)

وسئل احمد رحمه الله عن التطوع في السفر قال ما اعلم به بأس اذا كان لا يشتر
عن أصحابه قال إسحاق كما قال^(١)

الثالث استحباب صلاة النوافل في السفر، سواء الرواتب مع الفرائض
وغيرها

وهو قول القاسم بن محمد وعروة بن الربيع وأبي بكر بن عبد الرحمن
والثوري ومالك، وهو مذهب الشافعية ومذهب النعمان

قال النووي رحمه الله قال أصحابنا يُستحب صلاة النوافل في السفر، سواء
الرواتب مع الفرائض وغيرها

هذا مذهبنا ومذهب القاسم بن محمد وعروة بن الربيع، وأبي بكر بن عبد الرحمن
ومالك، ومذهب العلماء

قال الترمذي ومه ذلت حديثه من الصحابة والحمد وإسحاق وأكثر أهل النعمان

واستدلوا

١- بعموم الأحاديث الواردة في الحث على فعل الرواتب عموماً، ولأمر بعد ذلك
مروك بمكف وهمه وررعه، وكذلك لأثر أبي سبي ذكرها عن عدد من أصحابه
والتابعين

(١) مسائل أحمد (١/ ١٨٦)

(٢) سبق تخريج لأثر، وهو صحيح

(٣) سبق تخريج لأثر، وهو صحيح

(٤) حكاة عنه النووي في المجموع (٤/ ٣٤٤)

(٥) سبق تخريج لأثر، وهو صحيح

(٦) المجموع (٤/ ٣٤٤)

٢- وحديث مسلم ، عن أبي هريرة قال : «عُرِثَ مع نبي الله ﷺ فمِمَّ مَسِيْطَ حَتَّى طَمَعَتِ الشَّمْرُ ، فَقَالَ نَبِيُّ ﷺ : «يَأْخُذُ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحَتَيْهِ ، فَإِنَّ هَذَا مَبْرُكٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ»

فَأَن فَضَعَتْ ، ثُمَّ دَعَا مَدَاءً فَتَوَضَّأَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَقَدْ يَحْتَوِبُ ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْعَدَاةَ»^٢

واجاب الجمهور على حديث ابن عمر السابق

قال النووي رحمه الله : «فعل نسي ﷺ كان يصلي برواتب في راحته ولا يراه ابن عمر» فإن الدفء في الثوب أفضل ، أو لعمه تركها في بعض الأوقات نسيها عن حوز تركها

وأما ما يحتاج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام المريضة أولى ، فحوايه أن المريضة محتمة ، ولو شرعت نامة محتتم إتمامها ، وأما الدفء فهي في حيز المنكسب ، فالرفق أن تكون مشروعه ، ويتحيز - شيء فعده وحصل ثوابه وإن شاء تركها ولا شيء عليه»^٣

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «ومن هذا الباب الذي اتفق العلماء على أنه يجوز فيه الأمران فعل الرواتب في السفر فإنه من شاء فعده ومن شاء تركها ، اتفاق الأئمة ، وانصلافة التي يجوز فعدها وتركها فقد يكون فعدها أحسن ، أفضل لخدمة الإنسان إليها ، وقد يكون تركها أفضل إذا كان مشغلا عن الدفء به هو أفضل منها

(١) خرّص من قول ليستريح آخر الليل

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن بشر مدوراني ، من رجال سنده حديث

(٣) حرجه مسلم (٦٨٠) باب قضاء الصلاة الفائتة ، وسحب به يعجل فداها

(٤) شرح صحيح مسلم (٥/ ١٩٨)

لكن النبي ﷺ في السفر لم يكن يصلي من الرواتب إلا ركعتي الفجر والنوتر، ولم يأم
عن الثجر صلى الله عليه وسلم بعد ما طلعت الشمس، وكان يصلي عن رحته قل
أي وجه توجهت به ويوم عديها، عيم أنه لا يصلي عليها المكتوبة، وهذا كله ثابت في
النصحح فأما الصلاة قل الظهر وبعدها وبعد المغرب، فلم يثن أحد عه أنه فعل
ذلك في السفر

الترجيح

بعد جمع الأحاديث عن النبي ﷺ والآثار عن الصحابة ومن بعدهم يبين في
حوار صلاة النوافل الرواتب في السفر، نفس حال ما ينع ذلك، بل نقل هذا
الأمر عن جمع من التابعين كمن معناه، ونقده الحسن عن بعض أصحابه
وقال المباركفوري رحمه الله

وإن شاء الله فهي إلى حيرة الخلف، فيبقى به أن تكون مشروعه، وسجيرة إن شاء
فعنها وحصل ثواب، وإن شاء تركها ولا شيء عليه
والخلاصة فأحمد الله في الأمر سمعه، وأصله مشروعه، وحسبهم من شاء فعنها
وحصل ثواب وإن شاء تركها ولا شيء عليه، كمن قال صاحب تحفة الأحاديث، والله
أعلم



(١) مجموع فتاوى (٢٢/ ٢٧٩)

(٢) تحفة الأحاديث (٣/ ٩٦)

سنة الفجر والنوتر للمسافر

أما سنة الفجر والنوتر فلا تُترك لافي الحصر ولا في السفر، ويُستحب فعلها، لحديث عائشة رضي الله عنها في سنة فجر، قالت: «صلى النبي ﷺ انشاء، ثم صلى ثماني ركعات، وركعتين حائضاً، وركعتين بين النداءين، ولم يكن يدعها أبداً»

وقد صح عنه ﷺ أنه صلى ركعتي الفجر في السفر كما عند مسلم من حديث أبي هريرة قال: «عُرضت مع النبي ﷺ فتم بسيفه حتى طلع شمس، فقال: «لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ راحِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَبْرُكٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ» قَالُوا: فَعَمَلْتَ، ثُمَّ دَعَا بِأَمَةٍ فَرَضَا ثَمَّ سَحَدَ سَحَدَتَيْنِ وَقَالَ يَعْزُوبُ» ثم صلى سحدين ثم أقامت الصلاة وصلى لعداة»^(١)

واحدث يدل على أنه ﷺ كان يصلي صلاة دأته الفجر مع صلاة الفجر في سفر كما يدل على مشروعيتها صلاة عند فوات صلاة الفجر عن وقتها، فإنه بشرع في صلاة رنية لفجر ثم صلاة الفجر كما فعل رسول الله ﷺ وأما سنة النوتر فدليله حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(١) أخرجه البخاري، ١١٠٦، باب عداه عن ركعتي الفجر

(٢) أخرجه من قول ليس تريخ آخر الليل

(٣) هو يعزوب بن مريم بن كثير بن دورهم رجل من رجال أسد هذ حديث

(٤) أخرجه مسلم (٦٨٠) باب قضاء الصلاة المفترضة، واستحب تعجيل قصتها

من جامع قال: وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي عن رحله ويؤبر عندها، وغير
أن السي يفتي كان يفعله^(١)

قال ابن القيم رحمه الله: «وكان يعاهده عليه السلام ومخاضه على سنة صحر أشد من جمع
السوق، ولم يكن بدعها هي والوبر سفر ولا حصر، ولم يسل عنه في سفر أنه عليه السلام
صل منه رائحة غيرهما^(٢)»

هل المسافر يكتب له ما كان يعمل في إقامته، يعني من كان يصلي المواقف
في الحضر يكتب له في السفر وإن لم يفعلها^(٣)

قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة
حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا القوام، حدثنا إبراهيم أبو
إسماعيل الكوفي قال: سمعت أن ثورده وخطيب هو يزيد بن أبي كثة في سفر،
فكان يريد بضموم في السفر، فقال له أبو ثورده: سمعت أن موسى مرار يقول: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا مرص الصد أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل
مقبلي صحيحاً»^(٤)

توجيه أهل العلم للحديث: منهم من حمله على المواقف دون الفرائض
قال ابن بطال رحمه الله: «وس هذا الحديث على العموم، وإن هو من كانت به
مواقف وعادة من عمل صالح، فسمعه الله منها، فاحرص أو السفر، وكانت به من كان

(١) أخرجه البخاري، (١٠٢٤) باب صلاة التطوع على الندوب وحيث يوجه به، وأخرجه
مسند (٧٠٠) باب هو صلاة النافذة على أنه في السفر حيث يوجه به

(٢) زاد المعاد (٣١٥/١)

(٣) حديث رقم (٢٨٣٤)

(٤) أخرجه البخاري، (٢٨٣٤) باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة

صحيحاً و مقبلاً أن يدوم عليه ولا يفصمه ، فإن الله ينقص عبده ما لم يكتب له أجر
ثوابها حين حبسه عنها

فأما من لم يكن به شغل ولا عمل صالح ، فلا يدخل في معنى الحديث

ومهم من حمله على ترك صلاة الجماعة مع حصول الأجر

ومهم من حمله على تمام الأجر لمن صلى قاعداً عند العجر عن القيام

والذي يعيبه في مبحثنا هو ما قلناه من حمله على التواكل دون المرافعة في السفر مع

حصول الأجر دون أن يأبى بالتواكل ما دام كتب من عادته أن يصلي

يمكن أن يتركه بأمرين

الأول من ناحية إسهال الحديث فإن مداره على إبراهيم بن عبد الرحمن الكوفي ،

وقد كان من أحد من جعل ضعيف وضعفه شعبة ، وقد أضافي لئس بذلك

وضعفه الدارقطني ، وقد ابن عدي لم أحده حديث مكرراً ، وهو من الصدوق أقرب منه

إلى غيره . وذكره المصنف في «الضعفاء»

فهو ضعيف واخذ حديث عنه الدارقطني في العجل (٧/ ٢٠٢)

وم أضاف على شواهد لبعضه «السفر» في حديث وضعفه «المرص» شوهد كثره

تصحح

الأمر الثاني قد يتعرض بعمل سيئ يتركه كمن يصلي الوتر ، وصح عنه أنه

صلى ركعتي السفر والصبح

فلو كان آخر الصلاة مكتوباً بكل مسافر كان يصليها وهو مقيم فلم يصلي

السيئ هذه التوفيق في السفر !

والذي ترجع عندي أن صلاة لاهية في السفر مشروعة، ولا يسوي من صلاتها ومن تركها!!

ولا يستند بهذا الحديث المذكور ولكن لا يُكر على من تركها أداً فهو فعل من عمر وغيره كما سبق، والله أعلم



الصلاة على الراحة في السفر

ويلحق بها ما كان من وسائل المواصلات الحديثة كالقطار والسيارة والسفينة^(١) والطائرة وغيرها

الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

- ١- عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: سأله أخوه أنه رأى النبي ﷺ صلى النسيحة بالنبل في السفر على ظهر راحته حيث توجهت به^(٢).
- ٢- عن سالم بن عبد الله عن أبي عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحته حيث كان وجهه، يومئذ برأيه وكان أبو عمر يصعده.
- ٣- عن داود قال: قال أبو عمر رضي الله عنهما يصلي على راحته ويوتر عندها، ويعمر أن النبي ﷺ كان يصعله^(٣).
- ٤- عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ يصلي على راحته حيث توجهت به^(٤).

(١) سيأتي إن شاء الله فقه الصلاة على السفينة

(٢) المسبحة صلاة التصريح

(٣) أخرجه البيهقي (١٠٥٣) باب من يطوع في السفر في عدم دبر الصوت، ووجهه منسب (٧٠١) باب جوار صلاة النسيحة على أنه في السفر حيث توجهت

(٤) أخرجه البيهقي (١٠٥٤) باب من يطوع في السفر في عدم دبر الصوت ووجهه

(٥) أخرجه البيهقي (١٠٤٤) باب صلاة التصريح على الصوت ووجهه منسب (٧٠٠) باب جوار صلاة النسيحة على المائدة في السفر حيث توجهت

(٦) أخرجه البيهقي (١٠٤٤) باب صلاة التصريح على الصوت ووجهه منسب

٥- عن محمد بن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أحدهما أن سبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب، في غير النعمة

٦- عن همام قال حدثنا أنس بن سريين قال سمعنا أن حبي قدّم من الشام، فقصاه لعين الثمر، فرأيتُه يصلي على حجر ووجهه من د الخائب يعني عن يسار انقبه فقلت رأيتُ يصلي لعين الفلله^١ فقال: ولا أي رأيت رسول الله ﷺ فعنه في النعمة^٢

٧- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي عن حجر وهو موجه إلى حيرة^٣

٨- عن الحارود بن أبي سبرة، حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر، فأراد أن ينصرف استقبل ناقته القصة مكثراً، ثم صلى حيث وجهه ركابه^٤

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٣) باب صلاة السفر، عن ثوبان وحسين بن علي^٥

(٢) عين الثمر موضع يعرف القوافي في بلاد الشام

(٣) أخرجه البخاري (١٠٤٩) باب صلاة التطوع على حمار، ووجه مسلم (٧٠٢) باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت

(٤) أخرجه مسلم (٧٠٠) باب حوار صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت

(٥) إسناده حسن أخرجه أبو داود (١٢٢٥) وأحمد (٣/٣٠٢) وعبد بن حميد (١٢٣١)، وسر مسدد في الأوسط (٥/٢٥٠) والدارقطني (١/٣٩٥)، والنظر في الأوسط (٣/٧٦).

ونبهني (٢) كنههم من طريق ربيع بن خرداذبة أبي مرة، التميمي قال حدثني عمرو بن أبي الحجاج عن خرداذبة أبي مرة، عن أنس بن مالك مرفوعاً

وروي عن خرداذبة عن أبي مرة التميمي قال: إن حجرتي في سبيل الصدوق^٦

وحاء في كتاب نفسي في سبيل مكّي بندهي (٢/١٩) قال عن أنس وحجته من حجرتي بطريق الخوام

٩- عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول رأيت رسول الله ﷺ يصلي وهو على راحلته الواقف في كل جهة، ولكنه يخصص السجود من الركعة يومئذ إيماءً^١.

النزول للصلوات المكتوبة

١- عن ابن شهاب قال قال سالم كان عبد الله يصلي على دابة من الليل وهو مسافر. ما يبني حبشي ما كان وجهه. قال ابن عمر وكان رسول الله ﷺ يسبح على أثر حله قبل أي وجه توجه، ويوتر عيها، غير أنه لا يصلي عليها لمكتوبة^٢.

٢- عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته نحو المشرق، وقد أراد أن يصلي لمكتوبة من فاستقل القبة^٣.

الأثار عن الصحابة والتابعين

١- عن مالك عن يحيى بن سعيد قال. قرأت أس بن صائغ في السفر، وهو يصلي على حمرة. وهو متوجه إلى غير القبلة، يركع ويسجد إيماءً، من غير أن يصنع وجهه على شيء^٤.

٢- عن أبي عثمان، أن أبا ذر كان يصلي على راحلته وهو قبل المشرق، وهو يخص

(١) إسناده حسن أخرجه أحمد (٣/٢٩٦)، وعبد الرزاق (٢/٥٧٦) وفي إسناده محمد بن مسلم عن

مدرس القرظي الأسدي أبو الزبير الكوفي، وهو صدوق

(٢) أخرجه البيهقي (١٠٤٧) باب يركب يسكنونه، ومسلم (٦٠٠) باب نحو راحلته الدابة على

الدابة في السفر حيث توجهت

(٣) أخرجه البخاري (١٠٤٨) باب يركب يسكنونه

(٤) صحيح أخرجه مالك في موطأ (٣٥٤)، وعبد الرزاق (٢/٥٧٦)

برأسه، فقبل له كتباً من ^۱ ولا، ونكر كتب أصلي ^۲ .

۳- من صلي من ريد، من المحسن، قال ^۳ : كان أصحاب رسول الله ﷺ يصومون على دوابهم حشاً كانت وجوههم ^۴ .

۴- عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: اجعلكم بدلت ثبث بالصلاة على الدابة مديراً عن الفسنة ^۵ . قال نعم، ثم قال: عد دلت ^۶ ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمَتَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ قال ابن جريج: ذكر دلت يعني بن جعدة فكاند بكنو، ثم يقول: فإذا هو مستغاض بدينه، فرجع إلى وهو يعرف ذلك ^۷ .

۵- من يريد من هارون، عن ابن عوف، قال ^۸ : سألت النعمان بن محمد يصلي في الرحل عن راحته ^۹ . قال نعم، قلت: يصلي حيث كان وجهه ^{۱۰} ؟ قال نعم، قلت: يجعلن السجود أحسن من الركوع ^{۱۱} ؟ قال نعم ^{۱۲} .

۶- عن ابن طاووس عن أبيه قال: يصلي على دابته في كل جهة ^{۱۳} .

۱) صحيح أخرجه ابن المنذر في الأوسط (۵/ ۲۱۹) . ابن أبي شيبة (۲/ ۲۳۶) . من صحيح حماد

عن حماد، عن عاصم، وحده هو عبد الرحمن بن حماد، عن عبد الرحمن، والمحسن هو ابن صالح، وعاصم هو الأحول

۲) إسناده صحيح أخرجه ابن المنذر في الأوسط (۵/ ۲۲۹) وفي إسناده علي بن زيد . من حديث حماد، وهو ضعف

(۳) صحيح أخرجه عبد الرزاق (۲/ ۵۷۷)

(۴) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (۲/ ۲۳۶)

(۵) صحيح أخرجه عبد الرزاق (۲/ ۵۷۷) عن ابن جريج ومعه عنه .

اقوال العلماء في الصلاة على الراحلة

نقل غير واحد الإجماع على حوار التطوع على لراحلة حيث توجهت به
قال النووي رحمه الله في هذه الأحاديث حوار التعل على الراحلة في السر حيث
توجهت، وهذا حائر بإجماع المسلمين

وقال ابن قدامة رحمه الله لا يعلم خلاف بين أهل العلم في باحة التطوع على
الراحلة في السر الطويل^(١).

وقال الترمذي رحمه الله والعمل على هذا عند عامة أهل العلم، لا يعلم بينهم
خلاف، لا يرون بأس أن يصلي الرجل على راحته تطوعاً حيث كان وجهه إلى
القبة أو غيرها^(٢).

وقال ابن عبد البر رحمه الله فأنادي أحمرأ عنه أنه حائر لكل من سافر سراً
نقصه فيه أو في منه الصلاة أن يصلي تطوعاً على دبه وراحته حيث توجهت به،
يومى^(٣) بجعل السجود أحقر من الركوع، ويشهد وتسلم وهو جالس على دابته
وفي محمله، إلا أن منهم جماعة يستحبون أن يفتح المصلي صلاته على دابته في تطوعه في
القبلة ويحرم بها وهو مستقبل القبلة، ثم لا يدي حيث توجهت به، ومنهم من لم
يستحب ذلك. وقال كثر يجوز له أن يكون في سائر صلاته إلى غير القبلة فكذلك
افتحه لها^(٤).

(١) شرح صحيح مسلم (٥/ ٢١٠)

(٢) بصي (١/ ٢٥٩)

(٣) مس الترمذي (٢/ ١٨٦)

(٤) السهد (١/ ٧٦)

وقال البغوي رحمه الله أمر المنظر في السعر عن رسول الله ﷺ على انراجه
وبارئاً - مشهوراً - وحراً أكثر أهل النعم الطوع في السر



استقبال القبلة عند افتتاح الصلاة

اختلف اهل العلم في ذلك على قولين

القول الأول بوجوب استقبال القبلة عند تكبيرة الإحرام

وهو رواية عبد الشافي^١ والمشهور من مذهب احمد^٢، وحكي عن أبي ثور^٣

قال النووي رحمه الله وحاصل ما ذكره لأصحاب أن الشمس ان ركبت في المغرب

م يمكنه الركوع وسجود واستقبال في جميع صلاته بأن كان على سرح^٤ وسب^٥

وبحرم^٦ فهي وجوب استقباله بعده عند الإحرام أربعة أوجه، أصحابها إن سهل

وحب، وإلا فلا، فلهن أن تكون الدابة واقفة وأمكن إحرامه عنها أو بحريتها، أو

كانت سائرة وسده رمامها، فهي سهفة، وعبر سهفة أن تكون مقطرة أو صعبة

وجاء في مسائل احمد رحمه الله ومأثته أبصلي الرجل عن دابته التطوع^٧ فاز يصلي

حتى يوجه به، ويعجزني أن يستقبل بقلبه في أول صلاته^٨

(١) المجموع لسوي (٣/٢١٢)

(٢) ٢٩١ سمع

(٣) الأوسط لابن اعدد (٥/٣٥٠)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/٨٧)

(٤) السرج وحل الدابة

(٥) جاء في لسان العرب (١/٦٦٠) قال الأزهري ذهب بحثنا أن فيه مأخوذ من نصب

وقال الأصمعي نصب القصب بالنصب رجل صعد على قدر السقاء

(٦) معطراً وذلك إذا نصب فثالب بدسه وشمع برأسه يطردح العروس (٣/٤١٧)

(٧) المجموع (٣/٢١٢)

(٨) مسائل احمد رواه ابنه أبي الفضل (١/١٥٦)

قال ابن قدامة رحمه الله: «وان أمكنه ان يسجد في القبلة، كركب راحله معرصة نطعمه، فهل يرمه فاحجها إلى القبلة؟» يشرح فيه روايتان، إحداهما يرمه واستدلوا بهديث الحسن بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد، فأراد أن يتطوع استقبل بوجهه القبلة فكبر، ثم صلى حيث وجَّهه ركانه»

القول الثاني: لا يرمه استقبال القبلة عند افتتاح الصلاة

وهو مذهب الحنفية، والمالكية، ورواية عبد الشافعي، ورواية عبد احمد قال ابن عابدين رحمه الله: لا يُشترط استقبال يمينه في الاستدعاء؛ لأنه لما حارب الصلاة في عمر حجه تكفه، حذر الإفاح في عمر حجه^(١) قال المصنف في المتن رحمه الله: ثم الصلاة عن الدابة يصوحا كمن كان، أو فرصا عند البعض لما منع عن التوجه إلى القبلة. تجوز من غير منعان الصلاة أصلا، لا عند الشروع ولا بعلف، وهذا عند^(٢)

قال مالك رحمه الله: لا بأس أن يوتر على راحله حتى كان وجهه في السمير^(٣) قال النووي المالكي رحمه الله: يجوز للمسافر أن يسجد عن دابته في سفره حيثما توجهت به دابته، طهره سواء أحرم إلى القبلة أم لا، وهو المشهور، وطهره أيضا حوره ليلًا ونهارًا، وهو مذهب مالك^(٤)

(١) المعنى (١/ ٢٦٠)

(٢) يستند به حسن سبق تخريجه

(٣) حاشية ابن عابدين (٢/ ٣٩)

(٤) عمدة المفهم (١/ ١٥٥)

(٥) المغتوبة (١/ ١٢٦)

(٦) في حاشية (١/ ٤٤٢)

قال ابن عبد البر رحمه الله وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف فيه بين العلماء كلهم في
 تطوع مسافر على دونه حيث توجه به لعمدة وغيرها، يومئذ إتياءه يجعل السجود
 أحق من تركه، ويشهد ويُسمّى وهو حائز على دونه وفي محله
 لا أن بينهم جماعة يستحبون أن يقتنع المصلي بصلاته إلى نفسه في تطوعه على دونه
 محرم به وهو مستقبل القبلة، ثم لا بد في حيث توجهت به
 ومنهم من لم يستحب ذلك وقد كان يجوز أن يكون في مسافر صلاة إلى غير القبلة
 عامداً وهو عالم بذلك، فكذلك يجوز اقتحامه إلى غير القبلة
 وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه
 وذهب شافعي وأحمد من حل وهو شور إلى انقضاء الأول
واستدلوا بما يلي

١ إطلاقي الأحاديث الصحيحة

٢ لأجل جزء من صلاته، فأشبهت مسافر صلاته، وحمو حديث أسس على
 الاستصحاب

قال ابن عابدين رحمه الله لا يشترط استعانة القبلة في الاستدراك لأنه لا حرب
 الصلاة إلى غير جهة ركعة، حار الإفصاح في غير جهتها

(١) الاستدكار (٢/ ٢٦٥)

(٢) في حاشيته (٢/ ٣٩)

مناقشة الأدلة

أما القول الأول المقاتل بوجوب استئصال القطة فإنهم استدلوا بحديث ابن وهب وثبت وإساده حسن. وقد رواه ابن مكثب بن يحيى مستنداً لنفسه في أول الصلاة ثم بعد ذلك بصبي حيث توجّهت به يمد على أنه أمر وحب في افتتاح الصلاة، وأيضا هو أمر ممكن لا يصعب جعله

وبإلى هذا القول ذهب الشوكاني في بين الأوطار فقال رحمه الله معلقاً على حديث ابن رصي لله عنه والحديث يدل على جواز الفعل على الراحنة، وقد تقدم الكلام على ذلك، وعلى أنه لا يدمر الاستئصال حال تكرار الإحرام، ثم لا يضره الخروج بعد ذلك عن صحت القطة كما أسلفنا^(١)

واجاب الجمهور بان حديث ابن وهب لا يستحب لا الوجوب، وهو فعل محذور لا يمد على بوجوب، وحديث ابن عمر وعمره عام، ويشهد أنه عليه السلام كان يصلي حيث توجّهت به دابته

واستدل الجمهور بقوله تعالى

﴿فَإِذَا سَأَلَكَ عِبَدِي عَنِّي فَإِنِّي سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٥)

قال ابن عبد البر رحمه الله وكان عده من عمر يقول في قول الله تعالى ﴿فَإِذَا سَأَلَكَ عِبَدِي عَنِّي فَإِنِّي سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ إنها برئت في صلاة رسول الله عليه السلام في سفره التطوع على الراحنة

وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه ، وهو بأويل حسن بلاية تعصده
انسة^١

وقال المباركفوري رحمه الله ذهب الى هذا بعض اهل العلم وقالوا ان لآية برت في
المسافر يصلي لواء حيث توجه به راحته، فمعنى لآية فأبى بولوا وجوهكم
لواءكم في أمصاركم، ثم وجه الله، في فقد صادفكم مطلوب، بان الله واسع الفصل
عني، فمن سعه فضله وعده رخص لكم في ذلك لأنه لو كنتمكم استغفر القبه في مثل
هذه الخاف، ثم احد الصربين يا نزل لواء، ويا البرون عن الراحته و سجدت
عن الرفعة، بخلاف الفرائض فيها صلوات معدودة محصورة، فكذلك البرون عن
الراحته عند أدائها واستغن الفضة فيها لا يقضي في خرج، بخلاف بولوا فيها
غير محصورة^٢.

ونهب ابن القيم الى قول الجمهور فقال رحمه الله

وكان من هذه سنة صلاة التطوع على راحته حيث توجهت به، وكان يومى ايها
مراسه في ركوعه وسجوده، وسجوده أحقق من ركوعه
وروى احمد و ابو داود عنه من حديث اس، أنه كان يستقبل بافته انقبه عند تكبيره
الافراج، ثم يصلي سائر الصلاة حيث توجهت به

(١) قال الإمام مسلم في صحيحه (٧٠٠) : حدثني عبيد الله بن عمر المواريري ، حدثني عيسى بن
سعيد عن عبد الملك بن أبي سفيان قال حدثني سميد بن جبر ، عن ابن عمر قال كان
سورة الله يصلي : هو مقل من مكة و عذبه على حبه حيث كان وجهه الى
مرتبة ياأيها أولئك ثم وجهه نحو الله

(٢) الاستذكار (٢/٢٥٦)

(٣) عمدة الأحاديث شرح سنن الترمذي (٨/٢٣٥)

وفي هذا حديث منظر، وسائر من وصف صلاته ﷺ عن راحته - أظنوا أنه كان يصلي عليها من أي جهة توجهت به، ولم يستلوا من ذلك تكسرة الإحرام ولا غيرها - لعدم من رخصة وعند الله من عمر وحادير من عند الله، وأحدثهم أصبح من حديث أسر هذا، والله أعلم^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله قوله «ولم يمهز افتتاح الصلاة إليها» أمره أي الركب «افتتاح الصلاة إليها» أي من الكعبة، ثم بعد ذلك يكون حيث كان وجهه ودليل هذا حديث أسر من مائة رضي الله عنه الذي خرجه أبو داود وغيره، أن «رسول ﷺ كان إذا سافر فآذ أن ينشفع» استقبل بوجهه الكعبة، فكثرت ثم صلى حيث وجهه ركابه

قالوا فهد دليل على أنه يجب افتتاح صلاة إلى كعبته، لأن تكسب سي ﷺ ومعداته لإعجاب العرب وتجاهه إلى الكعبة وقطع المسير يدل على أنه أمر واجب وقال بعض أهل العلم إنه ليس بواجب وأجابوا عن هذا الحديث بأمرين أولهما أنه ليس في ذلك في النصحة، وعنده ما قلناه إنه حسن والثاني أنه فعل، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب

وحديث ابن عمر وغيره من الأحاديث عامة أنه كان يصلي حيث كان وجهه وظاهرها أنه من ابتداء الصلاة، صلى إلى أيها

وعليه فنقول إن الصحيح في هذه المسألة أن الأفضل أن يسئ الصلاة من جهة إلى كعبته، ثم يوجه حيث كان وجهه، أما أن يكون واجبا بغيره - هذا الدليل المعارض للأدلة التي هي أصح منه، فهي النفس من شيء

(١) زاد المعاد (١/٤٧٦)

(٢) الشرح الممتع (٢/٢٦٦)

الترجيح

الذي يتبين لي هو استحباب أن يبدأ صلاة سفل على أراحته مستقلاً الصلوة إن استطاع ذلك، وأما أن يستمع فلا حرج عليه لما ذكر من أدله جمهور، والله أعلم.



صلاة الفريضة على الراحلة

الأحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

عن ابن شهاب قال قال سالم كان عند الله يصلي على دابة من النمل وهو مسافر، ما يدي حمله كان وجهه فابن عمر وكان رسول الله ﷺ يسبح على براحته قبل اي وجه توجه ويوتر عليها، غير انه لا يصلي عليها لمكتومه .

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي ﷺ كان يصلي على براحته نحو البشرى، فإذ أراد ان يصلي المكتومه برل فاستعمل القبلة .

أثر ابن عمر رضي الله عنهما عن مجاهد، قال صحت امر عمر من اديةة بن مكة، فكان يصلي تطوعا على دابته حيث ما توجهت به، فإذا كانت الفريضة برل فقصي .

قال ابن نطال رحمه الله «جمع العلماء انه لا يجوز ان يصلي أحد فريضة على دابة من غير عذر، وأنه لا يجوز به ترك القبلة لاني شدة خوف، وفي الدابة في السفر على انه به رحمة من الله لعباده ورفقا بهم

ثبت ان الله فرض من الفريضة في الحضر والسفر، وفي المس لى تنقل على الأرض»

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٧) باب من لم يمكنه، ومسلم (٧٠٠) باب حوز صلاة الدابة على الدابة في السفر حيث توجهت

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٨) باب من لم يمكنه

(٣) صحيح أخرجه ابن أبي شبة (١٠٣٥) قال حدثني هيب، عن خصيص عن مجاهد به

(٤) شرح صحيح البخاري به (٩٠/٣)

صلاة الفريضة على الراحلة لعذر

قال النووي رحمه الله معلقاً على حديث ابن عمر

وفيه دليل على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القلة ولا على الدابة، وهذا مجمع عليه إلا في شدة الخوف، فهو أمكنه ستران القصد والفساد وركوع وسجود على الدابة وقه عنهما هودج و نحوه. حارب القويضة على الصحيح في مذهب

فإن كانت سارحة لم يصح على الصحيح خصوصاً لشافعي، وقيل يصح كسفيته، فرب يصح فيها الفريضة بالأجر

ولو كان في ركب وحال لو نزل لفريضة القطع عنهم ولحقه الضرر فإن أصحاب يصر بفرصة على دابة بحسب الإمكان ولم يعمدوا لأنه عذر نادر
وقال الشوكاني رحمه الله ومن اكب السعة كركب الدابة لشككه من الاستقبال^(١)

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

قوله (ولا تصح صلاته قاعداً في السعة وهو قادر على القيام) أي الفريضة، لأن ساقه يصح قاعداً مع تعذره على القيام في سعيه وعمره، وذلك لأن سعيه ليس كراحلة، لأن السعة يمكن للإنسان أن يصلي فيها قاساً ويركع ويسجد لاتساع المكان، فإذا كان يمكنه وجب عليه أن يصلي قائماً، وإذا كان لا يمكنه، إما لكون الرياح عاصفة والسعة غير مستقرة، فإنه يصلي حالاً، وإما لكون سقف السعة قصيراً فإنه يصلي حالاً، ولكن سبق أنه إذا أمكن أن يقف وثو كراكع، وجب عليه

(١) شرح صحيح مسلم (٥/ ٢١١)

(٢) بيل الأوطار (٣/ ٢٢٤)

«ويصح الفرض على الراحلة» يعني: سافر أو أختار أو العرس أو نحو ذلك قوله «خشية التأدي» أي: خوف المؤلف، معمم بتأدي بأي شيء «سو» موحل أو مطر أو غير ذلك، ما به أنه يتأدى لو صلى على الأرض ولا يستمر في صلاته، فله أن يصلي على الراحلة

وقد المؤلف الصلاة بكونها فرضاً، لأن العمل على الراحلة جائز، سواء خشى التأدي م لم يخش؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي ساجداً على راحلته حينما توجهت به»

وقوله «يصح الفرض على الراحلة خشية التأدي»

لم يذكر المؤلف شيئاً من استقبال القبلة، وعن الركوع وعن السجود، فنقول: يجب أن يستقبل بقية في جمع الصلاة، لأنه قد روي عنه: «إذا لم يمكنه أن يتوقف في السير، ويوجه الراحلة إلى القبلة ويصلي

فم، بركوع والسجود فيومي بركوع والسجود، لأنه لا يستطيع، والقيام أولى

هذا على الرواحل التي يعرفها العلماء رحمهم الله، وهي الإبل والحمير والخيل والبغال وشمها

لكن الراحلة اليوم تختلف، فالراحلة اليوم سيارات، وبعض السيارات كالسيارات يستطيع الإنسان أن يصلي فيها قائماً ركباً ساجداً متحجاً إلى القبلة، فهل يفرض عليه أن يصلي على هذه الرواحل إلا شرط التأدي بالركول؟ أو نقول: إذا أمكنه أن يأتي بالراحب فيها فله أن يصلي؟

الجواب الثاني: لو كانت البارة أتويباً كثيراً، وعين مكاب وسع لتصلاه وإنسان يستطيع أن يصلي قائماً ركباً ساجداً مستقبل القبلة، فلا حرج عليه أن يصلي؛ لأن هذه

«سبب» ب كسبه تماشى بكن العصب أم صعد، أو نقل جماعي، كنه كرسي، بكن «ب»
 أمكن فهو كغيره

وفي الطائرات إذا كان يمكنه أن يصلي قاتماً وحسب أن يصلي إلى الصلة دائماً ويركع
 ويحسد إلى الصلة

وإذا لم يمكنه فإن كانت الطائرة تصل إلى المطار قبل خروج الوقت، فإنه يسطر حتى
 يبرل إلى الأرض

فإن كان لا يمكن أن يصل إلى المطار قبل خروج الوقت

فإن كانت هذه الصلاة مما تجتمع إلى ما بعدها، كالصلاة مع العصر أو المغرب مع
 العشاء، فإنه يسطر حتى يهبط على الأرض مصيباً جميع نواحيه

وإذا كانت الصلاة لا تجتمع لما بعدها، صلى على الطائرة على حسب حاله
 ولكن إذا فُتِر أن الطائرة فيها مكان منع ينزع للإنسان لبصلي قاتماً راکباً ساجداً
 متقل القله، فهل يجوز أن يصلي الصلاة قبل أن يهبط إلى المطار؟

الجواب يجوز، وظن بعض الناس أن ذلك لا يجوز، وقالوا: لأن المقامء فالو، لا
 يصح صلاة على الأرجوحة، لأن غير مستقرة، والسبيل على ما غير مستقرة مثلاً
 سجدت رحمت من حالك، وإذا تمت عدلت من الحجاب الآخر، قالوا: والطائرة
 مثله، فلا يصح صلاة عليها، ولو تمكَّن الإنسان من ركوع والسجود وسام
 والقعود واستقبال القبلة

ولكن هذا ليس بصحيح، لأن الفرق بين الأرجوحة والطائرة ظاهر حد،
 فبنايته مستقرة تماشى، فالإنسان يأكل فيها ويشرب وسام، ولا يتحرك إذا لم يكن هناك
 عوص

ولهذا يرى أن الصلاة على الطائرة صحيحة مطلقاً، وبورك ذلك مع سعة الوقت،
 ولكن يجب أن يفعل الراحات من الاستسقاء، والسجود، والقيام، والعمود
 وكذا إن خاف انقطاعاً عن رفقة في بروله، أو على نفسه، أو عجزاً عن ركوب إن
 نزل، وعنه الاستسقاء وما يقتر عنه

وقال أيضاً رحمه الله

إذا خاف انقطاعاً عن رفقته، يصلي على الراحلة ولو مع الأمر، لأن الإنسان إذا
 انقطع عن رفقته فربما يصعب، وربما يحصل له مرض أو يوم أو ما أشبه ذلك فينصرف
 فإذا قال إن نزل على الأرض وبورك العبر وصيب، فانت الراحلة، وعجزت عن
 السجود، ونصت على معبري قاني أدركهم!

صلى له صلى على المعبر ﴿لَا تُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ الآية ٢٨٦

ولقوه معنى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ حج ٧٨



الصلاة على المنيّة

الأحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عن الصلاة في انفسه قال «صل فيها قائم إلا أن تخاف العرق»

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «بعث رسول الله ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة كان يا رسول الله كيف أصلي في انفسه؟» قال «صل فيها قائم إلا أن تخاف العرق»

الأثر عن الصحابة والتابعين

عن عبد الله بن أبي عتبة قال كنت مع حابر بن عبد الله وأبي سعد حدري وأبي المرداء وأزده ذكر أن هريرة في صفة فأثأ الذي أثأ قائمًا ولو شأ أن يحرق لخرجنا^(١).

(١) إسناده حسن أخرجه ابن عبد البر (١/٣٩٤) وخاتمه في مسنده (١/٤٠٩) والبيهقي (٣/١٥٥) من طريق أبي يعين أثأ جعفر بن برقان عن هيمول بن مهران عنه به ورجاه نقاب عن جعفر بن برقان عن هيمول فهو صدوق به في حديث بهري كذا ذكر أبو جعفر في التفریب

(٢) صحيحه حديث أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٥) من طريق حسن بن عنوان الكوفي أثأ جعفر بن برقان عن هيمول بن مهران عنه به وخاتمه في عنوان الكوفي صروث

(٣) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٢/٥٨٢) عن الثوري عن حميد الطويل عنه به

عن معمر بن قنادة وعاصم بن سليمان^(١) أن عمر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وأصحابه في السفينة قاعلاً عن بساطه^(٢).

قال الذهبي: وأما الذي روي عن أنس بن سيرين أنه قال: صلى مع أنس بن مالك في السفينة، فأثنا منها فعوداً، فقبل إمامهم كانوا يحامون بحرق أو دوران الرأس والسقوط^(٣).

وعن الشعبي قال: يصلي في السفينة ذاتاً^(٤).

عن سعيد بن المسيب، أنه قال: يصلي في السفينة نساء، فإن لم يستطع فاعبد، واستجد على قرار منها^(٥).

عن الشعبي، والحسن، وابن سيرين، قالوا: صل في الماء، وفان الحس لا تشق على أصحابك^(٦).

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الله بن أبي (٢/٥٨٢) ورواه عنه معمر بن النضر بن صفه، يمكن

الأثر جاء من طرق أخر صحيحة

عبد الله بن عمر حدثنا محمد بن علي بن شاذان، عن شاذان، عن حاتم، عن حاتم، عن

سبن سيرين قال: صلى بنا أنس بن مالك في حذاه في سفينة ونحن جنوس على دوش

وحالده هو حاتم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان، هو ثقة

وعن هشام بن حسان أن أنس بن سيرين أخبره قال: صلى بنا أنس بن مالك في السفينة فعوداً

على بساط، وعصر الصلاة

(٢) معرفة السنن والآثار (٣/٤٣٩)

(٣) إسناده صحيح أخرجه عبد الله بن أبي (٢/٥٨٢) عن أنثوري عن مالك بن معمر عن

سهمي

(٤) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٦٩) قال: حدثنا عن عتبة، عن ابن أبي عروبة، عن

قنادة، عن سعيد بن المسيب

(٥) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٦٩) قال: حدثنا حفص، عن عاصم، به

القول الفقهاء في الصلاة في السفينة

جاء في المبسوط لنسباني رأيت مسافراً صلى العريضة في السفينة وهو يستطيع الخروج منها قال أحبُّ إليَّ أن يخرج منها قلت فإن لم يفعل؟ قال يجزئيه قلت فإن كانوا جماعة فصلوا فيها جماعة؟ قال يجزئهم قلت فإن صلوا فيها فعوداً وهم لا يستطيعون القيام، ويستصعبون الخروج من سفينة؟ قال يجزئهم قلت وكذلك لو كان آدم وحده فعود وهو يصلي بهم؟ قال نعم وهذا قول أبي حنيفة وقول أبو يوسف ومحمد لا يجزئهم إذا كانوا يستطيعون القيام أن يصلوا فعوداً

قلت رأيت برجل إذا صلى بالعموم في سفينة وهي تدور في الماء؟ قال عنهم أن يتوجهوا إلى القبلة كثيراً دارت سعة بهم

وسئل مالك رحمه الله عن الرجل يصلي في السفينة وهو يقدح على أنه يخرج منها، قال أحبُّ إليَّ أن يخرج منها، وإن صلى فيها أجزأه

وقال مالك ويجزئهم الصلاة في سفينة يصل بها بهم

وقال مالك إذا قدر على أن يصلي في السفينة قائماً، فلا يصلي قاعداً

وقال النووي رحمه الله قال أصحابنا إذا صلى العريضة في سفينة لم تجز له برك

القيام مع القدرة كما لو كان في البر

وبه قال مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة يجوز إذا كانت سائرة

قال أصحابنا فإن كان له عذر من دوران الرأس ونحوه، حارثت امرأة قاعداً

لأنه عاجز، فإن هتأ فريح وتحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة، أحب رده إلى

(١) المبسوط لنسباني (١/ ٣٠٥)

(٢) المجموع الكبير (١/ ١٢٣)

نفسه، ويسى على صلاته، بخلاف ما لو كان في الزمان وحول سائر وجهه عن نفسه
فهرأ، فإنه تنحل صلاته^(١)

وفي مسائل أحمد رحمه الله وقت الصلاة في بيته إذا أمكه صلى قائماً، وإذا لم
يسكه قائماً صلى ساجداً^(٢)

وقال إسحاق كما في مسائل أحمد وابن راهويه

قال إسحاق في حال قمت صلاة في نسبيته^(٣) قال إن صدر على القيام صلى
قائماً، ولا حتى بعد مستقبل نفسه قال إسحاق في حال، ويدور حيث دارت

وقال ابن حزم رحمه الله فإن كان يوم في بيته لا يمكنهم الخروج إلى سائر
منشأة أو نضجها، فاصبر فيها حتى يعبرون بإمام وأذن وقامة ولا بد، حين عجزوا
عن إقامة الصلوة وعن انضمام خد^(٤) أو يكون بعضهم تحت السطح أو خرّج
النسبة، صلو كما يقدرون، وسواء كان بعضهم أو كلهم قدام الإمام أو معه أو حده
إذا لم يقدروا على أكثر، وصلى من عجز عن الانضمام فاعقدا، ولا يجزئ بقدر على القيام إلا
القيام، لقول الله تعالى ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُتَّعَهَا﴾ سورة البقرة ٢٨٦ وتقرره

(١) المجموع (٣/٢١٨)

(٢) مسائل أحمد بن حنبل (٣/٤٥)

(٣) زاد به البحر بميد به ميد، وقال أبو العباس في قوله (إن تجيد) تحرك بكم ويريد، فإن المرء

سبب العرب يقول: جدي الذي احبهم جدي من اندر يظهر لسان العرب (٣/١٣)

وقال أبو العباس: جدي الذي يركب البحر يسمى به من بين مد البحر حتى يدر به، وكذا

يُحس عليه يقال: زاد به البحر بميد به ميد، ويرجل ياند، وقوم يمدى يظهر بهديب

تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج ٧٨] ونقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»

وقد أوجب على قاعد من قدر على الصلوة

وهذا خلاف أمر الله تعالى بالنقص في الصلوة

واحتج بأن أنسا صل في سعيته قاعدا

فقيل: وما يدريكم أنه كان قاعداً وهو يقدر على القيام؟* حاشا له أن ينقض بانس

رعي الله عنه أنه صلى قاعداً وهو قادر على القيام؟*

والذي يدري أن الأمر يرجع إلى القدرة فإن استطاع أن يصلي قائماً لم يجز له الصلوة

قاعداً، وإن لم يستطع القيام، أو حشي من تعرق أو غيره صلى قاعداً

وهذا يشهد له حديث ابن عمر، وفعل أنس المتقدم، وعموم شريعته

لنص رسول الله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَاسْعَافًا﴾ [البقرة ٢٨٠] ونقول: تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج ٧٨] ونقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»

وهو ممنوع من تخصيص رعي الله عنه فإن كان في نواحيه حساسات سي ﷺ عن الصلوة

فصل في قاتل، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى حسب

(١) المحل (٤) (١٨٥)

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦) كتاب ما ينقض قاعد صل عن حب

الباب الخامس

أحكام الجمعة للمسافر

وفيه مباحث

١- هل تجب الجمعة على المسافر؟

٢- حكم السفر يوم الجمعة

٣- جمع صلاة الجمعة مع العصر

وبليه

حكم صلاة الجماعة في السفر

أحكام يوم الجمعة للمسافر

الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ:

- ١- عن عليم الداري عن النبي ﷺ قال: «الْحُمْمَةُ وَحَتَّةٌ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ غَدَاةٍ أَوْ مُسَافِرٍ».
- ٢- عن أبي الربيع عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَكَانَ الْحُمْمَةُ يَوْمَ الْحُمْمَةِ إِلَّا مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ تَمْلُوكًا، فَمَنْ اسْتَمْنَى بِنَهْوٍ أَوْ تَجَارَةٍ اسْتَمْنَى لِلَّهِ عَمَّةً، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَيٌُّّ».
- ٣- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى الْمُسَافِرِ حُمْمَةٌ».

(١) ضعيف جداً أخرجه النضر في الكتب (٢- ٤)، وأبيه في (٣/ ١٨٤، ١٨٣)، والعمري في نسخة (٢/ ١٢٢١) من طريق محمد بن طنبجة عن حاكم عن حماد عن أبي عبد الله الشامي عن عليم الداري.

وأحكم عن جرار عن عه نحاري مكر الحديث. أبو عبد الله الشامي لا يعرف
وإسناده عن عه عن عه حديث حسن هذا حديث مكر كفي في العمل لاس في
جابر مرفوعاً (٢١٢).

(٢) ضعيف جداً أخرجه النضر في نسخة (٢/ ١٨٤)، وأبيه في (٣/ ١٨٤)، وأبو عليم في تاريخ أصبهان (٢/ ٢٦٦) من طريق أبي حنيفة حديث حسن محمد الأنصاري عن أبي الربيع عن جابر مرفوعاً.

وفي إسناده أبو طنبجة وهو ضعيف، ومحمد بن محمد الأنصاري ضعيف أيضاً قال من عدي في
الكتاب (٢/ ٢٢٢) محمد بن محمد الأنصاري مكر الحديث.

(٣) ضعيف أخرجه النضر في نسخة (٢/ ١٨٤) والعمري في (١/ ٢٤٩) من طريق عبد الله بن رافع عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً وعبد الله بن رافع ضعيف.

١- عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ: «ليس على أسافر ثمة»

الأثر عن الصحابة والتابعين

١- عن نافع قال كان بن عمر يقول: «لا حمة على أسافر»

٢- عن يونس عن الحسن «أن أنس بن مالك أقام بباصور سنة أو سنتين، فكان يصلي ركعتين، ثم يسلم، ولا يجمع»^(١).

٣- عن الحسن عن عبد الرحمن بن سبرة رضي الله عنه قال: «كنا معه ببعض بلاد فارس سنتين، فكان لا يجمع، ولا يريد عن ركعتين»

٤- عن علي بن الأثير، قال: «أخرج مسروق وعروة بن الزبير عن أصحاب عداة، فحصرتهم خمسة فلم يحسموا، وحصر أنظفهم بقصر»^(٢)
٥- عن ابن طائوس، عن أبيه قال: «سئل عن أسافر حمة»

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد البر (٣/ ١٧٢) عن ابن حنبل، عن عمرو بن الحسن وعمر بن عبد شمس البصري، وعروة قال: «قال أبو حنبل: مبروك الخديت وهذا ابن عمرو كان يكذب على الحسن وفيه إسناده الحسن»

(٢) أخرجه ابن حجر (٤/ ١٩) عن ابن وهب، عن ابن أبي عمير، عن نافع عن ابن عمر، عن (٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٤٥٤) وتثبت ذلك بطريق (١/ ٢٥٧)، وانظر في الأوسط (٢/ ٣٦٠)، من طريق عن يونس، عن الحسن، أن أنس بن مالك وهذا إسناده رجاله ثقات غير أن الحسن كثر التيسير وهو مكثر هو الأسفل وقد عده، ويحتمل عن قتيليه

(٤) إسناده صحيح أخرجه عبد البر (٢/ ٥٣٦)، وم من طريق الأوسط (٢/ ٣٦٠)، عن هشام ابن حسان عن الحسن عن عبد الرحمن بن سبرة
(٥) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٠٤) من طريق بر أسامة عن أبي بصير، عن علي بن الأثير

(٦) إسناده صحيح أخرجه عبد البر (٢/ ١٧٢) عن معمر، عن ابن حنبل، عن

٦- عن أبي إسحاق، عن خازن، عن علي، قال: «ليس على المسافر جمعة».

٧- عن حمرو بن دينار، عن ابن المسيب قال: «ليس على المسافر جمعة».

٨- عن أبي عبد مولى سليمان بن عبد الله قال: خرج عمر بن عبد العزيز من دمشق، وهو يومئذ أمير المؤمنين، فمر بطلب يوم الجمعة، فقال لأمره أجمع، وما سمر.

أقوال العلماء

قال ابن المنذر رحمه الله: وما يُخرج به في إسقاط الجمعة عن المسافر أن النبي ﷺ مر به في أسفاره فجمع لأحماله، فلم ينع أنه جمع وهو مسافر، بل قد نسب عنه أنه صلى الله عليه وسلم انصرف بغيره، وكان يوم الجمعة، فدل ذلك من فعله على أن لا جمعة على المسافر، لأنه أُسِّرَ عن الله معنى ما أراد بكسبه، فقضت الجمعة عن المسافر استدلالاً بفعل النبي ﷺ وهذا كالأصحاح من أهل العلم؛ لأن الزهري يختلف عنه في هذه المسألة، وحكي أن يزيد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري أنه قال: لا جمعة على المسافر، وإن سمع المسافر داء الجمعة وهو في بلد جمعة، فليحضر معهم.

(١) ضعيف أخرجه به أبي شيبة (١/ ٢٤٢)، وفي مسندي أبي مسعود (١/ ١٩) من طريقين وكيع.

عن سعيد، عن أبي إسحاق، عن خازن، عن علي

والخازن هو ابن عبد الله الأحمري الحميري وهو ضعيف

(٢) إسناده ضعيف جداً أخرجه عبد الرزاق (٣/ ١٧٢) عن يزيد بن يزيد، عن حمرو بن دينار.

عن ابن المسيب وإبراهيم بن يزيد لأحمري مروته حديث

(٣) إسناده حسن أخرجه بن أبي شيبة (١/ ٢٤٢) عن حمرو بن يزيد بن الخطاب قال: سألت أبا

سعد، قال: حدثني أبو عبد ويزيد بن الخطاب مروي عن أبي حديث الثوري

وقوله «فليحضر معهم» يحمل أن يكون أرذ منحب، ولو أراد غير ذلك كان
مولا شداً خلاف قول أهل العلم، وخلاف ما دلل عليه السند

قال النووي رحمه الله وانفق أصحابنا على سقوط الجمعة عن المسافر، ولو كان
سفره قصيراً، وقد سبق بيانه في موضع، فإن نوى إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول
والخروج، نرثته فلا خلاف، وإن بعد ذلك به خلاف ذكره لمصنف بعد هذا، وإن نوى
إقامة يوم أو أربعة أيام فلا جمعة عليه

هذا كله في غير سفر معصية، أما سفر المعصية فلا تسقط الجمعة بلا خلاف

قال ابن عبد البر رحمه الله قال مالك كان كسب القرية مما تجب فيها الجمعة يعني
نكحها وكثرة الناس فيها، وأب ذلك سوق وتجميع الناس فإنه يجمع بهم بحضرة
وتجارية وتجريمهم

قال وإن كان كسب القرية لا تجب فيها الجمعة، لم يجمع بهم، وإن جمع فليست جمعة به
ولا لمن معه من المسافرين ولا لأهل تلك القرية، ويؤمن أهل تلك القرية صلاتهم، يسون
على الركعتين الفتيان صلو معه ظهراً وكذا ذكر من عبد الحكيم عبد يسوب وليس
عليهم أن يتدبروا وتجريه صلاته كل مسافر معه، لا أب يبيت جمعة، وربما هي صلاة
سفر

وهذا من دفع عن مالك يتمون بعد غائهم، وصلاتهم حاضرة

(١) الأوسط (٤/٢٠)

(٢) المجموع (٤/٤٠٥)

وقال ابن دفع مينا روى يحيى بن يحيى عنه وقال ابن القاسم في المدونة لا جمعة له ولا هم، ويُعيد ويُعبثون، لأنه جهر عامداً

وذكر ابن الخوار عن ابن القاسم أنه قال أما هو فصلاته سنة، وأما هم فعليه الإعادة، وأما قوله ليس على مسافر جمعة، فراجع لا خلاف فيه

قال ابن قدامة رحمه الله وأما المسافر فأكثر أهل العلم يرون أنه لا جمعة عليه كذلك قاله مالك في أهل المدينة، ولثوري في أهل العراق، وشافعي وبسحق وأبو ثور وروى ذلك عن عطاء وعمر بن عبد العزيز والحسن والشامي

وحكي عن الزهري والحمي أنها تجب عليه، لأن الجماعة تجب عليه، والجمعة أولى ولنا أن النبي ﷺ كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره، وكان في حجة الوداع يعرفه يوم جمعة فصلى الظهر والعصر وجمع بينهما، ولم يصلي الجمعة، وخلفه الراشدون رضي الله عنهم كانوا يسافرون في الحج وعمره، فلم يصلي أحد منهم الجمعة في سفره، وكذلك غيره من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم

وقد قال إبراهيم كانوا يصومون ثلثي السنة وأكثر من ذلك، وسحبوا السجدة لا يجمعون

وعن الحسن بن عبد الرحمن بن سفره قال أقيمت معه سبعمائة تكبيرة بقصر بصلاء ولا يجمع، رواها سعيد

وأقدم أنس بن سببر سه أو سببر، فكان لا يجمع ذكره بن المنذر وهذا اجماع مع ثلثة الثلثة فلا يسوع بحافنه

قال عبد الله بن أحمد رحمه الله سألت أبي عن المريض يزجر الجمعة حتى يصلي الإمام ولا بأس، ولا يتقدم الإمام، وليس على المسافر الجمعة إلا أن يدخل مصرًا يشهد الجمعة^(١)

قال عبد الله بن أحمد رحمه الله وأنت عن أبي مازع عن سفيان بن عيينة قال دعها، وقال، ليس على المسافر الجمعة^(٢).

ودعها ابن حزم إلى وجوب الجمعة على المسافر، وبه قال ابن تيمية إن كان المسافر في مصر

واستدلوا بقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ تَجْتَمِعُونَ فَاتَّعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُّوا تَبِيعُ﴾ [الجمعة ٩].

قال ابن حزم رحمه الله قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ تَجْتَمِعُونَ فَاتَّعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُّوا تَبِيعُ﴾ فإن عني عهد، حصار لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد يعبر بطن من رسول الله ﷺ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وكذلك يحمل أن يدعى بوجوب الجمعة على من في مصر من مسافرين، وإن لم يحب عليهم الإتمام، كي لو صلوا حلف من يوم، فإن عليهم الإتمام بغير الإتمام، كحديث يحب عليهم الجمعة بغير التمامين، كي أوجبها على

(١) المغني (٢/ ٩٤)

(٢) مسائل أحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٢١)

(٣) مسائل أحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٢٥)

(٤) للمحل (٥/ ٥١)

«فيم غير المستوطن تبعاً من أثبت مرفوعة ثلث بين التيم المستوطن وبين مسافر - وهو
«تيم غير المستوطن» فقال تحب عليه ولا تعقده

وقد ثبت في غير هذا الموضع أنه يس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا مصم ومافر .
والمصم هو الموضع ومن سوي هؤلاء فهو مافر يقصر الصلاة، وهؤلاء تحب
عليهم الجمعة، لأن مرفوعة (١) مرفوعة في الصلاة، وبحرف ياءهم، وليس هم عذر، ولا
يسعي أن يكون في مصر المسلمين من لا يصلي الجمعة إلا من هو مافر عنها كالمريض
والجورس، وهؤلاء قادرون عليها، لكن المسافرون لا يقفون جمعة، لكن إذا عدها
أهل المصم صلوا معهم، وهذا أولى من إتمام الصلاة خلف الإمام التيم

ومما سبق ذكره من أحاديث مرفوعة يتبين أنه لا يثبت في السفر، وكذا ثبت صحيح حديث
الجمعة بالسفر، وقد ثبت أنه ﷺ لم يصلي صلاة الجمعة في السفر، وكذا ثبت صحيح حديث
من عرس ابن عمر، وفعل غيره من الصحابة، وهو يوم الجمهور، وقد حكاه ابن عبد
الرحمن كما سبق

ويجاء على استدلال ابن حرم بأن أنسي ﷺ لم يثبت عنه أنه صلى الجمعة في السفر
قال ابن عثيمين رحمه الله فالسافر لا جمعة عليه، ودليل ذلك أن النبي ﷺ في
السفر لم يكن يصلي الجمعة، مع أن معه الجمع الصغير، وبما يصلي شهر مأموره
فإذا قل قائل ألا يمكن أن يكون جمعة وقصره في غير يوم الجمعة، وأنه يقم صلاة
الجمعة في السفر؟

الجواب على هذا من وجهين

الوجه الأول أن يد يد طهرًا جدًا في أنه لا يصلي الجمعة في سمره، وذلك في يوم عرفة، فإن يوم عرفة كان يوم الجمعة في حجة الودع، وفي صحيح مسلم من حديث حابر أن النبي ﷺ «صلى بطى أنودي يوم عرفة، برن فخطب الناس، ثم بعد الخطبة أدب بالان، ثم أقام فصل الظهر، ثم أقام فصل العصر»

وهذه الصفة تعالف صلاة الجمعة من وجوه

- ١ لأن صلاة الجمعة لحظة فيها بعد لأذان، وهذا الخطبة قبل الأذان
- ٢ صلاة الجمعة يندمها خطباء، وحديث حابر ليس فيه إلا لحظة واحدة
- ٣ صلاة الجمعة يجهر فيها بالقراءة، وحديث حابر يد على أنه لم يجهر، لأنه كان «صلى انظر، ثم أقام فصل العصر»

- ٤ صلاة الجمعة يسمى صلاة الجمعة، وفي حديث حابر قال «صلى بغيره»
- ٥ صلاة الجمعة لا تجمع بينها العصر، وحديث حابر يقول «صلى بغيره أقام فصل العصر»، وهذا نص صريح وصح في هذا الجمع الكثير مني مستقر في استمعوا إلى ملائمة فقولوا صحت مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة طهرًا يد دلالة قطعته على المسافر لا يصلي الجمعة

الوجه الثاني هو أن النبي ﷺ يصلي الجمعة في أسمره، لكن ذلك من تنوهر الدواهي على نقله، ولتقر إلي^{٣١}

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) باب تحفة النبي ﷺ

(٢) سرف بن ب - الله سبحانه وأن عي ربح لدي هو حو - الجمع بين الجمعة والعصر

(٣) المشرح المنع (٥ ١٢)

قال ابن القيم رحمه الله في اثنها يعني الخطبة يوم عرفة امر بالآحاد، ثم اقام
 عصي يظهر ركعتي، سر فيها بالبراءة، وكان يوم الجمعة عدل على ان السافر لا
 يصلي جمعة، ثم اقام فصل العصر ركعتين أيضا، ومعه أهل مكة، وصلوا بصلاته فصرا
 وحمدا لا ريب، ولم يأمرهم بالإتمام، ولا ترك التجمع

الترجيح

والذي يسو لي أن المسافر لا يجب عليه الجمعة من حيث الوجوب ولكن المسافر
البار في مصر تقام به الجمعة، فالأولى له حضور الجمعة مع جماعة المسلمين
قال ابن قدامة رحمه الله :

وإن حضر وفد أحرأتهم يعني تجرئهم الجمعة عن الظهر ولا يعم في هذا خلاف
ثم قال رحمه الله : ولا فصل للمسافر حضور الجمعة إلا أكمل .



حكم السفر يوم الجمعة

الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

- ١- عن أبي معاوية، حدثنا الجعفي، عن الحكم، عن بقية، عن ابن عباس قال: بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن ربيعة في سريره، هو في ذلك يوم الجمعة قال: قدّم أصحابه ورسول الله ﷺ فأسبل مع النبي ﷺ الجمعة ثم أحفهم قال: من رآه ﷺ قال: «ما معك أن تمثو مع أصحابك؟» قال فقال: أردت أن أصلي معكم الجمعة ثم أحفهم؟ قال فقال رسول الله ﷺ: «لو أنفقت في الأرض، ما أدرت غدتهم»

() ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٧)، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال: تبعه لم يسمع الحكم من مسلم إلا من حديث وعده وليس هذا الحديث فيه عدا، فكان هذا، لم يسمعه الحكم من مسلم

واختلف أهل العلم في السفر يوم الجمعة

فلم ير بعضهم بأساً في السفر يوم الجمعة ما لم تحصر الصلاة

وقال بعضهم: لا يصح فلا يخرج حتى يصلي الجمعة

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٢٤) وموسى في شرح نبيه (٢٢٧) وعبد البر أحمد (٢١٩) وصححه البيهقي في نسير الكفا (٣/ ١٨٧) والزيهني في نصب الرتبة (٢/ ٢٠٠)

والحديث مدره على حجاج بن أرطاة ضعيف ومسلم، وقد عفاه لأن حكمه يسمعه من مسلم كي تقدم من قول الرمادي

- ٤- عن عائشة قالت : اذا أدركت صلاة الجمعة، فلا تخرج حتى تصلي الجمعة
- ٥- عن خيثمة قال : كانوا يستحبون ان يحضروا الجمعة ان لا يخرجوا حتى يجتمعوا .
- ٦- عن حسان بن عطية قال : اذا سافر يوم الجمعة، دعي عنه ان لا يصليها، ولا يعدل على سفره .
- ٧- عن ابن أبي ذئب، قال : رأيت من شهد ببيت الله أن سافر يوم الجمعة صبحوه . فقلت له : تسافر يوم الجمعة ؟ فقال : في رسول الله ﷺ سافر يوم الجمعة
- ٨- عن ابن سيرين، قال : لا بأس بالسفر يوم الجمعة .
- ٩- عن الحسن، قال : لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر وقت الصلاة .

(١) إسناده صحيح مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) عن أبي معاوية عن من جريح عن عطية عن عائشة .هـ

(٢) إسناده صحيح مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) عن أبي معاوية عن الأعمش عن خيثمة

(٣) إسناده صحيح مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) .هـ . عن أبي (٣/٢٥١) من جريح عيسى بن يوسف ، عن أبي ذئب عن أبي عن حسان بن عطية .هـ

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) عن حماد عن ابن أبي ذئب .هـ . هو صحيح من فعل الزهري وأما رفعه إلى النبي ﷺ فهو من

(٥) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) عن حماد بن العمار .هـ . عن حماد .هـ . عن من جريح وهو الخلاء .هـ . عن من جريح هشيم عن حماد .هـ . عن من جريح

(٦) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٤٣) عن هشيم قال : أحمد بن يوسف .هـ . عن حسن

أقوال العلماء

قال ابن المنذر رحمه الله أحلف أهل النعم في النعم يريد الخروج إلى السفر في يوم الجمعة فقالت طائفة لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما دام يحضر الوقت وكذلك فإن أهل البصريين وابن سيرين، وهو قول ثالث

وقد روينا أن عمرو بن الخطاب رأى رجلاً يريد السفر يوم الجمعة وهو ينظر الجمعة فقال عمر بن الخطاب لا تجلس عن سفره وروى عن أبي عبيدة أنه خرج في بعض أسفاره بكره يوم الجمعة، ولم ينتظر صلاة

ثم قال رحمه الله لا أعلم خيراً ثانياً يسمع من السفر أول هجر الجمعة إلى أن تروى الشمس ويأدي المأدي، وقد نادى المأدي وجب السعي إلى الجمعة على من سمع النداء، وقد سمع الخروج عن فرض بره، فلو أبى الخروج في يوم الجمعة إلى أن يمضي الوقت كان حسناً^(١)

والسفر يوم الجمعة لا يغتفر من أربع حالات

الحالة الأولى: قبل طلوع الفجر

الحالة الثانية: بعد صلاة الجمعة حقني الفرض

ثالثاً: بدأ السفر في هاتين الحالتين جازاً

قال النووي رحمه الله مذاهب العلماء في السفر يوم الجمعة وليلتها

أما ليلتها قبل طلوع الفجر فيحرم عندما وعده العلماء كافة إلا ما حكاه عبيدري عن إبراهيم بن يحيى أنه قال لا يسافر بعد دخول العشاء من يوم الخميس حتى يصلي الجمعة وهذا مذهب باطل لا أصل له

(١) الأوسط (٤/٢٣)

(٢) المجموع (٤/٤١٨)

الحالة الثالثة من وقب رونا الشمس إلى أن يعرب ذلك الجمعة

وهذه الحالة لا يجوز السفر فيها، لا لعلو، ودليل ذلك القرآن والإجماع

قَالَ تَصَالِيحُ بَنَاتِهِ لَيْسَ بِمَوَاقِدَ تُودَعُ لَصَفْوَةٍ مِنْ يَوْمِ اتَّخَذْتُمُوهَا تَتَعَوَّذُوا بِهَا بِذِكْرِ اللَّهِ وَدَرُّوا أَلْبَسُوا لَكُمْ حَرَّ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ [جمعة ١٩]

والشاهد من الآية أنه حاصر وليس مسافر، فوحيث علمه الجمعة به حول وقتها

وأما الإجماع فقد قال ابن حزم رحمه الله: «تفتشوا أن السفر حرم على من يدره

الجمعة إذا يوديها»^(١).

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية

اتفق الفقهاء على حرمة السفر في يوم الجمعة بعد الروال لمن تلزمه الجمعة، لأن وجوب تعمده بمحرد دخول يوم، فلا يجوز له تعديه والحكم عند الحقيقة الكراهة بحريمة، وحددوا ذلك بالداء لأول، وسقطوا من ذلك ما إذا تمكن المسافر من أداء جمعه في طريقه أو مقصده، فلا يجوز حين الحضور انقصو حديث

كما استثنى المالكية والشافعية وحداثة سفره من فوت الرفقة، فلا يحرم دعاء للمسافر عنه^(٢).

قال ابن رشد المالكي رحمه الله: «روى عن النبي ﷺ من دعاء الملائكة على من خرج من دار مقامه يوم جمعه ليس على طاهره؛ إذ لا يحب ترك سفر يوم الجمعة إلا في انوف السبي أمر الله بالسعي فيه اليها حيث يكون ﷻ يودع لَصَفْوَةٍ مِنْ يَوْمِ اتَّخَذْتُمُوهَا تَتَعَوَّذُوا بِهَا بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ لأنه باح في الآية البيع إلى وقت وجوب سعيه، والسفر

(١) «عرب الإجماع» (٥١)

(٢) موسوعة الفقهية الكويتية (٣٥ - ٣٩)

من أسب البع وقد روى بن وهب، واس دفع، واس أبي أوس عن مالك أنه قال
لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر الجمعة وبقيء النبي.

قال في رواية ابن أبي أوس وأحب لي من طلع عنه الفجر يوم الجمعة في أهله،
ألا يروح حتى يصلي الجمعة^(١)

قال المودودي رحمه الله فإذا لم يكن عُذر لم يكر السفر بعد الزوال حتى يصلي. عني
الصحيح من المذهب، وعليه لأصحاب^(٢)

وقال ابن القيم رحمه الله لا يجوز السفر في يوم من أيام الجمعة قبل وقتها بعد
دخول وقتها، وإما قبله فثلاثة أنواع، وهي روايات متصوِّفات عن أحمد،
أحداهن لا يجوز والثاني يجوز والثالث يجوز للجهد خاصة^(٣)

الحالة الرابعة من بعد فجر يوم الجمعة إلى وقت الزوال

وفي المسألة قولان

القول الأول: لا يجوز له إنشاء سفر فيه حتى يصلي الجمعة إلا من عذر
وبه قال من الصحابة عائشة وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٤) ومن
التابعين سمع من الحبيب وبه قال الشافعي في الحديث وهو المذهب، ورواية
عن أحمد^(٥) وعند المالكية يستحب له أن لا يسافر حتى يصلي الجمعة^(٦)

(١) البيان والتحصيل (٢/ ١٤٨)

(٢) الإيضاح (٢/ ٣٧٤)

(٣) زاد المعاد (١/ ٣٨٢)

(٤) إسناده صحيح مصنف بن أبي شيبة (١/ ٤٤٣) بسند صحيح

(٥) صحيح مرفوعاً بحمد الطبري في مسأول الأخلاق (٢/ ٣٥٣)، وحكمه عنه ابن أبي في

المجموع (٤/ ١١٨)

(٦) حكمه بن عسار في (أوسد) (١/ ٢٢) ونسوي في مجموع (٤/ ٨٨)

وفي شرح مختصر خليل ذكره السفر يوم الجمعة من سمره بعد فحوره على شهر ٥١٠ لا صرر عنه في النصر بتحصيل هذا خبر العظم، وأما قبله فحاضر، وحرام الروال قبل البدء على المعروف لتعلق الخطاب به إلا أن يحقق عدم تراء الجمع سفره بقصر سفره معجور، وبحل الخرومة ما يحصل به ضروره بعدم السفر عند لزوم من ذهب ماله وبجوه كذهب رفقه، فإنه مدح به سفر حثيث.

قال الشافعي رحمه الله ورد برأيه أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يجتمع

قال النووي رحمه الله وأما يسافر يوم الجمعة بعد الروال فإنه يجب هوب الرفقه ولم يصل الجمعة في طريقه، فلا يجوز عديا، وبه قال مالك وحماد وداود، وحكاه ابن مسر عن ابن عمر وعديسه وابن المسيب ومجاهد، وقال أبو حنيفة يجوز وأما السفر بين الفجر والروال، فقد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريمه^(١)

وفي مسائل أحمد رحمه الله وقال في الرخص يخرج يوم الجمعة من نصر لا يخرج حتى يجتمع، لأن هو معزلة يسافر بسن عنه مجمعه^(٢)

(١) حاشي النكبة (٢) ٤٢٦، ر. لأم (١٩٩)

(٢) القروع (٢) ٧٧، والأبصار (٢) ٣٧٤، ومسائل أحمد (٢) ٤٦٨

(٣) البيان والتحصيل (٢) ١٤٨

(٤) شرح مختصر خليل (٢) ٨٨

(٥) لأم (١) ١٨٩

(٦) المجموع (٤) ١٨

(٧) مسائل أحمد (٢) ٤٦٨

واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن سبي بنته د. من سافر من
 دَارِ إِقَاتَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ذَهَبَ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَنْ لَا يُصَاحِبَ فِي سَفَرِهِ، وَلَا يُقَامَ عَلَى
 حَاجَتِهِ»

واجب بأنه حديث صحيح لا يصح، وقد سبق من صفعه

واستدلوا بـ هذا رمان قد يتعق حاكم نسعي فيه لمن معدت داره عن المسجد في
 انصر او ما عاربه د كان لا يدرك الجمعة إلا بالسعي فيه، فكان حكمه هذا الرمان من
 صرع الفجر إلى وقت الزوال كحكم ما بعد الزوال في وجوب السعي فيها، فوجب
 ان يسوي حكمها في تحريم السفر فيها، والله اعلم

واجب بأن صلاة لا تجب عليه إلا بدخول وقتها، ولا تجب عنه قبل دخول
 وقتها فدمته بركة من الجمعة، فلم يصححه امكان وجوب عنه كي قبل يومها

القول الثاني يجوز السفر بعد الفجر في يوم الجمعة قبل دخول وقتها

وه قال من الصحابة عمر بن الخطاب، وحكي عن زبير بن عوام، و
 عبيد بن الحارث رضي الله عنهم، وهو قول حسن، وابن سيرين، وابن المنذر،
 وأخباره ابن قدامة^(١)، وهو مذهب الحنفية، ونقول بقديم بلشامي، وروايه عن

(١) إسناده صحيح وقد سبق تخريجه

(٢) حكاه عنه النووي في المجموع ٤/ ٤١٨ و ماورد في حواشي الكبير (٢/ ٤٢٦)

(٣) المصدر السابق

(٤) إسناده صحيح وقد سبق تخريجه

(٥) إسناده صحيح وقد سبق تخريجه

(٦) الأوسط (١/ ٢٣)

(٧) المضي (٢/ ١٠٨)

(٨) مختصر خلاف العيني (١/ ٣٤٩) و حصائص في أحكام عمر (٥/ ٣٤٢)

سحر

قال الطحاوي رحمه الله قال أصحابنا لا بأس به قبل الموال ومعه إذا كان يخرج من مصر قبل خروج وقت الظهر، حكاه محمد في البحر من غير خلاف^(١)

قال ابن نجيم رحمه الله يخرج إذا أراد السفر يوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر، لأن نوحوب وآخر يوقت، وآخر يوقت هو مسافر فلم يجب عليه صلاة الجمعة

واستدلوا بحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن روجه في سرية، فو لى ذلك يوم الجمعة

قال تقدم أصحابه ودن أنحب فاصلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم أحفهم

قال في رأه ﷺ قال «ما معك أن تغنوا مع أصحابك»^(٢)

قال فقال أردت أن أصلي معك الجمعة ثم أحفهم قال فقال رسول الله ﷺ «لو أنقصت ما في الأرض، ما أفزكت عنوهم»

وأجيب بأنه حدث ضعيف لا يصح عن النبي ﷺ، فحمله أحمد على السفر بجهده وهذا انتهى عن السفر من غير ضرورة كحرف فوات وقته

واستدلوا أيضا بحديث الزهري قال خرج رسول الله ﷺ مسافرا يوم الجمعة صحن قبل الصلاة^(٣)

(١) الطحاوي الكبير (٢/ ٤٦٦)

(٢) الخروج (٢/ ٧٧، والاصح (٢/ ٣٧٤). ومسانيد احمد (٢/ ٤٦٨)

(٣) تحفة خلائف المني - (٣٤٩)، خصائص حكمة المصنف - (٣٤٢)

(٤) البحر الرائق (٢/ ١٦٤)

واجيب بأنه حديث مرسل لا يثبت به الدليل

واستدلوا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لرحل اخرج في الجمعة لا تحس
عن سفر

واجيب بأنه موقوف من قول عمر ، وليس صريحاً بأنه كان بعد طمّوع السفر ، فذهب
فصله جوار السفر معتقداً

التوجيه

الذي يبدو لي أنه ليس هناك دليل يجمع من السفر في يوم الجمعة بعد طمّوع السفر ما
لم يدخل وقت الجمعة وهو مقيم فتحب عليه حينئذ. وأما إن دخل وقتها وهو مقيم
فيحرم عليه السفر من غير علم أنه لم يتمكن من أدائها في حال سفره . والله
أعلم



(١) مرسل أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٢٥١) عن الثوري ، عن أبي ذر ، عن صاحب بن كثير
عن الزهري مرفوعاً

جمع صلاة الجمعة مع العصر

وأما جمع صلاة الجمعة مع العصر في سفر فلم ألق في هذه المسألة على كثير كلام لعلماء، والاعتدال يكون العلماء لا يذكرون الجمع بين الجمعة والعصر مـي على أن المسافر لا تجب عليه الجمعة في السفر^(١)

وقد وقعت عن قون يسير لأهل العلم بخوار الجمع، وم ألق عن قول صريح للأولين بالـ

قال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله ويجوز مع الجمعة والعصر تقديم كما هذه البركة، اعتمده كجمعها بالعصر، من أولى، ويسع تأخيرها لأن الجمعة لا يتأخر تأخيرها عن وقتها^(٢)

قال السيوطي رحمه الله ومنها حل به مع العصر إنها لو صلاها وهو مسافر^(٣)

قال الطائي رحمه الله يحتل تأخيرها على هذا الأصل

فإن قلنا صلاة مستقده لم يجز ولا حارة، قلت ينبغي أن يكون الأصح الخوار^(٤)

والذي يظهر لي: أن من مع الجمع بينهما، وقد عدل بعض حديثه عن مع بين

(١) تكلم الفقهاء على أصل هذه المسألة وهي هل الجمعة طهر منصوص^(١) أم هي صلاة مستقده^(٢)

منها بالأول أحد جمع بينهما، ومن قال بالثاني لم يجز الجمع والله عنه

(٢) يعني الجمعة

(٣) لأشياء العصر بسوطي (١ ٦٣)

(٤) ومثل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في فتاوى نور على الدرب

ب حكمة من جمع بين صلاة الجمعة وصلاة العصر جمعاً والعصر في وقت الأولى أشاء السفر، ومن

العمل بالنسبة لمن فعل ذلك عدة مرات^(١)

= فأجاب رحمه الله أن من صلى الجمعة وهو في الد مسافر فصلاته باصحة لأن الجمعة لا يسـ

الظهر والعصر ، وبين هاتك نص انه صلى جمع بين الجمعة والعصر ، ولو بان الجمعة صلاة مستقلة تختلف عن الظهر

ومن حور الجمع قال إنه صلى ، يكس يصلي الجمعة في سفر كهي هو معلوم من هديه صلى ، ولا كان في سفره في حقه يوم الجمعة صلاة ظهر ، وم بصليها الجمعة

ولكن نس هاتك دليل من كتاب ولا من سنة يقرب بامع بين الجمع أو التفريق بين الجمعة والظهر ، فبي حار جمع الظهر في سائر الأيام ، حار جمع الجمعة مع عصر في يوم الجمعة ، والجمعة بدن من الظهر ، كهي حار جمع بينهما بعد المنظر

والقول بالخبر أراده أرجمع وأقوى ، ويشهد لذلك الأقوال التي نقلها لعلمائنا الأولين ، والله أعلم



حكم صلاة الجماعة للمسافر

هذه المسألة حكم صلاة الجماعة للمسافر قد اختلف أهل العلم في أصل المسألة يعني وجوبها على المقيم.

مذهب الكرخي من الحنفية ، وأكثر المالكية ، وهو قول بشافعية ، وفول بصعاني أن صلاة الخيعة شبه مؤكدة وذهب بن رشد، وابن شير من المالكية ، وهو لقول اصحاب الشافعية كما ساء النووي رحمه الله أن صلاة الخيعة فرض كفايه

(١) بدائع الصانع (١/ ٥٥) ، بدائع المديد (٣٤٤)

(٢) مظهر الشرح الكبير بتدريج المالكي (١/ ٣١٩) ، وحاشية الدسوقي (١/ ٣١٩) ، ومذهب الجليل (٢/ ٨١) ، وحاشية الصاوي (١/ ١٤٤٢)

(٣) بصير المجموع (٢/ ٢٩٧) ، (١/ ١٥٤) ، وحاشية (٢/ ٢٩٧)

(٤) صيل السلام (٢/ ١٩)

(٥) قالوا : ان فرض كفايه ما يندفع به في كل مسجد ومندفع به في حال في خاصة نفسه ؛ لكن طاهر هو ما يندفع به في كل مسجد وفي حال كل فصل وهذه حريته لأكثر يظهر حاشية الدسوقي (١/ ٣١٩ ، ٣٢٠)

(٦) وهذا هو قول شيعي فذهب ابن سريج وأبو سعد في جمهور الشافعية المتقدمين وحاشية أكثر المتأخرين ، نص عليه النووي في المجموع (٤/ ١٨٥)

ودهب الخصة ، وبعض الشافعية وهم ابن المنذر ، وابن حزيمة ،
 وحكي عن أبي ثور ، وهو قول للشافعي ، وهو مذهب الحنابلة ،
 أن صلاة الجماعة واجبة لفصلوات المفروضة وحول عين إلا لعدم
 وبكفي لست شرطاً لصحة الصلاة بمعنى أن الشخص إن صلى منفرداً
 تجزئه نكح مع الحرمة والإثم ولا تجب عليه الإعادة
 وذهب ابن حزم ، وابن عقيل من الحنابلة ، وحكمه المرداوي عن شيخ
 الإسلام ابن تيمية ، رحمهم الله أنها شرط لصحة الصلاة
 وقد تمت بحث هذه المسألة والذي ترجح لدي أن صلاة الجماعة

(١) مدائع مصابيح (١٠٥٠)، وسرح فتح المدير (١٠٣٣) وحاشيته م عاصم (٣٧٦)
 وأوضح أن المقصود من القول بأنها سنة مؤكدة الوجوب هو أنها واجبة بين العبد وأبيه وأمه
 بالوجوب

(٢) مختصر (٤٠٤)، ومعي محتاج (١٢٢٩)

(٣) قال ابن المنذر في الأوسط (١٣٧) وكان ابن منذر يقول: الصلاة في جماعة واجبة ، لا يسع
 أحد تركها ، إلا من عذر يمتنع به .

(٤) لأم (١٠٨٠)، ومختصر حري (١١٥٠) و حاشيته الكبير (٢٩٧/٢)

(٥) لمعي (١٠٨٠)، وكتاب الفاع (٤٥٤)، و مدع شرح لمعي (٤٨٠)

(٦) خالف ابن عقيل بحديثه في كون الجماعة شرطاً لصحة الصلاة وقال: إن الجماعة شرط في صحة
 الصلاة فيما عدا ما عدا الصلاة ورد عليه جمهور من علماء الفقه بوجوب الجماعة
 في كل صلاة لا يرد في الأحاديث ، بل إنه على جملة من يفيد وجوب الجماعة بغير نص

(٧) المعنى (٩/٢٦٢)

(٨) نظر بمعي (٢٤٠)

(٩) الاحتياط في العمية (١٠٣)، ولا خلاف (٢٠٠)

قلت (أحمد) الذي في مجموعنا من صحيح الإسلام أنها واجبة ، ولا يكره أنها شرط لصحة الصلاة .
 (١٠) تمت بحثها في كتاب جامع أحكام صلاة الجماعة (عبد العظيم)

وَأَمْسَحَتْهُمْ ﴿١٠٢﴾ وَالله عَزَّ وَجَلَّ أمر بالصلاة في الجماعة في شدة الخوف، ثم أعاد هذا الأمر سبحانه مرة ثالثة في حق المداخلة الثالثة، فهو كانت الجماعة به نكاح أولى الأعداء، سموها على الخوف، وهو كانت فرض كفاية لأمسحتها سبحانه عن المداخلة ثالثة بفعل الأولى، وقد ثبت على أن الجماعة معرض على الأعان

الأدلة من السنة النبوية

١- هُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِتَحْرِيقِ الْبُيُوتِ عَلَى الْمُتَحَنِّنِينَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قد ساء في بعض الصناعات، فقال: «لَمَذْهَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحَالِفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَحَنَّنُونَ عَلَيْهَا، فَأَمُرُّ بِهِمْ فَيَحْرَقُوا عَلَيْهَا، بِحَرَمِ الْخُطْبِ بَيُوتَهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا نُسِيبًا لَشَهِدَهَا»

وفي بعض الحديث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحُطْبٍ، فَيُخْطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ، فَيُؤْتَى لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا مِنْ النَّاسِ، ثُمَّ أُحَالِفَ إِلَى رِجَالٍ، فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ، وَالَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا نُسِيبًا أَوْ مَرْمَاتِي حَسْبِي، لَشَهِدَ الْعَشَاءَ»

(١) الصلاة وحكمها، دار الكتب، (١٣٦، ٣٨)

(٢) أخرجه مسلم (٦٥١) باب فصل صلاة الجماعة وبين الشدائد في التحصن عنها

(٣) قال ابن منظور في المعجم (بالسكون) المصير إلى أحد أمره معصية المنع به وهو ويهي عليه يوم يمهده فيه فكسر ويطيح به واحد من طوائفها، ويوكل ما على المقام من خدمه ودين وشمس بخدمه، وجمعها من أطيب اللسان عندهم، اللسان (١٠/٢٤٤)

(٤) قال أبو عبيد وغيره ابن جرير وابن أبي عمير، تهذيب اللغة (١٥/١٩٩)

(٥) أخرجه البخاري (٦٦٨) باب وجوب صلاة الجماعة وقال الحسن أن سمعته أمه عن العشاء في الجماعة شفعة، لم يطعها

وفي روايه مسلم **«رَأَى أَنْتَلَ صَلَاةَ غُلِّ النَّافِقِينَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَرَوُا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ، نَقَامًا، ثُمَّ أَمُرَّ رَحُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُرْمٌ مِنْ حَظْبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَنْتَهُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ يُؤْتِيَهُمُ الْبَارِ»**

وفي هذا الحديث دلالة على أن صلاة الجماعة فرض على

قال ابن رجب رحمه الله **«فرب النبي ﷺ اعلم أنه هم يتحريق بيوت متحفين عن الجماعة، ومثل هذه العموية الشديدة لا تكرب إلا على ترك وحب»**

٢- عن أبي هريرة، قال **«أتى النبي ﷺ رجل أعشى، فقال يا رسول الله، إنه يس لي فأنذروني من المحدث، قال رسول الله ﷺ أن يرخص له، فصلى في بيته، فرخص له، فمضى وروى، دعاه، فقال «هَلْ تَسْمَعُ النَّبَاَ بِالصَّلَاةِ؟» قال نعم قال «فَأَجِبْ»^١**

عن ابن أم مكتوم أنه سأل النبي ﷺ، فقال **«يا رسول الله، بي رجل صرير البصر شاسع البصر، ولي فائدة لا تلائمني فهل بي رخصة أن أصلي في بيتي؟» قال «هَلْ تَسْمَعُ النَّبَاَ؟» قال نعم قال «لَا أَحْذِلُّكَ رُخْصَةً»**

(١) أخرجه مسلم (٦٥١) باب فصل صلاة الجماعة وبيان الشدائد في التحلف عنها

(٢) فتح الباري لابن رجب (٥/٢٥٤).

(٣) أخرجه مسلم (٦٥٣) باب يجزئ نيات بسجدة عن من سمع النداء

ولي سند صحيح وهو الأصح وهو مقبول ويشهد به ما بعده

(٤) صحيح مسند صحيح طرقة وشواهد أخرجه أبو داود (٥٥٢)، وأبو حنيفة (٧٩٢) وأحمد (١٥٤٩٠) وسنن حرمه (٣٦٨ ٣٦٩) وعبد بن حماد (١٤٩٤) من طريق عن عاصم عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم

وهذا إسناد صحيح لا تقطعه أبو رزين وهو مسند ابن مالك لأبي، ثم يسمع من ابن أم مكتوم.

وفي رواية ثالثة نفس ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - المذكور مرادة
وما لعذر؟ قال: خوف أو مرض، ثم قيل من الصلاة التي صلى
ويمكن أن يجاب عن هذا الاستدلال بأن هذه الأدلة ليست عامة، بل هي بعين
المعذور والمعرض عن الاعتذار، وحديث ابن عباس من منع النساء فلا صلاة له
إلا من عذر، فهو موقوف من قول ابن عباس
وأيضاً فإن الله عز وجل قد أسقط عن المسافر شطر الصلاة، وشرع به إجماع بين

== عندهم من طريق شعبه عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس وحدث
في وقعه ووقعه هاشم، وأوقعه وكيع، وعلى بن الحنفية، والموقوف أصح
وقال البيهقي موقوف أصح ورواه العجلي في المصنف من حديث جابر وصححه ورواه
عدي من حديث أبي هريرة وضعفه

قال المحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد أوقفه عذر وأكثر أصحاب صحة
وهشيم ورواه أبو بريح ثقف، وقد وصله ينعون به فهو ثم ذكر في مسنده وهو سعيد بن
عاصم ورواه ابن أبي عمير عن شعبه

ثم أخرجه عنه معمر بن أبي العدي مدعيه شعبه، ثم أخرجه به شواهد منه عن أبي موسى الأشعري
موقوفاً فقط من منع النساء عما صححه عبد بن عبد الله

ورواه الثوري وموقوف، وصححه البيهقي وقعه ورواه بعد روى حديث ابن عباس من
صريح مراد أبي نوح عن شعبه موقوفاً وكذا رواه هشيم بن بشير عن شعبه، ورواه خليفة عن
سعيد بن جابر عن ابن عباس موقوفاً على ابن عباس

ورواه معمر بن أبي العدي عن عدي بن ثابت موقوفاً، ورواه عن أبي موسى الأشعري سعيد
وموقوف، وموقوف أصح يظهر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري

(١) أخرجه أبو داود (٥٥٦) وفي مسنده أبو حنبل عن أبي جبه ثكني، وهو صحيح وصححه
شواهد

بصلايين وتسقط عنه وجوب الجمعة ومههور أهل تعلم بـ اجتماعه شرط لصحة صلاة الجمعة بين أسقط الله عن مسافر وجوب الجمعة فمن مات أولى تسقط عنه الجمعة

والذي يظهر لي أب صلاة الجمعة غير واجبة على المسافر، ولكنه بـ كان بارئاً ومسح الداء فالأولى له حضورها تحصيلًا للأجر، والله أعلم



الباب السادس

أحكام المسح على الخفين في السفر

وفيه مبحثان

١- مشروعية المسح على الخفين في السفر والحضر

٢- مدة المسح على الخفين في الحضر والسفر

مشروعية المصحح على الحفيين في السفر والحضر

المسح على الخفين في السفر والحضر ثابت
وبه قال الجمهور من الحنفية ، والشافعية ^١ ، والحنابلة ^٢ ، ورواية عدد
بذلك ^٣

واستدلوا بالكتاب والسنة والإجماع.

۱۳۸۱

فَقُولْهُ تَعَالَى ﴿يَتَآيَأُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا إِذْ قُتِلُوا مِنْكُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ قُتِلُوا فَتَعْبَهُمْ فَجُودُكُمْ
وَأَيُّكُمْ إِلَى الْمُرِيْقِ وَأَمْسَحُوا بُرُودَكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِيِّ﴾ [الأنعام: ٦]

(١) "الفقه لأئمة الأربعة" (١: ٤٥) و "رحمة الشافعي" (١: ١٥)، و "بدائع الصالحين" (١: ٢٧).

$$(T^2, \mathcal{V}) \models \exists x (x)$$

قال النوري في المجموع، ١: (٥٣٨) مذهب مذهب المبيء كونه حرام. يسع على الخصم في حصر

(٣) مسائل أحمد (١/ ٣٣)، والمجموع (١/ ١٧٤).

(٤) قال ابن عبد البر في الاستذكار ١ (٧١٨) واحتلف المتفهاء في المسح في السهر

فروى عن مالك ثلاث روايات في ذلك

حداها وهي شمس بكرة بكرة أمبير في السهم و حصر

والتأنيء نراه في حروف حيدر - ويذكره في النهر

والثالثة إباحة البيع في البحر والحضر

وعلى ذلك فعلى الأخصارى الحجارة والعمارة والاشجار والنباتات

قال الطبري رحمه الله اختلفت القراءة في قراءة ذلك فقراء جماعة من قراءة الجحار والمراق **﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَىٰ تُكْفِتِي﴾** نصب، فأويله إذا قسم إلى الصلاة وعسوا ووجهكم وأيديكم إلى المرفوع وأرجلكم إلى تكفسي، وامسحوا برؤوسكم وإذا قرئ كذلك كان من الموحو ندي معناه التقديم، ويكون «الأرجل» منصوبة عطفاً على «الأيدي»

وتأول قارئو ذلك كذلك، أن الله حل بآية أمر عباده بمسح الأرجل دو- المسح بها
وغرأ ذلك آخرون من قراءة الجحار والمراق (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) بحذف «الأرجل»

وتأول قارئو ذلك كذلك، أن الله أمر عباده بمسح لأرجل
قال القرطبي رحمه الله وقد قيل إن الحذف في الأرجل إنما جاء مُضْعِفاً لمسحها، لكن إذا كان عليها حُفَافٌ، ونقص هذا الفيه من رسول الله ﷺ إذا لم يصح عنه أنه مسح رجليه، لا وعينيه حُفَافٌ، فبَيَّنَّ ﷺ بفعله حُفَافٌ التي تُعَمَّس فيه الأرجل والحال التي تُمسح فيه، وهذا حسن^(١)

قال الشافعي رحمه الله وهذا بعض العناء المراد بقراءه مسح المسح، ولكن اسمي ﷺ أن ذلك مسح لا يكون إلا على حُفَافٍ
وعليه فالآية تشير إلى المسح على الحُفَاف في قراءة الحفص

(١) تفسير الطبري (٦/ ١٢٨)

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٩٣)

وامسح عن الخفين - إذ لبسها طاهران - من رسول الله ﷺ، لم يخالف فيه إلا من لا عروة به

والقول بسنخه بأية المائدة يطل بحديث جرير، أنه قال، ثم نوصاً، ومسح على حمله، فقل به بفعل هكذا^{١٤} فإن نعم، رأيت رسول الله ﷺ ناز، ثم نوصاً، ومسح على حمله قال ابن هرم فكان بعينهم هذا الحديث، لأن اسلام جرير كان بعد نزول المائدة^{١٥} متفق عليه

ويوضح عدم المسح أن أية حادثة برأت في عروقه لم يمسح، ولا شئت أن اسلام جرير بعد ذلك، مع أن عروة بن شعبة روى مسح على الخفين عن رسول الله ﷺ في عروة «تبوك» وهي آخر مغاربه ﷺ

وقال الشيخ محمد بن عبد الله العهد حفظه الله والمسح عن الخفين دل عليه الكتاب والسنة والإجماع

أما الكتاب فهي أية المائدة ﴿بِتَأْيِهَا أَلْبَسَكُمْ أَمْسُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وفي سورة سبعة، وقد مر بعض السبعة «وارجلكم» ما كسر، فنكون الرجل مسحاً، وذلك لأنه سبحانه ومعنى قال ﴿فَاغْسُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ إلى الْكَعْبَيْنِ ﴿

هذا على ما حقه من توجيهات السعة في هذه الآية، وهو ما احتاره بعض أهل لعدم وقد شبه النبي ﷺ شعفه بثلاث المسح عن الخفين^{١٦}

(١) أضواء البيان (١/ ٣٣٦)

(٢) شرح زاد المسح بلشبح (٢/ ٥)

واما السنة فقد تواترت في الدلالة على حور المسح على الخفين
قال النووي رحمه الله «قد روي مسح على الخفين خلافا لا يخصص من
الصحابة»^(١)

قال العمري البصري رحمه الله حدثني سمعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن
رسول الله ﷺ كان يمسخ على خفين

وقال ابراهيم النعمي رحمه الله منسج على الخفين من أصحاب رسول الله ﷺ
عمر بن خطاب، وسعد بن أبي وقاص، راس مسعود، وأبو مسعود الأنصاري،
وحذيفة، ومغيرة بن شعبه، والبراء بن عازب^(٢)

وقال ابن حجر رحمه الله قد صرح جمع من الحفاظ بأن مسح على خفين متواتر،
وجمع بعضهم روايته، فحاوروا^(٣) شماس، منهم عشرة

وقال احمد رحمه الله «هه أرمعون حديثاً عن النصحابه مرفوعه^(٤)

وقال ابن المطرك رحمه الله ليس في مسح على خفين خلافاً أنه جائز

قال وذلك ان كل من روي عنه من صحابة سبي ﷺ أنه كره مسح على خفين،
فقد روي عنه غير ذلك^(٥)

(١) نرج صحيح مسلم (١٦٤/٣)

(٢) نقلاً من المصدر السابق

(٣) مصنف بن أبي شيبة (١٦٧) بإسناد مصنف فيه عبيد بن معتب الصفي أبو عبد الكريم
الكنوي قال به حنري بن عوف^(١) مصنف واحتجوا بغيره^(٢)

قلت وقد ثبت مسح عن هؤلاء الصحابة بإسناد صحيحه

(٤) فتح الباري (٣٠٦/١)

(٥) حكاية من حنري في التبيين حبر (١٠٥٨)

(٦) الأوسط لابن امير (١٢٤، ١)

وقال ابن عبد البر رحمه الله لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك، مع أن الروايات الصحيحة مضمّنة فيه بإثباته

أما ما روي عن عائشة وأبي هريرة من إنكار للمسح، فقال ابن عبد البر لا يشت

وقال رحمه الله لا يصح حديث أبي هريرة في إنكار المسح، وهو باطل^(١)

وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه من القول بعدم المسح، فمقصود به روي من طرق صحيحة عن علي من القول بالمسح^(٢)

فمن شريح بن هانئ قال: «أبى عائشة أنها عن المسح عن الخفيف، فقال عبيد بن أبي صاحب: فيه كان يسافر مع رسول الله ﷺ» فسأله فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولأهلهم مسافراً، ويوماً وليلة بمكهم^(٣)

وثبت مشروع المسح على الخفين بالنسبة للبيئة المطهرة

عن الأعمش عن إبراهيم عن همام قال: «قال جرير، ثم توصاً، وضج على حفيه، فقبل بفعل هذا» فقال نعم، رأت رسول الله ﷺ يوصاً، ثم توصاً، ومسح على حفيه^(٤)
قال الأعمش قال إبراهيم: «كان يعجبهم هذا حديث، لأن إسلام جرير كان بعد مرور المائدة»

يعني إسلام جرير كان بعد مرور المائدة التي فيها قول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهِمْ آيَاتُ رَبِّهِمْ تَوَالٍ مُسْتَوٍ وَإِذَا قُمُوا فِي صَلَاتِهِمْ خُسْفَاءُ فَاغْبِشُوا وُجُوهَكُمْ وَأَتْبِيتُكُمْ إِلَى الْمُرَاقِبَةِ وَأَمْسَحُوا بُرُءُومِكُمْ وَأُزْجِفْكُمْ إِلَى الْكُفْرَيْنِ﴾ نبي قبل إليها ناسحة للمسح

(١) حكاة عنه ابن حجر في فتح الباري (١/٣٠٥)

(٢) حكاة من حجر في التلخيص ج ١ (١٥٨)

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٦) باب التوضي في المسح عن حديث

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٢) باب المسح على الخفين

قال الموهبي وغيره «راعى من يعمد به في لاجرع عن حرار المسح على الخفين في

الخصر و سمر، سو - كان لاجحه أو لغيره»

عن نفيحة بن شعبة رضي الله عنه قال «كنت مع النبي ﷺ في سفر فقال «يا معيرق

خذ الإداوة»^(١) فحسبها، فمطبق رسول الله ﷺ حتى نوارى عني، فقصي حاجته وعلنه

حبه شامه^(٢) فذهب يُعرج يده من ثَمَّه، فصوبت، فخرج يده من أسفلها، فصبت

عليه، فتروصاً وحرصاً لئلا يراه، ومسح على حفيه، ثم صلى»

وعن شريح بن هانئ قال «أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين، فقالت عبيث

باب أبي حنيفة فسأله: «فيه كان يسافر مع رسول الله ﷺ»^(٣) فسأله فقال «حسن رسول

الله ﷺ ثلاثة أيام وللبائس للمساقر، ويؤتى وتينه للمقيم»

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمر، عن سعد بن أبي وقاص، عن

النبي ﷺ «أنه مسح على الخفين، وأن عبد الله بن عمر سأله عن ذلك فقال نعم،

«حدثك شئت سعد عن النبي ﷺ فلا تسأله عنه غيره»

عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري «أنه سأل عنه أنه رأى النبي ﷺ يمسح على

الخفين»^(٤)

وعن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوجوه

(١) كناية الأخيار (١٤٩)

(٢) الإداوة: ما يوضع فيه ماء التطهير

(٣) شامية أي من مسح الكفار الذي في سبهم

(٤) أخرجه ابن أبي (٣٥٦) باب نهضاء في حقه المداينة وأخرجه مسند (٢٧٤) باب المسح على خفي

(٥) أخرجه مسند (٢٧٦) باب التوضؤ في المسح على خفي

(٦) أخرجه البخاري (١٩٩) باب مسح على خفي

(٧) أخرجه البخاري (٢٠٠) باب مسح على خفي

واحد، ومسح عن خفيه، فقال له عمر: بعد صعب اليوم شي لم تكن تصعبه!
قال: «ههنا عسمة يا عمر»

وقد حرم كثير من أهل العلم بأن الأحاديث في هذا الباب متواترة
وعن حرم بدلت: مسح لإسلام، واحتفظ ابن حجر، وغيره من أهل العلم
وقد أنكر المسح على الخفين هو نفس من ابتدعه، كإبراهيم والخوارزمي
ومن هنا أدخل أهل العلم هذا الباب في باب العقائد، فيشبهونه إلى هذه المسألة
الخلاف لابتدعه في هذا الباب

واما الإجماع فقد أجمع العلماء على جواز مسح عن الخفين وهم ذكره ابن ابي رزق وابن
المر

قال ابن المنذر رحمه الله وأجمعوا على أنه كل من أكمل طهارته، ثم مسح الخفين
وأحدث، أن به أن يمسح عليهما^(١)

فبأن المسح عن الخفين ثابت بالكتاب والسنة والإجماع



(١) حرجه مسلم (٣٧٦) باب جواز الصلوات كغيره من عبادة واحد

(٢) الإجماع (١: ٣٣)

مدة المسح على الخفين في الحضر والسفر

اختلف الفقهاء في توقيت مدة المسح على اقلوال

القول الأول توقيت مدة المسح على الخفين يوم وليلة في الحضر. وثلاثة

ايام ولياليهن للمسافر

وهو قول جمهور الفقهاء من الحنابلة ، والشافعية ، والحنابلة^(١)، وروية عند

(١) (أحمد: ١١/ ٢٧) ، ومأية حندي (١/ ٧)، ومطالع الصنائع (١/ ٨)

(٢) شرح ابن كثير مرافعي ٢١/ ٣٩٤، وقال الشيرازي في المذهب ١١/ ٢٠، في موقت المسح وهل

هو موقت أم لا فيه قولان قال في القلبيم غير موقت. يا روي في بن عمره هل غلب يا

رسول الله، المسح على خفص؟ هل نعم؟ هل يوم؟ هل ٢ ويومين؟ هل ٣ ثلاثة؟ هل

٤ نعم، وما شئت؟ وروي: (وما يد لك؟) في حتى يبلغ سبعا قال: نعم، وما يد لك؟

ولأنه مسح بالماء فلم يتوقت كمسح بالطين

ورجع عنه قيل أن يخرج إلى مصر وكان مسح لمقيه يوم وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن^(١)،

وي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما سمي صلى الله عليه وسلم حفر للمسافر أن يمسح

ثلاثة أيام ولياليهن ويصعب يوما وليلة، ولأن أحده لا يدعو إلى أكثر من يوم وليلة بمقيم.

ول أكثر من ثلاثة يوم ولياليهن للمسافر فلم يخو تزيده عليه

(٣) مسائل حمدا ١١/ ٣٣، وقال ابن قدامة في المعنى ١١/ ١٧٧ مدة مسح على الخفين يوم وليلة

بمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر

في أحمد النجيب ما أنسه في مسح على خفين قيل له يذهب به؟ هل نعم وهو مر

وحده وسجد مال غير وعي في مسعود وشريح وعطاء والنوري والنعدي واصحاب

الراي، وهو ظاهر مذهب الشافعي

الساكنة^(١)، وانحاره ابن حرم^(٢)

واستدلوا بها ينفي

اولاً الاحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

١- عن شريح بن هاني قال: «كنت عاتشه أسافاً عن اصبح على الخفين، فقال
عديث ماس أبي طاب فسمعه» فبه كان يسافر مع رسول الله ﷺ^(٣) فساكنه فقام جعل
رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن بمسافر، ويوماً وليلة بمقيم^(٤)
دل الحديث على توقيت إباحت المسح على الخفين بمسافر ثلاثة أيام ولياليهن
وللمقيم يوم وليلة

٢- حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: «كان نبي ﷺ يامرنا أن نسير إلا
سرعة حذاف ثلاثة أيام ولياليهن، لا من حذاف، ولكن من عاتد ويوم ويوم^(٥)
في الحديث أيضاً دلالة على توقيت مسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن

٣- عن إبراهيم التيمي- عن عمرو بن ميمون الأودي، عن أبي عبد الله الخثعمي، عن
حريمة بن ثابت الأنصاري قال: «رخص لنا رسول الله ﷺ في المسح على خفين ثلاثة
أيام ولياليهن بمسافر، ويوماً وليلة بمقيم، ولو اسرودناه لردنا»

(١) قد ورد في مناهج في سألته بن هادي، وبعض خلفاء سؤوفين ونكر ذلك أصحابه
وروي التميمي في المسح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة
(٢) المحقق (٢/ ٩٤)

(٣) حرجه مبني (٢٧٦) باب النوب في مسح على خفين

(٤) حسن حرجه لم يردني (٣٥٣٦ و ٦٩) والسنن (١٢٧ و ١٥٩)، وسنن حجة (١٢٨ و ١٢٩)
(٥) حجة (٢٣٩) وحجة البراء (١٣ و ٢٠٤) وسنن أبي شعبة (٣٦٧ و ٣٦٨) والبيهقي
(١٣٣ و ١٣٤) والبيهقي (٢٨) عن طريق عاصم بن يوسف عن زر بن حبیش، عن
صفوان بن عسان وابن حبان عن جلي عاصم وهو ابن أبي سفيان

٤- عن بسر بن عبيد الله الحضرمي، عن أبي دريس الخولاني، حدثنا عوف بن مالك الأشجعي، أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في عروة ثوب ثلاثه أيام وثلاثين عاماً، ويوماً وسنة للمصم
وقال أحمد بعد أن روى الحديث هو أنور حديث في المسح على الخفين لأل عروة

وذكر في الروي في شرح مذهب الأندلس على صفت هذا الحديث، وصححه ابن حبان به برده
عنه، مع نقل الترمذي عن ابن معين به صحيح أيضاً، عدم، والله أعلم انتهى
قلت أحمد - يعني يرجع لي هو صفت الحديث، لا يطعن بين أبي عبد الله الخليلي ووجهه بين
ثابت =

= قال الترمذي في علله الكبير (١٠٤٣) سألت محمد بن سماعيل عن هذا الحديث فقال لا
يصح عني حديث حريمه به ثبت في مسح الأله لا يعرف لأبي عبد الله الخليلي مسح به
حريمه من ثابت

قال الترمذي في علله الكبير (١٠٤٤) سألت محمد بن يحيى النخعي - ي حديث أصبح حديث
في ثوب في مسح على خفيه^٤ فقال حديث صحيح بن محمد، وحديث أبي بكره حديث
حسن انتهى، والله أعلم

١١- حسن - جرحه محمد (٦/٢٧)، و بسر أبي سعيد (١٠٦١)، و إسناده عظمي (١٩٧)
ونبيهسي (١٠٢٧٥) والنصر ي في الأوسط (٢/٣٣)، وفي الكبير (٨ - ٤)، وأصح ي في
الدرج الكبير (٢٣٩٠) من طريق داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله الحضرمي عن أبي
إدريس الخولاني .. به

وفي إسناده داود بن عمرو وهو صدوق
وفي مسان أحمد ١٣٤٤ حديث رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في عروة ثوب ثلاثه أيام
وثلاثين يوماً وليلة للمصم

سبعت بي حسن حديث هذا الحديث - حديث عوف بن مالك - بقوله هذا الحديث أنور
حديث في المسح على الخفين لأنه في عروة ثوب، وهي جرح عروة هذا النبي ﷺ وهو جرح
عنه

تروك هي آخر عروة عمر هـ سبي ﷺ، وهو آخر فعده

٥- عن زيد بن الخطاب، قال حدثنا عبد الوهاب، عن حدث ثهاجر مولى
المكرات، عن عبد الرحمن بن أبي بكره، عن أبيه لأن أنس بن مالك حدثنا عن مسطح
ثلاثة يوم وثلاثين، ولحقهم يوم وبينه^١

ثانياً الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم

قد صح مسح عن الخفين عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب،
ومن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان، وصهوان بن صالح، وغيرهم
١- عن عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان الهادي قال حضرت معاذاً و مر عمر
يختصمنا في عمر في المسح على الخفين، فقال عمر^٢ بمسح عليهما في مثل ساعته من
يومه وليلته^٣

٢- عن أبي حازم، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال في المسح على الخفين

(١) حسن يشواهده أخرجه ابن ماجه (١/ ١٨٤) وحمد في مسند (١/ ١٣٤)، وابن
حريبه (١/ ٩٦)، عن أبي شيبة (١/ ١٦٣) عن صديق ثهاجر وهو ابن محمد بن محمد عمر
عبد الرحمن بن أبي بكره، عن أبيه عن سبي ﷺ وذكره
والحديث حسن من أجل أمهات بن محمد بن محمد،
عن ابن حجر في تهذيب الأصول، وقال ابن حبان في الحديث حسن من أجل
بعض، يكتب حديثه وذكره في الثقات وقال ابن معين صالح
وله حديث شواهده صحيحة

(٢) صحيح أخرجه عبد الرزاق (١/ ٢٠٩)، والصحاح في شرح معاني الآثار (١/ ٨٤)

١- للمصنف ثلاث، وسمي يوم إلى الليل^١

٢- عن عبد الله بن عمر، عن مافع، عن ابن عمر قال: «امسح عن الخفين ما لم تحملهما» كان لا يوقت لها وقتاً^٢

٣- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ثلاثة أيام للمصفر، ويوم للمصم»^٣

٤- عن شقيق، عن عمرو بن الحارث قال: «خرجت مع عبد الله إلى مدائن، فمسح على الخفين ثلاثاً، لا يترعها»^٤

(١) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٦٤)

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/٢٠٨) عن عبد الله بن عمر عن مافع عن ابن عمر

وهو إسناده صحيح، ضعف عبد الله بن عمر مكرراً (الاسم)

وأخرجه ابن عمر في الأوسط عن إسحاق (وهو ابن يزيد النخعي) هو عبد الله بن عمر وهو ثقة

ويكنى في سنده إسحاق نخعي، وفي رويته عن عبد الرزاق مفاد قال بن حجر في إسناده الميراث. قال ابن عدي: استصغر في عبد الرزاق

قلب (ابن حجر) ما كان الرجل صاحب حديث، ولم أسمعه به وعسى به سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو بن سبيع سبي أو نحوه، لكن يروي عن عبد بن أبي أحويت مكرراً

فوقع الرد فيه على ما هي معروفة به أو هي معروفة في معرفة عبد الله بن عمر

وهو حديث أخرجه ابن عبد البر في المحقق من طريق عبد الله بن عمر الصحيح - يثبت في الحديث إسناده صحيح، والله أعلم

(٣) صحيح. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/٢٠٧) وروى عبد الرزاق في الأوسط (١/٣٦)

(المصنف) في شرح معاني الآثار (١/٨٤) من طريق الثوري عن سيبه بن كهل عن إبراهيم

عن الحارث بن حويل، عن عبد الله بن مسعود

(٤) صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٦٥)

٦- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «يسمح للمسافر عن الخطين ثلاثة أيام وللبهين، ويسمى يوم وسنة»

القول الثاني لا وقت للمسح بل يفعل مطلقاً من غير مدة محددة
وهو ما ذهب اليه المالكية في لمشهور عندهم. ورواية عبد الشافي في القديم^٣

واستدلوا بما يلي

اولاً باحاديث مرفوعة الى النبي ﷺ

١- ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي بن عمار أنه سأل النبي ﷺ عن مسح الخطين فقال مسح على خفص^٤ قال نعم^٥ قال يوماً^٦ فقال النبي ﷺ يوماً^٧
فقال ويومين^٨ فقال وثلاثة^٩ قال نعم وما شئت^{١٠}

(١) صحيح أخرجه أبو أي شيه (١٦٦٦) عن ابن عتبة عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن موسى بن سلمة الخليل، عن ابن عباس
(٢) قال مالك في المدونة (١٦١) لا يسح بمسح على خفيه فاب وقد كان قبل ذلك يجوز يسح عليها قال ويسح اسافر، ويس بذلك وقت
(٣) قال النووي للمحرم (١٥٤٦) ان حكمة اسأله ماثلوا أصحاب عن ان يذهب الصحيح توقفت للمسح، وأن القديم في ترك التوقيت صحيح ويوجد ولم يذكره كثير من لأصحاب فعلى القديم لا يتوقف المسح بالأيام

(١) صحيح أخرجه أبو داود (١٥٨٨) و ابن ماجه (٢٥٧٧) وأبو بكر السيوطي في الأحاديث المشي
(٢) (١٦٣٤)، والد محسن (١٩٨١) والبيهقي (١٧٨١) والحاكم في المستدرک (٢٧٦٦)
والطبراني في الأوسط (٣/٣٦٣)

ومدار الحديث عن يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن مسعود عن محمد بن يزيد بن أبي ريدة
واشرف عن محمد بن يزيد بن أبي ريدة
عروي عنه عن عباد بن يحيى، عن أبي بن عمار بن قيس واسطه

روي وابنه ابن ماجه والدارقطني : حتى بلغ صبغاً

٢- عن علي بن رباح، أن عتبة بن عامر حدثه أنه قدم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
وعني حدثني فقال لي عمر كم نكح يا عتبة ثم سارع فحدثني فذكرت من جمعه إلى
الجمعة، فقلت: قد نكحته أيام قال لحيث وأصبت الثمن

وروي عنه عن أبيه بن عماره لأبي بصير، روي عن أبيه بن عماره

بن عماره بن عماره لأبي بصير

وعنه بن يزيد بن أبي ريدان الذي دار إسناده حديثه عليه مجهول في ذلك أبو حاتم في المحرر

والتعديل (١٢٦ ٨) وقال ابن حجر في التلخيص المجهول حال (١ ٥١٣) وذكره العيني في

الضعف (١٤٧/٤)

قال أبو داود (١ ٤١) وقد خيف في مسنده، ليس هو ما يروي، وروى عن أبي حنيفة، ويحيى

بن أبي حمزة السجستاني، عن يحيى بن يوسف، وقد خيف في مسنده

وقال ابن حجر في التهذيب (١ ٣٥٨) في مسنده جهالة، منظر

(١) إسناده صحيح بدون لفظ الثمن أخرجه بن مسعود (١ ٥٥٨)، وأبو عيسى (١ ١٩٥)،

وحاكم في المستدرج (١ ٢٨٩)، والنعماني في معجم الكثر (١٧ ٢٨٦) والبيهقي

(١ ٢٨٠) روى تاريخ دمشق (٢ ١٣٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ ٨٠) حدث

سليمان بن سعيد قال ثنا بشر بن بكر قال ثنا موسى بن علي عن أبيه، عن عتبة بن عامر.

وقال ثنا يزيد بن أبي ريدان، ثنا فضل بن فضالة، فقصي عن مصر عن يزيد بن أبي

حبيب عن عبد الله بن الحكم البجلي، عن عتبة بن عامر، بمثله

وهذا حديث يومئذ، قال أبو بصير، قال حري عمرو، وأبو حنيفة والبيهقي عن يزيد

بن أبي حبيب، عن عبد الله بن الحكم البجلي، أنه سمع عمرو بن رباح المحمي بنحو عتبة

بن عامر يذكر مثله عن أبيه، فقال: حسبك، والله يرضى الثمن

وحدثت مروى من طريق عن علي بن رباح عن عتبة بن عامر عن عمر بن الخطاب

الطريق الأول كما عند الطحاوي قال حدثت سليمان بن شعيب قال ثنا بن بكر، قال

موسى بن علي عن أبيه، عن عتبة بن عامر، قال، فذكره

وروي من طريق يزيد بن أبي حبيب، واختلف عليه

وهو حديث إسناده صحيح. ووجه الاستدلال كما ذكر الطحاوي في شرح معاني الآثار يعني قول عمر هـ بقعة «أصب نُسْءاً» يدل أن حديث عمره عن النبي ﷺ .
لأن النُسْء لا يكون إلا عنه. كماه يرفعه بلقي بنبيطة

= فروه عنه حيوة من مريح و مفصل بن فضاله و اس هبعه عن يزيد بن يزياد عن عبد الله بن الحكم، عن علي بن رباح، عن عقبة بن عامر
رواه حريز بن حماد، عن يحيى بن ابوب عن يزيد بن يحيى عن علي بن رباح، عن عقبة
واسعظ من الإسناد عبد الله بن الحكم البلوي
وإخرجه الطبراني في الكنية من طريق عبد الله بن صالح حديثي البث عن عبد الله بن الحكم
اليماني عن علي بن رباح عن يحيى بن حماد عن علي بن رباح
وعنه بن الحكم عن علي بن رباح عن لا يزيد بن أبي حبيب، وقال عنه الذهبي مجهول. قال
الدارقطني في حديثه السبع ليس مشهور وقال في موضع آخر ليس بالمتروك وقال
خوردادي في كتاب لأباصيل لا يعرف بعدالة ولا خرج عظماء من (٣٧٦)
وعبد الله بن الحكم من ماضي عن علي بن رباح عن إسناد صحيح
فالحديث، إسناد صحيح كما ذكر الدارقطني من طريق موسى بن علي عن أبيه
و أهل الدارقطني بقوله (السنة) في لعظ عمر رضي الله عنه لعقبه بن عامر (أصببت النُسْء) يقال
في العمل (٣١٠) : وبعده مفصل بن فضاله : و هبعه عن يزيد بن يحيى عن عبد الله
بن الحكم البلوي عن علي بن رباح قال فيه (أصببت نُسْءاً) وحدثهم عمر و بن حماد
و يحيى بن أبيات : البث من سمع هذا قاله فقال عمر (أصببت) و هبعه عن النُسْء) كذا قال
من نقلهم، وهو المصروف. والله أعلم
قلب (أحمد) جاءه بقعة النُسْء من طريق بشر بن بكر عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه،
عن عقبه بن عامر أنه قدم عن عمر و بشر بن بكر ثمة يعرب، وعل هذه إلى باده من عن نه

٣- عن أنس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفَّيْهِ قَائِمًا فَيَسْجُدُ فِيهَا وَيُتَمَسِّحُ عَيْنَيْهَا ثُمَّ لَا يَجِدُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ

٤- عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: يا رسول الله، أيجتمع الرجل حبه كل ساعة؟ قال: لا، ولكن يَمَسُّهَا مَدَّةٌ

ثانيًا الآثار عن الصحابة ومنها

١- عن محمد بن زياد عن ربيع بن الصلت قال سمعت عمر رضي الله عنه يقول: «إِذَا بَوَّضَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ حَبِيْبُهُ، فَيَمَسُّ عَيْنَيْهِ، وَيَبْصُرُ فِيهَا، وَلَا يَجِدُهُمَا إِلَّا شَاءَ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ»^(١)

(١) إسناده ضعيف أخرجه الدارقطني في سننه (٣٧٦/١) والبيهقي (١٠٠/٢٩٠).

وفي سننه مقدم بن داود بن عيسى قال: الذهبي ضعفه الدارقطني، وهذا ساني بن شاذي يظن سير أعلام النبلاء (١٣/٣٤٥)

(٢) إسناده ضعيف أخرجه أبو يعلى في سننه (١٣/٩) قال: حدث أحمد بن إبراهيم حدث أبو بكر الحنفي، حدث عمر بن سعد بن بسار قال: فرأيت بعضه كتاباً معه، قال: فيه حديثي عمر بن إسحاق بن بسار قال: الدارقطني ليس بالقوي وذكره ابن حبان في الثقات وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت يي عنه فسكت، ثم خرج وثبعه (٦/٩٨)

(٣) إسناده حسن موثوق من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٣/١) وحاكم في مسنده (١٠٠/٢٩٠) والبيهقي في سننه (١/٣٧٩)

واحدثت حاتم بن عبد الله بن أسد بن موسى قال: ابن حجر عنه محدثي يعقوب وجاء في مذكرات الحفاظ (١/٤٠٦) قال السجستاني هو مشهور حديث وقال الساجي نعم، ولو لم يصنف كان خير له ووثقه ابن يونس

قال الذهبي في الميزان (١/٣٦٤). قال الساجي نعم، لو لم يصنف كان خير له =

= و قال البخاري هو مشهور حديث + عدم اسهاده البخاري + جتمع به الباقين + ابو داود + ما عدا به باس الا ان لم يجرم ذكره في كتاب التبيد فقال مكر حديث و ذكره من حديث في كتاب (٨ ٣٦) ، و ذكره ابو حاتم في المخرج والتعديل و لم يذكره و ذكره حنفي في معرفة الثقات و قال ثقة مبرور صاحب سنة و قال من حجاز في تفرغ صدوق به ب و صرح أسد بن موسى هذا العطار من داود الطيالسي ، قال ابو حاتم ، ري لا بأس به هو صدوق و قال من حجاز في التفرغ عبد الوهاب من داود بن مهزيب ابو صالح الطيالسي بن مبرور مصر ثقة و لكن هذه نسخة جارية من طريق ضعيف في نسخة مقدم من داود و مقدم من داود قال المصنف في سير اعلام النبلاء (١٣ ٣٤٦) قال الساسي في كنى بس ثقة و قال ابو عمرو محمد بن يوسف الكندي كان فقيهاً فقيهاً ، لكن ما محمود في انه به و قال ابن القطي ضعيف و قال ابن موسى كنى به

و ذكره بن خوري في الضعفاء و هو وكن (٣ ١٣٧)

فعل هذا يبقى الطريق الصحيح للحديث هو طريق أسد بن موسى ، وقد اختلف هو أسد بن موسى ، ورواه عن حماد بن سلمة مرة عن محمد بن زياد ، عن أسد بن الصديق ، سمعته عمر ، فذكر الحديث موقوفاً من قول عمر وقد رقت على نسخة لأسد بن موسى في العمل (٣ ٩١) قال و الصحيح من هذا الخبر هو ما روي عن طريق عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد بن سلمة ، عن محمد بن زياد قال سمعته يزيد بن الصلت ، سمعته عمر بن الخطاب

و رواه حرة عن حماد بن سلمة عن عبيد الله وثابت عن أنس

قلت (الحد) والذي رواه عنه هو طريق أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعته يزيد بن الصلت سمعته عمر بن الخطاب هو ما يهم به القيد

ودلت لأمر

١. نسخة عبد الرحمن بن مهدي التي ذكرها ابن حرة في هذا الطريق

٢. نسخة نسخة عبد الوهاب من داود لأنها من طريق مقدم من داود و عبد بن صبيح

٣. لا بأس به صحيح من حرم هذه له و به وإن كان من حرم ضعف الرواية الأولى لضعف أسد بن موسى ، وهذا لا يكتم

٢- عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: «امسح على الخفين ما لم تملعهما» كان لا يوقت لها وقتاً^١.

٣- عن أسامة بن زيد، عن إسحاق بن مولى رائدة، أن سعد بن أبي وقاص خرج من الخلاء، فتوضأ ومسح على خفيه، فقل به: «اتمسح عليهما» وقد خرجت من الخلاء^٢.

٤- محفوظ عن السيوطي من طريقه صحيحه حديثه مدحه الصحيح، وهذا الحديث بشري بن عبد الله النخعي، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٨٠) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وهو إسناده صحيح؛ لأصح عبد الله بن عمر (مكرر الاسم).

وأخرجه بن أبي شير في الألبان عن صحيح: «هو ابن إبراهيم بن إدريس» عن عبيد الله بن عمر وهو ثقة.

ونكس في مسنده صحيح إدريس وفي رويته عن عبد الرزاق مقال: قال ابن حجر في مسنده الميراث: قال ابن عسبي: استحسن في عبد الرزاق.

قلت: (ابن حجر) ما كان الرجل صاحب حديث، ولم يسمعه أبوه وعسى به، سمع من عبد الرزاق مصابغة وهو بن سبع سنين أو نحوها، نكس روي عن عبد الرزاق حديث مكره فوقع فيه، هل هي من فاسد؟ أو هي معروفة في نفوس عبد الرزاق؟

وهو حديث حديث أخرجه ابن عبد البر في (المعجم) من طريق عبد الله بن عمر الصنعيني ونكس الحديث جاء عبد بن عبيد (٢٨٠) عن هشام بن عمار عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «لا يوقت في مسح على الخفين» وقت.

وهذا ابن حزم في المحلى (٢٩٣) قوله: «لا يصح خلاف الحديث عن أحد من الصحابة إلا» عن ابن عمر فقط، فثبت رويته من طريق هشام بن عمار عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في مسح على الخفين شب.

فثبت أحدًا قاضي يرجح في هو أن الحديث من طريق عبيد الله بن عمر، وهو الصحيح. وعليه فأحدث صحيح من قول ابن عمر، وإسناده أعلم.

قال «نعم» إذ أحببت بعدد من الخفص وهم عذراتنا، فامسح عليهما، ولا تجمعهما إلا خاصة»

القول الثالث يمسح المقيم خمس صلوات وإن تجاوز اليوم والليلة، وخمس عشرة صلاة للمسافر

وهو قول الشعبي، وبه قال إسحاق، وأبو ثور، وسفيان بن داود، حكاه عنهم ابن المبر^(٦)

واستدلوا بما يلي

قال ابن المنذر رحمه الله وقد بعض من يقول بالعموم ثلاث لما حذف أهل العموم في هذا الباب بطريق إلى أقل من خمس، وهو أن يصلي بامسح خمس صلوات، فقد به.

(١) أخرجه من أبي شعبة (١/٦٨) وفي نسخة خاصة من يده وهو «المسي»

وأما ما بين يده النبي كان انساني وعبره جس بسوي وقد بن جعفر في التكريه (٩٨/١) صلواتهم

وجاء في الترمذي الكبير (٢/٢٢) أنه من يده من أبيه. مدي كان عبي بن سعيد نقصان يسكب عنه وقد أبو حاتم في الخرج والتعجيل (١/٤١٠) أنه من يده النبي كان من معين كان يحبو من سعيد لأبرصاه وقد حمدي بن حسن وفي عم دفع أحاديث ماكره. وفي عام بو محمد عن يحيى بن معين هو ثقة وقال أبو حاتم الر. بن يكتب حديثه ولا ينجح به القول في نسخة من يده أن حديثه يحمي ماء يفرده حتى فيه محامه و لأما به الصحيحه عن الصحابة فيها نوعيت المسح ثلاثة ليال للمسافر

(٢) قال ابن خنثر في الأوسط (١/٤٤٤) وفي هذه مسألة من ثلاث، وهو - لمسح من حقه بسم بامسح خمس صلوات لا يمسح أكثر من ذلك

روى هذا العموم عن الشعبي، وبه قال إسحاق، وأبو ثور، وسفيان بن داود

وترك ما زاد على ذلك ، احتسبوا لأن الرخص لا يستعمل فيها إلا أقل ما قيل ، وإذا احتسبوا في أكثر من ذلك وجب الرجوع إلى الأصل ، وهو غسل الرجلين .
القول الرابع التوقيت يسقط في حال المشقة والضرورة : كغسل البريد الذي يشق عليه برع خفيه ويتضرر بذلك فإنه يسمح حتى يصل إلى صفته

وهو قول شيخ الإسلام بن تيمية ^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لو كان في خدعه بعد مضي الوقت ضرر مثل أن يكون هناك برد شديد من جلع حمية ، تصرر ، كي يوجد في أرض الشوح وغيرها ، أو كان في رقبته من جوع وعسل ، لم ينظروا فيقطع عنهم فلا يعرف الطريق ، أو يخاف إذا فعل ذلك من عدو أو سبع أو كان إذا فعل ذلك فته وجب وسحب ذلك فيها قيل أنه ييمم وقيل أنه يسمح عيها بضرورة وهذا أقوى : لأن سهره صدر كس الحيرة من بعض الوجوه ، لأحاديث التوقيت فيها الأمر بالسح يوم وليلة وثلاثة أيام وسائهن ، ومن فيها سهي عن إرباده إلا بطريق مفهوم ، ومفهوم لا عموم به ، فإذا كان يجمع بعد الوقت عند إمكان ذلك ، عمل بهذه الأحاديث

وعنى هذا بعمل حديث عفة بن عامر لما خرج من دمشق إلى خدمة بشره المصنق بفتح دمشق ، ومسح أسبوعه بلا جمع ، فقال له عمر : أصبغت الشئبة وهو حديث صحيح

وليس الخف كالبحيرة مطبقاً ، فإنه لا يسوعب بالمسح بحال ، ويجمع في الغفيرة الكبرى ، ولا بد من سبه على طهارة ، لكن المصنود أنه إذا تعدد جمعه والمسح عليه أولى

(١) الأوسط (١/٤٤٥)

(٢) عمدة القاري (٢/٢٦٥)

من انبسم، وإن قدر أنه لا يمكن حمله في الظهارة الكبرى، فقد صار كخبرة يمسح عنه كنهه^(١) كما لو كان على راحته خبرة يستوعبها

وقال أيضاً رحمه الله لما ذهبتُ على يريد وخدمنا بسم، وقد انقضت مدة المسح، فلم يمكن السرح والوصف، إلا بالقطع عن الرفقة أو حسيهم عن وجهه بتصريحه أو بالوقوف؟ ذهب على ظني لعدم التوقيت عند الحاجة، كما ذهب في الخبر^(٢)، وثبت حديث عمر، وقوله عقبه بن عمر: «أصبحت الشبهة» على هذا توقيت بين الأثر، ثم رأيه مخرجاً به في معاري من عائد أنه كان قد ذهب على يريد كما ذهب، فذهب دمشق، ذهب بشير بالفتح من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة، فقال له عمر: صدكم، تسرع حديث؟ فقال صد يوم الجمعة قال «أصبحت» فحدث الله عن آخره^(٣)

(١) مجموع الصاوي (٢١/ ١٧٧)

(٢) مجموع الصاوي (٢١/ ٢١٥)

مناقشة الأدلة

وأما القائلون بالتوقيت يوماً وليلة للمقيم وثلاثة أيام وباليوم للمسافر، منهم
استدلوا بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، وشر الصحة التي صرت معها، وأجابوا
على الأقوال الأخرى بما يلي

فأما الأحاديث التي استدل بها على عدم التوقيت، فمنها الضعيف، ومنها ما فيه
رياضات لا تثبت، ومنها المخالف للصحيح

الحديث الأول ما رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ
عَنِ الْخَمْرِ فَقَالَ أَمْسَحْ عَلَى الْخَمْرِ هَذَا نَعَمْ قَالَ يَوْمًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ
«يَوْمًا» فَقَالَ وَيَوْمَيْنِ؟ فَقَالَ «وَيَوْمَيْنِ» فَقَالَ «ثَلَاثَةً» قَالَ «نَعَمْ وَمَا شِئْتَ»
وَيُرْوَى بِهِ أَيْضًا مِنْ مَدِينَةٍ وَبَدَارِ قُطَيْبٍ «حَتَّى يَلْعَسَ»

والحديث إسناده ضعيف فلا ثبت عن النبي ﷺ وقد سبق أن ضعفه
واستدلوا بحديث عبي بن رباح أن عقبه بن عامر قدم على عمر ببشره بفتح دمشق
قال وعليّ خمر فقلت في عمر كم ثب يا عقبه ثم تسرع حديث؟ فذكرت من جمعه إلى
الجمعة، فقال مدني به أيام قال «أحسنت وأصبأه»

وهو حديث إسناده صحيح، ووجه الاستدلال كما ذكر الطحاوي في شرح معاني
الآثار ففي قول عمر هذا بعقبه «أصبأه» بدل أن دلت عليه عن النبي ﷺ،
لأن الشئ لا يكون إلا عام، كونه مرفوعة بالنبي ﷺ

واجيب بأن كلمة «الشئ» قد حكى بضعفها وشذوذها بعض من أهل النعم
وأنه قد ثبت عن عمر بن الخطاب القول بالتوقيت بأحاديث صحيحة في مر معها

قال البيهقي رحمه الله وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه التوقيت،
فما أن يكون رجع إليه حين جاءه الثوب عن النبي ﷺ في سوقه، وما أن يكون قوله
الذي يوافق السنة المشهورة أو

وقال ابن عبد البر رحمه الله ثبت التوقيت عن علي بن أبي طالب وابن عباس
وحذيفة وابن مسعود من وجوه، وأكثر السبعين والعقهاء عن ذلك، وهو لا حياط
عندي لأن نسخ ثبت بالتواتر، ونفى عنه أهل السنة وخيمه، وطعن ابنس على
انقضاءهم، فلي قال أكثرهم أنه لا يجوز نسخ بمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة،
ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام وثلاثينها، فالواجب على العالم
أن يؤدي صلاته يقيناً، وأبصر المس، حتى تجمعوا على مسح، ولم يجمعوا فوق
الثلاث بمسافر، ولا فوق اليوم لممسف.

وقد احتج أهل الوقت في شيء من حدود الوقت ومراعاة الحدث وعدد
الصلوات، والذي ذكره لك أو ما ذهبوا إليه من ذلك، وبالله التوفيق

وعنه بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ فيها تحديد الوقت، وقد جاء به القول عن
كثير من صحابه، فهذا أو بالقبول والامتناع

واستدلوا بحديث ثابت عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «إد تَوْصاً
أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفْيَةً، فليُضَلَّ فِيهَا، وليَتَسَخَّرْ عَلَيْهَا، ثُمَّ لَا يَتَلَمَّعُهَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ
جَنَابَةٍ»

وأحيب عليه بأن حديث مكمم في صحبه كما أشرنا له في تحقيق الحديث

(١) مس البيهقي (١/ ٢٨٠)

(٢) بصر المهيد (١١/ ١٤٣) والاسدي (١/ ٢٢١) لاس عبد الم

والذي ترحح أنه موقوف من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإن ثبت الحديث فإن أن نجعل عن أنه يمسح عنهما ثم لا يجنبهما إن شاء إلا أمر حاد في مدة الثلاثة أيام، كما ذكر ابن خوري

وأما يرحح به، وعدنا الحديث الوقت أصبح أكثر، ولم يضمن في صحتها فتكون هي الأرجح، والله أعلم

وحديث ميمونة زوج النبي ﷺ، أنها قالت يا رسول الله، أتجمع الرجل حميه كل ساعه؟ فإن لا، ولكن يتسكنها ما بدا له^(١) أجيب بأن الحديث ضعيف، ولم يثبت واستدلوا بالأثر من الصحابة رضي الله عنهم

أما أثر عمر من الخطاب السابق فأحب أنه قد صح عن عمر القول بالوقت وأما أثر ابن عمر رضي الله عنهما فقال ابن عمر رحمه الله وهذا لا حجة فيه، لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه، بل أنكره حتى أعلمه به سعد بن كوفه ثم أوجده في خلافته، فلم يكن في عدم المسح كغيره، وعلى ذلك فقد روي عنه التوقيف. روي من طريق حماد بن زيد، عن محمد بن عبيد الله العمرمي، عن دفع، عن ابن عمر قال أين تسببون عن مسح على الخفين بمسافر ثلاثاً وبمقيم يوماً وثلاثة^(٢)

وروي عن ابن عمر القبول بالتوقيت، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا هشيم، قال أخبرنا عمار بن عبد الله، مولى بني مخزوم، قال سمعت ابن عمر سأله

(١) قال ابن خوري في التحقيق في أحاديث خلاف (١: ٢١٠) في موضع حديثكم وليس حقيقة. فتمسك بهر وليس عندهما، ثم لا يجنبهما إن شاء إلا أمر حاد. وهذا محمول على مدة ثلاث يدينا

(٢) محل (٢: ١٩٤) والحديث مسند ضعيف، وقد سبق بيان ضعفه

رجل من الأنف عن مسح عن اخفى قال ثلاثة أيام للمسافر، ونمميم يوم وليلة

واما اثر سعد بن أبي وقاص وفيه أنه مسح عن حقه، فقبل به مسح عنهما وقد خرجت من خلاف^{١٢} قال نعم، إذا أدخلت القدمين حقي وهدم طهرنا، فامسح عنهما، ولا تجمعهم إلا لحاجة

في سادته معلول، لتفرد أسامة بن زيد النخعي، ومخاضه المول الصحيحه التي أفادت المحدث

وأجملاً فالجواب عن هذه الآثار التي استدلوا بها أنه منها الصحيح ومنها ضعيف الذي لا يشك، وأن ما صحح عن عمر بن عمر قد صحح عنها أيضاً بقول بالتوفيق، وقد صحح عن عمر بن مسعود الصحيح بالتوفيق، ولم يصحح عنهم بقول فيه، فلا يصح قول صحابي حقه على قول آخر، بل عدد لأنار الصححة التي لم يصحح على قائلها بالتوقيت، وقيل دلت عدداً أحاديث الرسول ﷺ الصححة التي تقول بالتوقيت، فهي حجة يجب العمل بها

ولذلك قال ابن عمر رحمه الله ثم لو صحح عن أبي بكر وعمر وعنه رضي الله عنهم ما ذكرنا، وكان قد حالف دلت علي وابن مسعود وغيرهم، لو صحح عند شريح البرد إلى بيان رسول الله ﷺ وبينه عليه السلام قد صحح بالتوفيق، ولم يصح عنه شيء غيره أصلاً

(١) بساده ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٤/٩) وفي سادته فيلان بن عبد الله بن أحمد هو أحب إلي من سهل بن دينار بطر الجرح وسعد بن (٥٣/٧) وسهل بن دينار ضعيف حدث عنه عليه علم أنه فيلان بن عبد الله بن قنبر (٢) لمحمد (٢٠/٩٤)

واما دليل من وقت التوقيت بعدد السنوات فاجيب عنه بأنه قول ضعيف بوجود
 نص صحيح عن النبي ﷺ بتحديد احدى يوم وليلة لمصعب وثلاثة أيام للمسلمين
 للمسافر، وعنه عمل جميع من الصحابة والتابعين

واما دليل من قال بعدم التوقيت في حال المشقة والضرورة وهو قول شيوخ الإسلام من
 سمعه وقد سبق ذكره فوجه فاجيب عليه بأن الأصل في الرجل غسلها، وهو ما دلت عليه
 آية النصوص، وقد حذر النبي ﷺ من عدم استيعاب القدم بعسلها فقال «وَيَلَّ
 بِالْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» معناه

: يا حياء المسح على الخفين يبيح الله في ذلك كما مر معنا، وقد حددت مسه كيفية
 المسح ومدته وحياء الدليل بذلك من حديث النبي ﷺ

فلا يصير الا لما جاء الدليل به، وعدد فعل النبي ﷺ وفعله يحدد له في
 مسحه فيها للمسافر والمقيم، فوجب عند الوقوف عدم ما نص عنه ﷺ

واما حمل حديث عقبة بن عامر ما حرج من دمشق إلى مدية بشره لاس من منع
 دمشق ومسح أسوعا فلا حرج فقال له عمر (أصبت شنة)، كان في حال الضرر
 فحمل بعير دليل، ولم يأت في حديث ما بين ذلك، مع ذكر ما في لفظه الشنة وعدم
 ثبوته

الترجيح

بعد عرض الأدلة ومناقشتها ونحوها عنيها يبين لي قوة قول الجمهور العائدين
 بوجوب مسح يومه وبه لمصعب وثلاثة أيام وليلتين للمسافر ما جاء به الدليل
 ثابت عن النبي ﷺ، وهو فعل جمهور الصحابة من بعده رضي الله عنهم، والتابعين
 من بعدهم، والله أعلم.

الباب السابع

فقه الصوم في السفر

وفيه مباحث

- ١- هل يجزئ الصوم في السفر؟
- ٢- هل الصوم للمسافر أفضل أم العطر؟
- ٣- هل يجوز للمسافر أن يبيت النية بالعطر، ويصبح معطر قبل السفر؟
- ٤- هل للمسافر أن يعطر إذا دخل عليه رمضان وهو في سفر؟
- ٥- من سافر ليلاً في رمضان هل له أن يفطر سبيحة هذا اليوم؟
- ٦- من أصبح في الحضر صائماً، ثم سافر في سبيحة يومه، هل له أن يفطر؟
- ٧- من نوى إقامة مدة معينة هل له العطر؟
- ٨- من سافر ليترحل، كرجل حديث عهد بروج أو ليفطر في نهار رمضان،
- ٩- من صام برؤية مكان، ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت، فما الحكم؟
- ١٠- هل ينطبق حكم المسافر على سائقي السيارات والحافلات لعمليهم المتواصل في نهار رمضان؟

أحكام الصور للمسافر

المبحث الأول هل يجري الصوم في السفر؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين

القول الأول «يصح صومه في السفر ويجزئه»

وهو قول جمهور العلماء من النخعي والمالكي، والشافعي، والحنابلة

واستدلوا على أن صوم المسافر بحرئ، ويسقط عنه العريضة بالقرآن والأحاديث

المروعة إلى النبي، وما ثبت من عدد من الصحابة رضي الله عنهم

ادلتهم من القرآن

قَالَ صَلَّى ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْهُاءٍ لَخَرُ يُرِيدُ اللَّهُ

بِحَسْبِ الْيُسْرِ وَلَا يُرِيدُ بِحَسْبِ الْيُسْرِ﴾ [البقرة: ٨٥]

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٧/ ٢٢٩)

اختلف العلماء في صوم رمضان في السفر

فقال بعض أهل الظاهر لا يصح صوم رمضان في السفر فإن صامه لم يعبء وبحسب قصده

بظاهر الآية، وخديث أبيس من أهل الصيام في السفر وفي حديث الآخر: «ثبت العشاء»

وقال جمهور العلماء وجميع أهل المتوى يجوز صومه في السفر ويعقد ويجزئه

قال ابن رشد في بداية المجتهد (١/ ٢١٥)

أما المسألة الأولى وهي أن صام غريمس ومسافر هل يجزئه صومه عن فرضه أم لا فإنه

اختلفوا في ذلك

ذهب الجمهور إلى أنه إن صام غريمس وأجره رذهب أهل الظاهر إلى أنه لا يجزئه، وأن

فرضه هو أيام آخر

قال الجصاص رحمه الله في هذه الآية دلالة واضحة على ان الإفطار في السفر رخصة
يسر الله بها عبداً، ويؤكد الإفطار واجباً لا رماً لربائب عبادة قوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَخَفُّكُمْ﴾
أي ييسر لكم ﴿سورة ٨٥﴾ يدل على ان سافر محرر بين الإفطار وبين الصوم

١. سافر ﴿عَافِرُهُ وَأَمَّا يَسَّرُ مِنَ الْفَرَاءِ﴾ [حرص ٢٠]

٢. سافر ﴿يُرِيدُ أَنْ يَسَّرَ مِنْ هَدْيٍ﴾ [السفر ١٩٦]

فكل موضع ذكر فيه التيسر، ففيه الدلالة على تسهيل

واستدلوا من السنة بالأحاديث الآتية

١- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كان يسافر مع النبي ﷺ فلم يجد الصائم
على المفطرة ولا المعطر على الصائم»^(١)

٢- عن عائشة رضي الله عنها: «روح النبي ﷺ أن حرمه من عمره الأسلمي قال: نسى
ﷺ آصوم في السفر وكان كثير الصيام» فقد «سكنت فضله وإن شئت
فأفطر»^(٢)

٣- عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «خرج مع النبي ﷺ في بعض أسفاره في يوم

(١) أحكام القرآن للجصاص (١/ ٢٦٥)

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٥) باب «بعض أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار»

(٣) أخرجه البخاري (١٨٤١) باب «الصوم في السفر» وأخرجه مسلم (١١٢١) باب «الحج» في
الصوم والمفطر في السفر

قال ابن حجر رحمه الله في التلخيص الحبير (٢/ ٤٠٤)

فيه ادعى من حرمه أنه لم يسأله عن صومه التطوع، بل عن فومه في رواية عندهما لا في أسره
الصوم، بل بنفسي عليه بان عند أبي داود في رواية صحيحته من طريق حماد بن محمد بن حمزة
عن أبيه عن حماد، لم يفتني أنه سأل عن الفرض وصححتها حاكم

حاراً، حتى يصبح الرجل يده على رأسه من شدة الحر، وما في عبادة إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة .

٤- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : «كنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، عند الصائم، وما انقطر، ولا يحد الصائم على انقطر، ولا لمقطر على صائم. يقولون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويقولون أن من وجد ضعف فأنقطر فإن ذلك حسن»^(١).

٥- عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال : «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال لرجل : «أترى فأجدخ ؟» قال : «يا رسول الله الشمس !» قال : «أترى فأجدخ لي ؟» قال : «يا رسول الله الشمس !» قال : «أترى فأجدخ لي ؟» فقال : «فوجد له فشرط، ثم رمى بيده ها هنا، ثم قال : «إذا رأيتم الليل أقل من ها هنا، فقد أنظر الصائم»^(٢) سمع جرير وأبو بكر بن عائش عن شاذان عن ابن أبي أوفى قال : «كنا مع النبي ﷺ في سفر

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٢٣) باب الصوم في السفر، وأخرجه مسلم (١١٢٢) باب التحجير في الصوم والقطر في السفر

قال من عبد البر رحمه الله في التمهيد (٢٣ ١٤٧) وفي عدد حديث التحجير بصائم في رمضان إن شاء ما يصوم في سفره وإن شاء ما يفطر، وهو أمر بجميع عنه من جماعة علماء الأئمة، وهو الصحيح في هذا الباب

(٢) أخرجه مسلم (١١١٦) باب حوائج الصوم والقطر في شهر رمضان بمحدث في عم معصية

(٣) المحدث ابن عثر السويق ص ٥٤٤ وخوص حتى يسوي، وكذلك النبي ﷺ وخو

قال ابن الأثير : «ويحدث عود مسح الرأس يساه به لأمره»^(١) «في يكون به ثلاث شعب»^(٢) «وه حدث علي رضي الله عنه حدثني أبي وبيهم شرب : «بينما في حنظل وجدح الثنية خذله. انظر لسان العرب (٢/ ٤٢٩)

(٤) أخرجه البخاري (١٨٣٩) باب الصوم في السفر، وأخرجه مسلم (١١٠١) باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

٦- عن انس رضي الله عنه قال: كما مع النبي ﷺ في السفر فمما يصاتم وما ينظر
قال: قرب مرآة في يوم حار، أكثر من مائة صاحب بكاء، وما من بقي الشمس
سدها قال: فمما ينظر، وقدم المنظرون ههنا الأسماء وصفا التركيب، فهاهنا رسول
الله ﷺ: «ذهب المنظرون اليوم بالآخر»

واستدلوا أيضا بأثر الصحابة

١- عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان يسافر في رمضان ويسافر معه، فيصوم
عروءه وينظر بحسب، فلا يأمر بصبهم.
٢- عن قتادة عن شعبة، عن أبي اليسر، قال: كان في عروءه مكان عذب أمير، فهاهنا
لا تصوم، فمن صام فليصوم

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٣) باب فصل خدومه في العروء، ومسلم (١١١٩) باب أجر المنظر في
السفر إذا تولى العمل

قال ابن بطان رحمه الله في شرح صحيح البخاري (٥٨٤)

قال أبو عبد الله بن أبي حمزة: فيه أن حر خدومه في العروء أعيد من حر الصيام، وكان المنظر
ممن على جهاد وصب النعم وسائر الأعمال الفاضلة من معونه صعب وحلها باليسير
إلى حمة حاجة

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله في أحكام الأحكام (٢٢٦) فيه أمران

أحدهما أنه لا يضر صب الصباغ فده أو لاه أو أرواه

الثاني: قوله عليه السلام: «ذهب المنظرون اليوم بالآخر» فيه وجهان

أحدهما: أن يراد بالآخر جر بيت لأعمال التي يفهمها مصباح النبي حرم يديم، ولا
يراد مطلق الآخر هل سبيل العموم

والثاني: أن يكون حرهم قد بلغ في الكثرة ما سببه في آخر الصوم منه بغير آخر الصوم.
فمحصوله: بأنه لا يضر صب، وتعمل كذا الآخر كذا ينظر

(٢) صحيح، أخرجه مالك في الموطأ (٦٥٥)

قال ابن قدامة رحمه الله: وكذلك المسافر، يعني ان المسافر يسبح به المطر، فرب صام
 ذكره به دلت وأجراه، وجوار المطر للمسافر ثابت بالنصر والإجماع
 القول الثاني لا يجزئه، وعليه الإعادة؛ لأن فرضه أيام آخر، وهو قول ابن حزم
 قال ابن حزم رحمه الله بعد ما عرّض أدلة القائلين بجوار صوم رمضان في السفر
 بعد ما حتمت به كل طائفة من رتب الصوم في سفر، ثم ادّعى منه شيئا وليس
 بقول شيء من هذه الأقوال، فاحتج إلى ترجيح بعضها عن بعض لا بما كذب متفق
 على جوار الصوم لمصالح في السفر وهو خلاف قوله، فرب يرمي دفعها كذب من أجل
 ذلك. ^(١)

قال ابن رشد رحمه الله والسبب في اختلافهم فهمهم لقوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ
 مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ بين أن يُحمل على الحقيقة، فلا يكون
 حديث محدوف أصلاً، أو يُحمل على المحذور، فيكون تنقيحاً وفطر بعده من أيام أخر
 وهذا الخلف في الكلام هو الذي يعرفه أهل صناعة الكلام بلحن الخطب
 فمن حمل الآية على حقيقته، ولم يحمل على المجاز، قال ابن فرض للمسافر عدة من
 أيام أخر، لقوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
 ومن قدر (فأفطر) قال ابن فرضه عدة من أيام أخر، بد نص
 وكلا الفريقين يرجح تأويله بالأثر الشاهدة لكلا الفهمين، وإن كان الأصل هو
 أن يُحمل الشيء على الحقيقة حتى يدل الدليل على حمله على المجاز ^(٢)

(١) لمي ٣ / ٤٤

(٢) محر ٦ / ٢٤٨

(٣) بداية المجتهد ١ / ٢١٥

واستدل ابن حزم من قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال ابن حزم رحمه الله وهذه آية محكمة بإجماع من أهل الإسلام لا موحدة ولا مخصوصة، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر إلا على من شهد، ولا فرض على المريض والمسافر إلا أياماً خروجه عن رمضان.

وهذا نص جلي لا حيلة فيه ولا يجوز لمن قال: إنما معنى ذلك أن أفطرا فيه، لأنها دعوى موصولة بلا برهان، فإن معنى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

واستدل من السنة بما يلي

١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع العجم فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى بطر الناس إليه، ثم شرب قليل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام، فقال: «أولئك الغصاة، أولئك الغصاة».

قال ابن حزم رحمه الله إن كان حيدمة عليه السلام بـرمضان، فقد سمعته يقول: «أولئك الغصاة» وصر بغير فرض و بصوم معصية، ولا من إلى حذر ما سمع هذا أنه وإن كان صامه عليه السلام بطوعه، فهذا أخري لمسمع من صام رمضان لرمضان في السفر.

(١) المحض (٦/ ٢٥٣)

(٢) حرجه منه (٢١٩) باب جوار الصوم و عطر في شهر رمضان بمسافر

(٣) المحض (٦/ ٢٥٣)

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما، ان رسول الله ﷺ حرج إلى مكة في رمضان فصام، حتى بلغ الكديد فطر فافطر لاس
قال أبو عبد الله البخاري والكديد ماء يبر عصب وفديد
وفي رواية عند مسلم وكان صحابته رسول الله ﷺ يتبعونه لأحدث ولا أحدث من
أمره

واستدل ابن حزم بهذه الرواية وجعلها ناسخة لصومه ﷺ في السفر. فقال رحمه الله
لو كان ذلك فيه نص، لما كان فيه حجة، لأن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ
إيجاب الفطر في رمضان في سفر، ولو كان صوم رمضان في السفر على ذلك مباح،
لكان مباح ما حرم الله الصلاة والسلام

٣- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى
رحمًا ورَحْلًا قد طُنَّ عنه، فقال « ما هذا؟ » فقالوا صائم فقال « ليس من آلِ
الصَّوم في السفر »

(١) حرجه البخاري (١٨٤٣) باب إذا صام أيام من رمضان ثم سافر، و مسند (١١١٣) باب
الذي من الوصال في الصوم
(٢) لمحي ٦ ٢٥٠

(٣) حرجه البخاري (١٨٤٤) باب قول النبي ﷺ عن صديق عليه وشهد حرج ليس من آلِ الصَّوم
في السفر وأخرجه مسند (١١١٥) باب جماع الصوم وفطر في شهر رمضان بمسافر

قال ابن جزم رحمه الله وهذا مكشوف واضح فإن قيل ان مع عليه سلام في مثل

حال حديث الرجل !

قلنا هذا اصل لا يجوز ، لأن قلت حدث بحرم الطلوع فيها ما حذر الله بالصوم في
الحصر كمن هو في السر ، فتحصن النبي ﷺ بأجمع من انصاف في السر اعتدل هذه
الدعوى بغيره عليه ﷺ ، وواحد أحد كلامه عليه السلام عن عمومته

وفي الباب حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا ، ولكن ابن حزم لم يسد له فقال
وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم لخطب معهم ، كذا زويت من طريق محمد بن
أحمد ابن حنبل ، عن موسى بن هارون ، عن إبراهيم بن حنبل ، عن عبد الله بن موسى التيمي ،
عن أسامة بن زيد التيمي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة «سنة» عن عبد الرحمن بن
عوف عن أبيه ، رفعه إلى النبي ﷺ قال «الضائم في الشهر في رمضان كالمفطر في
الحصر»

قال أبو محمد وأن نحن فلا نحتاج بأسماء من ردد التيمي ، ولا نراه حجة لنا ولا
عيبه ، وفي القرآن وصحيح نسس كفاية ، والله الحمد !

والحديث أخرجه ابن ماجه قال حدثني إبراهيم بن محمد حرامى ، حدثني عبد الله
ابن موسى التيمي ، عن أسامة بن زيد ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة عن عبد الرحمن ،
عن أسامة عبد الرحمن بن عوف قال قال ﷺ «ضائم رمضان في الشهر كالمفطر في
الحصر»

(١) المحل ٦ ٢٥٤

(٢) صحيح حروجه بن ماجه (١٦٦٦) وفي إسناده أسامة بن زيد وهو من الكلام عنه

وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئا

واستدل بالاثار عن الصحابة رضي الله عنهم

- ١- عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، أن عمر بن الخطاب أمر رجلاً صام شهر رمضان في السفر أن يقصه.
- ٢- عن المحرر، عن أبي هريرة، قال: سمعت رمضان في السفر، فأمرني أبو هريرة أن أعبد الصيام في أهلي.

= جاء في تهذيب التهذيب (١٢ ١٢٨) وكان علي بن عيسى وأحمد وابن معين و أبو حاتم ويعقوب بن شيبة و نو دود حدثوا عن يده مرسلاً قال أحمد مات وهو صائم وكان أبو حاتم لا يسمع عدي و صريح ينفون بكونه م يسمع منه وقال ابن عبد البر لم يسمع من أبيه وحدث بصحبه بن سعد في مسند أبي حنيفة عن أبيه لا يصححونه قلت و ينفون بـ ذلك أنه اختلف في رفعه و دفعه و ينفون بـ صحيح و رجع أبو زرعة لم يوف من قول عبد الرحمن بن عوف كذا في الفهرست (٢٣٨) و كذا في راجعه (٢٨٢) ابن

- (١) إسناده ضعيف أخرجه عبد الرزاق (٢ ٢٦٧) عن ابن عيينة عن عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب به وفي إسناده عاصم بن عبد الله وهو ضعيف وأخرجه بن أبي شبة (٢ ٢٨٢) عن حدث بن يزيد بن هارون عن شعبة عن عمرو بن دينار عن حنبل عن أبيه أن رجلاً صام رمضان في شهر رمضان عمر رحمه الله أن يعبد وهو إسناده ضعيف أيضاً فيه مجهولان

- (٢) إسناده ضعيف أخرجه بن أبي شبة (٢ ٢٨٢) وفي مشكل لأب (٢١ ٦٣) من طريق المصنف بن دحيم عن ربه عن عبد الكريم عن عطاء عن محرر عن أبي هريرة ورجاله ثقات غير أن محرر بن أبي هريرة ذكره بن حبان في الثقات وقال بن سعد كان قبل حديث وقال بن حبان في التزييف موقوف قال رجوع فيه به مجهول

٣- من عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : «هسي عائشة أم المؤمنين عن أن اصوم رمضان في الصبر»

۱. عن هشام بن حسان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغفروا لي ما فعلت من بعدكم

٥- عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، قال: ألتحقنا في السفر كالمطير في

(١) إسناده ضعيف أخرجه ابن حزم في المحرر ٢/ ٢٥٦ من طريق سليمان بن حرب عن ابن
عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
وفى إسناده حماد بن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال من حدثني الثوري عن حماد بن عمار
الديلمي في الكشف قال من حدثني حماد بن عمار قال من حدثني حماد بن عمار
وفى تذييل الكمال وقال علي بن المديني من حدثني حماد بن عمار قال من حدثني حماد بن عمار
وفى عبد الرحمن بن مهدي ثمانية عشر من في سلسلة ، ولم يحصل عنه ٢ أو ٣ حديث
وعنه وقال ابن بكير من في سلسلة ، عن حماد بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
ضعيف حديثه قال المعجل لا بأس به قلت (الحماد) قد صح عنه عمار بن عمار بن عمار
أنها كانت تصوم في الشهر

(٢) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزق في مصنفه (٤٠٦٧) عن هشام بن حماد به
 (٣) إسناده صحيح أخرجه العسائي (٢٢٨٥) من طريق محمد بن يحيى عن أبي يوسف قال حدثنا أبو
 معاوية قال حدثنا ابن أبي ذرقة عن أبي هريرة عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعني
 وحيداً سمع من أبيه قال العسائي في جامع التحصيل (١٠٦٨) عبيد الله بن عبد الرحمن بن
 عوف قال با ر ر عنه حديثه عن أبي بكر وعبي الله عمنهما مرسل
 قلت قد سمعت من أبيه وعنه عن عبي الله عمنهما فكيف يمكن أن يروي عنهما وهو ممنوع بإسناده؟
 نعم، وروى عن غيره وعن أبيه وأنه

ومصحح. مناده الشيخ لأبي في السلسلة الصحيحة ١٦ ٣١٧ وقال ومذكر الصديق
الدار لعل يغف محرم وعنه عن عبد الرحمن

٦- من يحيى بن زبيدة قد سألت عنه، بن أبي رباح عن الصادق في سفر قد
 ١٠٨ المعروف فلا، وأما التطويم فلا بأس.

۷۔ میں مالک، میں مافع، اے خدا اللہ میں عمر کی لا یصرم فی نسر

وقال الصديقي رحمه الله فان الزهري وكان يحضر حجر الأُميرين

قال (الرهری) وابی یوحنا عن أمير رسول الله ﷺ لا حرج ولا حرج إسماعيل

مناقشة الأدلة

أما اجمهور فيهم استدلوا بأحاديث صوم النبي ﷺ في السفر التي مرث معنا، وأيضاً بصوم بعض الصحابة في السفر

وأجابوا بأن قوله تعالى ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْهُارٍ أُخَرٌ﴾ لا يفيد وجوب الفطر في السفر بل هي رخصة، ومن صام أجراه صومه، وقد صح عن النبي ﷺ الصوم في السفر، وهو شئت للقرآن، كما سبق بيانه في الأحاديث السابقة

قال الشافعي رحمه الله وكان قول الله تعالى ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْهُارٍ أُخَرٌ﴾ يحمل معنى

أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين، ويجعل عليهم عدد إذا مضى مرضى والسفر من أيام أخر

(ثانيهما) ويحتمل أن يكون في أمرهم بالفطر في هذين الحالتين على الوجهة إن شاءوا، لثلاث أحوال، إن فعلوا، وكان فرض الصوم و الأمر بالفطر في المرض والسفر في أنه واحد، ثم اعدم محالاً أن كل آية إنني أرب متتابعة لا متفرقة، وقد نزل لأبيان في سورة مفرقين، فاما آية فلا؛ لأن معنى الآية أنها كلام واحد غير منقطع يُسأل بعد غيره، ثم اختلفوا في وجوب أن يه لم نزل، لا معاً لا مفردة، فدللت منه رسول الله ﷺ عن أن أمر الله امرى والمسافر بالفطر. وخاصاً هما: مثلاً يخرج من فعلاً لأنها يجزئها أن يصوم في تلك الحالتين شهر رمضان، لأن الفطر في سفر لو كان غير رخصة لم أراد فطر منه، وهم رسول الله ﷺ ثم ما في الأحاديث

قال ابن المنذر رحمه الله في هذا الحديث من المنة تخيير بمصائم في الصيام في الشهر أو الفطر، وفيه دليل أن امرء تعالى بمصايف بعدة من يوم أخر - أي هو من أفطر، لا أن عنه أن يفطر ويصلي

قال ابن عبد البر رحمه الله وفي هذا الحديث لتخير بمصائم في رمضان إن شاء أن يصوم في شهره، وإن شاء أن يفطر

وهو امر مجتمعة عليه من جماعه فقهاء الأمصار، وهو الصحيح في هذا الباب^(١) واستدلوا بهذا الحديث أبي النضر، رضي الله عنه قال حرجا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره في يوم حر حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر^(٢) وما فيه صائم إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة^(٣).

قال ابن بطال رحمه الله وفي حديث ابن عباس وأبي النضر رد لقول من قال إن الصيام في الشهر لا يعزى لأن الفطر عزيمة من الله وصدقه، إلا يرى صيامه عليه السلام في الشهر في اليوم الشديد الحر^(٤) وقول أبي النضر وما فيها صائم إلا النبي - عليه السلام، وابن رواحة

قد كان الفطر حرمة من الله تعالى، لم يحتمل نبي مثله الصيام في شدة حر^(٥) وإنما أراد أن يسن لأئمة بعده^(٦)

(١) ملام شرح صحيح البخاري لابن مبان (٤/ ١٤٦)

(٢) صحيح (٧/ ٢٢٦)

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٣) باب الصوم في شهر ورواه مسلم (١١٢٣) باب الشهر في الصوم والفطر في الشهر

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٨٦)

وقال لعنه الله وانصوم والإفطار في السفر لو لم يكونا من جنس واحد
 انبياء الله وآلهم وأهله، وأفطر بصحبة رضي الله تعالى عنهم
 أما حديث حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه، أنه قال يا رسول الله، أحدي
 عني الصيام في سفر، فهل علي حرج؟ فقال رسول الله ﷺ: «هي رخصة من الله،
 فمن أخذ بها فحسن». ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه. قال هارون في حديثه: هي
 رخصة ولم يذكر «من الله».

فقد قال النووي وظاهره ترجيح المطر، وأجاب الأكثرون بأن هذا كله ليس
 بحاج ضرراً أو يحد مشقة، كما هو صريح في الأحاديث، واعتمدوا حديث أبي سعيد
 الخدري المذكور في سابق، قال: كنت مع رسول الله ﷺ في رمضان، فب الصيام
 وما أفطر، فلا يجد الصائم على أفطر ولا يفطر على الصائم يروون أن من وجد عذراً
 فصام دون ديث حسن، ويروون أن من وجد ضعفه فأفطر دون ديث حسن
 وهذا صريح في ترجيح مذهب الأكثرين، وهو تفصيل الصوم لمن أذله بلا ضرر
 ولا مشقة طهره.

وقال بعض العلماء: أفطر والصوم سواء، المعاد لأحاديث
 والصحيح قول الأكثرين، والله أعلم.

واستدل ابن حزم بقوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ وَمَنْ هَكَذَا
 مَرِضَ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿[البقرة ١٨٥]

(١) عمدة القاري (١٦/١١) بمصر

(٢) أخرجه مسلم (١١٢١) باب الحج في المزم والمطر في السفر

(٣) شرح صحيح مسلم (٦/٢٢٩)

وقال رحمه الله وهذه اية محكمة باجماع من اهل الإسلام لا موصوحة ولا مخصوصة، فصح أن الله تعالى لم يعرض صوم لشهر إلا على من شهد، ولا فرض على المريض والمساكين إلا أيتها أخر غير رمضان

وهذا من جللي لا حيلة فيه، ولا يجوز من قال «إنها معنى ذلك إن أفطر فيه لأنها دعوى موصوغة بلا برهان» قال تعالى ﴿قُلْ هَكَأُو رُفَعَتْ كُفُّكُمْ أَوْ حُكِّمَتْ صَدُوقَاتُكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]

وأجاب الشافعي كما سبق بأن الآية لا تنفد وحوب بغير في السفر، بل هي رخصة، ومن صام أجراه صومه، وقد صحح عن النبي ﷺ الصوم في السفر وهو مثبت لعرفان

وأجاب ابن عبد البر رحمه الله فقال فأما من احتج بقوله تعالى ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ورغم أن ذلك عزمة، فلا دليل على ذلك، لأن ظاهر الكلام وسياقه يدل على الرخصة والتعجير، والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]

وأجاب ابن حزم رحمه الله على هذه الأدلة بأنها منسوخة

قال إن كان صيامه عليه السلام لم يصاب، فقد مسح بقوله «أولئك العصاة» وحذر الفطر فرحاً، والصوم معصية، ولا سبيل إلى حرمه مسح بعد أداء أو كان صيامه عليه السلام بصوغاً، فقد أحرى تسع من صيام رمضان رمضان في السفر

(١) المحن (٦/ ٢٥٣)

(٢) الإسداد (٣/ ٣٠١)

(٣) المحن (٦/ ٢٥٣)

وقال ابن الجوزي رحمه الله وقوله «وكذا أصحابه يتبعون الأحاديث ولا يحدث من أمره» من كلام الرهري، وأما درجته الراوي في الحديث ولم يمس وقد يتبع ذلك معمر بن راشد وعبد من إسحاق عن الرهري

وقال ابن حجر رحمه الله قال الرهري «وإنما يؤخذ من آخره ولا آخره من أمره رحمته» وهذه الريادة التي في آخره من قول الرهري وقعت في درجة عبد صمد من طريق المثلث عن الرهري، ونقطه «حتى نبع الكديد افطر» و«وكذا أصحابه رسول لله رحمته» يتبعون الأحاديث ولا يحدث من أمره»

وأخرجه من طريق سفيان عن الرهري، قال مثله قال سفيان لا تدري من قول من هو

ثم أخرجه من طريق معمر، ومن طريق يونس، كلاهما عن الرهري، وثنا أنه من قول الرهري

ويثبت جرم الحارثي في كتاب الجهاد، وظاهره أن الرهري ذهب إلى أن الصوم في السر مسوح، ولم يوافق على ذلك
وأما قوله رحمته «أولئك المصاة»

فقد قال النووي رحمه الله قوله «فصل له بعد ذلك من بعض الناس قد صام ففاد أولئك المصاة» أولئك المصاة هكذا هو مكرر مرتين، وهذا محمول على من صام من الصوم

أو أنهم أمروا بالفطر أمراً حراماً لمصلحة بيان جوازها، فعانقوا الواجب

(١) كشف المشكل (٢/ ٣١٤)

(٢) فتح الباري (٤/ ١٨١)

وعلى التقديرين لا يكون الصائم اليوم في السر عاصيا إذا لم ينظر به
ويؤيد التأويل الأول قوله في الرواية الثانية: **إن الناس قد شق عليهم الصوم**^١
قوله كان رسول الله ﷺ في سفر، فرائى رجلا قد اجتمع عليه السر وقد طس
عنه، فقال: **«ما لك؟»** قالوا: **«رجل صائم»** فقال رسول الله ﷺ: **«ليس من البر أن
تصوموا في السر»** معناه: **«اد شق عليكم وحققتم الضرر»**
وسياق الحديث يقتضي هذا التأويل، وهذه الرواية مبيحة لروايات المصلحة **«ليس
من البر الصيام في السر»** ومعنى الجميع: **«يمن تصوم بالصوم»**
واستدل ابن حرم بقول النبي ﷺ: **«ليس من البر الصيام في السر»**
واجاب ابن عبد البر رحمه الله: **«إن قال قائل: من يميل إلى قول أهل الظاهر في هذه
المسألة قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصيام في السر» وما لم يكن
من البر فهو من الإثم، يذكر ذلك أن صوم ومصلح لا يجري في السر
فالخواب أن هذا الحديث خرج غرضه على بعض معين. وهو رجل رأى رسول الله
ﷺ وهو صائم قد صلى عليه وهو يجود بنفسه، فقال ذلك لقوله: **«ي ليس البر أن يبيع
الإنسان نفسه»** هذا مذهب من منع والله قد حرص به في نظر^٢
له قال رحمه الله: **«الدليل على صحة هذا التأويل صوم رسول الله ﷺ في السر، ولو
كان الصوم في السر تنهى كان رسول الله ﷺ أبعد الناس منه»**
ويحتمل قوله عنه السلام: **«ليس من البر الصيام في السر»** هو أمر البر، لأنه قد
يكون لإفطار أمر منه إذا كان في جمع أو جهاد ليقوى عنه**

وأما استدلال ابن حزم من آثار الصحابة، فمنها الصحيح ومنها الضعيف، كما من
 حذره من يصوم في السفر، ومهم من كان يعطر، ولبن أخوه من في ذكر الكثير في ذلك؟
 فمنها صحيح أثبت عو النبي ﷺ أنه صام في السفر وأفطر، وحمد الله^(١)

الترجيح

بعد عرض أدلة كل فريق يتبين لي قوة قول الجمهور القائلين بحوار الصوم في السفر، وأن المسافر إن صام المفرضه أجرأه والآية الكريمة إنما أمادت حوار المفطر بمريض والمسافر، لا وجوبه وقد دلت السنة على ذلك

وقد صحح من السعي في المفطر في السفر، كما صحح عنه الصوم أيضاً في السفر وكذلك أصحابه في حياته **رحمة** وبعد موته فقد كانت عائشة رضي الله عنها تصوم في سفر

وأما لأحاديث التي تنهى عن الصوم في السفر، فمحمومة على من شق عليه الصوم في السفر، ومساق الأحاديث مدح على دلت وعليه فمن صام في سفر، فقد أدى ما عليه وأجره صومه ويقتضي سؤال أيها أفضل الصوم في السفر أم المفطر؟
الإجابة هي السبيل القادم إن شاء الله



هل الصوم للمسافر أفضل أم الفطر؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال.

القول الأول: الصوم أفضل لمن قوي عليه

وهو قول الجمهور من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣)

واستدلوا بما يلي

أولاً قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَلَى الْفِطْرِ﴾^(٤) وأما قوله ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ عَلَى صِحَّةٍ فَلَيْسَ بِالْفِطْرِ﴾^(٥) فإنه يدل على أن الفطر واجب على المريض والمسافر، والصحابة رضي الله عنهم لم يفرقوا بين الصوم والفطر في هذه الآية.

ثانياً عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «أخرجني مع النبي ﷺ في بعض أسفاره في يوم حار، حتى بصع الرجل يده على رأسه من شدة الحر، وقد لصصنا ثم لا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة...»^(٦)

(١) مبسوط ص ١٩٢ (٣)، والمبسوط للشافعي ٢/ ٢٤٣، ومبدية سبدي بشرحها (١/ ٤٠).

(٢) مبدية التكميل ص ٢٠١ (٢)، وشرح محمد خليل (٢/ ٢٤٠)، ومع حيدر (٢/ ١١٩).
(٣) الإقناع للشافعي (١/ ٢٤٥)، وخواص الكتيب (٢/ ٣٦٩)، والشرح الكبير بشرحها (٤/ ١٢٢).
واللمعوس لمرووي (٦/ ٢٦٧).

(٤) أخرجه البيهقي (١٨٤٣) باب الصوم في السفر، وأحمد بن حنبل (١١٢٢) باب النجس في الصوم والمطر في السفر.

وقال الزاوي رحمه الله: «يُعلم ان الصوم في السفر أفضل من الفطر، على مذهب المشهور لما فيه من تبرئة الدماء وحفظه عن فساد الوقت»^(١)

القول الثاني: الفطر أفضل؛ عملاً بالرخصة

وهو قول أحمد^(٢) وإسحاق^(٣) والأوزاعي^(٤) واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥)

جاء في مسائل أحمد وابن راهويه رحمهما الله

قال أحمد الإفطر في السفر أحب إلي من الصوم قال إسحاق كي^(٦)

وحاء أبي سئل إسحاق عن الصوم في السفر، فقال لا أراه، الإفطر أحب إلي^(٧)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لم قال كثير منهم: «إن الصوم أفضل» والصحيح أن الفطر أفضل إلا لمصلحة راجحة، وما قال أحد إنه لا يجوز الإفطر كما يصح بعضه خيلاً، وهذا موقوف في مواضع»^(٨)

واستدلوا بحديث عروة بن الربير عن أبي ثرايح عن حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه، أنه قال: يا رسول الله، أحد يهوى عن التصيام في السفر، فهل علي

(١) الشرح الكبير (٤/ ٤٧٤)

(٢) مسائل أحمد واسم راهويه (١/ ٢٨٧) و (إبصار) (٣/ ٢٨٨) و لمي (٣/ ٤٣)

(٣) مسائل أحمد وابن راهويه (١/ ٢٨٧)

(٤) حكاه عنه ابن قدامة في لمي (٣/ ٤٣)

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٣٦)

(٦) مسائل أحمد وابن راهويه (١/ ٢٨٧)

(٧) مسائل أحمد وابن راهويه (٢/ ٥٩٠)

(٨) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٣٦)

جداح؟ لقن رسول الله ﷺ «هي رخصة من الله» فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» قال هارون في حديثه هي رخصة ولم يذكر امر الله»
 ووجه الشاهد من الحديث أنه ﷺ ذكره أن لفطر رخصة، ومن أخذ بها فهو حسن، فقد بين له ﷺ الأفضل

وأجاب النووي رحمه الله وظاهره ترجيح المنظر، وأجاب الأكثرون بأن هذا كله مبني بحاف صرراً أو بحد مشقة، كما هو صريح في لأحدديث، وعتمدو حديث أبي سعيد الخدري المذكور في الباب، قال «كنا نعزو مع رسول الله ﷺ في رمضان، فمنا النائم ومن المنصر، فلا يجد انصام على المنظر ولا منظر على منام» يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعف فافطر فإن ذلك حسن وهذا صريح في ترجيح مذهب الأكثرين، وهو تفصل انصوم لمن أطاقه فلا صرر ولا مشقة ظاهره

وقال بعض العلماء انصر و يصوم سواء عند الأحاديث

والصحيح قول الأكثرين، والله أعلم

وأجيب أيضا

أن في لفطه احتلافا، وروية حمزة والدي أخرجه يحيى ومسلم بنقط عن حمزة بن عمرو لأسلمي أنه سأل رسول الله ﷺ «أصوم في السفر؟» فقال «إن شئت فصم، وإن شئت فأنظر»

القول الثالث: أفصل الأمرين أيسرهما عليه

(١) حرجه مسند (١٩٢) باب السجور في الصوم والمنظر في السفر

(٢) شرح صحيح مسلم (٧/ ٢٣٠)

حكاه ابن قدامة في «المغني» عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة

قال ابن قدامة رحمه الله

وقال عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة أفصل الأمرين أيسرهما، لقول الله تعالى

﴿يُرِيدُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾

التأجيل

وبعد عرضي أقول لعلماء وادلتهم يتبين لي أن الصوم أفصل في حق المسافرين

أن لم يشق عليه الصوم، وإن شق عليه الصوم في السفر، فالمطر أفصل له



معانيل في صور المسافر

المسألة الأولى هل يجوز للمسافر أن يبيت الليلة بالمطر ويصبح مفطرًا قبل السفر؟
قال ابن عبد البر رحمه الله وانفق الفقهاء في المسافر في رمضان أنه لا يجوز له أن يبيت المطر، لأن المسافر لا يكون مسافرًا بالنسبة إليه، بل يكون مسافرًا بالعمل وأنه مريض في سفره، وليس عليه في السفر كسبية في الإقامة، لأن المسافر إذا نوى الإقامة كان مقيمًا في حينه، لأن الإقامة لا تقتضي عملاً، ولأنه إذا نوى أن يسافر لم يكن مسافرًا حتى يأخذ في السفر ويعمل عمل المسافر ويترك العمل.

وقال القرطبي رحمه الله اتفق العلماء على أن المسافر في رمضان لا يجوز له أن يبيت المطر، لأن المسافر لا يكون مسافرًا بالنسبة، بخلاف المقيم، بل يكون مسافرًا بالعمل والمريض، ولأنه لا يقتضي عمل، لأنه إذا نوى الإقامة كان مقيمًا في الحين، لأن الإقامة لا تقتضي إلى عمل فاعرفا.

ولا خلاف بينهم أيضًا في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر قبل أن يخرج.

المسألة الثانية هل للمسافر أن يفطر إذا دخل عليه رمضان وهو في سفر؟

قال ابن قدامة رحمه الله ثم لا يخلو المسافر من ثلاثة أحوال:

أحدها أن يدخل عليه شهر رمضان في السفر، فلا يعلم من أهل العلم خلاف في إباحة المفطر له.

(١) التمهيد (٢٢/٤٩)

(٢) تفسير القرطبي (٢/٢٧٨)

(٣) المعنى (٣/١٢)

المسألة الثالثة من سافر ليلاً في رمضان هل له أن يفطر صبيحة هذا اليوم؟
قال ابن قدامة رحمه الله: والذي أن يسافر في أثناء الشهر ليلاً، فله الإفطار في صبيحة
الليلة، سي عرح فيها وما بعده، في قول عامة أهل العلم
وقال عبدة السلفي وأبو علي وسويد بن علة لا يفطر من سافر بعد دخول
الشهر، يقول الله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ شَهْرًا فَليَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥) وهذا قد
شهدوا في قول الله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فليَصُمْ مِنْ أَيَّامِ
أُحْرَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

وروي ابن عباس قال: أخرج رسول الله ﷺ عام الفتح في شهر رمضان، فصار
حتى بلغ النكديد، ثم أفطر وأعطى الناس ما تمتوا عليه
ولأنه مسافر فأبىح له الإفطار، كما لو سافر قبل الشهر، والآية تدل على أن الصوم
لم يشهد الشهر كله، وهذا لم يشهد كله^(١).

المسألة الرابعة من أصبح في الحضر صائماً في رمضان، ثم سافر في صبيحة يومه،
هل له أن يفطر؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال
القول الأول لا يفطر هذا اليوم
وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية، ورواية عن أحمد وأبي
والأوزاعي

(١) لمي (٣/ ١٢)

(٢) حاشي الكتيب (٣/ ٤٤٨)، ومحمد العربي (١٦: ٥٧) ورجح عربي جواز الإفطار

قال ابن عابدين رحمه الله قال في البحر وكذا لو بوى المنظر بصوم بيلا، وأصبح من غير أن يعض عريسته قبل الفجر، ثم أصبح صائلا يحل فطره في ذلك اليوم، ولو أفطر لا كفارة عليه

قلت «ابن عابدين» وكذا لا كفارة عنه - لأولى لو بوى بها -، فقله «سلا» غير قد .

قال ابن القاسم رحمه الله قلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح في حصر رمضان صائماً ثم سافر فأفطر؟

قال (مالك) يس عليه إلا قضاء يوم، ولا أحب أن يفطر، فإن أفطر فليس عليه إلا قضاء يوم^(١).

قال ابن عبد البر رحمه الله وختلف الفقهاء في الذي يصح في الحصر صائماً في رمضان ثم سافر في صومه يومه ذلك ويهضم في سفره، هل له أن يفطر ذلك اليوم أم لا؟ ذهب مالك، وأبو حنيفة وأبو حنيفة وصحاحهم إلى أن لا يفطر ذلك اليوم محض وهو قول الزهري ويحيى بن سعيد والأوزاعي، وبه قال أبو ثور^(٢).

قال الشافعي رحمه الله ولو أن مقيماً بوى بصيام قبل الفجر، ثم خرج بعد الفجر مسافراً، يفطر يومه ذلك لأنه قد دخل في الصوم مصر

قال الربيع وفي كتاب غير هذا من كنهه لا أن يصح حديث عن النبي ﷺ حين أفطر بالكعبة أنه بوى صيام ذلك يوم وهو مقسم^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٣٩)

(٢) المدونة الكبرى لمالك (١/ ٢٠٩)

(٣) الشهيد (٢٢/ ٥٠)

(٤) الأم (٢/ ١٠٢)

قال الزايفي رحمه الله ولو أصبح صائتاً مقيماً، ثم سافر: لم يجز له أن ينظر في ذلك اليوم، خلافاً لأحد في رواية وللمرئي

لنا أن الصوم عادة بحكم السفر و حصر، فبدأ أشاه في الحصر ثم سافر، عند حكم الحصر كالصلاة

واستدلوا بما يلي

١- قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْتَغُوا أَجْرَكُمْ﴾ [محمد ٣٣]

وجه الدلالة من الآية الكريمة أن من يبتغي يصبح صائتاً في رمضان، ثم يسافر في صبحه يومه، فإن أفطر بعد أبطل عمله، والله يقول ﴿وَلَا تَبْتَغُوا أَجْرَكُمْ﴾

٢- أنه عادة تختلف بالسفر والحضر، فإذا بدأه في حصر ثم سافر، لم يثبت له رخصة سفر، كما لو دخل في صلاة في حصر ثم سافر في أثناءها، ويحذف من رمضان، فإن ذلك مضطراً إلى الإفطر، والمسافر مختار

٣- بآثار عبد ابن أبي شيبة

عن إبراهيم النخعي، عن أبيه، قال كنت مع حديقه بن عدي قال وسندوه
من رجوع إلى أهلي، فقال لا أدرك إلا على أن تعزم ألا تنظر حتى تدخل أو
ودنت في رمضان قلت وأنا أعزم على نفسي أن لا أفطر، ولا أنظر حتى ي أهلي

(١) الشرح الكبير (٦/ ٤٢٦)

(٢) تهذيب (١) ١٧٨

(٣) إسناده صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٢) ٢٨٣ قال حدث أبو معاوية عن زاذان، عن
عبد الله النخعي

القول الثاني بغير إدراك عن اليوت

وهو قول ابن عمر وحكي عن الشعبي "والصحيح من مذهب أحمد، واختاره العربي من الشافعية"

قال ابن قدامة رحمه الله وفي إباحة بغير اليوم الذي سافر فيه عن أحد روايات أحاديث له أن بغير وهو قول عمرو بن شرحبيل و الشعبي و اسحاق و دود و من المنذر

لما روى غنيد بن جبير قال ركب مع أبي بصير، أنعماري سعيه من المنظر في شهر رمضان، فدمع، ثم قرب عده، فم حاور اليوت حتى دعا بالسفرة، ثم قد اقرب فقلت أنب ترى يوم^{١٤} من أبو بصرة أترغب عن سنة رسول الله ﷺ^{١٥} فأكل، رواه أبو داود

ولأن السر معنى لو واحد سلا واستمر في سفره، لأنح المنظر، فردا، وأحد في أثناء أحده، كالمريض، ولأنه أحد الأمرين المنصوص عليهما في إباحة المنظر هي، فأدحه في أثناء النهار كالأخر وأثرويه الثاني لا يباح له المنظر ذلك اليوم

(١) إسناد ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٢ قال حدثني ابن عتبة عن ججاج، عن داود عن أبي عمر، أنه خرج في رمضان فأمنظر في إسناد ججاج بن أوطاة، هو ضعيف كثير الحديث

(٢) حكاه عنه ابن قدامة في حاشي (١٣/٣)

(٣) جاء في مختصر ابن أبي (١٦/٥٧) قال لمربي، روي عن النبي ﷺ أنه جاء في محرمه إلى مكة في رمضان، حتى بلغ كراع بضمهم وضم ساس معه، ثم المنظر وأمر من صام معه بالاعتذار ولو كان لا يجوز بغيره ما فعل النبي ﷺ

وهو قول مكحول و الثرمري و يحيى الأنصاري و مالك و الأوزاعي و الشافعي وأصحاب الرأي.

لأن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر، فإذا احتتم فيها علب حكم حضر، كالصلاة والأول أصح، للخبر^(١)

أدلة هذا القول

١- عموم قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ أَوْ عَشِيرَةٌ فَلْيَسْمِعُوا أَوَّلَ نَدْوَاهُمْ﴾^(٢) والشاهد من الآية أن من خرج من بيته، فهو مسافر، وبه حكم سفر من حضر وفطر وهو في صيرة مسافراً

٢- من حاجر من عهد الله رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع العجم فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء فدفعه، حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقلع بعد ذلك أن يعصم الناس قد صام أو فقلع أولئك العصاة، أولئك العصاة^(٣)

وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد أفطر فأفطر الناس قال أبو عبد الله والكديد ماء بين خندان وقديد^(٤)

ووجه الشاهد من الحديث أنه ﷺ خرج عام فتح مكة صائماً، فبمع كراع العجم أفطره فكان ﷺ صائماً أو أنه لم يفطر آخره

(١) المصنف (١٣/٢)

(٢) أخرجه مسلم (٢/١٩٠) باب حلال الصوم والفطر في شهر رمضان بمسافر

(٣) أخرجه البخاري (١٤٢٠) باب د صام أيام من رمضان ثم مسافر، ومسلم (١١١٣) باب

جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وإذا سافر في أثناء يوم، فهل يجوز له المطر؟
على قولين مشهورين للعلماء، هما روينا عن أحمد، أظهرهما أنه يجوز ذلك، كما
ثبت في سنن أبي داود من نسخة من كتابه يفتقر إلى إخراج من يومه، ويذكر أن حدثت سنة
السي سنة

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه نوى الصوم في السفر، ثم أنه دعا به فأفطر
والناس ينظرون إليه

القول الثالث: للمسافر أن يفطر في بيته
حكاه ابن قدامة عن الحسن، وحكاه الترمذي عن إسحاق بن إبراهيم
الحظلي

قال ابن قدامة رحمه الله: وقال الحسن يفطر في بيته إن شاء يوم يريد أن يخرج
وروي نحوه عن عطاء

قال ابن عبد البر: قال الحسن بن شاذان، وأبو عيسى أحمد بن محمد، لا أثر
وقد روي عن الحسن بن شاذان، وقد روي محمد بن كعب عن أنس بن مالك في
رمضان وهو يريد السفر وقد رُحِبَ له راحته، وبين ثياب السفر، فدعى بظعم فأكل
فعلبه سنة؟ فعلى سنة؟ ثم ركب قال الترمذي: هذا حديث حسن

أدلة هذا القول

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/٢١٢)

(٢) الترمذي (٣/١٦٣)

(٣) المصنف (٣/١٣)

١- عن ابن عباس قال حرج النبي ﷺ في رمضان إلى خيبر والناس محضون، فصائم ومفطر، وفي مستوى عن رحلته دعا بقاء من ليس أو ماء فوضعه على راحته - أو على راحته ثم نظر إلى الناس فقال لمفطرون بمصوم أفطروا

ووجه الدلالة من الحديث قوله "حرج في رمضان وأساس محضون" فصائم ومفطر أي مفطر في بيته، وفيه دلالة على حوز الفطر من الفطر

قال ابن عبد البر رحمه الله واختلف لفقهاء في الفطر المذكور في هذا الحديث

وقد قوم معناه بن أصح مفطر، نوى الفطر، ففيه على في أيام سفره واحنحو بحديث الملا بن المسيب، عن الحكم بن عيينة، عن معاوية بن وهب عن ابن عباس قال صام رسول الله ﷺ من أمديه، حتى أتى قديد، ثم أفطر حتى أتى إلى مكة وهذا لا يدين فيه لما تأولوه

وقد آخرون معناه أنه أفطر في مائة معد ما مضى منه صياماً وإن الصائم حائزاً أن يفعل ذلك في سفره

٢- قال الترمذي - حدثني فيبه، عن حدث عبد الله بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن بكر، عن محمد بن كعب، أنه عن أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفره وقد رخص له رحله، وإن شاء السفر، فدى بصيامه ما كان، ففطره له - فدى - فدية ثم ركب

(١) حرجه بجاء في (١٠٢٨) باب عروه صحيح في رمضان

(٢) التمهيد (٦٧، ٩)

حدثنا محمد بن اسماعيل، قال حدث سعد بن أبي مرزوم، قال حدث محمد بن جعفر قال حدثني زيد بن أسلم قال حدثني محمد بن المنكدر عن محمد بن كعب قال أنت أس بن مالك في رمضان فلذكر نحوه
هذا حديث حسن ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كعب هو مديني ثقة وهو أخو اسماعيل بن جعفر وعبد الله بن جعفر هو ابن صحيح والد علي بن عبد الله لمديني وكان يحيى بن معين يصحفه

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث، وقالوا للمسافر أن يفطر في بيته قبل أن يخرج، وليس له أن يفطر الصلاة حتى يخرج من حذار المدينة أو القرية وهو قول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي

٣- عن يزيد بن أبي حبيب، أن كُتِبَ بن ذهل الخصرمي أخوه عن عبد الله قال حدثني جعفر بن حمزة قال كنت مع أبو بصير العفاري صاحب بني بَكَّة في مكة من القضاة في رمضان فرجع ثم قرب عداة قال حدثني جعفر في حديثه فلم يجاوز البوت حتى دعا فأسفروا قال اقرب فبنت أسب مري ميوث^{١٩} قال أبو بصير أنزع عن سبعة رسول الله ﷺ^{٢٠} قال جعفر في حديثه فأكل

(١) إسناده صحيح أخرجه المديني (٨٠) وأبو داود (١٦٠/٣) والبيهقي (٢٤٧)

ومدحه عن زيد بن أسلم قال حدثني محمد بن المنكدر عن محمد بن كعب قال البت بن بن مالك به. ورواه عن زيد بن أسلم

ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كعب هو مديني ثقة، قال له مديني وأبو حنيفة في التمهيد، وهذا إسناده صحيح. رواته كنهه ثقات، وري الحديث من طريق عبد الله بن جعفر وهو بن صحيح عن زيد بن أسلم به، وعبد الله بن جعفر صحيح

(٢) إسناده صحيح أخرجه أبو داود (٢٤١٢) وأحمد (٣٩٨٦)، وأبو داود (١٨٢)، وابن حريص (٣٦٥/٣)، والطبراني في الكبير (٢٧٩٦)

٤ - عن منصور الكندي عن دحية بن خليفة، أنه خرج من قرينه إلى قريب من قرينه عتقه في رمضان، ثم إنه انظر وأطعم معه دس، وكبره أخبروه بـ يعطروا قال فلي رجع إلى قرينه قال والله لقد رأيت اليوم أمرا ما كنت أظن أن قومنا رعدوا عن هدي رسول الله ﷺ وأصحابه^(١) يقولون ذلك بسدين صاموا، ثم قال عند ذلك: اللهم انقبضني إليك^(٢).

قال الشوكاني رحمه الله (واحدشان) يدلان على أنه يجوز للمسافر أن يعطّر من حروجه من لموضع ندي أراد السفر منه قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح، ولم يقل به إلا أحمد، ابن عيسى ومعهما، لكن احتجوا بما أكل من عذة كسرة^(٣) فقال مالك لا وقد أشهب هو مأثور وقال غيرهما يكفر

قال ابن حريجة قال أبو بكر حسب خوف قلب من نهي ولا أحمد من حبر ولا أهل دين من لا أمره بعدالة قلت (أحمد) وفي نسخة كتب من دهل، قال ابن حجر مفرق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النحوي يرد عنه يزيد وذكره في حاشية في حرج وسعديل (١٦٧/٧) كونه يذكر فيه جرأ ولا تعديلاً فالراجح أنه مجهول وعبيد بن جابر قال ابن حجر في التتبع بقول كان من بحث به فهو من مع ماله، فعلى هذا فيه صحة. وقد ذكره يعقوب بن سفيان في الثقات، قال ابن حريجة لا يعرفه قلت وم يرو عنه غير كليب بن دهل

(١) نسخة ضعيف أخرجه أبو داود (٣/ ٢٤) و أحمد (٦/ ٣٩٨)، وابن حريجة (٣/ ٢٦٦) وحدث من طريق يزيد بن أبي حسب عن أبي خازم عن منصور الكندي أن دحية بن حذيفة قلب وفي نسخة منصور كندي قال من حجر منصور وقال يدهي لا يعرفه قال علي بن مديني منصور بن زيد الكندي مجهول لا أعرفه وقال المعجلي منصور كندي مصري تابعي، ثم

ويحب أن لا يُكفّر بصحة الحديث، ونقول أحمد عند يسع لإصدار فطر بأنه على الصوم يسع الفطر كمرض، وفريق بأن مرض لا يمكن دفعه، بخلاف الأمر **قال ابن العربي** وأما حديث أسر فصحيح يعنني حوار الفطر مع أهله بغير، ثم ذكر أن قوله (من شئ) لابد من أن يرجع إلى التوقف، والخلاف في ذلك معروف في الأصول.

والحق أن قول الصعابي (من الشئ) يصرف إلى منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد صرح هذا بصحابين بأن الإفطار للمسافر قبل مجدوره النسيب من الشئ.

وقال ابن القيم رحمه الله وكان الصحابة حين يشربون الشر يفطرون من غير اعتبار مجدوره النسيب وذكر حديثين وهذه شئ ثمة كما يرى

مناقشة الأدلة

أما القائلون بأنه (لا يجوز له الفطر) فتقولهم معارض بعمل النبي ﷺ وأصحابه، كما في حديث أسر عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان، حتى بلغ كدبد أفطر فأفطر الناس **قال أبو عبد الله** وكدبداء بين عثمان وفدبد.

(١) ميل لأوطار (٤/ ٣١٢)

(٢) زاد المعاد (٢/ ٥٢)

(٣) أخرجه البيهقي (١٩٤٣) باب إذا صام أيام من رمضان ثم سافر وأخرجه مسلم (١٣٠١) حوار الصوم والفطر في شهر رمضان

قال ابن قدامة رحمه الله: ولنا قول الله تعالى ﴿لَا تَجِدُ أُمَّةَ مُعْتَدِلَةً فِي أَمْرٍ إِلَّا لَهَا عَاقِبَةٌ﴾ وهذا شاهد، ولا يوصف بكونه مسافر حتى يخرج من البلد، ومهما كان في بلد له أحكام الحصريين، ولحديث لا يقصر الصلاة، فأما أنس محتمل أنه قد كان يبر من أنس خارج معه، فإنه محمد بن كعب في صر له حديث

الترجيح

الذي يظهر لي هو أن المسلم إن أصبح صائماً ثم طرأ عليه الضر فارد الفطر، به ذلك، بدست منه من أدلة، وأما متى يفطر وهل يبرم له أن يخرج خارج عمران بده حتى يكون مسافراً؟ فهذا هو لأحوط، والله أعلم



المسألة الخامسة من نوى إقامة مدة معينة هل له الفطر؟

الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

أخرج البخاري في صحيحه قال حدثني عبد الله بن يوسف، حدثني الثوري، قال حدثني عمار، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة، أن من عاص أحمره ابن رسول الله ﷺ عمر عروده انفتح في رمضان

قال: وسمعت سعيد بن المسيب يقول مثل ذلك

وعن عبيد الله بن عبد الله بن حمزة، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صام رسول الله ﷺ حتى إذا بلغ الكديد الماء، اندي بر فديد وغسول، افطر، ثم يزل معطرا حتى اسلخ الشهر

١) أخرجه البخاري (٨٤١، ٢٦٠، ٤٠٢٦، ٢٧٩٤) من عدة طرق وفي عدة مواضع في الصحيح. ومسلم في صحيحه (١١٣) وغيره في كماله (٣٣٤) ورواه عنه، وابن أبي شيبة (١٥٧)، ومالك (٦٥١) والبخاري في تهذيب الآثار (١٠٣/١) من طرق عن ابن عباس مرفوعا

ورواه عن ابن عباس كل من مسلم، وعبد بن حمزة، وعنه، من طرق بعضها فيها ضعف ونقط حديث عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، أنه حرج عام الفطر في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد فأفطر

رابعه بعد حفظ الحديث ولكنه يعيد به ﷺ حرج عام الفطر في شهر رمضان فصام، حتى بلغ الكديد فأفطر، ويرد واحد منهم بنقطه، ثم يزل معطرا حتى يسلمح السور. وأما طرق البخاري ومسلم فليكن الحديث عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن ابن عباس، مرفوعا

ورواه عن الزهري كل من الحديث، وسفيان، ومحمود، ويونس، وعنه بن سعد، وابن جريج

كل هؤلاء بنقطه، حرج السور في رمضان فصام، حتى بلغ الكديد فأفطر، ولم يذكر فيه =

اثر سعد بن أبي وقاص

عن بن جريج قال حدثني زكريا بن عمر أن سعد بن أبي وقاص وفد إلى معاوية فأقام عنده شهرًا يقصره، أو شهر رمضان فأعطاه.

أقوال العلماء في مسألة الفطر للمسافر النازل

بعد النظر في أقوال أئمة المذاهب الأربعة لم أقف على من فرق بين قصر الصلاة والإفطار في السفر، فكل من جاز به القصر جاز له الصوم، ولم يخص أحد منهم المسافر في حال السير دون الدار، على اختلاف بينهم في مدة الإقامة التي يقطع بها حكم السفر كما سبق بيانها في مسائل الفطر.

« فلم يزل مطرًا حتى أتسلخ الشهر »

يتردد بهذا عيل بن خالد عن الزهري دون الجمع بكتاب من أصحاب الزهري، بل أضافه عن أبيث بن سعد عن عيل.

وهو عن أبيث عن الزهري، بسند طویل - مدون هذه الزيادة كل من (الحسين بن يحيى، ومحمد بن إسحاق، وعبد بن سعيد، وغيرهم من مؤلفي كتبهم عن أبيث عن الزهري - بسند طویل وأخرجه الألباني عن عبد الله بن يوسف عن أبيث عن الزهري.

ولم يأت في أبيث عن ذكر عقيل، وهذه الزيادة غير شديدة بن سعد وهو ضعيف.

وعليه يظهر ومنه من طرق الحديث شذوذ لفظة «فلم يزل مطرًا حتى أتسلخ الشهر»

والمحفوظ من الحديث بدونها، والله أعلم.

(١) إسناده صحيح أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٣٣٥)

ولي إسناده « زكريا بن عمر » لا أقف به على بوشير، عنه أن من حدث ذكره في الكتاب وابن حبان مساهل في بوشير صحيح، وعنه فهو مجهول.

القول الأول

إذا بوى المسافر إقامة أربعة أيام، أتم الصلاة، وليس له لمطر

وهو مذهب مالك، والثاقبي وأبي ثور، ورواية عبد أحمد^(١)

قال مالك في المسافر يقيم في المهل يوماً، أو ما أشبه ذلك يجوز له أن يعطر ما كان

يجوز له أن يقصر

وجاء في مختصر الخرقي: إذا بوى السفر فأقام أربعة أيام، أتم الصلاة وصام^(٢)

قال النووي رحمه الله: إذا بوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدحول ويوم

الخروج صام معي، ونقطعت رخص السفر لأن بالثلاث لا قصر معي

(١) بدوئه (١/ ١١٩ - ١٢٠)، وحاشيته للمصنف على الشرح الكبير (٣/ ٣٥٩)، ومجموع

بدوئي (٤/ ٢٩٨)، والشرح الكبير لأبي قدامة (٢/ ٦٠٨)، وبدوئه مجله (١/ ١٢٣)

(٢) قال المصنف رحمه الله تعالى: إذا بوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدحول ويوم الخروج -

صام معي، ونقطعت رخص السفر، نظر: مجموع بدوئي (٤/ ٢٩٨)

(٣) قال ابن قدامة في الشرح الكبير (٢/ ١٠٨)، وعنه: بدوئي، إقامة أربعة أيام، أو ما أشبه ذلك -

وهذا قول مالك والثاقبي وأبي ثور

وبين أيضاً أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء تعي تحديد مدة الإقامة للمسافر

بأربعة أيام، أو ما أشبه ذلك، فإنه يصبح في حكم المقيم ولا تجزئ عنه حكم المسافر

وهي أيضاً فتوى فضيلة الشيخ ابن باز رحمه الله

مجموع فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٨/ ٩٩)، ومجموع بدوئي لأمامنا -

(١٢/ ٢٧٦)

(٤) المندوحة الكبرى (١/ ١١٩)

(٥) مختصر المزي (١/ ٢٤)

(٦) المجموع (٤/ ٣٥٩)

القول الثاني قول الحاشية إذا بوي المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين

صلاة أتم

وهو مشهور مذهب لإمام حماد وداود ورواية في مذهب أحمد أن بوي الإقامة أكثر

من أربعة أيام أتم

قال المرداوي رحمه الله إذا بوي الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاة أتم

ولا يصح هذا إحدى روايات عن أحمد، احتارها الحارثي وأبو بكر والمصنف، قال في

الكافي هي المذهب^(١).

وعليه فالأئمة الأربعة على أن المسافر البارز له المطر، على اختلاف بينهم في هذه

أداة

القول الثالث إذا أرمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم، وإذا بوي فوف ذلك

قصر^٢ وهو مذهب أبي حنيفة، وسفيان الثوري

قال أبو حنيفة من قدم بدنه وهو مسافر، صلى ركعتين حتى يجمع على إقامة خمسة

عشر^٣ يوماً

قال السمرقندي رحمه الله إذا بوي المسافر إقامة خمسة عشر يوماً في مكان يصح

للإقامة، فإنه يصير مقيماً^(٤)

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٠٠)، وبعي (٢/ ٦٥)، وبيانه مجهد (١/ ١٢٣)

(٢) لأصحاب (٢/ ٢٣٠)

(٣) المبسوط لبشاي (١/ ٢٦٦)، والحنيفة عن أهل مذهبهم لبشاي (١/ ١٦٨)، وبعي (١/ ١٢٣)

(٤) (١/ ١٢٣)

(٥) الحجة (١/ ١٧٢)

(٥) تحفة الفقهاء (١/ ١٥٠)

وبالنظر في أدلتهم فإنهم استدلوا بأدلة قصر النبي ﷺ هذه لمدة مختلفة فمنهم من أخذ بأفتها، ومنهم من أخذ بأكثرها، ومن دام يقصر - صلاة فهو مسافر، والمسافر به المقصر في السفر، وهذا بالإجماع

القول الرابع لا يفطر إلا من كان على سفر، وأم النازل - ولو ليوم - لا يفطر وهو قول ابن حزم، رحمه الله

قال ابن حزم رحمه الله ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس، فعليه إذا سافر الإقامة المذكورة أن يسوي الصوم ولا بد، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك؛ لأنه إن لم يفطر إذا كان على سفر، وهذا مقبوع

من أفطر عمدا بعد أخطأ أن كان حائلا مذكورا، وعصى - كان عتفا، ولا قصده عنه؛ لأنه مقبوع صحيح ظن أنه مسافر

فإن سافر من المن وهو في سفره أن يرحل عدا، فعمد هو الصوم، فليكن من بعد حدثه - فعمد، فهو مقصر؛ لأنه مأثور به فعل، وهو على سفر فعمد هو الإقامة المذكورة

وهذا بخلاف الصلاة؛ لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوما فيمضي في الجهاد، وبقصر أربعة أيام (يقبها) في الحج، وبقصر ما يكون فيه من الصلوات مضافا ما بين مرقه إلى رحله من غدا، ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون فيه مسافرا

فإن قيل قال الله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ شَهِدَ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فهذا على سفر أقلها - أو كان (على) في هذه الآية معناه ما طنتهم من يردده السفر لا بدحور في السفر، نوحب على من أراد السفر وهو

في منزله أن يفطر - وإن بوي سفر بعد يوم - لأنه على سفر!! وهذا لا يثبت في أنه لا يقوله أحد

وسقطه أيضًا أول الآية، إذ يقول تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

فوجب على الشاهد صومه، وعن المسافر إضراره، بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ شَيْءٌ فِي الشَّعْرِ» ونقوله عنه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ غَيْرَ الْمَسَافِرِ الصِّيَامَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ»

فصَحَّ أنه ليس إلا مسافر أو شاهِد، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر، وليس المسافر إلا مثل لا يصوم، فلا يفطر إلا من اضطر، بخلاف من يمكن، ومن كان مقيمًا صائمًا، فحدث له سفر، فإنه إذ برز عن موضعه فقد سافر، فقد بطل صومه وعليه قضاءه، وبالله تعالى التوفيق

فإن قيل بل نقيس الصوم على الصلاة!!

قلنا القياس باطل، ثم لو كان حق تكار هذا منه باطلًا لأنهم متفقون على أن قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما، فرد: لم نجر عندهم قياس قصر صلاة على قصر صلاة أخرى، فأبطل وأبعد أن يقاس قصر على فطر

وأيضًا فقد بوي في الصلاة سائر إقامة فطر إلى حكمه لم يسم، ولا يمكن دمج في الصوم، فصل عن كل حال قياس أحدهما على الآخر، وبالله تعالى التوفيق
ويلاحظ أن من حرم في مسألة قصر الصلاة حدد المدة بعشرين يومًا

القول الخامس ان نوى المسافر إقامة محددة، فله ان يعطر عشرة أيام أو أحد عشر - على اختلاف الروايات - فيقتصر على ذلك، ولا يجوز الزيادة عليه إلا بدليل وهو قول الشوكاني في بيل الأوتار

قال الشوكاني رحمه الله عن ابن عباس أن نبي صلى الله عليه وآله وسلم عرا عروء الفتح في رمضان وصام، حتى إذا بلغ الكديد جاء نبي بن فديك وعُصف بن ميمون فمطروا حتى أصبح شهر ربه الحادي

ووجه الحجة منه أن صبح كان عشر يفرق من رمضان هكذا جاء في حديث ممنوع عنه وحديث يدل على أن المسافر إذا أقام بيده مردد، أجاز له ان يعطر منه تعدد الأيام، كما يجوز له ان يعصر، وقد عرفناك في باب قصر الصلاة ان من حضر رحله في بلد، وأقام به يومه صلاته - لأن مشقة السفر درائبه، ولا يعصر إلا إلى مقدار لمة التي قصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع قدمته، ولا شئت أن قصره صلى الله عليه وآله وسلم في ثلث ائمة لا يعني بقصره في رادعها، ولكن ملاحظة لأصل معت من محاورتها لأن القصر للمقيم بشرعه انشراح، فلا شئت له إلا بسبيل، وقد دل الدليل على أنه بقصر في مثل هذه التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تقدم الخلاف في مقدارها، فيقتصر على ذلك

وهكذا يقال في الإفطار الأصح في المقيم أن لا يتعذر له ان مشقة السفر عنه إلا لدليل يدل على حوازه، وقد دل الدليل على أن من كان مقيمًا بيده وفي عرمة السفر يعصر مثل لمة التي قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بمكة، وهي عشرة أيام أو أحد عشر - على اختلاف الروايات - فيقتصر على ذلك، ولا يجوز زيادة عليه إلا بدليل

الترجيح

وبعد عرض اقوال أهل العلم نجد أن الجمهور مستدبر بفهمهم لتحديد مدة العطر
لمسافر السفر فأتينا على قصر الصلاة وقد سبق لنا هذه الأقوال ومناقشتها في
مسألة مدة العطر للمسافر الذي لا يدعي لتكراره ها
وأما الشوكاني فإنه استند بحديث البخاري وفيه زيادة (هم يركع عطرًا حتى
انسلخ الشهر) وهي زيادة شاذة لا تثبت، فقط ما استند به رحمه الله
ولم أقف على دليل صحيح في هذه المسألة بأن النبي ﷺ عطر في رمضان وهو معجم،
وكذلك لم أقف على قول أو فعل يصحبه أعول عنه في القول بعطر السفر السار،
غير ما سبق من أقوال أهل العلم ورحمهم الله
وعليه فإن قول أبي حرم ها له وجهه وقوته، والله أعلم



المسألة السادسة من سافر لترحيل كرجل حديث عهد برواح أو لمطر في
بهار رمضان

س له الترحيل، لأنه أراد التحيل على الشرع، ومن كان ذلك مقصده عوف
بعضه

فشرط السفر ألا يقصد التحيل عن الفطر، فإن قصد ذلك فالفطر عنه حرام،
والصيام واجب عليه حينئذٍ

وقد اتفق الفقهاء، رحمهم الله، على جواز الفطر في السفر الواجب، كسفر الجهاد
والحج والعمرة

كما ذهب جماهير أهل العلم إلى جواز الفطر في السفر المندوب والمباح، لأنها محض
سبب حب ثبوت فطر مرسوم **بشيء** في وجوعه من السفر الواجب ووجوعه مباح، وأما
المندوب فهو سفر طاعة

وأما سفر المعصية فاختلفوا فيه على قولين، أصحهما حرمة الفطر فيه، ومثال ذلك
السفر لبلاد تكفر بحدث عن الدعارة والمحدثات وخبرته، وسفر قضاة الصرب
والمصوص ومن في حكمهم، من يشركون بمسجد في الأرض ويؤدرون المؤمنين في
أمراتهم وأموالهم

المسألة السابعة من صام برؤية مكان، ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم أو
تأخرت، فما الحكم؟

قال النووي رحمه الله لو شرع في الصوم سدد ثم سافر إلى بلد معد برواقه احتلال
حين رآه أهل البلد الأول، فاستكمل ثلاثين من حين صام

فإن قلنا لكل بلد حكمٌ بعبده موجهان، أحدهما يرمه الصوم معهم؛ لأنه صادر
 منهم والثاني يطر لأنه الترم حكم الأول.
 وإن قلنا نعم الرؤية كل البلاد يرم أهل البلد الذي موافقة في الفطر، وإن شئت
 عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو معبره، وعنهم قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت
 عندهم لرمه هو الفطر، كي لو رأى هلال شوال وحده، ويفطر سراً
 ولو سافر من بلد لم يروا فيه إلى بلد رآه فيه، فمئذوا اليوم التاسع والعشرين من
 صومه

فإن حمسنا الحكم، أو قلنا له حكم البلد الثاني عبده معهم، ولرمه قضاء يوم
 وإن لم يعمم الحكم وقتنا به حكم البلد الأول يرمه يصوم
 ولو رأى الهلال في بلد وأصبح مئذوا معهم، فسارت به سفينة إلى بلد في حد الحب
 فصادف أهلها صائمين

قال الشيخ أبو محمد يرمه إمساك بقية يومه إذا قلنا لكن بعد حكم نفسه
 وسنجد إمام الحرمين وعرابي الحكيم

إن الرعي وتصور هذه المسألة في صورتين
 إحداهما أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثاء من صوم القديس لكن يستل لهم لم
 يروا

والثانية أن يكون التاسع والعشرين مستل اليهم لأحر صومهم يوم
 قال وإمساك بقية النهار في التصورين إن لم يعمم الحكم كي ذكرنا
 وجواب الشيخ أبي محمد مكي على أن لكل بلد حكمه، وأن بمنقول حكمه أنه
 المستل إليه

وإن صعب الحكم فأهل البلد الثاني إذا عرفوا في أثناء اليوم أنه عهد، فهو شبه بما
 سى في باب صلاة العبد إذا شهدوا برؤية الهلال يوم ثلاثين ولو انفق هذا السفر
 لعدلين وقد رأيا الهلال بأنفسهما وشهدا في البلد الثاني، فلهذه شهادة رؤية الهلال يوم
 ثلاثين، فحجب الفطر في الصورة الأولى

وأما الثانية فإن عمنّا احكم بجميع البلاد لم يعد أن يكون كلامها على التفصيل
 السابق في باب صلاة العيد فإن عهد شهادتهم فصور يوم واحد نعم الحكم، ينتفتت
 إلى موطن

ولو كان حكمه بأن أصبح صائماً، فسارت به سعيته إلى قوم معيدين فإن عمنّا
 الحكم أو قد له حكم لمن أنه أفطر ولا فلا، وإذا أفطر بقى يوم واحد يصم لا
 شهية وعشرين يوماً

المسألة الثامنة من فضيلة الشيخ هل يطبق حكم المسافر على مانقي
 الميقات ولحافلات لعملهم المتواصل في شهر رمضان؟

وحسب فضيلته بقوله نعم يطبق حكم السفر عليهم فهم لقصر وجمع وأفطر
 يوم فأن من من يصومون وعمنهم من من

فل يصومون في أيام الشتاء لأنها أيام فصرة وباردة

أما المتفرد حل من من هم حكم المسافر ويجب عليهم الصوم



(١) المجموع (٦/ ٢٧٧)

(٢) مجموع فتاوى ابن عثيمين رحمه الله (١٩/ ١٤٢)

الباب الثامن

فقه المرأة في السفر

١- المحرم تعريفه وشروطه

٢- سفر المرأة بلا محرم

٣- سفر المرأة بلا محرم لحج الفريضة

٤- مسالة

بها سفر المرأة بلا محرم

٦- هل يشترط الرقعة الامة

٥- المسافة التي يحرم المحرم للمرأة العجوز

٧- وسائل المواصلات الحديثة ، وأثرها في سفر المرأة بغير محرم

٨- حكم إقامة المرأة في غير بيتها بلا محرم

٩- إذن الزوج لزوجته في السفر

فقہ المرأة في السفر

سفر المرأة بلا مهر

(١) هذه المسألة أوردتها في رسالة لأمينها. ولقد قدمها لي فضيلة الشيخ مصطفى الحديدي حفظه الله، ويُن رأيه

في المسألة في مقدمة الرسالة عراباً أن أصمها عنا حفاظاً على ما رأي شيخنا حفظه الله فقال حفظه الله: «هذا ويجوز في أن القلب الطهر إلى من لا يهبه بمكذب، ألا وهو وبعد أن تُقرر أن سفر حر بدون مهر لا يجوز، وذلك بالأحاديث الواردة في هذا المصنف

فأقول: لا بعض الاختلافات في هذا الباب، كمنعه السفر الذي يُسبب به - أ - لا ومنها محرم

وأيضاً على النهي عن السفر بدون مهر محرم معناه «أم أنه أمرٌ معيَّن»

ب - من نكح نكحاً في حال وجودها؟ هل هي خوف على حر؟ من يعرض عن البو؟ هـ م ماذا؟

ج - الظاهر أن هذه هي النكح الواضحة، ومن ثمَّ هل يجوز. يقرأ السفر بلا مهر مع رفقة أم لا؟

لا؟ بهذه مسألة

ولمَّ مسألة أخرى، وهي ما حد الضرورة، فنحنه بسر، كي يسافر بلا مهر؟

فأقول في هذا المقام - وبالله التوفيق - .

أن الضرورة تنجس في الأعراس، فتنجس بالحلال من الأعراس.

فليس الضرورة تنجس في كل شيء، والدم وحجم خمر، كالضرورة تنجس في كذب

مثلاً

ويجب الضرورة، تنجس لأكل خمر، كالضرورة تنجس في التصوير

في الحاصل أن تقدير حجم الضرورة، لا يحد بالمهر، المسباح بسببها، وهذا في رأيي، والله

اعلم به، نابع في هذا مبحث فقد يكون مانع عن سبب المثال في شخص يعمل في بلدة غير

بديهة، عني فقل غير فطر، ودعوة غير دونه، وهذه سبب منه، وجهه وبين منه مأ

يكفي لمرور (إحصاءها)، وإن كان معه ما، يكفي بدونه (إحصاءها)، يمكنه يسأل قبل ماله.

لقد يه شخص لو حوله في بلدة بلا وجه، ولو حوله روحه بلا روح، وسوقه ذات صلاحه

لأسره، ولو حوله بغيره سبب أيضاً عن صاعده، قد يه شخص - لا يه - به وجهه

بالبطائرة لمدة ساعة أو ساعتين أو أقل أو أكثر، فبلا مع رفقة منه، وهو كتاب الطب، لا على أن =

المحرم تعريفه وشروطه

قال ابن منظور رحمه الله ذو المحرم من لا يحل له نكاحها من الأقارب كالأب والأب والعم، ومن يجري مجراهم^(١)

وفي مختار الصحاح المحرم خوام، ويقاب هو ذو محرم منه إذا لم يحل له نكاحها^(٢)

ثانيه اصطلاحاً

قال ابن قدامة رحمه الله المحرم زوجها أو من تحرم عنه عن التأييد بسبب أو سبب مباح كأنسها وسها وأحبها من سبب أو رصاع^(٣)

- يستقبح هذا الزوج بالعدو ويوصف أحد أهله في مصادر من أمر شخص بمثل هذا فلا يقر به بعيد عن التصويب بل أراها صوره رحمه الله فيها لأمر لم تذكره
فالحاصل أن الله ورسوله يحبون في حديثه بالاحكام الشرعية والله اعلم
- (١) لسان العرب (١٢/ ١٢٣)
 - (٢) مختار الصحاح (١/ ٥٦)
 - (٣) المعنى (٣/ ٩٨)

وقال النووي رحمه الله وقد قُدمنا ان المحرم هو كل من حرم عليه مكاحها على

التأنيده بسبب مباح طهرتها

فصل في التأنيده اختر من أخت امرأته وعمتها وحائنها ومحوهن، ومن

تتها قبل الدخول بالأم

وقوت السبب مباح، احرار من م لموطوءه شبهه وستة، فإنه حرام على التأنيده

لكن لا بسبب مباح، فوطء شبهه لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا يعبر به

وقال ابن حجر رحمه الله محرم المرأة من حرم عليه مكاحها على التأنيده إلا أم

الموطوءة بشبهة وملاعه، فهي حرامان على التأنيده، ولا محرمية هناك، وكذا أمهات

المؤمنين، وأخواتهن بحصنهم بقوله في الحريص «سبب مباح» لا حرمتها، وخرج بقوله

(تأنيده) أخت المرأة وعمتها وحائنها وستة قد عقد على الأم ولم يدخل بها

وقال الهيثمي رحمه الله والمحرم «فتح ميم» من لا يحل له مكاحها، ووقع في رواية

أبي سعيد عند مسلم وفي داود «لا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو أمها أو ذو

محرم منها»

واختلف في المحرم، فيجوز له سفره مع محرمها باسمسبب كبيه وأخيه وابن

أخيه وابن أخيه وحائنه وعمها، ومع محرمها بالرباع كأخيه من الرباع وابن أخيه

وبن أخيه منه ومحوهم، ومع محرمها من مصاهرة كأي زوجها وابن زوجها

ولا كراهة في شيء من ذلك إلا أن مالكا كره سفرها مع من زوجها بعد النكاح

(١) شرح صحيح مسلم (١٤/١٥٣)

(٢) فتح الباري (٤/٧٧)

بعد تعصر الأول، وكذلك يجوز هؤلاء الخفوة بها والمنظر لبيها من غير حجاب، ولكن لا
يحل المنظر شهوة

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله المحرم هو الرجل يدي تحرم عليه المرأة بسبب
كأنها وأحبها، أو يلبس صاحبه كالترويج وأبي الترويج وابن الترويج، والآن من الوضوح
والأح من الرصاع . ونحوهم"

شروط المحرم

١- أن يكون عاقلاً فلا يصح لمسجون أن يكون محرماً للمرأة في سفره، ولم أقف
على قول للمعنياء بخلاف ذلك

٢- أن يكون بالغاً فلا يصح لمطل الصغير ولا نصبي الذي لم يبلغ أن يكون
محرماً للمرأة في السفر، ولم أقف على قول للمعنياء بخلاف ذلك

قال ابن قدامة رحمه الله وبشرط في المحرم أن يكون بالغاً عاقلاً، من لا أحد
فيكون نصبي محرماً^١ من لا، حتى يخلع؛ لأنه لا يقوم بنفسه، فكيف تخرج معه
امرأته^٢ ودنت لأن المقصود بالمحرم حفظ المرأة، ولا يحصل ذلك من غير التبع؛ لأنه
محتاج إلى حفظ، فلا يقدر على حفظ غيره^٣

٣- لإسلام وهو محل خلاف بين أهل العلم

بعد الحاشية نكاح لا يكون محرماً للمرأة المسلمة

قال ابن قدامة رحمه الله والكافر ليس بمحرم للمسلمة وإن كانت ابنة

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/١٢٨)

(٢) مجموع فتاوى ابن باز (٨/٣٣٦)

(٣) المصنف (٣/٩٩)

قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت ابنته لا يزوجها ولا يسافر معها، ليس هو محرم.

وقال أبو حنيفة والشافعي هو محرم، لأن محرمه عنه على التأكد، ولأن أن كانت المحرمه يقتضي خبوة بها، فحجب أن لا تثبت نكاحه على مسلمة، كحجته لتفعل، ولأنه لا يؤمن عليها أن يفتنها عن دينها، كأنفعل، وبعد احتجبه أن المحرمي ليس بمحرم، والدمي يجوز أن يكون محرماً، وحكاه ابن قدامة عن أبي حنيفة والشافعي.

قال ابن نجيم العمري رحمه الله والمحرم من لا يجوز له مكاحها على الأبد يعرفه أو رضاع أو مصاهرة أو أضعفه شمس لمسم ودمي وأظهر والحد ولا يردُّ عليه المحرمي الذي يعتمد إباحة مكاحها، واسم القريب إذا لم يكن مأموماً، ونصبي الذي لم يخدم، ومحبوب، لأن المقصود من المحرم احتط والحصانة، وهو مقصود في هؤلاء الأربعة، ولم أر من شرط في بروج شروط المحرم، وسعي أنه لا فرق، لأن الروح إذاً يكن مأموماً أو كان حبيباً ومحبوباً، يوجد منه ما هو المقصود كما ذكرناه^(١).

وقال النووي رحمه الله وأعلم أن حفيضة المحرم من النساء التي يجوز النظر إليها وخلوةها والمساورة بها كل من حرم نكاحها على التأكد بسبب حرمتها، والذي يظهر لي والله أعلم أنه لابد أن يتوافر في المحرم للمرأة ما يجعلها تأمن معه.

(١) لمسي (٣) ٩٩

(٢) البحر الرائق (٢/٣٣٩)

(٣) شرح صحيح مسلم (٩/١٠٥)

عن نسيب من هلاك، ومن حفظ عرضها، وقبل ديث ديبها
وهذا لا يتحقق في نسي لصغير ولا المحزون، وكديث أمها في ديبها لا يتحقق في
الكافر وإن كان أبوها، ولدث فصر أحد أحوط وأسلم، والله أعلم
وقال الخطيب الشربيني رحمه الله وشرط لعادي في التحريم أن يكون بصراً^(١)
ومما سبق تتضح لنا صور المهرم.

١- ما حرم بالنسب كإب الميرة وإن برئ، وأبيها وإن علا، وأخيه وابن أخيهما وابن
أختها، وحاف وعمها

٢- ما حرم بالرضاع، وصورتهم مقاربة للصورة المتقدمة كإخ وأخ وأخ، ونعم
والخال، وكل من حرم من الرضاع

٣- ما حرم بالمصاهرة كأبي الأرواح، وابن الأرواح، وروح النسب^(٢)

وحلاصة الأمر أن يشترط في المهرم شرفان

الأول أن يحرم عليه تكحها عن الناس

الثاني أن يتحقق بمرأه لأمن معه في أمور ديب وديبها

(١) ابن قاسم العبادي هو أحمد بن محمد بن عبد العباسي شهاب الدين من أهل الدجوة ببلد سامعي مد بري
بالمدينة المنورة حاشاً من صحيح سنة (٦٩٤هـ)

من تصانيفه حاشاً الأبيات البيهات، على شرح جمع الجوامع، وشرح شرح الودعات، وحاشية على
شرح المنهج، وأخرى عن جملة المحتاج

بغلا من شذرات ذهب (٨/ ٢٣٤) ومجموعه برقي (٢/ ٤٨)

(٢) مضي المحتاج (١/ ٤٦٧)

(٣) جامع أحكام النساء (٢/ ٤٥٤)

الحكمة من استصحاب المهرم في السفر

ليس أساس هذا الحكم سوء "نظر مدبرة وأحلافها، ولكنه حب طاعة لسمعها
 ذكر متها، وحمايه لها من طمع اندي في قلوبهم مرص، وسعاية محتاجاتها، مدراء
 صعبه تحتاج لمن يقوم بحماها، وفي السر يرداد هذا الصعف والخاصة من عموم
 محتاجها



اولاً : أدلة تحريم صر المرأة بلا محرم

الاحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

١- عن أبي نعيم - مولى ابن عباس - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ : « لا يسافر امرأة إلا مع ذي محرم ، ولا يدخل عليها رجل ، إلا ومعهما محرم » فقال رجل يا رسول الله ، اني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتي تريد الحج ؟ فقال « أخرج معها »

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم »

٣- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وكان عوامع النبي ﷺ التي عشرة عروة قال سمعت أربعاً من النبي ﷺ فأعجبتني ^(١) قال : لا يسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعهما زوجها أو ذو محرم ، ولا صوم في يومين البطر والأصغر ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب ، ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي هذا ^(٢)

٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يعمل لامرأة مؤمن بالله واليوم

(١) أخرجه البخاري (١٧٦٣) باب حج النساء

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٦) باب كيف يقضى الصلاة ، وسمى النبي ﷺ يوماً ونسبه يوم

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٣) باب الصوم يوم سفر ، وأخرجه مسلم (٨٢٧) باب سفر المرأة مع

محرم إلى حج ، عم

الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم^١

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «لا يحل لامرأة أن تسافر ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم منها»

٦- عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها»^٢

٧- عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لا تسافر امرأة بريد، إلا ومعها ذو محرم»

الأثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم

١- عن ابن شهاب، قال حدثني عمر بن عبد الرحمن، ان عائشة أخبرته، ان اما سعد بن خنيس قال «سئى رسول الله ﷺ لمراة أن تسافر إلا ومعها ذو محرم»

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٩) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٩) باب سفر امرأة مع محرم إلى حج وغيره

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣٨) باب في كم يقصر الصلاة وأخرجه مسلم (١٣٣٩) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

(٤) إسناده حسن أخرجه ابن حزم (١٣٥) وابن حبان (٣٤٨) وخطبه في معاني الآثار (١١٢/٢)

وقال البيهقي «وهذه الرواية في الثلاثة واليومين وصحيفة : كذا في نسخة من غير ثراء من ثلاث من غير محرم هناك «لا» ومثل غيرها يسافر يومين من غير محرم هناك «لا» ويوم هناك «لا» فإدى كل واحد منهم ما يجب ولا يكون عدد من هذه لا عدد من حيث يسافر وبالله التوفيق

عن ابن حبان في صحيحه (٣٤٨) سمع هذا جابر بن عبد الله بن جابر، عن أبي هريرة، وسامع من سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فانظر هناك جميع المحفوظات

وبعمره. ولعلنا عايناه الى بعض النساء، فقالت: «ما كنكم ذو محرم»
 قال ابن عثان رحمه الله: ألم تكن عاتية بالهبة أيا سعد الخدي في الرواية؛ لأن
 أصحاب النبي ﷺ كلهم عدون لعدته، وإني أرادت عاتية بقول: «ما كنكم ذو محرم»
 يريد أن يسكن كنكم ذو محرم يسافر معه، فيقول: لله ولا مسافر وحده ممكن، لا يدي
 محرم يكون معها»^(١)

ثانياً: أدلة المجوزين لسفر المرأة بلا محرم

الاحاديث المرفوعة الى النبي ﷺ

- ١- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنه أذن لأرواح النبي ﷺ في آخر حجة
 حجها، فبعث معهم علي بن عثمان وعبد الرحمن بن عوف»^(٢)
 - ٢- قول النبي ﷺ لعدي بن حاتم: «إِنْ طَأَلَتْ بَكَ حَيَاةً، فَرِيضَ الطَّيْمَةِ تَرْتَجِلْ مِنْ
 الْجَبْرِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا، إِلَّا اللَّهَ»^(٣)
- قالوا: هذا آخر لا يدل على وقوع ذلك فعده بن سعد على حواره أيضاً، لأنه سبق
 في معرض المدح بامتداد فعل الإسلام وأمه
 وقدوا: «دا كان هذا قد فعل في لسفر للمحج وانعموا، فسعي أن يطرد بحكم في
 الأمهار كلها»^(٤)

(١) إسناده صحيح أخرجه ابن حبان (١٤٤٢/٦)، والبيهقي (٥/٢٢٦)، والطحاوي في شرح
 معاني الآثار (٢/١١٥) عن طريق حرملة بن يحيى، قال حدثنا ابن وهب، قال أخبرنا
 يونس بن عيسى بن شهاب قال: حدثني عمر بن عبد الرحمن
 (٢) ينظر صحيح ابن حبان (١٤٤٢/٦)
 (٣) أخرجه البخاري (١٧٦١) باب حج النساء
 (٤) أخرجه بخاري (٢٤٠٠) باب علامات السوء في الإسلام
 (٥) ينظر الفروع لابن مفلح (٣/١٧٧)

٣. النظر إلى العلة من مهي السبي بين المرأة من السفر بدون محرم

فما يوجب المقصود هو صفة براه وحفظها، ودلت متحقق بأش الطريق، ووجود

الثقات من النساء أو الرجال

أقوال العلماء في سفر المرأة بلا محرم

قال البيهقي رحمه الله لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الموضع إلا مع

روح أو محرم، إلا في امرأة أسلمت في دار حرب أو أسيرة تحببت وراة غيره أو امرأة

تقطع من الرفقة فوجدت رجل مأمون، فإنه يجوز له أن يصحبها حتى ينقضي

الرفقة

وقال القاضي عياض رحمه الله اتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج عن الموضع

والعمرة، إلا بمحرم من دار حرب، فافقوا أن عليها ما تنجز منها من دار الإسلام

وإن لم يكن معها محرم^(١)

واختلفوا في غير ما اجمع عليه في سفر المرأة بلا محرم على الأقوال

القول الأول لمنع مطلقاً من السفر بدون روح أو محرم معها، وإن كان السفر

حج فريضة^(٢) وهو قول الحنفية والحنابلة في المشهور عن حماد، وحكاة ابن قدامة

عن الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر^(٣)، وهو قول عن شيع الإسلام ابن بيمية

(١) مثلاً من فتح أسرى لابن حجر ٤ / ٧٦، وقول شعوي فيه نص لسوف يدعي أن هناك من قال

يجوز سفر المرأة بعير محرم في غير ما ذكر

(٢) الفتح الرباني للقاضي عياض (١ / ١٧٠)

(٣) وتخرج من هذا جمع ما ذكره البيهقي والقاضي عياض الحمادي

(٤) بدائع الصنائع ليكاساني ٢ / ١٣٣، وحكاة عن ابن مخصص (٢ / ٣٠٩)

(٥) بدائع الصنائع ليكاساني (٢ / ١٣٣)

(٦) شرح العمدة في الفقه (٢ / ١٧٧)

قال الكاساني رحمه الله ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال : « لا تحضن امرأة إلا ومعه مخرم » وعن النبي ﷺ انه قال : « لا تسافر امرأة ثلاثة أيام إلا ومعه مخرم أو روح »

ولأنها إدام يكن معها روح ولا محرم لا يؤمن عليها ، بد النساء خم عن وصم الأما ذب عنه ، وهذا لا يجوز هذا الخروج وحده ، وخوف عدد احتج بهم أكثر ، وهذا حرمت الخوف بالأحبيب ، وإن كان معها امرأة أخرى ، ولأنه لا تسافر النساء حال عدم الروح ومخرم معها ، لأن امرأه لا يقدر على ركوب وسرول بنفسها ، فتحتاج إلى من يركبها ويبرها ، ولا يجوز ذلك لعدم الروح ومخرم ، فلم تكن مستطعة في هذه الحالة ، فلا يتناوها النص

وقال البصاص رحمه الله وعدد أن وجود محرم للمرأة من شرائط الحج ، ما روي عن النبي ﷺ انه قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ستر فوق ثلاث إلا مع ذي محرم أو روح »

وروي عمرو بن دينار عن أبي سعيد عن ابن عباس قال خطب النبي ﷺ فقال : « لا تسافر امرأة إلا ومعه ذو محرم » فقال رجل يا رسول الله ، إنني قد اكتسبت في عروء كذا ، وقد أردت مرأتي أن تحج ، فقال رسول الله ﷺ : « اخرج مع امرأتك » وهذا يدل على أن قوله : « لا تسافر امرأة إلا ومعه ذو محرم » قد انتظم المرأة إذا أرادت الحج من ثلاثة أوجه

(١) ح. ٢ في عربيت الحديث لاس خوري ٢/ ٤٧٣

قوله (أي النساء) لغة عن وصية قال الأصمعي : « تؤمن بالله أو بارية التي يؤمن بالله »
الفتح بموح في الصحف مثل ذلك النجم الذي لا يسبح من أحد إلا أن يدب عنه

(٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٦٣)

أحمد^(١) أن السبل عقل منه دلل^(٢)، ولذلك سألته عن امراته وهي تريد الخج، ولم يكن لبي^(٣) دلت عنه، فدل عن أن مراده^(٤) عام في الخج وغيره من الأصناف
والثاني قوله: «خَجٌ مَعَ امْرَأَتٍ» وفي دلت إحصاء منه بإرادته صر^(٥) الخج في قوله
«لَا تُامِرُ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَخْرَمٍ»

والثالث أمه^(٦) بركة^(٧) العرو^(٨) لمصح مع امراته، ولو جازها^(٩) صج^(١٠) بغير محرم أو روح^(١١)
لما مره^(١٢) بركة^(١٣) العرو^(١٤)، وهو فرض للنطوع

وفي هذا دليل أيضا على أن صج^(١٥) امرء كان فرضا ولم يكن تطوعا^(١٦) لأنه لو كان
تطوعا لما مره^(١٧) بركة^(١٨) العرو^(١٩) ندي هو فرض^(٢٠) لنطوع المرأة

ومن وجه آخر وهو أن لبي^(٢١) يسأل عن صج^(٢٢) امرأة أفض هو أم^(٢٣) بعل^(٢٤) وفي
دلت^(٢٥) دليل على ندي^(٢٦) حكمها في مساع^(٢٧) حروجه^(٢٨) بغير محرم^(٢٩)

فثبت بذلك أن وجود المحرم للمرأة من شرائط الاستطاعة^(٣٠)

وقال ابن قدامة رحمه الله^(٣١) وتحكم المرأة^(٣٢) إذا كان^(٣٣) محرم كتحكم الرجل

فظاهر هذا أن صج^(٣٤) لا يجب على المرأة التي لا محرم لها^(٣٥) لأنه جمعها^(٣٦) محرم كالرجل
في وجوب الخج، فمن لا محرم لها لا تكون كالرجل، فلا يجب عليها الخج

وقد نص عليه أحمد فقال أبو داود^(٣٧) ثبت لأحمد^(٣٨) مره^(٣٩) مؤسره^(٤٠) لم يكن^(٤١) محرم، هل
يجب^(٤٢) عليها الخج؟ قال لا وقال أيضا^(٤٣) محرم من السبل

وهذا قول الحسن^(٤٤) والمحمي^(٤٥) وسحاق^(٤٦) وابن مسير^(٤٧) وأصحاب الرأي^(٤٨) وبه^(٤٩) المحرم

خجها^(٥٠)

(١) أحكام القرآن له (٢/٣٠٩)

(٢) المعنى (٣/٩٧)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد ذكره الأحاديث هي المرأة عن أنس بن مالك

Figure 1

فهذه بصرى من سبي **يَنْتَهَى** في تحريم سفر امرأة مع غير محرم، ولم يخص سفر من سفر، مع أن سفر الحج من أشهرها وأكثرها

فلا يجوز أن يعمله ويحمله ويستثنيه يائسة من غير نظر، بل قد فهم التصحية منه دخول
سفر الحج في ذلك، لأنه سألته ذلك أن يحمل عن سفر حج، وأقرهم على ذلك، وأمره أن يسافر
مع مرأته، وبترك الجهاد الذي قد يعين عليه لا يسافر فيه، وبولا وجوب ذلك له غير أن
يخرج سفر الحج من هذا الكلام، وهو عبث أساء به، فإن أمره لا يسافر في جهاد، ولا
في سحاره حارب، وإن سافر في حج، وهذا عمله الذي يترك جهاده

وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز هذا الأمر إلا على وجه يومئذ فيه الملا.

ثم يحصى الفقهاء ذكر كل مهم ما اعتقد حافظاً لها وصائفاً كسوء ثقات، ور حال
مأمومين، ومنعها أن تسافر بدون ذلك

فاشترط ما اشترطه الله ورسوله أحق وأوثق، وحكمته ظاهرة، فإن شاء حكم على
وصم لا ما ذنب عنه، وميره مُعرَّضه في السر والنصود والنزول والبرور، مخدحه في
سر يخالجها، ويمس بدنها، تحاح هي ومن معها من نساء إلى قَم يصوم عليهن، وغير
المحرم لا يؤم من ولو كان أمي الناس، فإن العيوب سريرة الكعبة، ولشيطان المصادا
وقد قال نبي ﷺ : «مَا حَلَا وَخُلَ بِمَنْزِلَةٍ لَا كَيْبَ الشُّبُطُ ثَلَاثَهَا»

(۱) صحیح مجموع طرقہ آخرجہ أحمد (۶: ۳۶) میں طریق تحریر میں حارم۔ جس عند حدث میں
عمر، عن حار میں سمرہ۔ ابی حنبلہ عمر بن خطاب پر قلعہ و "خرجہ الہ صدی و جو
ماجدہ وغیرہم

قال احمد في رواية لأشوم: «لا تحج امرأة الا مع ذي محرم»، لأن رسول الله ﷺ
 «نهى أن تحج المرأة إلا مع ذي محرم»

وليس يشبه أمر الحج الحقوق التي تحجب عليها، لأن المحرم لا رمة واحدة، مثل
 الحدود وما أشبهها، وأمر النساء صعب جداً، لأن النساء يعبرن الشيء الذي يذهب عنه،
 وكيف يستطيع المرأة أن تحج بغير محرم؟ فكيف مانصحه وما يحذف عندها من
 الحوادث!؟

ولا يجوز لها أن تسافر بغير محرم إلا في المحقرة؛ لأن الذي عبرت منه شر من الذي
 تحفته عن نفسها^١

واستدلوا بما يلي

١- مجموع الأدلة المانعة من السفر بلا محرم، وقد تقدم ذكر الأحاديث، وبم يصرق
 أنبي ﷺ بين سفر الحج وغيره، ولأن المحذور في سفر المرأة بلا محرم موجود في كل
 أحوالها، وإن كان للحج

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي
 محرم. ولا يَدْخُلُ عليها رجلٌ إلا ومعه محرم» فقال رجلٌ يا رسول الله، أريد أن
 أخرج في حشر كذا وكذا، وأمرأي تريد الحج؟ فقال: «أخرج معها»

وهو يضّر في اشتراط المحرم في سفر الحج، فقد أمر النبي ﷺ الصحابي أن يخرج
 من ربه رعم أنه قد اكتتب في عروء جهادية في سبيل الله، ولو لا وجود المحرم لما أمّره

«يراجع تحفته لشجاء أبو عبد الله حفظه الله في المنحجب من مسند عبد بن حميد، حديث

رقم: ٢٢٣) وكلام شيخ (سلام في شرح عمدة القصة، ٢/ ٦٧)

(١) شرح العمدة في الفقه (١٧٧/٢)

(٢) أخرجه البخاري (١٧٦٣) باب حج النساء

اسي عليه السلام بالنسبة الى امر يسير بواجب

قال الطحاوي رحمه الله: **من قال قائل ان حجاً يدخل في السر الذي هي فيه في**

ملك الآثار!

فاخذه على ذلك القائل حديث ابن عباس الذي يدان بذكره في هذا الباب، يد

بقوله: **حطب رسول الله عليه السلام فقال: لا تنافروا امرأة إلا مع تحريم** فقال له رجل: **يا**

رسول الله! الحج بامر ربك، وقد اكتسب في عروء كذا وكذا قال: **حجج بامرأتك**!

فدل ذلك على أنها لا ينبغي لها أن تحج إلا به، وبولا ذلك، لقال له رسول الله عليه السلام:

وما حاجتها به؟ لأنها خرج مع المسلمين، وأنت ومصر لوجهك في الكـ

فهي تريد اني عليه السلام أن بأمره مدنف، وأمره أن يحج معها فدل على أنها لا يصح

ها حج لأنه

وقال الشيخ الشافعي في شرح زاد المستقبح قال بعض العلماء في قوله (اكثت)

مسألة فقهية؛ لأنه حين كتبت في عروء، تعيّن عليه العروء وحده، ومع ذلك أسقط

عنه الواجب والعرص؛ لأنه إذا كتبت الشفص وعينه الإمام، أو جاء منطوقاً وقبه

الإمام؛ فقد تعيّن عليه الخروج، وهذا حده الإمام، وإن (أي اكتسب في عروء كذا

وكذا) فقال له اسي عليه السلام: **انطلق فحج مع امرأتك** فلا يسقط هذا الواجب إلا

بواجب أعظم منه؛ لأنه من باب تقديم مرفوض على العرفص

فدل على أن أمره هذا فيه صيانة للعرص، وهو أعظم. وهو نوع جهاد، فإن سفر

الرجل مع زوجته لحافظ عليها، وسفر الأح مع أخته كذلك نوع جهاد

(١) شرح معاني الآثار (٢/ ١١٤)

(٢) تسجيلات مصر على المكتبة الشاملة - بطرسم (٣٧٥)

القول الثاني

جوار السفر في حج الفريضة يغير محرم إذا وجدت امرأة رفيقة مأمومة. وكان الطريق آمناً

وهو قول ابن سيرين ، والحسن البصري ، والزهري ، وفائدة ، والحكم بن عيينة ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي في صحيح مذهبه ، ورواية في مذهب حماد ، وابن حزم ، رحمهم الله

قال مالك رحمه الله في الضرورة من النساء التي لم تحج قط . إن لم يكن لها دو محرم مخرج معها أو كان لها فم يستطع أن يخرج معها . إن لا يترك فريضة الله عنها في الجمع ، لتحرج في جماعة النساء "

قال الشافعي رحمه الله . وإن كان في يروي عن النبي ﷺ ما يدل على أن السبب أن رد وإباحة ، وكانت امرأة تجدهم ، وكانت مع ثقه من النساء في طريق مأهولة أمه ،

(١) إسناده صحيح وقد سبق تخريجه

(٢) إسناده صحيح وقد سبق تخريجه موصىء مالك (٤٢٥)

(٣) حكاه عنه ابن حزم في المحلى (٤٨ / ٧)

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

(٦) الموطأ (١ / ٢٥٥)

(٧) لأما ٢١ ١١٧ شرح صحيح مسلم بروي ٩٨ ٩٩

(٨) المصلي لأين قلادة (٩٧ / ٣)

(٩) المحلى (٥١ / ٧)

(١٠) حرم (٤٢٥)

عنه من عليه الخلع عدي - والله أعلم - وإن لم يكن معها ذو محرم لأن رسول الله ﷺ لم يشترط فيه يوجب حج إلا الترادف والرحمة

وإن لم تكن معها حرة مسعدة ثقة من النساء فصاعداً لم يخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا محرم خاصهم

وقد طعن عن عائشة وابن عمر وابن أبي عمير مثل قولنا في أن مسافر المرأة لم يخرج وإن لم يكن معها محرم

وقال النووي رحمه الله (١) ومنها حوار حج المرأة بلا محرم إذ أمست عن نفسها وهو مذهبنا (٢)

وقال ابن قدامة رحمه الله وعنه رواية ثالثة أن المحرم ليس بشرط في الحج إن وجب

قال الأثرم سمعت أحمد يُقال هل يكون برحل محرماً لأُم مرأته يخرجها إلى الحج؟ فقال أما في حجة بقرينة فأرجو، لأنها تخرج إليها مع ساء ومع كل من أمته وأما في غيرها فلا

والذهب الأول (٣)، وعنده العمل (٤)

قال ابن عزم رحمه الله (٥) ما مرأه التي لا روح لها ولا محرم، فيها تحج، ولا شيء عليها

(١) لأ (٢) (١١٧)

(٢) شرح صحيح مسلم (٩/ ٩٨)

(٣) يعني لإمام أحمد بن حنبل

(٤) يعني مذهب أحمد بن حنبل أن محرم شرط في حج القرينة وسألي بربه أن شاء الله

(٥) المعنى (٣/ ٩٧)

(٦) المعنى (٧/ ٥١)

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية هل يجوز أن تحج المرأة بلا محرم؟
فأجاب: إن كذب من القوم عدلاني لم يخص وقد ينسب من الكاح ولا محرم هـ .
فيه يجوز في أحد قولي العلماء أن يحج مع من تأممه وهو إحدى روايتين عن أحمد،
ومذهب مالك والشافعي

واستدلوا بما يلي

- ١- عموم قول الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
أحد من آياته أن الله عز وجل قد فرض حج على كل مسلم ومسلمة مستطيع،
وأن أحد الاستطاعة فهو حراد وإبراهيم
- ٢- وقاسوا أيضا على الإجماع أي أن المرأة إذا استباحت مدار الحرب يرميها الخروج
مدار الإسلام وإن يكن معها محرم، فحدثت فتح قنسا على المحرم
- ٣- عموم قول النبي ﷺ «لَا تَقُومُوا بِمَاءِ اللَّهِ فَمَا جَدَّ اللَّهُ»^١
- ٤- قول النبي ﷺ لعدي بن حاتم «إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الطَّعْنَةَ تَرْتَحِلُ مِنْ
الْجَبْرِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَحَابُ أَحَدًا، إِلَّا اللَّهَ»^٢
- ٥- واستدلوا بأن النبي ﷺ قال «إِنَّ السَّيْلَ هُوَ الرَّأْدُ وَالزَّاجِلَةُ»
عن محمد بن عباد بن حمزة، يحدث عن ابن عمر، قال: «مِمَّا رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَصَارَ مِنَ الْحَجِّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الشَّجْمَةُ التَّجْلُ» فَمِمَّا رَحَلَ حَرَفَصَ أَيْ
حَجَّ أَفْضَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْمَعُجُ وَالنَّجْ» فَمِمَّا رَحَلَ آخَرُ فَمِمَّا رَحَلَ مَا نَسَلَ بِأَ»

(١) مجموع المنار (١٣/٢٦)

(٢) أخرجه البخاري (٨٥٨) باب هل من يشهد جميعه غسل

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٠٠)

رسول الله ﷺ قال: الرأى والراحلة،

- (١) مرسل أخرجه الحاكم (١) ٦٠٩، والدارقطني (٢) ٢١٦، من طريق علي بن سعيد عن مصروق بن أبي ربيعة عن سعد بن عبد الله عن عروة بن عبد الله عن أنس بن مالك عن سعيد بن أبي عروبة عن حماد بن سلمة عن جرادة الدارقطني (٢) ٢١٦، وحاكم (١) ٦٠٩، من طريق عمرو بن هشام الطبري عن أبي قتادة عن حماد بن سلمة، عن أنس بن مالك، ولكنها متبعة ضعيفة؛ فأبو قتادة منكر الحديث وأخرجه البيهقي (٤) ٣٣٠، من طريق جعفر بن عمرو عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن مرسلًا.
- وهذا البيهقي (٤) ٣٣٠ لا يرجع إليه.
- ومما يروى (مرسل) أن الحديث مصروق عن الحسن مرسلًا وقد أخرجه الدارقطني (٢) ٢١٨، وأبو شيبة (٣) ٤٣٣، والنسائي (٤) ٣٢٧، وعبد الله بن عمار عن مصروق.
- وهشام عن الحسن مرسلًا.
- وقال الدارقطني في العلل (١٥) ١٦٤، المجموع عن حسن مرسلًا.
- وأخرجه ابن مدي (١١٣) وبن ماجه (٢٨٩٦)، وشافعي (٧٤٤) من طريق إبراهيم بن يزيد الخثوري، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر وفيه إبراهيم بن يزيد، وهو منكر الحديث.
- وأخرجه ابن عطي (٦) ٢١٧، من طريق محمد بن عبد الله بن عبد بن عمار، عن ابن جريح، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر.
- وفي إسناده محمد بن عبد الله بن عبد بن عمار وهو منكر الحديث.
- وأخرجه الدارقطني (٢) ٢١٨، من طريق محمد بن الخثوري عن جريح، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر.
- وفي إسناده محمد بن الخثوري وهو منكر الحديث.
- وهذا من غير لا يثبت حديث في ذلك من ذلك، والصحيح من الروايات رويته حسن.

القول الثالث

حوار سفر المرأة بلا محرم في صحبة رفيقة آمنة في حال أمن الطريق
 قال به بعض الشافعية، وحكاه ابن مفلح عن شيخ لإسلام ابن تيمية، وبه
 قال بعض المعاصرين

قال النووي رحمه الله: واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع وسفر الزيادة
 والتجارة، وبحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة

فقال بعضهم بحرمها لخروجها مع نسوة ثقات كتحججه الإسلام
 وقال الجمهور لا يجوز إلا مع روح أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث
 الصحيحة

وقال الماوردي والمحاملي وغيرهما من الأصحاب: إن كان الحج فرضاً حارها
 الخروج مع روح أو محرم أو نسوة ثقات، وبحور مع امرأة ثقة
 قال الماوردي ومن الأصحاب من قال: إن كان الطريق آمناً لا يخاف حموة
 الرجال بها، حار خروجها بغير محرم، وبغير امرأة ثقة
 قال هذا خلاف بعض الشافعية

فإن كان حج تطوعاً لم يجز أن يخرج إلا مع محرم، وكذا السفر مباح كسفر
 الزيادة والتجارة، لا يجوز خروجها في شيء من ذلك إلا مع محرم أو روح^(١)

(١) شرح صحيح مسلم (٩، ١٠٤)

(٢) مجموع (٨، ٢٣٤)

وقال ابن مفلح رحمه الله وحده شيخنا: تجمع كل امرأة آمنه مع عدم المحرم
وقال: ان هذا مباح في كل سفر طاعة كذا قال، وعنه نكراسي عن الشافعي
في حجة تطوع، وقوله بعض أصحابه: في كل سفر غير واجب كزيارة ونحوه،
وقد السحي المالكي في كتابه عن مشتهه، وذكر أبو الخطاب دوابه المروني ثم قال:
وعنده جواز خروجها بغير محرم^(١)

واستدلوا

١- بما استدل به أصحاب القول الثاني وقالوا: ان كان هذا مباح في السفر لمجمع
والعمرة، فيسعي أن يطرد الحكم في الأسفار كلها^(٢)

٢- واستدلوا بمجمع روجات السي^(٣) على مسمع ومزأي من الصعابة، وقالوا أنه

كان بغير محرم

كما عند سحاري: أن عمر أدن لأرواح لسي^(٤) في آخر حجة حجها، فعث
معهن عثمان بن عفان وعنه النخعي بن عوف^(٥)

٣- النظر إلى الملة من هي السي^(٦) المرأة عن السفر بدون محرم

فقالوا: المقصود هو صيانة المرأة وحفظها، وذلك محقق من الطريق، ووجود
النفقات من النساء أو الرجال.

(١) يقصد سيح (سلام) بيده رحمه الله: شيخ لإسلام مور. حر: مجمع مطبوع. وهو مور حكي
فيه التمهيل

(٢) الخروع (٣/ ١٧٧)

(٣) كما في مؤلفه: يجوز هذا خروج فيها مع سوء ثيابها: كحجته لإسلام.

(٤) أخرجه البيهقي (١٧٦١) باب حج النساء

مناقشة الأدلة

أما العريق الأول من العلماء فإبهم عمنهم معصوم الأدلة المانعة من السفر بلا محرم، وقد تقدم ذكر الأحاديث، ولم يفرق السيوطي بين سفر الخج وعمره، ولأن المحدود في سفر امرأة بلا محرم موجود في كل أسفارهم وإن كان الخج، وحملوا المحرم من شروط الاستطاعة

وأجابوا على استدلال المحوزين فقالوا: إن السبي يدخل فيه الخج وغيره كما سبق من كلام الصحراوي رحمه الله

وأحيب عليهم بأنه لا دلالة على بوجوبه، وبأنه الذي على الأخص له

قال النووي رحمه الله: به تقديم الأهم من الأمور المتعارضة، لأنه لما دعا من سفره في العزو وفي حج معها، رجع الخج معها، لأن العزو يقوم غيره في مقامه عنه، بخلاف الخج معها

وقال ابن حزم معلقاً على قوله: لا سائل بأن ينطلق فيحج معها فكان هذا الحديث رافعاً للإشكال ومبهماً لما اختلفنا فيه من هذه المسألة، لأن سبه عنه السلام عن أن يسافر امرأة لا مع ذي محرم - وقع، ثم سأله المرحل عن امرأته التي خرجت حائضاً لا مع ذي محرم ولا مع زوج، فأمره عليه السلام بأن ينطلق فيحج معها، ولم يأمر بدعائها، ولا عاتب سفرها إلى حج توبه ودون ذي محرم

ولم يأمره عليه السلام بأن ينطلق فيحج معها يلبس صحيح ويصلي صريح على سب

كانت ممكناً ادراكها بلا شبهة، فأمر عبده السلام سهرها كي حارب فيه وأثبتته ولم يسكره؟
فصار يحرص على الروح، فإن حش معهما فقد أدى ما عليه من صحبه، وإن لم يفعل
فهو عاصي لله تعالى، وعندها انبأني في حجه والخروج انه دونه أو معه أو دون دي
محرم أو معه كما أقرها عنه رسول الله ﷺ ولم يسكره عنده، فارتفع الشعب حمله، والله
أحمد كثيراً^(١)

ثم قال رحمه الله: فإن قال قائل: أين اسم علي رويتموه من طريق عبد الرزاق؟
عن بن حريج، عن عمرو بن دينار قال: أحرب عكرمة أو أبو محمد عن بن عباس
قال: جاء رجل إلى المدينة فقال: «رسول الله ﷺ: «أين مرثيت؟» قال: عن فلاة فإن
«أعفت عنها ما نكث مرثيت، لا تحق امرأة إلا ومعهما ذو حرم» قال عبد الرزاق:

(١) محل ٧ (٥١)

(٢) ضعيف أخرجه الدررقي في (٢ ٢٢٢) عن محمد بن محمد بن أبي نوحان بن حريج
قال: سمعت جدهما يقول: قال بن حريج عن عمرو بن دينار عن أبي محمد موسى بن
عباس أو عكرمة عن بن عباس بنصف (لا تحق امرأة، لا ومعهما ذو حرم)
وهذا حديث بهيئة النقطه ضعيف لا ثبت في (إسناد أحمد بن محمد بن أبي الرجال) عن
الدارقطني فقال: ما عمنه لا حرج في سب لا - السهمي لدارقطني (١٣٦) ثم أنفذه
عن يوبن ويصافه أن بن حريج في هذا (إسناد شافعي)

والحديث مرئي من طريق عن عمرو بن دينار عن أبي محمد موسى بن عباس مرهوعا بنصفه ولا
يسافر امرأة لا مع ذي محرم ولا يدخل عبيد حلق لا ومعهما حرمه أو هو حديث
الصحيحين

رواه كل من (الثوري، وشيب، وعيسى بن سعيد القطان) عن بن حريج عن عمرو بن دينار
عن أبي محمد موسى بن عباس بنصف الصحيحين =

وأما ابن عيينة فاحترماه، عن عمرو، عن عكرمة بن بسير فيه شك؟
 قلنا قد حذر به يعقوب بن جريح، لأنه شك في حديثه به عمرو عن عكرمة
 مرسلاً، أم حديثه به عمرو عن أبي معد مسداً فلم يثبت أصلاً، فصل نتحقق به
 وإياها صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان وبن جريح، عن عمرو، عن أبي
 معبد، عن ابن عباس، كما أوردناه آنفاً نس في هذه الحقة
 ووجه القائلون بخوار سمر المرأة الخج المريضة هي النبي ﷺ المرأة أن تسافر بغير
 محرم في السفر غير الواجب

فقال الثاوري رحمه الله واستدلال الشافعي وهو به بد ادعى عبد الحكم عن امرأة
 عاتكة دعوى، فإن احكام بحث أنها تنحصر في، فإن لم يكن لها محرم بد كانت ممن تترك
 بيتها، وحب عليها الخروج بلا محرم في حق لا يتحقق، وحبها عليها، بد قد يجوز أن يكون
 مصطلاً في الدعوى عنها، فلا يجب في حق يتحقق وحبها عليها أرى
 فأما الخواتم عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة فمحمول بد لانت على السفر اذ كان ذو -

كما أن مكيان بن عيينة وحماد بن زيد، وروح بن القاسم، ومحمد بن مسلم الشافعي روى
 عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس مرفوعاً بقوله نصحيحين فبين مع شذوذ
 المحفوظ من متن الحديث ما في الصحيحين

وعنه لا يحجر امرؤ لا معها ذو محرم، فلا يثبت والله أعلم
 وقال به حجة الله في بدية (٢/٤١) وروى الضراري عن أبي أمامة رحمه الله (لا يحل لامرأة
 مسنمة أن تخرج لأحد وحده في محرم أو معه ما بين أبي عباد وهو مروي
 وخروجه النادر فعلي من دونه حرم سفره، لا يسافر امرأة ثلاثه يوم أو تخرج لا معها
 زوجها) وفيه جابر الجعفي

وأصل حديث أبي معبد عن السفر مع نقيب صاحب سفره كما تقدم عن ابن عباس وفي الصحيحين

أباح، وأما حديث ابن عباس فمحمول وبصح عن جمع ينزع
قال ابن حزم رحمه الله ثم وحدنا الأسفار فنقسم قسمين سفر واجب وسفر غير
 واجب

فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شئ، وكان يخرج من سفر واجب، فممن
 يخرج أحد بعض الآثار دون بعض، ووجبت الصاعه جمعها، ولم يستعملها كمن، ولا
 بد، فهذا هو العرض، وكان من رفض بعضها واحد بعضها عاصيا لله تعالى، ولا سبيل
 من اسمها جميعها لا بأن يستثنى لأحسن منها من الأعم ولا بد

فكان نهي المرأة عن السفر لا مع روح أو ذي محرم عند لكن سفر فوجب
 استثناء ما جاء به النص من بحاج بعض الأسفار عليها من حمله لغيره، وخج سفر
 واجب فوجب استثناءه من حمله لغيره^(١)

وأجاب لما يعنون سفر المرأة بغير محرم على أدلة المجوزين فقالوا

أما استدلالهم بعموم قول الله تعالى ﴿وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْغَائِبِ جُنْحُ الزَّيْنَبِ مِنْ أَنْتَطَاعٍ﴾^(٢)
 فينبأ^(٣) [٩٧ ب ٩٧].

وقومهم أفد فرعى خرج عن كل مسلم ومسلمه مستطيع، وأما حد الاستطاعة
 فهو الراد والراحلة

فقال ابن قدامة رحمه الله انه أراد أن الراد والراحلة نوجب جمع مع كمال بعة
 «شروط» وبذلك اشترطوا بحمة الطريق وإمكان السفر وقضاء الدين وبقعه العبد،
 وشروط مالت إمكان الثبوت على الراحلة، وهي غير المذكورة في الحديث، واشترط كل

(١) الحاوي الكبير (٤/ ٩٦٦)

(٢) المحلى (٧/ ٥٠)

واحد منهم شرعاً في محل النزاع من عند نفسه لا من كتاب ولا شئ، في ذكره سي رحمه الله
أولى بالاشتراط، وبوقدر التعرض فحديثنا أصح وأحرص وأولى باستدعيم
ويضاف إلى كلام ابن قدامة ضَعْف حديث أن الراد والمرحلة هما السبيل
واستدل أصحاب القول الثاني بالقياس على الإجماع أي أن امرأة إذا أسلمت مدار
الحرب يدومها الخروج لدار الإسلام وإن لم يكن معها عزم، فحدث تجمع قيات على
الحجرة

واجاب ابن قدامة رحمه الله وأما الأسيرة إذا تخلصت من أيدي الكفار فإن سفرها
ضرورة لا يقاس عليه حالة الاختيار؛ ولذلك تخرج فيه وحدها، ولأن يدفع ضرراً
مما تحمل الضرر انهم، فلا يلزم ذلك من عمر ضرر أصلاً
وأما استدلالهم بقول النبي ﷺ «لَا تَقْتُلُوا إِمَاءَ اللَّهِ مُسَاجِدَ اللَّهِ»^(١)
فجواب بأن هذا حديث ثابت صحيح، ولكنه عام، فمخصص بالمحدد أني نس
هناك منبر إليها^(٢)

وأما الاستدلال بقول النبي ﷺ لعدي بن حاتم «فَبِنِ طَالَتْ بِكَ خِيَاةٌ لَتَرِيَنَّ
الظَّمِينَةَ تَرْجُلُ مِنَ الْخَبْزَةِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَفَّةِ، لَا تَحَابُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ»^(٣)
فيجواب بأنه هو وضع الحال لا يترتب عليه حكم الإباحة أو الإقرو

(١) لمسي (٣/ ٩٧)

(٢) لمسي (٥/ ٣٢٢)

(٣) حرجه البخاري (٨٥٨) باب هل من من يشهد جميعه غسل

(٤) جامع احكام المسطر (٢/ ٤٥٧)

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٠٠)

قال النووي رحمه الله وهو يشرح حديث حبريل الطويل

ليس كل ما أحمر يُحْمَرُ يكونه من علامات الساعة يكون محرماً أو مدموماً، بل
تعدون الزعماء في الناس وعشور حال وكون حمى امرأة من قم واحد من حرم ملا
شئت، وإنما هذه علامات، وعلامة لا يشترط فيها شيء من ذلك، بل تكون بالخير
والشر، والمباح والمحرم، والواجب وغيره، والله أعلم

ومنه أحاديث أشرط الساعة تصف ما سيكون بعد زمن النبي ﷺ منها

حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى يجبر المرأة من
جبل من ذهب يقتل الناس عليه، فيل من كل فئة تسعة وتسعون، ويقول كل رجل
منهم لعل أكون الذي أتى

وحديث أبي هريرة أيضاً عن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج
رجل من قحطان يسوق الناس بمصاة

وحديث أبي هريرة أيضاً عن رسول الله ﷺ قال : والذي نفسي بيده لا تذهب
الدنيا حتى ينثر الرجل على القبر فينثر عليه ويقول يا لبي كنت مكان صاحب هذا
القبر وليس به الدين ولا البلاء

فهل يعرف أحد من هؤلاء الاقناس على ذهب الحرام أو اقرر بقطعي على سوء

(١) شرح صحيح مسلم (١: ١٥٩)

(٢) حرجه مسلم (٢: ٢٩٤) باب لا تقوم الساعة حتى يجبر المرأة من جبل من ذهب

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٢٩) باب ذكر الجبال، وحرجه مسلم، (١: ١٥٧) باب لا تقوم الساعة
حتى ينثر الرجل على القبر، فينثر عليه، فيقول يا لبي كنت مكان صاحب هذا القبر وليس به الدين ولا البلاء

(٤) حرجه مسلم (١: ١٥٧) باب لا تقوم الساعة حتى ينثر الرجل على القبر، فينثر عليه، فيقول يا لبي كنت مكان صاحب هذا القبر وليس به الدين ولا البلاء

اساس بعصاه او عنده وعيه المنع عن العمل وتقي الموت باحلاق^(١)
 وقال ابن حجر رحمه الله تعالى: هذا الحديث استدلوا به على ان المحرمية ليست
 شرطاً، ووجهه ان العربي مائة سنة لا يشر إلا بالحق هو حشر عبد الله ونعقب بالحق
 المنع لا بد من حوار ولا على غيره، وقد صرح به رحمه عن تقي الموت، وصح أنه
 رحمه قال: «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه»
 وهذا لا يدل على حوار التمسى المنهى عنه بل فيه الإخبار بوقوع ذلك^(٢)
 وأما حديث البخاري أن عمر رضي الله عنه أدب لأرواح نسبي رحمه في آخر حجته
 حججه، فثبت معهم عشرين من عهد وعهد برحم من عوف^(٣)، فسباني الكلام عنه
 قريباً

(١) (جمع نعم في حكمة سفر المرأة بلا حرم) الدكتور ربه من محمد مسيري (١١)

(٢) التلخيص الأخير (٢/٢٢٢)

(٣) أخرجه البخاري (١٧٦١) باب حج النساء

الترجيح

وبعد عرض أدلة كل فريق يتبين قوة الخلاف في هذه المسألة، أي سعر المرأة بلا محرم لحج العريضة في وجود الرفقة الأنثوية مع أنس الطريق وأنشأ على نفسها
 فمن حمل هي النبي ﷺ المرأة عن نسيء بعد محرم في كل الأسفار سواء حج أو
 عمرة أو غيرها فمعه ظاهر النص، وهو قول قوي وله دلتان، وعنده عدد من العلماء
 ومن أخذ بجواز سفر حج العريضة بالانصباط أنس ذكره، فيه قال جمهور
 العلماء، ونحمل هي أنس يتلوا عن السفر في غير ما عرض عنها، فهو قوي أيضاً وفيه
 جمع بين الأدلة وهو الذي يترجح لي، والله أعلم



واما القول الثالث

وهو حوز سفر المرأة بلا محرم مطلقاً في صهيبة رخصة آمنة مع أمن الطريق
فقد سبق بيان ان جمهور اهل العلم عني بحريم سفر امرأة بلا محرم أو زوج إذا كان
السفر غير واجب، حتى ادعى فيه البعض في بعض الخلاف، وقال القاضي عياض واتفق
العلماء على أنه ليس لها ان تخرج في غير محرم ولا مع ذي محرم كما سبق بيانه
واستدلوا بالأدلة العامة عن تحريم سفر امرأة بلا محرم، والأدلة لم تفرق بين أمن
الطريق وغيره، وخرج من ذلك اجماع عدد منهم، كما سبق

واما أدلة المحجورين فقد سبق بيانها، وهنا يأتي الرد عليها بإذن الله تعالى
أولاً استدلالهم بحديث البخاري أن عمر رضي الله عنه أدرك لأرواح النبي ﷺ في
آخر حجه حجتها، فعث معهم عنيات من عفتان وعبد الرحمن بن عوف
اجيب بان الحديث ليس قطعياً بأنها خرجت ولم يكن معهم محرم
فالمحرم هنا مسكوت عنه، ولم يخص أحد من كان حاشاً في هذا لعدم يعلم من
كان معهم محرم أم لا

وعدم ذكر المحرم في الفصة لا يستلزم عدم وجوده، بل الفصة برئتها حالة عن
التعرض له شيء من شيء أو إنسان

وان هنا لا اجرم بأنها كمن مع محرم، ولكن لا اجرم ايضاً بأنها كمن غير محرم

قال ابن شيمس رحمه الله فإذا قال قاتل هد خجيج ليس فيه أن معهم محرّم، فهل يقال هد حصص بروحان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأنهم أمهات انومير من بحرمه ولكن باحترام، أو يقال محرم هـا مكوت عه، وأرسل معهم هـا ان مصححات الفاصلات مع محرم^١

الأول محتمل. والثاني محتمل. فإذا أخذنا بالقاعدة أن يُحمل المنشأ على المحكم ما إذا بقول^٢ لا احتمال الأول أو الثاني^٣ بالثاني، ويقول لا بد أن محرمهم معهم، لكن نجعل معهم هـا ان مصححات الخديلات تشريفاً ويعطى لأمهات عزمين رضي الله عنهم قلت (أحمد) وهذا لا بعداً عملاً حفصة كان محرمها والدعا عمر رضي الله عنهما ولا يعدم أن يكون مع عائشة أخوها عبد الرحمن، ولا مع ميمونة ابن أحب ابن عاص وهكنا

وبعث عمر من خطوب معهم عثمان من عثمان وعبد الرحمن بن عوف ربانة في الإكرام والاطمئنان، ولا تُض من مصححات مخالفه هي النبي ﷺ عن سفر مرة من غير محرم

وأيضا كان ذلك بعد وفاة النبي ﷺ فليس نه فوه ما أمره النبي ﷺ فصلاً عم هي عنه ﷺ^٤.

ويمكن أن يضاف أن بواهر الأمان لأرواح النبي ﷺ لا بتوافر محرمهم، مع الإشارة إلى من قد أسس محرمات على جميع المسلمين على التماسد والله أعلم

(١) شرح كتاب حج من صحيح البخاري لابن عيسى رحمه الله (١٠٠ ٣٥)

(٢) مستند من فتاوى الشبكة الإسلامية

(٣) خلا من جميع أحكام البقاء منشرح مصطفى العدوي (٤٥٧ ١٢)

(٤) هذا على القول أنهن ماهرن يكون محرم

قال ابن بطال رحمه الله : وأما سفرها إلى مكة مع عمر ذي محرم منها من النسب :
فاسلمون كنهم أبوه ودوو محرمها بكتاب الله تعالى^(١) كيف و بها كانت تخرج في
رفقة مأمونة وخدمه كامة^(٢) هذه الحال ترفع تحريج لرسول ﷺ عن النساء المسافرات
مع عمر ذي محرم ، كذلك كان ميث والأوراعي والشامي تخرج المرأة في حجة القريضة
مع جماعة النساء في رفقة مأمونة و لا يمكن معها محرم ، وجمهور العبيد عن حواء
دلت

وقال الصنعاني رحمه الله : وهل تقوم النساء الثقات مقام المحرم للمرأة ؟
وأجبر البعض مستدلاً بأفعال الصحابة ، ولا تهبص حجة عن ذلك لأنه ليس
بإجماع

وأما الاستدلال بقول النبي ﷺ لعدي بن حاتم : **فَبَيْنَ طَائِلَتِ بِلَكِ حَيَاةُ لَتَرَبِي**
الطَّيِّبَةِ تَرَجُلُ مِنَ الْخَبْرَةِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ^(٣)
فيطاب بأنه وصف الحال ، لا يربط عليه حكم لإباحته أو الإقرار ، وقد سبق بيان
ذلك ، وجمهور من أوجب به حمله على الجمع

وأما مسألة أمن الطريق وإن يعلم من سبي النبي ﷺ امرأة أن تصادر بلا محرم هو
أقبح

وقولهم : إن السفر في عصر لم يغد كالسفر في الأرملة ماضية محموقاً ، ومحاصر داهية
من احتار القواوت ، والتعرض للصومس وقطوع الطرق وغيرهم

(١) شرح صحيح البخاري (٤٠٠٠) ٤٠٠٠

(٢) ميل السلام (١٨٣/٢)

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٠٠) باب. علامات البوة في الإسلام

وعليه فيحرم سفر امرء ملاً محرم لما سبق ذكره من أمر وحدانية م يكون متوافرين من قبل

فيجاب

اولاً بسطر إلى أحاديث نبي النبي ﷺ امرأه أن تسافر ملاً محرم، نجد أن بعلة غير مصوص عليها من قول النبي ﷺ

فكان من المهم هنا عرض بعض أقوال أهل العلم لاستدراك البطلان منسطة التي بدور معها الحكم وجوذاً وعدماً

قال النووي رحمه الله

قوله تعالى ﴿وَلَوْ عَلَّ نَاسٌ جِئْتُ نَبِيَّكَ مِنْ تَلْطَعٍ وَبِهِ نَبِيَّلاً﴾

وقوله ﷺ «سبي الإسلام على خمس» الحديث و استطاعها كاستداعه رحل،

لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها

فأما حيفه يشترحه وجوب حج عليها لا أن يكون معها ودين مكة دون ثلاث مراحل

ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي وحكي ذلك أيضاً عن

الحسن البصري والسلمي

وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك وأورعي والشافعي في المشهور

هو لا يشترط المحرم من يشترط الأمن عن نفسها

فإن أصحابنا يحصل الأمن بزوج أو محرم أو سواء ثقاته ولا يلزمها الحج عند لا

يأخذ هذه الأشياء فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها لكن يجوز لها الحج معها هنا هو

الصحيح

وقد بعض أصحابنا يلزمها بوجود سواء أو امرأة واحدة وقد تكثر الأمن ولا

تحتاج إلى حدة بل سير وحده في جملة ثقاته، وتكون معه

والمشهور منصوص الشافعي وجمهور أصحابه هو الأول
واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع وسفر الرياسة والتجارة وهو ذلك من
الأسفار التي ليست واحدة

فإن بعضهم يجوز هذا الخروج فيها مع سوء ثقات كتحجته لإسلام
وقد جمهور لا يجوز إلا مع روح أو محرم
وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة
ونفخ من هذه الفقرة من كلام النووي رحمه الله بامور وهي

١- أن الفقهاء لم يعملوا مسألة الأمن على المرأة وحفظها وسلامتها من المخاطر،
فخرجوا لها، حتى قال النووي والمشهور عن الشافعي لا يشترط المحرم بل يشترط
الأمن على نفسها^(١)

٢- التصريح الواضح عندهم بين حج الفريضة وغيره من الأسفار، فلم يذهب
جمهور الفقهاء إلى ما يمكن أن يقوم مقام المحرم إلا في الضرورة، ومنها الخج^٢
قال النووي: واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع في آخر كلامه رحمه الله
٣- من هذه الفقرة يمكن استنباط الحكمة والمقصد من النهي، وهي حفظ المرأة

(١) نرجح صحيح مسلم (١٠٤/٩)

(٢) وهذا في حج الفريضة

(٣) وجبة الضرورة عند من يوجب حج على غيره، يستدعيه سبيل، لا يحمل المحرم من
لاستطاعته

(٤) من النية من فرق بين النية وحكمه، وهذا يظهر في أنه لا أمر على المرأة وحفظها، هو حكمه
من مهي النبي ﷺ

ولاحكام تدور مع النية لا مع حكمه، وخلط بينهما ما يجرى ويجعل حكمه غير صحيح =
= والنية هي الأمر الظاهر فنبطت بدني في الشارع حكم عيبه وربطه به وجوداً وعدمه لأن

وصيانيه، وهذا واضح من كلام المروي رحمه الله

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز لها السفر إلا على وجه يوم من فله سلاء، ثم بعض بعضها ذكر كل منهم ما اعتمدوا حافظاً لها وصديقه كسوة ثياب وروحاً مأمونين ومعها أن يسافر بلا ذلك

فاشترط ما اشترطه الله ورسوله أحق وأوثق، وحكمت ظاهرة في النساء علم على وحكم الإسلام دأب عنه^١ وبراءة شعريته في السفر للصعود والنزول وحرور، ومحتاجه إلى من يعالجها ويمس بدنها، وتحتاج هي ومن معها من النساء إلى قيم يقوم عليهن، وغير

من سائر نساء عبده ورسوله أن يجوز حكمه في بيع الحكم

بعض موسوعة الفقه الكويته - ويترجم حاشية مطر عن شرح خلال لمحي عن مع حر مع
(٢٦) ٣١٨ - ٣٩٠ مجلس بن محمد بن محمود البغدادي المسمى المروي - ١٢٥٠ هـ ط دار الكتب
العلمية

واحدة لا بد أن تكون صاهرة مضبوطة ببيع تركه حكمه حتى يسهل على الناس أن يدوم
أحكام دين فلا يضل

ومثال ذلك تحريم شر - خير عنه هذا الحكم في الإسكان. وحكمه في حفظ العقل
مصلحة حفظ العقل هي التي من أجلها صار الإسكان عنه لتحريم شر - خير
وهي حكمة التشريع والحكم مثلاً

بعض التفتيح عنه هذا حكمه في الشرع، والحكمه هي حفظ

مصلحة حفظ الدين من البرية هي التي من أجلها صار الشرع عنه ليعلمه مدال شرعاً وهكذا
فإن شرعاً ما يجرى حكمه على مذهب - و شرعاً على مذهب
و قد حكمه فهي مصلحة التي قصد الشارع من شرع حكمه حفظه، أو تحصيله
في قصد الشارع بشرط الحكم فيها أو نقلها

فلا من كتاب مذهب تشريع الإسلام وحكمه، بل من كتب لأبي القاسم (١٦)

المحرم لا يؤمن ولو كان اتقى الناس؛ فإن القنوت سريعة الغيب و شيطان المرصاد^١
 وقد قال النبي ﷺ: «ما خلا رجلٌ بامرأةٍ ألا كان الشيطان ثالثهما»
 ثم قال رحمه الله: وسر به أمر خج الخموق شي تحب عيبه، لأن الخموق لا مة
 واحه

وأمر النساء صعب حلقاً، لأن النساء يسهون في الشيء الذي يُدب عنه^٢ وكفى يستطع
 المرأة أن يحج بعير محرم^٣ فكيف بالصبيعه وقد يُخدع عليها من الموائد
 (عبد واحد) ولي كلام شيخ الإسلام رحمه الله إشارة إلى أمر مهم، قال رحمه الله
 «وعمر المحرم لا يؤمن ولو كان اتقى الناس»

وقال أيضاً: «فاشترط ما شرطه الله ورسوله أحسن وأوثق، وحكمه ظاهرة أتم
 أشار إلى ضعف النساء وحاجتهن إلى المحرم، كي هو صاهر من قوته
 فالمحرم يقوم بالمرأة في سفرها يحسن بحاسنها، فلا تكون معرضة إلى الخفوص
 بحادث رجلٍ أحسن بعير فصله كي يحدث، ويعقب باب هناد كبير من وسوس
 الشيطان التي يلدنها في قلب المرأة من ينظر للرجل وتحدث معهم في السفر^٤
 فبعض النساء تفعل في السفر أمور لا تفعلها في بيدها؛ فلذلك كان السفر يُفسر عن
 الأخلاق ويُظهرها

ولذلك اشترط النبي ﷺ المحرم حفظ المرأة وإحاطتها بكل حوائب لأمن محكة،
 وقد نص النبي ﷺ على محرم، وهذا من تمام حكمه ﷺ^٥

(١) شرح العمدة في المنة (١٧٧/٢)

(٢) وقد رآه حتى في العصر في سفر في وسائل التواصل، ومن اشترط محرم بها هو في
 السفر ويكره صبح النساء عند السفر في وسائل التواصل في السفر بالخبروس حساب
 النساء. وعدد الحديث مع الرجال وحجاب الرجال، وحجابهن عن ريب الشرعي

محرم بجميع للمرأة كل وسائل الأمن سي لا تحققها لسوء الثبات ولا امن الطريق، ووسائل مواصلات تقوم بجانب من جود الأمن والخفية، ولكن لا تحيط به، فلا تقوم مقام المحرم^١

منزلة صفة وانقوم سريعة التقلب، وشخصان مبرصان، ومن تأمل كلام شيخ الإسلام اس يميزه مستحسن منه فوائد جديدة

وبعد عرض هذه الأقوال لسلمة راجعهم الله يظهر لي أن الحكمة من تحريم سفر المرأة هي حفظها، وصيانتها، ولأمن عيها من طمع الرجال^٢

فكل هذه حكم ومقاصد، وهذا لا يخص إلا بالروح أو محرم الذي تأس معه

والعلة من نهى النبي ﷺ المرأة أن تسافر بلا محرم هي مظنة الفتنة

والمقصود بمظنة الفتنة أن ما من شأنه أن يكون دعاء أو وسوسة أو مقدمة للاعتداء على العرص^٣

وأما الحكمة فهي أمنها وحفظها، في دامت هذه النعمة فائمه في كل سفر مسافر^٤ المرأة بلا محرم، فالتحريم بابي لا يرفعها إلا روح أو محرم، أو وصف يكون قائم في المرأة، يكون مائة أن يكون محلاً لنفسه، والله أعلم

وبالنظر إلى حالنا في هذه الأمان، مع كثرة الفساد والفتن، ولأخطار التي تحيط بالمرأة، والاختلاط والبرج، نجد أن الكثير من وسائل السفر الحديثة يريد من تعرض المرأة لأبواب الفتنة التي عنها الفقهاء بحكم وجود امرأة أثناء سفرها في وسائل المواصلات مزدحمة والمحتشنة، وبحكم خلوسها بين حشود الرجال لأحباب بلا قصد ولا ترتيب

وربما تعرض المرأة لحادثه طريق أو غيرها، فمن يقوم بها في عدم وجود المحرم^٥

وهذا الأمر الذي يتحدث عنه لا ينضبط ولا يستحق كسر امرأة، واشريعه بما
 جاءت بدفع ضرر وحفظ النفس والمعرض، وجاءت أيضا لدفع الضرر التي تؤدي
 لمرور في المحرم، وهذا لا يحقق للمرأة في سفرها دون محرم

فالنظر في الأقوال التي ذكرت نجد أن العلماء لم يعمدوا مسألة أمن الطريق والرفقة
 الأمة، وفي كل وقت هذه من الطرق والوسائل ما يؤمن للنفس أسفهم

ولذلك قد كان ظاهر الأدلة لتعارض عدد من يوجب الحجب عن امرأة إذا منكت
 نرد ويراحبه، ولا بشرطه المحرم نحو في هذه الطرق والوسائل ليس يحقق لها
 الأمر، ويبدو هذا على وجه المراجعة، حيث من الأدلة

وهذا ظهر في كلامهم رحمهم الله، وتراهم بعد أسطر قليلة من الحديث عن الرفقة
 الأمة وأمن الطريق، يقولون: أما في غير ذلك فلا يجوز عدد

فالمهم أن المسألة ليست معاصرة حتى نبحث عن أقرب علم لنا، غاية ما جدد أن بعض
 العلماء يرى أن المرأة الآن تأمن على نفسها، ويتحقق لها الأمان بما جدد من وسائل
 حديثة كالقطارات والطائرات وغيرها، فيجوزون لها السفر في غير الضرورة بلا محرم،
 لأهم عللوا النهي بأمن الطريق ووسائل المواصلات الحديثة

وهذا فيه نظر، لأن الأمر لا يصطد، فمن يستحق الأمر في حاسبه، ولا يستحق في
 غيره، وربما تأمن امرأة وعيها لا تأمن، وهذا يستعمل بالأمن وحده فيه نظرا
 في أهل دينا نبي جاء لكل خير، وعلق كل أبواب بشر

وما أجمل قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يشرط في أشركه الله ورسوله
 أحق وأوثق، وحكمته ظاهرة» والله أعلم

الترجيح

والذي يظهر في بعد عرض الأدلة وأقوال أهل العلم هو سبي لِرأه عن سفر بلا محرم في غير انصرورة

وأما ان كان هناك ضرورة دعت لسفر المرأة ولم يمكنها السفر مع المحرم، فينظر في هذه ضرورة، وتقدر بقدرها

وأما مسألة آخر الطريق ووسائل المواصلات الحديثة فيسعي ان يُسعمل إن اضطرت المرأة للسفر بلا محرم، ولا يطرد النقون في جميع الاستدلال بضرورة وعدم ضرورة، وذات حصة بصرقة، وسد لأبواب الشر، واستخدامها من الله عب من وسائل من حديثة مقدرها، والله اعلم



المسافة التي يحرم بها سفر المرأة بغير محرم

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال

القول الأول كل ما يسمى سفرًا فالمرأة مهيبة عنه إلا مع محرم.

وهي رواية عند أحمد، وبه قال النووي وابن عبد البر، وابن دقيق العيد، وابن حرم، وحكاه العمري عن الشعبي، وطائفة، وقوم من الظاهرية.

قال النووي رحمه الله قوله **بغير** «لا تسافر المرأة ثلاثًا إلا ومعها ذو محرم» وفي رواية «عوق ثلاث» وفي رواية «ثلاثة» وفي رواية «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها ذو محرم» وفي رواية «لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها» وفي رواية «عنى أن تسافر المرأة مسيرة يومين» وفي رواية «لا يحل لامرأة مسخرة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها» وفي رواية «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم» وفي رواية «مسيرة يوم وليلة» وفي رواية «لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم»

هذه روايات مسلم، وفي رواية لأبي داود: «ولا تسافر بريدًا» والبريد مسيرة

بعض يوم

قال العمري: اختلف هذه الألفاظ لاختلاف سائرين وختلف ابن طبر، وسر

في سبهي عن ثلاثة تصريح بوجوب أيام والعمدة أو البريد

فان استهني كأنه **سئل** عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم فقل لا وسئل عن سفرها يومين بغير محرم قل لا وسئل عن سفرها يوماً قل لا . وكذلك المريضة ما أدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختصفاً عن روايته واحد فسمعه في مواضع. فروى براه هذا وبراه هذا، ولكنه صحيح، وليس في هذا كله لتحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر، ولم يرد **بشيء** لتحديد أقل ما يسمى سفرًا

فالحاصل أن كل ما يسمى سفرًا شئ من هذه المرأة بغير روح أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو ليلة أو غير ذلك، لروايته بن عباس لمضغه، وهي تحرر رويته منهم لسمعه **« لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم »** وهذا يساند جميع ما يسمى سفرًا، والله أعلم

وفي مسائل أحمد رحمه الله قلت مسرة كم لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم؟

قال أحمد لا تسافر سفرًا وإن كان ساعة، في حديث بن عباس **« لا تسافر سفرًا »** وقال النبي **« لا يحنون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم »**

وقال بلز الدين العمري رحمه الله « ذهب الشعبي وحذوف وفوف من الظاهرية إلى أن المرأة لا تجوز فان تسافر مطفلاً، سواء كان السفر قريباً وبعيداً لا ومعها ذو محرم هـ »

قال ابن حزم رحمه الله فعمه ابن عباس في رواية كل سفر دون ابيوم ودون المريضة وأكثر منها، وكل سفر قل أو حـ فهو عامٌّ، في سائر الأحاديث، وكل ما في سائر

(١) شرح صحيح مسلم (٩/ ١٠٢)

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وسجل بن زهير (١١/ ٥١٩)

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٢٦)

الأحاديث فهو بعض ما في حديث ابن عباس هـ، فهو المحتوي على جميعها وإجماعها كلها، ولا يعني أن يمتد ما فيه إلى غيره " فلفظ قول من تعنى بأن يوم أيضاً " وماذا تعنى التومى

وقال ابن حجر رحمه الله ^٢ قد عمل أكثر العلماء في هذا الساب بلفظ لا خلاف

انتقيدات

وهذا النوعي ليس لمرة من تحديد ضاهره، بل كل ما يسمى سفر فمراه منهيه عنه لا يحرم، وبما وقع التحديد عن امر وقع فلا يحسن مفهومه
وهذا من لم يرفع لاختلاف في موطن بحسب السنين
وقد استمرى بحتم ان يقال ان يوم انفراد والسهة خفدة بمعنى اليوم واليلة، يعني قصر اقل يوم ما أراد بدلتها، أو سنة أراد يومها، وأن يكون عند جمعها أشار إلى هذه النقطة والرجوع، وعند افر دهما أشار إلى قدر ما نقصى فيه الحاجة
قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد، فبوم أو ثلث أو ثلثات
أو الكثير، وثلثات أو الجمع، وكذا أشار إلى أن مثل هذا في هذه الترم من لا يحل فيه السفر، فكيف بما أراد ^{١٩}

(١) المحرر (٥ ١٤)

(٢) قال ابن حجر في المنهاج ١/ ٥٦٧ وهو يحدث عن مساهة القصر بمسافر ويبنى ان أحاديث بني كلفة في النهي عن سفر براه يوم لا يسكن به عن مساهة قصر ويوم ذلك حكم في بني براه عن السفر بخلاف منعهم بالرمضان فهو قطع منه وسأله واحد مثلاً في يوم بدو - بعدد ما انتهى بخلاف مسافر، فيه هو قطع مسافر نصف يوم مثلاً في يومين • بقصر فاقترا، والله أعلم
فمن أحد) والرجوع عدي عن ذلك؟ فالعمر بمسافه لا بالرمن، وهذا واضح من كلام العبد، وقد رجع ابن حجر روى ابن عباس بلفظه

ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث من ذكر ما دونهما، فيوجد بأهل ما ورد في ذلك،
وهذه الرواية التي فيها ذكر التريد؛ على هذا يسأل السفر طويل السير وقصير.

وقال ابن نقيب العبيد رحمه الله وقد حملوا هذا لاختلاف عن حسب اختلاف
الاستاذين واختلاف لموطن، وأن ذلك معتق بأهل ما يقع عنه اسم السفر.

واستدلوا رحمهم الله بحديث أبي محمد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال قال النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا تدخل عليها رجل إلا
ومنها محرم» فقال رجل يا رسول الله، لو أريد أن أخرج في حبش كذا وكذا وأمرني
تريد الخ؟ فقال: «أخرج معها»^(١)

القول الثاني لا تسافر سفر يكون ثلاثة أيام فصاعداً وكل سفر يكون دون
ذلك فلها أن تسافر بهير محرم، وبه قال الحنفية.

وقال المرغيناني الحنفي رحمه الله ويعتبر في المرأة أن يكون لها محرم تحج به أو روح،
ولا يجوز لها أن تحج بمعزها إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام.

واستدلوا

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة أن تسافر
ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم منها»^(٢)

٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تسافر المرأة ثلاثاً

(١) فتح الباري (٤/ ٧٥)

(٢) أحكام الأحكام (٣/ ٢٠)

(٣) أخرجه البخاري (١٧٦٣) باب حج النساء

(٤) أهدية سرح البداية (١، ١٣٥)

(٥) أخرجه مسلم (١٣٣٩) باب سفر من أهد مع محرم إلى حج وعمره

الإلتزام دي محرم

قال الطحاوي رحمه الله هي توفيت رسول الله ﷺ الثلاث في ذلك دليل على أن حكمه من دون الثلاث محلل ذلك، ومن قال بهذا يقول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فقد انقضت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ في محرم سفر ثلاثة أيام على المرأة يعبر دي محرم

واحتلت قبياً دون الثلاث، فنظرياً في ذلك موحداً انتهى عن السفر بلا محرم مسبره ثلاثة أيام فصاعداً ثبات هذه الآثار كلها، وكان يوفيه ثلاثة أيام في ذلك إباحة السفر دون الثلاث لا محرم، وبولا ذلك ما كان يذكره الثلاث معي، وهي هنا مصدق، وم يتكلم بكلام يكون فصلاً، ولكنه ذكر الثلاث ليُعلم أن ما دونهما محللها

وهكذا المحكم يتكلم بها يدل على غيره لعمدة عن ذكر ما يدل كلامه ذلك عمدة ولا يتكلم بالكلام الذي لا يدل على غيره وهو بقدر أن يتكلم بكلام يدل على غيره وهذا بفضل من الله عز وجل ليس به ﷺ بذلك؛ إذ أنه جوامع تكلم لذي يس في طبع غيره القوة عليه

ثم رجعت إلى ما كما فيه هي ذكر الثلاث، ونسب مذكوره إليها بإحاطة ما هو دونه، ثم ما روي عنه في معها من سفر دون الثلاث من اليوم واليومين والتريد فكل واحد من تلك الآثار ومن الآثار المروي في الثلاث منى كان بعد الذي خانقه

سبحه

وكان السهي عن سفر اليوم بلا محرم بعد السهي عن سفر الثلاث بلا محرم وهو مباح له، وإن كان حرم الثلاث هو المتأخر عنه فهو مباح به، فقد ثبت أن أحد المعدي

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٦) باب كم بقصد الصلاة وسئى النبي ﷺ يوماً وبيل سفر

انبي دون الثلاث باسحة ثلاث أو الثلاث باسحة ما، فلم يحل خبر الثلاث من أحد وجهين

أما أن يكون هو المتقدم أو يكون هو متأخر فإن كان هو المتقدم فقد اسح السفر أو من ثلاث بلا محرم، ثم جاء بعده انتهى عن سفر ما هو دون الثلاث بعد محرم، فحرم ما حرم الحديث الأول، وراى عليه حرمه أخرى وهو ما ييه وبين لثلاث، فوجب استعمال ثلاث على ما أوجه لأثر المذكور فيه

وإن كان هو المتأخر وغيره المتقدم فهو باسح ما تقدمه، ولدي تقدمه غير واجب العمل به

فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها، وما حاله فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر، ولا يجب إن كان هو المتقدم

فاندي قد روى عينا استعماله ولاحد به في كلا الوجهين أو من قد يجب استعماله في حال وتركه في حال^١

القول الثالث

لا تسافر مسيرة يوم وليلة^٢ وهو مذهب المالكية^٣، ورواية في مذهب أحمد^٤

(١) شرح معاني الآثار (٢/ ١١٢)

(٢) مسيره يوم وسه مسافر أربعة فراسخ أي (١٦) فرسخ أي (٤٨) ميلا أي ما يدرج (٨٧) اكسومر

(٣) المسهد (٢١ / ٥٥)، والبيان والتحصيل (٨ / ٣٧٨)

(٤) الإيضاح (٣ / ٤١١)

قال ابن عثيمين رحمه الله وهو يتحدث عن حديث أبي هريرة مرفوعاً : لا يحل
للمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها
وفي هذا حديث أيضاً دليل على صحة ما ذهب اليه من أن ما دنت واثمعت وأصحابها
في تقدير المسافة التي يجوز فيها للمسافر قصر الصلاة وتعديدها

لأنهم قالوا لا تقصر الصلاة في مسافة أقل من يوم وليلة وقدروا ذلك ثمانية
وأربعين ميلاً وهي أربعة فراسخ وهو قول ابن عباس وابن عمر والأصل في ذلك
حديث أبي هريرة هذا عن النبي ﷺ بما ذكر

واستدلوا من هذا الحديث بأن كل سفر يكون دون يوم وليلة فليس بسفر حقة،
وأن حكم من سافر حكمه الحاضر، لأن في هذا الحديث دلالة على إباحة السفر للمرأة
هي دون هذا المقدار مع غير ذي محرم فكان ذلك في حكم خروج المرأة في حوائجها إلى
السوق وما قرب من السوق من مواضع عليها فيها في المدينة والحاضرة، وأما اليوم والنسفة
فقطعاً وينتقل يكون فيه الأفراد، ويعبر عن فيه الأحواز فكان في حكم لأسفار
الطوائف لأن كل ما زاد عن اليوم والمدينة من أمده في يومين أو ثلاثة وفي حكمها،
والله أعلم

ثم قال رحمه الله وقد اضطربت الآثار المرفوعة في هذا الباب كما ترى في الفاظها،
وتختلفها صدي والله أعلم بها خرب على أخوة مسلمين، فحدث كل واحد بمعنى
ما سمع، كونه قيل له يفتي في وقت ما هل يسافر المرأة مسيرة يوم بلا محرم؟ فقال لا
وقيل له في وقت آخر هل تسافر المرأة مسيرة يومين بغير محرم؟ فقال لا وقيل له
آخر هل يسافر المرأة مسيرة ثلاثة أيام بغير محرم؟ فقال لا وكشفت معنى بيته
والبريد وسعد ذلك، فدى كل واحد ما سمع على معنى، والله أعلم

ويجمع معني الآثار في هذا الباب وإن اختصت ظواهرها بخطر على امرأة أن تسافر
سراً تخاف عليها العنة بغير محرم، قصر كان أو طويلاً، والله أعلم

قال ابن رشد القرطبي رحمه الله _ وسئل عن المرأة تسافر مع غير ذي محرم _
دلت شكركم أن مسافر يومئذ ونسوة مع غير ذي محرم

قال محمد بن رشد قوله " أن ذلك لنكراه " لفظ وقع منه على سبيل التنجازه، بل لا
يجز ذلك **ولا يجوز** لورود النص في ذلك عن النبي عليه السلام من رويته في
هزبره، أن رسول الله ﷺ قال " لا يجلل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم
وليلة إلا مع ذي محرم منها " .

قال المرداوي رحمه الله وعنه " لا يشترط المحرم إلا في مسافة القصر، كما لا يعتبر
في أطراف البلد وأطرافها في الذهاب، ومسورة الذهاب، وإلهادي، واللمحصر،
والمنحر، والنفق

(١) التمهيد (٢١/٥٥)

(٢) البيان والتحصيل (١٨/٢٢٨)

(٣) أي الإمام أحمد في منحه

(٤) الإيضاح (٣/٤١١)

واستدلوا بما يلي

- ١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم أو لأمع ذي محرم ^(١)
- وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة أو لأمع ذي محرم ^(٢)
- ٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وكان غرام مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة قال سمعت أربعا من النبي ﷺ فأعجبني ^(٣) قال : لا تسافر المرأة مسيرة يومين أو لأمع ذي محرم ^(٤) أو ذو محرم ^(٥) ولا صوم في يومين ^(٦) الفطر ^(٧) ولا صهي ^(٨) ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ^(٩) ولا تغد المضر حتى تمرث ^(١٠) ولا تشد الرحا ^(١١) إلا إلى ثلاثة مساجد ^(١٢) مسجد الحرم ^(١٣) ومسجد الأقصى ^(١٤) ومسجد ذي هذا ^(١٥)

(١) أخرجه مسلم (٣٣٩) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٨) باب في كم يقصر الصلاة ، أخرجه مسلم (١٣٣٩) باب سفر

نساء مع محرم إلى حج وغيره

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٣) باب نصوص يوم الحر ، وأخرجه مسلم (٨٢٧) باب سفر المرأة مع

محرم إلى حج وغيره

الترجيح

كما سبق مرخصه من أقوال العلماء وأدبهم بتصحيحنا أنه قد صحح عن النبي ﷺ النبي عن سفر المرأة بغير محرم بقيود مختلفة، فجاء سبهي عن السفر ثلاثة أيام، ويومين، ويومًا وسنة، وربعماء، وجاء أنهى عطفت، وحذفت القيود، فعمل كثير العلماء بالخصق، فكان يحظر على المرأة أن يسافر سفرًا يسمى في عرف سفرًا بغير محرم، فصير كان وطويلاً، والله أعلم



هل يشتترط المحرم لكل امرأة؟ أم للشابة دون العجوز؟

قال النووي رحمه الله

قال القاضي عياض **له** الباجي هذا عني في الشبهة، وأم الكثرة غير لمشبهة
فسافر كيف شئت في كل الأسفار بلا روح ولا محرم
وهذا الذي قاله الباجي لا يوافق عليه؛ لأن المرأة معصية انطمع فيها ومظنة لشهوة
وتوكد كسرة، وقد قهر، «لكل سافرة لا فقه» وجمع في الأسفار من سفهاء الناس
وسقطتهم من لا يرفع عن الفاحشة بالمحجور وعندها بعبئة شهوته وقبة ذنبه وعرويه
وخيانته... ونحو ذلك، والله أعلم^٢

وقال القاضي عياض رحمه الله

قال الباجي وهذا عني يعني اشتراط المحرم في الأفراد أي عديم تسافر
امرأة مفردة وحدها، وعدد اليسير، فأما في المراحل العظيمة فهي عني كنبلاء،
يصح فيها سفرها دون سائر ذوي محارم
قال هجره وهذا في النشابة، فأما النجدة، وهي بضاعة في النس، فإمر كسرة

(١) الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤ هـ) هو سبيد بن حنبل بن سعيد أبو الوبيد الباجي، سبه يو مدية
بأخيه نالندس، مو كدار عفيف، المالكية، رحل بن مشي ٤١٣ سبه، ثم عباد يو بلاده ونسب
العمه والحدث

وكاب سبه ويحي ابن حرم ماضرات ومعدلات ومخمس - وشهد به من حرم، وقت - في
أحراق كتب من حرم، وفي الغصاء في بعض أنحاء لأندس
(٢) شرح صحيح مسلم (١٠٤/٩)

شأنه بغير ضرر ولا تنطوع مع برحان ودون ذوي محارم

وقال القرويني رحمه الله وقوله "لا يحل لامرأة" هو على العموم لجميع الزمانات

لأن (مرأه) بكسر الهمزة في ساق الصي، يدخل فيها الشبه و شجاعة وهو قول الكافة

وقد بعض أصحابنا تخرج منه استحاله، إذ حذف كحل الرجل في كثير من

امورها وفيه بُعد، لأن استخاره به محرم، وهو لا يطلع عنه من حدودها عدا عو . .

في نظره موجوده فيها . والعموم صريح ط، فيبني ألا تخرج منه، والله تعالى اعلم

وقال ابن عبد الحكم " لا تخرج مع برحان بسوء محرم، وأما استحاله فسافر

كأن شأنه بغير ضرر ولا تنطوع مع برحان أو ذي محرم

(١) [كتاب المأكل وهو لاد مسلم (٤/ ٤٤٦)]

(٢) [فيهم (٣/ ٤٥)]

(٣) [ابن عبد الحكم (١٥٥ - ٢١٤ هـ)] هو عبد الله بن عبد الحكم بن عيسى بن الليث، فقيه مصري من

جبل أصحاب مالك. ألحق ابنه الريسه بمصر بعد سبب وكان حبيباً شافعي، وعنه تروى

الشافعي بمصر وعنده مئات، وروى كتب الشافعي أيضاً

من مصنفاته مختصر الكبير، (سيره عمر بن عبد العزيز) و (فتاوى)

و دي يوه عبد الحكم اخذ عن مالك أيضاً، و يوه محمد وعبد الرحمن، عبد الحكم

ويش عبد الله كدبت من كبار علماء المالكيه وقد يظن من كبر سنه (١٠٠٠) من عبد الحكم، كدبت ووه

صاحب كتاب (سرويه) و يوهه صاحب فتح مصر

خلا من التوسيع الفقه الكونيه (١/ ٢٣١)

(٤) [التاج والإكبال لمختصر خليل (٣/ ٣٢٩)]

وقال ابن حجر رحمه الله ولم يحسموا ان لساء كنهن في ذلك سواء، لا ان نقل من
ابي يزيد النحوي انه حصه بعد العجور التي لا تشهي، وكأنه يقصد من خلاف
المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة

قال ابن دقيق العيد يعني انه النحوي تخصص للعموم بالنظر ابن النعماني يعني
مع مراعاة الأمر الأعلب، ومقبول بأن الكل ساقطه لا قطعه

وقال العدوي رحمه الله في حاشيته قال بن دقيق العيد وهو يخصص للعموم
بالنظر بمعنى ومن يفرط في فيه تعدد لأن حنونه به حرم، ومن لا يطلع عليه من
حسد عائشة عورة، فلهذه موجوده بها، و للعموم صانع ها، فبمعنى ان لا يخرج
منه

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/ ٧٦)

(٢) حاشية العدوي (٢/ ٦٣٧)

الترجيع

والذي يبدو هو أن هي النبي ﷺ عن سفر المرأة بلا محرم جاء مطلقاً، لم يفرق فيه بين الكبيرة والصغيرة، وامرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كبيرة، وقد فأنوا الكل سافطة لافضة، ويجمع في الأسفار من سمهاء الناس وسقطهم من لا يرفع عن لمحضه بالمحور وغيرها؛ بعلل شهوته وقده ديه ومروءته وحنثه ونحو ذلك كما قال سووي رحمه الله



وسائل التواصل الحديثة، وأثرها في سفر المرأة بغير محرم

في هذا البحث نتاول فتاوى بعض أهل العلم المعاصرين في حكم سفر المرأة بوسائل النقل الجماعية الحديثة: كقطارات والطائرات ونحوها

يرى كثير من أهل العلم أن سفر المرأة بلا محرم حرام، سواء كانت وسيلة السفر هي الطائرة أو القطار أو الحافلة أو السيارة أو غيرها. لعدم إباحة شرعية لها فيه بتحريم سفرها بلا محرم

ومن هؤلاء العلماء الشيخ عبد العزيز بن باز، ونسب محمد بن صالح عثيمين رحمهم الله، وشرح صاحب انوار، وغيرهم

وهناك فتاواهم

فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله

وممن السؤال لأخت التي زمرت لاسمها بأم محمد صالح من لخدمة الثورة نقول في سواف امرء مطلقه ببيع من العمر أربعين سنة، ليس لها محرم؛ حيث هي تعيش وحدها في لخدمة موره؛ لأن أباءها - وأكرمهم (١٦) سنة - يعيشون مع أبيهم في مدينة أخرى، هذه المرأة ذهبت في رمضان المبارك إلى مكة المكرمة للعمرة في حافلة النقل الجماعي، الذي يوجد فيه مكان محصص للنساء، وقد أوصلها النقل الجماعي أمام الحرم، وبعد انتهائها من العمرة استقلت حافلة أخرى تابعة للنقل الجماعي إلى الموقف الرسمي خارج مكة المكرمة، ومن هنا صدرت إلى أختها في حافلات النقل الجماعي. فهل هي آثمه بسفرها وهي في هذا سن وهذه الظروف؟

فاجاب رحمه الله: إذا كان الواقع هو ما ذكرته السائلة، فالسفر المذكور محرم، وعلى

امراة المذكورة اليه ان الله من ذلك، ودلت بسدم على ما وقع منها، وانعم الصادق
 على ان لا تعود تدت، يقول لبي عليه السلام الا تسافر المرأة الا مع ذي محرم، مترو عبه،
 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد قال الله سبحانه ﴿وَمَا يَنْبَغُ لَكُمْ أَنْ تَرْجُلُوا
فَعَلَّادُكُمْ وَمَنْبَغُكُمْ عَنْهُنَّ فَاسْأَلُوا رَبَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُدْعِي إِلَى الْفِتْنَةِ أَلْعَابِ﴾ | حشر ١٧

والله الموفق

فتاوى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

مسئـة فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

هل يجوز للمرأة ان تسافر بالطائرة مع وجود لأمس بلا محرم ؟

فاجاب رحمه الله قال النبي ﷺ الا تسافر امرأة الا مع ذي محرم، قد دلت وهو
 يحضب عن سفر في أيام الحج، فقام رجل فقال يا رسول الله، ان امرأتي حوجت
 حاجتي، واني اكنت في عروء كذا وكذا؟ فقال النبي ﷺ انطلق فحج مع امرأتك،
 فأمره النبي ﷺ أن يدع عروءه ويحج مع امرأته، ولم يقل سبي ﷺ به هل امرأتك أمه
 على نفسها ؟ أو هل معها نساء ؟ أو هل مع حبرها ؟ فدل دلت على عموم النهي عن
 سفر المرأة بلا محرم، ولأن الخطر حاصل حتى في الطائرة

ولنمشي جميعاً في تتبع ذلك

فهذا الرجل الذي أراد أن يسافر امرأته بالطائرة، متى يرجع من تشييعها ؟ به
 يرجع عند انتظاره ركوب الطائرة، ويستقي في هذه الصائفة بلا محرم

ولنعرض أن الرجل معها حتى أدخلها الطائرة، وأدلت الصبر، أفلا يمكن أن
 يرجع بعائته أثناء الطريق ؟ هذا وارد، ويحصل أن الطائرة قد يرجع حين هي، أو

للاحوال اخويه

ولنعرض أن اسمرت في سرها ووصفت إلى انديته التي سهط فيها، ولكن
انظر صار مشعولا أو صارت أخوة انظر عن صاحبة مهنود ثم انتصب الطائفة إلى
مكان آخر، فهذا محتمل

ولنعرض أن الطائفة دمت في الوقت انقرر وهبطت في نظر لمقرر، ولكن المحرم
الذي كان ينظرها لم يحضر بسبب خارج حدث له

ولنعرض أن هذا الاحتمال انتهى وحاشا المحرم في يوم لمقرر، يبقى عدد من
المحضر من الذي يكون إلى حسب هذه المرأة في الطائفة^٤ من تكون امرأة عن حال، فقد
يكون إلى حواء رجل، وهذا الرجل قد يكون من أخوة عبد الله^٥ يصحح إليها،
ويتحدث إليها، ويمرح معها، ويدخل رقبته منقوبا ويعطيها رقبته^٦ التي هذا
محتمل^٧ من اندي بسبب من هذه الاحتمال^٨

ولهذا تجد الحكمة العظيمة في هي الرسول ﷺ عن سر المرأة بلا محرم بلا تفصيل
ويدون تقييدا^٩

لكن قد يقول أن الرسول ﷺ لا يعلم لعيب ولم يعلم عن هذه الطائفة،
علمهم كلامه عن السر على المحرم لا عن الطائفة، فلا بأس برأى عن المحرم لا
مع ذي محرم لأن الرسول ﷺ ما يعلم عن الطائفة سي تقطع امسافه ما بين الطائفة إلى
نريص في ساعة ومع، سي كان يقطع في شهر كما^{١٠}

الجواب على هذا أنه إذا كان ﷺ لا يعلم، فإن الرسول سبحانه وتعالى يعلم،
والله عز وجل يقول ﴿وَمَنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يُفِيقُ فَلْيَسَّرْ لَهَا مِمَّا رَزَقْتَ رَاحِلَةً﴾ (النحل ٨٥)

فأنا أحذر إخوتي من هذه الظاهرة الخطيرة، وهي تساهل في سر امرأة بلا محرم

كما أحذرهم أيضًا من حبوّة النساء في السيرة ولو في البيت ، لأن الأمر

حظر

كما أحذرهم أيضًا من حبوّة قريب نوح نساء في نسب ، لأن النبي ﷺ لما قال
«ياكم والدخول على النساء» فقالوا يا رسول الله ﷺ أروأب الحمو ؟ قال «الحمو
الموت»^١ ، أي احذر منه أشد الحذر

والعريب أن بعض العلماء عفا الله عنا وعنهم قال معنى قوله «الحمو الموت»
أي ن حمو لا بد من دخوله على نساء قريبه، كما أن الموت لا بد منه^٢

قوله الشيخ الفوزان حفظه الله:

هل يجوز سفر المرأة بلا محرم ؟ مثلاً اتصل روح وهو في مدينة ما على زوجته،
وأخبره بأنه حدث له عارض أي مرض فقام هو المحرم على أقرب طائفة
واحصري لي فيما حكم سفرها وحدها ؟

لا يجوز سفر امرأة مسافرة ثمانية كيلو مترًا فأكثر إلا مع ذي محرم، بقوله ﷺ « لا
يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين إلا مع ذي محرم »^١ روى
البخاري في صحيحه (٣٥/٢، ٣٦)، وظهر كذا في (٥٨/٢) من الصحيح
وأمراد مسيرة يومين مشيًا على الأقدام، وهو ما يساوي ثمانية كيلو مترًا تقريبًا، لأن
في سفر امرأة بلا محرم خطر عليها من ناحية تعرضها لفتنة وطمع الرجال الفاسدين
بها، والمحرم بصورتها ويحفظها

(١) أخرجه صحيح أبي داود (٤٩٣٢) باب لا يجوز رجل امرأة لا ذو محرم والمحبوب عن نفسه.

وأخرجه مسلم (٢١٧٧) باب يحرم الخلو بالاجبة والدخول عليها

(٢) فروع ابن عثيمين، رقم الفتوى (١٧٣٩) موقع الألوكة

ولا فرق في ذلك بين السفر عن الطائرة أو السيارة أو الدابة أو غير ذلك، لعموم
 «سبي ما ورد في الأحاديث، ولأن نعمة مراحده وهي الخوف عنها
 ما ريكتم فيمن يسمح لزوجته بالسفر بالطائرة مع طفلها الصغير، ولا يسافر
 معها هو؛ بحجة أنه مشغول ولا يسمح له عمله بذلك»^١
 لا يجوز للمرأة أن تسافر بدون محرم لافي الطائرة ولا في غيرها، لعموم قوله ﷺ
 «لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تسافر مسيرة يوم وليلة وفي رواية أخرى مسيرة
 يومين إلا مع ذي محرم»^٢

واقت التبعة الدائمة للبعوث العلمية والإفتاء

سؤال هل يجوز للمرأة أن تسافر وحدها في الطائرة بدون محرم ؟
 الجواب لا يسافر المرأة إلا مع محرم ها أو زوج، سواء طالت مسافرة أو قصرت
 والله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

واقت التبعة الثانية للبعوث العلمية والإفتاء

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه وبعد
 فقد صعب التبعة الدائمة للبعوث العلمية و (إفتاء على السؤال المقدم من عميد
 شؤون الطلاب بجامعة الرياض، عن طريق الدكتور محيي الدين حليل، رئيس قسم
 الشريعة الإسلامية، بقى صياغة الرئس العام، والمحاضر إلى سجنه برقم (٢٥٥٤) وتاريخ
 (٧/٨/٩٩ هـ) وبه

(١) معنى من معنى القرارات الصادرة رقم (٩٣ - ٩٤)

(٢) الصوى رقم (٩٩٥٠)

ان محلات الجامعة من خارج مدينة الرياض يُعفى بوحدة أم المؤمنين بسكبه،
وتسافر الطائفت إلى بلادهم في الاحزاب الخمسة أو في نهاية الأسبوع، وعادتهن
يوحنهن إلى حده أو يظهران بانطردن، وشترط العودة أن يرهن كل طائفة محرم، ولكن
هذا لا ينشر لخصمهن وفي كل لأحوال، وقد يكون عطسة راعة في السفر تحت
ظروف صضرارية، وشكوا بعض من هذا الإجراء، ويرون أن شرع في مثل حالت
هذه يبيع السفر بدون محرم، إذ لا يجوز ساعات محدوده

مسئدين إلى قوله ﷺ "لا يحل لامرأة تؤمس باقه واليوم الآخر أن تسافر سفرًا
يكون ثلاثة أيام فصاعدًا، إلا ومعه أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم معها"
وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال "لا تسافر امرأة مسيرة يوم وبيلة إلا
ومعها محرم"

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال "لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا
ومعها رجل ذو محرم معها"

لذا تأمل بآداب عمي إذ كان يجوز شرعًا السماح بتدبيره بالسفر إلى حده أو الظهور
بانهائرة دون محرم

الاجواب

إن الشريعة الإسلامية مسية على حسب المصالح ودرء المفاسد، ومن مقاصدها
انصرورية محافظة على الأسماء والأعراض، وقد ثبت في الكتاب والسنة ما يدل
دلالة واضحة على سد الدرع التي تصفي إلى احتلاط لأسماء ونهايات الأعراض •
كتحريم حدود المرأة بأحسبي، وتحريم بدانتها ومنتهى نعيم روحها ومخارمها، ومن في
حكمهم من ذكرهم الله تعالى في سورة النور "كأمر بعض البصر، وتحريم النظر"

الحائثه

ومن الذرائع القريبة التي قد تقضي إلى العاجزة، واختلاط الأسباب، وعتث الأعراس سفر وراء دون من هه صابة هه في عتار الشرع، من روحها أو أحد محرمها، فكان حراماً، ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم»، رواه أحمد وشمس الدين ومسلم وما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسافر المرأة بربطها إلا ومعها محرم بحرم عليها»

وما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو يحصى: «لا يحلون رجل امرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم»

فقد حمل هذا ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، في حديثه، وفي اكتسبت في عرفة كذا وكذا»

قال: «انطلق فتخرج مع امرأتك» رواه أحمد وشمس الدين ومسلم

وورد في بعض الروايات التقييد بيوم، وفي بعضها التقييد ببيلة، وفي بعضها بتحديد بثلاثة أيام، وفي بعضها بيومين

والتحديد بذلك ليس بمراد، وربما هو تعبير عن أمر واقع، فلا يعمل بمفهومه، ثم هو مفهوم عند معارضة مسطوف في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، فلا يعتبر

وإنه يُعبر ما ثبت من الإطلاق في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو واضح في أن وراء منه عن كل ما يسمى سفراً إلا ومعها روحها أو ذو محرم عد سواء كان عيلاً أم كثيراً، وسواء كانت شبهة أم عجوزاً، وسواء كان السفر مر أو يجرأ أو جواً

ومن خالف في ذلك فخصَّ المهي بدشبهه أو غيره بما ذكر من التحديد في بعض

الأحاديث، أو بيّن ذلك نصري غير مأمورة أو اكتفى بالرفعة بثبات المأمونة، فقولهُ مردود
بمجموع حديث ابن عباس، فإنه مصروق معدوم على مفهوم تعدد في الأحاديث لأخرى
وعلى هذا، يكون سحر النساء بالظنرات بلا روح أو محرم منهيًا عنه، سواء كن
حائضات أو غير حائضات؛ نكونه سحرًا، فصدق عليه عموم النهي في الحديث
وبالله التوفيق، وصلى الله على سيد محمد وآله وصحبه وسلم

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن خديان	عبد الرزاق عفيفي
الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز		

ومن العلماء الذين أفتوا بحوار سحر المرأة بالظنرة بلا محرم للصورة فصيلة الشبح
عبد الله بن جبريل رحمه الله
وهذا من سؤال وحده لعصبة وحواله عنه
ما حكم سحر المرأة وحدها هي الطائفة لعذر، بحيث يوصلها لمحرم في المنظر
ويستقبلها محرم في المنظر الآخر؟

الجواب

لا بأس عند الله على المحرم، كالروح أو الأب، إذ اضطرت المرأة في سحر ولم
يتسرر بمحرم صحتها، فلا مانع من ذلك، بشرط أن يوصلها المحرم الأول، بل منظر
فلا يشاركها حتى يركب في الظنرة، ويحصل ما أراد، ثم يوجه إليها، ويتأكد من

على ركبها هناك أنهم سوف يستقبلون في المنظر، وعندهم بانوفت بني تقدم فيه وركب
الرحلة

وذلك لعدم خلوة سبي عنها، ولعدم محدود من سفرها وحدها الذي يكون
عزوه بصنع أو لأعراض أهل الفساد

وأيضاً فإنه منتهى أي هي ساعه أو يصع ساعات، وهذه المدة لا يسمى سفرًا
صلاً لأن السفر هو الذي يسفر عن أخلاق الرجال، فلا يطبق على المدة القصيرة

ولأن السفر ورأى في حكمها، وإفله عدم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الترجيح

والذي يدل في هو قوة القول القائل بتحريم سمر المرأة بلا محرم، وإن كانت وسية
السمر جماعية أو سرية، كأنظرات ولفظرات والخافلات وغيرها، فإنه من حفظ
المرأة وسد أبواب الفساد، والله أعلم

وسمر المرأة بغير محرم يترتب عليه معاصد محققه، وإن كانت الطرق آمنة في هذا
الزمان، فقد كثرت فيه مفسدات، واحترفت فيه الأخلاق، ومن خيلاء ورد شرح^١
ولا تخلو وسية من جماعه من شبات ورجان يترصون بالنساء، وهذا يُرى في
المطارات كثيرًا

وأما إن كانت هناك ضرورة، فالضرورة تُقدر بقدرها كما بين ذلك الشرح ابن
حريز^١، وكذا شرح أبو عبد الله مصصفي من العدوي حفظه الله في مقدمه
رسائله سمر المرأة بلا محرم وقد تعدت فتواه في أبواب المسألة، وقد تختلف التصوي سعي
الرجل، والله أعلم



(١) وقد مر بيان خلاف أهل العلم في مسألة مساهمة التحريم في السمر بلا محرم، وبيان الرجوع
فيها

وفي هذا الباب نذكر المواطن التي يجوز للمرأة ان تسافر فيها بدون محرم

الموطن الاول امرأة استب في دار الكفر يريد ان تسافر إلى دار الإسلام

الموطن الثاني امرأة لأسيرة إن تخلصت من أسرها

قال البيهقي رحمه الله

لما يستعمل في أنه نسى للمرأة السفر في غير الفرض لا مع روح أو محرم، لا كمرء

استب في دار الحرب واسيره تخلصت

وقال القاضي عياض رحمه الله

اتمس المصنف عن أنه ليس لها ان تخرج عن الحج والحجرة، لا بحجرة من دار

الحرب، فاتفقوا على أنها أن تهاجر منها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم^(١)

الموطن الثالث حج مفروضة على اختلاف بين أهل العلم في حوار دين أو معه كما

سبق



(١) نقله عن ابن حجر في المنح (٤/ ٧٦)

(٢) المنح الرباني للقاضي عياض (١/ ١٧٠)

حكم إقامة المرأة في غير بلدتها بلا محرم

حكم إقامة المرأة في غير بلدتها بلا محرم

سئل فضيلة الشيخ ابن باز رحمه الله

قالت السائلة سؤالي عن عمل المرأة ورفقتها بدون محرم في غير بلدتها، علماً بأنني أعمل حاسب في المملكة وفي مكان كثر النساء، وأقيم في نفس الدار التي أبيع لأعمل أو أسكن، وقد حاولت استقدام حي كمحرم شرعي بي، ولكن لم أوفق، فما حكم الشارع في وصفي الحالي ورفقتي هل بدون محرم؟

علماً بأنني أولاً استشرت الله عز وجل كثيراً قبل حصري بي، وأحب أن الله بشر بي أموراً كثيرة.

ثانياً أوضاعي في مدي من حيث لاحتياط وسوء الأخلاق في محال العمل لا يشجع النساء المسلمات الحرام عن الاستمرار فيه.

على سوء ما ذكرت لكم فما رأيكم؟

فأجاب رحمه الله

سأل الله لنا وبت التوفيق وصالح الحال، أما هذا الذي فعلت فلا بأس به، فبإقامة المرأة في بلد بدون محرم لا ضرر فيه ولا حرج فيه، ولا بأس إذا كان بيت لا خطر فيه، هذا أن العمل بين النساء ومضون عن الرجال، مما أباح الله عز وجل أو في قسم دحي بين النساء، كل هذا لا حرج فيه.

ولكن الموضع المحرم بمحرمك، فلا تسهرين إلا بمحرم، ولا تقديين إلا بمحرم. فإذا كتب فدمب من بلادك بدون محرم، فعليه نوبه إلى الله والاستعداد وعدم العودة.

في هذا، واد أردب سفر ولا بد لك من محرم، فاصري حتى يأتي المحرم؛ تقول
 «سبحي» لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم؛ وإن نثر المحرم من حبة، الأقرب أو
 ما رواه فكانت روحه محرم ما في السفر، لا أمر في بد الله

وعليّ أن تعمي ما تستطيع من السفر حتى يتوفر المحرم، وأما إقامتك الآن
 بين النساء وفي عمل صالح فلا حرج فيه، والحمد لله

ولا ريب أن سفر المرأة بدون محرم عمل خطير، وفيه خطر وفتنه؛ وهذا يصح
 أخواتنا في الله الحذر من ذلك، وآلا يسافرن إلا بمحرم.

ونصحهن أيضاً بالحذر من الاحتلاط مع الرجال أو العمل مع الرجال أو الخلوة
 بالرجال، كل هذا يجب الحذر منه، سواء كان في المشركات أو في غير ذلك

نصحتي للجميع أن لا يستقدم امرأة إلا محرم، ولا تسافر امرأة إلا محرم، وألا
 تعمل مع الرجال، ولا تخلو بأي رجل من غير محارمها؛ لأنه طريق مفتحة، والرموز
 مع ذلك وحرمه ومن لا يجوز رجل بامرأة فإن ثالثهم الشيطان؛

والمنقوص من هذا أن الواجب أن تعمل امرأة بين النساء في عمل مباح لا يضر
 دينها، لا يسبب الفتنة مع الرجل

ما حكم إقامة الفتيات في المدينة الجامعية لمدة أيام؟ علماً بأن محرمها يصحبها في
 سفرها ولا تسافر بمفردها؟

وقد سألت شيخنا أبا عبد الله مصطفى العدوي هذا السؤال، فأجاب حفظه الله

بأنه يجوز إن آمنت المرأة على نفسها

ما حكم المرأة التي ليس لها مهر وتريد السفر؟

لم أتب على كلام لأهل العلم في هذه المسألة غير ما سبق من أن بعضهم يُجوز لها السفر في حج الفريضة ويُصلّي أسبغ في غيره . وبعضهم يُحرم عليها السفر مطلقاً ولو في حج الفريضة ومن العلماء من ذكر حواجر السفر بغير محرم في حجاب أمن الطريق وأمنها على نفسها كي سبق بيان اختلاف في ذلك

والذي يظهر أنه لا بد من النظر في حال السفر

وهل هو ضرورة لا بد منها ويرتّب على تركها مفسده اعظم من السفر بغير محرم

أم لا؟

وهل يمكن قصه هذه الضرورة بغير سفر أم لابد من السفر؟

وينظر أيضاً إلى حال المرأة التي تريد السفر هرباً يعلم من حائلها أنها إن سافرت

بغير محرم ترتّب عصلة أعظم؟

وينظر إلى مكان السفر هرباً يختلف حكم السفر من مكان إلى غيره

فكل هذه أمور لا بد من النظر فيها بتقدير ضروره وانفساد والمصالح في ذلك،

والله أعلم



عدك أحب بي، وإن لم يأتها فخرجت مع ذي محرم، فإن ذلك فريضة من فرائض الله، ليس له عليها غيرها طاعة.

٤- عن عبد العزيز المصفي قال سئل مطر وأنا أسمع عن امرأة أسألت زوجها في الحج فلم يأتها، فاستأذنه أن تزور فأتها، فصمت عليها ثلثاً خائفاً فصرحت بأصح قال فأتوا حسن فأتوه فقتل حسن بس هذا

قال مطر ومثل قتله فقال. هي محرمة

قال مطر فاستفتيت في مكة فسألت حكيم بن عيينة فقتل هي محرمة

قال مطر وأمرت رجلاً فسل عصفه من أبي رباح فقتل لا، ولا سمعت عن بس هذا ذلك

٥- عن إبراهيم قال إذا كنت الفريضة وكان في محرم، فلا بأس أن تخرج، ولا بأس أن تروحها

(١) إسناده صحيح خرجه في أبي شيبة (٣/٣٣٩) قال حدثنا أبو بكر، قال حدثنا فضيل بن عياض، عن هشام، عن الحسن

(٢) إسناده صحيح خرجه ابن أبي شيبة (٣/٣٣٩) قال حدثنا أبو بكر عن عبد العزيز المصفي قال سئل مطر، به

(٣) إسناده صحيح خرجه في أبي شيبة (٣/٣٣٩) قال حدثنا أبو بكر قال حدثنا أبو عوف، عن منصور

اقوال العلماء

قال ابن التركماني رحمه الله واحتكموا في منهج ايها حجة الاسلام

عقال إبراهيم النحوي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي — به معها

من حجة الاسلام

وقال الشافعي إن أهلت غير إله فيه قولان

أحدهما أن يكون كمن أحصر، فتدبح وتُصبر وتُحل

والآخر أن عليه تحليتها

قال ابن التركماني وأصح مذهبه الذي يوافق متأريه، ولا أعلمهم

يخففون أنه يس له معها من صوم ولا صلاة واحب

قال ابن مودود العنفي رحمه الله وشيخ معه حجة الاسلام عمر بن روحه، لأن

حق الروح لا يظهر مع انقراض كالصوم والصلاة

قال أبو بكر العنفي رحمه الله ذلك قد حرم، تخرج لحجة انقراضه وبه يأدبها

روحها، لأن حق الروح لا يظهر في حق انقراضه، وأما في انقراضه وسدور منه

منه

(١) الجوهري الثاني (٥/ ٢٢٤)

(٢) لأخبار مسلم المبتكر (١/ ١٥١)

(٣) جوهري الميم (٦١٠ - ٦٧)

قال ابن عبد البر رحمه الله وجاءت الرواية عن مالك رحمه الله أنه سئل عن المرأة تكون ضرورة مستطيمة على الخلع تستأذن زوجها في ذلك فيأبى أن يأذن لها، هل يجزى على إذنها؟

قال نعم، ولكن لا يُمخض عنه، ويؤخر النكاح بعد النكاح

وهذه الرواية عن مالك تدل على أن الخلع عنه ليس على ضرورة بل على التراضي

وقال للغرشي رحمه الله

يعني أن المرأة إذا أحرمت بالخلع انتزوع بغير إذن زوجها، فله أن يحلها؛ لأن ما من حرمه المباح حرم كالفسخ، وتدخل كمنحصر، وهذا ما لم يكن خروج محرماً، ولا فلا يجزى؛ لأن ما نفوت عنه الاستمتاع وأما حجة الإسلام فليس لخروجها معها من الخروج لها إن قلنا إن الخلع على ضرورة، وكذا على القول بغيره حتى

قال شافعي رحمه الله وإذا تمت امرأة فافترق بنفسها وماله على الخلع، وأد وبها معها من الخلع، وأرادت زوجها معها، منه ما لم يهل بالخلع، لأنه فرض بغير وقت إلا في بصر كذا، فإن أهلت بالخلع بإذنه لم يكن له معها، وإن أهلت بغير إذنه فعليه فوالان أحدهما أن عليه تحيتها

ومن قال هذا القول لزمه عهدي أن يقول هو تطوع فأهلت بالخلع أن عليه نفسه، من قل أن من دخل في خلع محقق قدر عليه، لم يكن له الخروج منه وبرمه، غير

(١) قال الرمزي في شرحه على الموطأ (٦/٢٣٣) رد على ما ذهب إليه الضرورة من النسب التي لم تخرج منه بغير ضرورة لضررها، فنفى ذلك، وسمى من لا يزوج ضرورة أيضاً لأنه حر الماء في ظهروا ويقتل على منسوب الرعيانية

(٢) التمهيد (١٦/١٦٣)

(٣) شرح خليل (٢/٣٩٤)

أنها إذا تنقلت بصوم لم يكن به معها، وبزمنه عدي في قوله ان يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة

و يقول ان في ان يكون كمن أحصر فندبح ونقصر ونحل، ويكون ذلك بزوجها
 قال الشافعي: أحرم سعد بن صام ومسلم بن حذافه عن ابن جريح، عن عطية
 انه قال في المرأة تهيئ بالحج فيسمعها زوجها هي بمنزلة المحصر
 قال الشافعي: وأحب لزوجه ان لا يسمعها. فإن كان واحداً عنده ان لا يسمعها كان
 قد أدى ما عليه، وأن له تركه إذا الواجب، وإن كان بصوت أخر عليه ان شاء الله
 تعالى

قال المودودي رحمه الله: وليس للزوج منع امرأته من حج الفرض، ولا تحليلها إن
 أحرمت به

اعلم أنه إذا استكملت المرأة شروط الحج وأرادت الحج، لم تكن لو زوجها منعها منه
 ولا يحبسها، بل حرمت به، هذا الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب قاطبة

قال ابن قدامة رحمه الله: وإذا أحرمت المرأة لواجب، لم يكن لزوجه منعها
 وحجة ذلك ان المرأة إذا أحرمت بالحج الواجب أو العمرة الواجبة، وهي حجة
 الإسلام وعمرته، أو استدور معها، فليس لزوجه منعها من أنضي فيها ولا تحبسها، في
 قول أكثر أهل العلم، منهم أحمد، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، والشافعي
 في أصح القولين له

وقال في الآخر له معها لأن الحج عبده على الرأحي، فممن يتعين في هذا عدم

(١) (٢٦٧/٢)

(٢) الإيضاح (٣/٣٣٩)

وليس هذا بصحيح؛ فإن حُجَّجَ به على بعض ما شُرِعَ فيه، فبصر كأن صلاة إذا
أحرمت بها في أول وفده، وقصد رمضان إذا شرعت فيه؛ ولأن حُرَّ الوُجَّه مَسْمُورٌ عَلَى
اِسْتِدْوَامٍ، فهو مَدَّتْ مَعَهَا فِي هَذَا الْعَامِ مَدَّةً فِي كُلِّ عَامٍ، فَتَقْصُرُ إِذَا سَافَرَ أَحَدُ أَرْكَانِ
الْإِسْلَامِ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَمِرُّ .

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ أَحْرَمْتَ مِنَ الْمَقَاتِ أَوْ مِنْ مَكَانٍ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ
بِغَيْرِ إِدْنٍ رُوحَهَا وَأَحْرَمَ الْعِدَّ بِغَيْرِ إِدْنٍ سَهْلَةٍ

فَإِنْ كَانَ حُجَّجَ تَطَوُّعٌ - كُلُّ ذَلِكَ - فَهُوَ مَعَهَا فِي حِلٍّ لَمْ يَذْكُرْ
وَأِنْ كَانَ حُجَّجَ الْعَرَضُ مَطْرُوفًا كَانَ لَا غَيْرَ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ عَنْهُ تَرْصِيٍّ أَوْ تَضَعْنَهُ دُونَهُ أَوْ
دُونِهَا أَوْ صَعَةً مَعَهُ، فَهُوَ حِلٌّ لَمْ يَذْكُرْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ،
لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُظْلَمُهُ، وَلَا يُنْبِتُهُ»^(١)

وَأِنْ كَانَ لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَيْهَا، لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَصْلًا، فَبَيْنَ مَعَهَا فَهُوَ عَاصِيٌّ لِلَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ، وَمَعَهَا فِي حُكْمِ الْحَضَرِّ

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي لَابِنٍ وَلَا يَتَّبِعُ مَعَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ، وَلَا يَفْرُقُ، وَخُذَّعَهُ اللَّهُ يُعَدُّ فِي حُجِّ
مُتَقَدِّمَةِ لَطَاعَةِ الْأَبَوَيْنِ وَالرُّوحِ^(٢)

(١) المحض (٢/ ٢٨٢)

(٢) إعرابه البجلي (٢٣١٠) باب لا يظلم مسلم ولا يظلم، وخرجه مسلم (٢٥٨٠)

باب تهرم الظلم

(٣) المحض (٧/ ٥٢)

وقال العافظ ابن حجر رحمه الله واحتج البيهقي لم قال ليس له معها من حج

انعرض ^١ بحديث ^٢ لا تَتَمَوَّأُوا بِمَا آتَى اللَّهُ مَسْجِدَهُ

وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِي صَلَاةٍ وَأَحْيَبَ مَانَ الْعَرَّةَ مَعْمُومٌ نَسَقَدَ وَتُعَقَّبَ بِأَنَّهُ مَحَلٌّ

ذَلِكَ بِدَاءِ يَعْرِضُ مَعْمُومٌ بَعْضُ أَحَرَّ

وقال شيخنا أبو عبد الله مصطفى العدوي حفظه الله أما حج القرينة فليس

له منها شيء، وهل تستأذن أم لا ؟

ذهب فريق من أهل العلم إلى أنها لا تستأذن أصلاً

يسى ذهب الآخرون إلى أنها تستأذن، وذلك لأن الحج على التراحى

والذي يظهر لي والله أعلم أنه إذا توافرت المرأة ما نصح به من التردد والاحتياط والحرم

وأمر الطريق والصحة وبحر ذلك، فتستأذن زوجها، فإن أذن فأحمد لله، وإن لم يأذن

فطرت من عنده من حائله أنه لا يأذن في حج من غير مرمر مقبول، خرجت بعد

إذنه، وإن كان المرمر للمنع مقبولا، حلفت لعام قادم، ويرجوها العذر في تأخير حج من

الله سبحانه وتعالى، وإن كان مرمر قد يوجد ويسمر في كل عام، حجت ولا يوحى عام

عام

(١) أخرجه الشيخ في (٨٥٨) باب هل على من يشهد خيافته غسل وحرجه مسند (٤٤٢) باب

حروج النساء إلى مساجد ما به من عنده، وبها لا يخرج منهن

(٢) التلخيص الخبير (٢/ ٢٩٠)

(٣) جامع احكام المسطر (٢/ ٤٤٢)

الترجيح

عما سبق بين أن المرأة لا يجوز لها السفر معزلة إلا في حجة الإسلام،
 بالتصميم الذي ذكر
 وذلك على خلاف بين أهل العلم في وجود المحرم معها وعدمه، كما سبق
 بيانه، والله أعلم.



الباب التاسع

متفرقات تهم المسافر

١- حكم الاضحية في السفر

٢- حكم السفر الى بلاد الكفر

٣- من يدع السفر

الأضحية للمسافر

اختلف العلماء في جواز الأضحية للمسافر على ثلاثة أقوال

القول الأول أن الأضحية مشروعة في حق الجميع، لقيم والمسافر والحاج سواء
وبه قال الجمهور الشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وهو قول البحاري
واستدلوا بما يلي

١ عموم الأدلة الواردة في الأضحية، وأن تشمل جميع الناس، بدو وحضر، فقيم
والمسافر معها سواء

٢ حديث ثوبان رضي الله عنه قال: دبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال: يا ثوبان
أصبح هبده، فم أرأى أضحمه منها حتى قدم المدينة

٣ حديث عائشة رضي الله عنها: وهو في شأن الحاج يسمى أن رسول الله ﷺ دبح
عندها وحاصت سرف قبل أن تدخل مكة وهي تبكي، فقال: عما لك، أتوسيت؟
فانبت نعم قال: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فأضي ما يقضي الحاج غير أن
لا تطوي بالنيت، فلما كنا ببيت أبي بلحجيم، ففبت ما هذا؟ فلو صحت
رسول الله ﷺ عن أزواجه بالقر

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٥) باب من ما كان من النبي عن أهل حوم الأضحية بعد ثلاث

(٢) أخرجه البخاري (٩٢٠) باب كيف كان بدو حيضه وانقطاعه ومسبب مرضه (١٦٠١) باب

قال ابن بطال رحمه الله: حجه الشافعي ظاهر هذا الحديث وهو قوله: «صحي رسول الله ﷺ من أزواجه» وكانوا في الحج وفي حال سفر.

قال الشافعي رحمه الله: لأصحة سنة عن كل من وجد الليل من المسير من أهل المدن والقرى وأهل السفر وخضر وأخاح بني وغيرهم، من كان معه هدي ومن لم يكن معه هدي.

قال ابن حزم رحمه الله: ولأصحابه مستحبه للحج يمكنه والمسافر كي هي لمقيم ولا فرق.

قال البخاري رحمه الله: ولأصحابه للمسافر والنساء.

القول الثاني: لا أصحية على المسافر.

وهو قول الشعبي وأبي حنيفة، وروى هذا عن علي رضي الله تعالى عنه واستدلوا بما يلي:

- ١- لفاس: لأنه قد سقطت الجمعة والعيدان عنهم سقطت لأصحية.
- ٢- ابن بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم كان لا يصحيان إذا كانا مسافرين.
- ٣- روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «ليس على مسافر جمعة ولا أصحية».

(١) شرح البخاري لأبي بطال (٩/٦)

(٢) المجموع (٣٨٣/٨)

(٣) المحل (٦/٣٧)

(٤) قال الرملي في مصب الرواية ١ (٢١١) بعد ذكر الآثار من عرب.

وقال ابن حجر في الفرائد لمخرج أحاديث الهداية (٢/٢١٥) بعد ذكره: «مأخوذ من صحيح علي بن أبي طالب لا يصحيان بغير حجاب» حشبه ابن بطال وحرمي، وقد ذكره في أدبه من قبل أن لأصحية سنة.

(٥) ضعيف ومبني نثره في مبحث أحكام جماعة المسافرين.

قال المروغني رحمه الله اني لا تجب على المسافر معنى شتمه قول الأداء بحسن
بأساب يشي عن المسافر استصحاب ذلك في السر ويحرم بصحي بوقه فمدفع
المشقة لا تلزمه كاخيممة

القول الثالث حوار الأصحية في السر ومنعه للحاج وهو مذهب المالكية

وجاء في المنونة أرأيت المسافر هل عنه ان يصحي في قول مالك؟

قال قال مالك المسافر والخاص في اصحاب واحد

وفي تهذيب المنونة ولأصحية [ووجه] عن من استطاع، وهي عن الناس كنهم
الخاصر والمسافر إلا حاج، فيسب عنه

قال ابن عبد البر رحمه الله الأصحة عدمانك شمة تجب على كل من وجد معة
من اثر رجل والنساء الأحرار، وهي من الشمة اكرهه اني يعمل الناس عنيه ولا
يسامحون في مركاته كصلاة نعيمين وشبهها، وأهل الخاصرة والسادية والمقيم والمسافر
في ذلك سواء لا الحاج معنى فليسهم لا اصحية عليهم وشتمهم اخدي

ويرى الإمام مالك أن الحاج اني هو مخاطب في لأصل باهدي، فإد ار د أن يصحي
جمعه هدي، والناس غير الحاج، ينأمرؤ بالأصحية، يُبششوا بأهل من، فيحصل لهم
حظ من أجرهم



(١) الميسرط (١٥/١٢)

(٢) المنونة الكبرى (٥٥/١)

(٣) التهذيب في اختصار المنونة (١٢/٢)

(٤) الكافي في فقه أهل المذهب (١/٤٨)

(٥) تفسير القرطبي (١٢/٤٧)

الترجيح

وبعد عرض أقوال أهل العلم يظهر لي قوة قول الجمهور أن لأصحة مشروعة في حق جميع الناس بدوً وحصرٌ في حال الضرر وفي حال الإقعدة، ولطرح أيضاً

وفذلك لا يسي

١ حديث ثوبان رضي الله عنه قال دبح رسول الله ﷺ صحبته ثم قال «يَا ثوبان أصبح هبداً» فلم أرل أظعمه مني حتى قدم حديثه

قال ابن حجر فيه إشارة إلى خلاف من قال إن سافر لا أصحبه عليه^(١)

٢ حديث عائشة رضي الله عنها وهو في شأن الحاج بمعنى أن رسول الله ﷺ دخل عندها وحاصب سرف فل أن تدخل مكة وهي سكي ، فقال «مالك ، أبلت؟» قالت نعم قال «إني هذا أتمر كنه الله على ناته آدم ، فأقصي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوي بالنيت» فلما كد حتى أنست بلعم بقر ، فقت ما هذا؟ قالوا صحني رسول الله ﷺ عن أرواحه بالبقر^(٢).

فحديث عائشة يرد على النقل بأن الأصحبه لا تُنس منحح مني. وأن الذي يسعوه بها هدي، لا أصحبه^(٣)

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٥) باب بين ما كد من الهبي عن أبي حمزة الأصحبه بعد ثلاث

(٢) فتح الباري (٥/١٠)

(٣) أخرجه البخاري (١٩٢٠) باب كيف كد بدو خبيثاً وانقطعت عنه وصلة برفه (١٢١١) باب

بيان رجوع الإحرام

(١) الفقه الإسلامي وأدلته (٤/٧٥٢)

حكم السفر إلى بلاد الكفار

فتوى الشيخ ابن باز رحمه الله

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله ما حكم السفر إلى بلاد الكفار للدراسة ؟

فأجاب رحمه الله

الوصية الحذرة من ذلك، لا أن كان المسلم عنده علم ومهيرة، يدعو إلى الله، ويعلم الدين، ولا يخشى عن دينه، لأنه صاحب علم ومهيرة، يقول النبي ﷺ «أنا بريء من كل منجم يقتل بين المشركين»، والله حل وعلا فإن في كونه الكريم عن المسلمين

(١) مرسل أخرجه أبو داود (٢٦٤٥) ثم قال، رواه عثية ومحمّد بن خالد الواسطي وجماعة لم يذكره جرير

وأخرجه الهندي (١٦٠٤) ثم قال، وأكثر صحاح، يسعمل عن هيس بن أبي حازم أن رسول الله ﷺ بحث شربة ولم يذكره فيه عن جرير
ورواه حماد بن سلمة عن أبي حازم عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي حازم عن هيس بن أبي حازم عن جرير مثل حديث أبي معاوية

قال، وسند محمد بن يونس الصحيح حديث هيس عن النبي ﷺ مرسل
وروى مسلم بن الحجاج عن النبي ﷺ قال «لا تأكلوا مشركين» لا تأكلوا مشركين، فمن ساكنهم
أو جامعهم فهو مشرك

وأخرجه البيهقي (٤٧٨٠) والبيهقي (٢٠٢) وسعيد بن منصور (٢٩٣) وابن أبي شيبة (٦٦) و (٤٦٨) و (٣٤٧) من طريق عن إسحاق بن أبي حازم عن هيس بن أبي حازم مرسل
وأخرجه الهندي في مسنده (٢٦٤) قال، سنده محمد بن أحمد بن حنبل، الصحيح عن هيس بن أبي حازم مرسل

سند، قال حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن حماد بن عيسى عن هيس بن أبي حازم،
عن هيس بن أبي حازم، عن جرير ؟ سند ينفذ محفوظ
=

أشياء أخرى تحتاجها بلاده، ويُظهر دينه، فهذا لا بأس به، كما فعل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ومن معه من أصحابه لما حُجروا إلى خنثه من مكة المكرمة بسبب طعن البشرين هم، وعجزهم عن إظهار دينهم بمكة حين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة.

بعض الناس يريد أن يسافر إلى بلاد الكفار للعمل، ويدعوي أن لديهم نظامًا ومعاملة راقية، إلح من مرابا، فهل هذا يجوز؟
الحمد لله، أولاً

يجب أن نعلم أن السفر والإقامة في بلاد الكفار لا تجوز إلا بشرط يشها أهل الميم، ومنحصها

١ - أن يأمن الإنسان على دينه، بحيث يكون عمله من العلم و لإيها ما يُعده عن الاحراف

٢ - أن يكون مصمراً بعداؤه للكافرين وبعضهم، مستعداً عن مزالهم ومخشهم

٣ - أن يتمكن من إظهار دينه من انصلاؤه وغيره

٤ - أن يكون بقاؤه هناك لصوره أو مصالحة كالدعوة إلى الله تعالى، أو تعمم عنهم لا يوجد في بلده.

انظر فتاوى عمه البدع (٩٢-٩٥)

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل فنقال الإقامة في بلاد الكفر مارة تكون حاتوه، وماره تكون مستحبه، وماره تكون محرمة، ودينه نحسب حان

انقیم، وعرص اقامه، ومدی قدرته علی چهار دیبه، ودر آجوب علی دشت عرات، بکن
سصح هب بی یدیک کلاما دیبا لشدح محمد بن عثمان

فتوى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله

وأما الإقامة في بلاد الكفر فإن خطرهما عظيم على دين المسلم، وأخلاقه، وسلوكه، وأدائه؛ وقد شاهدت وغيرنا الحراف كثير ممن أقاموا هناك فرجعوا بغير ما ذهبوا به، فرجعوا فساقاً، وبعضهم رجع موبقاً على دينه وكفرًا به وسائر الأدب والعباد بالله حتى صاروا إلى خجود انصاف ولا سهره بالدين وأهدى السامعي منهم واللاحقين. وهذا كتاب يعني بل يعني بحفظه من ذلك، ووضع شروطاً لكي يمنع من هوي في تلك المباحث

طال إقامة في بلاد الكفر لا بد فيها من شرطين أساسيين.

الأول أمن انضم على دية، بحيث يكون عنده من العلم والبر وقوة بغيره ما يضمنه على نشأت على دية واحذر من الانحراف والريغ، وان يكون مصمرا آمداؤه الكفرين وبعضهم، مبتدئ عن موالاتهم ومحبتهم، فإن عوالاتهم ومحبتهم لا يبالى لإبر، قال الله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالسُّبُلَ أُولَئِكَ بِمَقْصُودِ قُلُوبِكُمْ وَإِنَّ أُولَئِكَ لَنُفَّاثٌ مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ إِنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ لَا يُفْقَهُوا قَوْلَ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ أَفْلَ تَعْقِلُونَ ٥١﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالسُّبُلَ أُولَئِكَ بِمَقْصُودِ قُلُوبِكُمْ وَإِنَّ أُولَئِكَ لَنُفَّاثٌ مِّنْ ذُرِّيَّتِكُمْ إِنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ لَا يُفْقَهُوا قَوْلَ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ أَفْلَ تَعْقِلُونَ ٥٢﴾

وتب في الصحيح عن أنس رضي الله عنه «أن من أحب قوما فهو منهم»، «وإن المرء مع من أحب».

وحبه أعده الله من أعظم ما يكون حظراً على مسلم، لأن محبتهم تسبب موافقتهم
واتباعهم، أو على الأقل عدم الإنكار عنهم، ولحديث قال النبي ﷺ: «من أحب قومًا
فهو منهم»

الشرط الثاني أن يتمكن من إظهار دينه، بحيث يقوم بشعائر الإسلام بطول ما يمكن،
فلا يمنع من أداء الصلاة وجمعه واجتماعات إن كان معه من بصري جماعة ومن بضم
الجمعة، ولا يمنع من الركعة والصيام وحج وغيرها من شعائر الدين، فإن كان لا
يستطيع من حيث ثم نجر الإلزامه بوجوب هجره حسب

قال في المحرر (٨ ٤٥٧) في الكلام على أقسام الناس في المحررة

أقسام من يجب عليه، وهو من يقدر عليها، ولا يمكنه إظهار دينه، ولا تمكنه إقامة
واجبات دينه مع انقضاء بين الكفار

فهذا يجب عليه المحررة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَمْلاكَكُمْ طَائِفِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا
بَيْنَ كُفْرًا قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَرَبُّهُ فَتُهَاجِرُوا مِنْهَا فَأُولَئِكَ
مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

وهو وعبد شديد يدل على الوجوب، ولأن إتيان ما يجب عليه واجب على من قدر
عليه، والمحررة من ضروره الواجب وتمنه، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
إلهي

وبعد تمام هذين الشرطين الأساسيين تنقسم الإقامة في دار الكفر إلى أقسام

القسم الأول: أن ينضم للدعوة إلى الإسلام، ثم عكس فيه، فهذا نوع من الجهاد، فهي
عرض كفاية على من قدر عليها، بشرط أن يتحقق اندعوه، وأن لا يوجد من يمنع منها،
أو من الاستجابة إليها، لأن الدعوة إلى الإسلام من واجبات الدين، وهي طريقه

المرسعين، وقد أمر النبي ﷺ بالسبع عنه في كل زمان ومكان، فمن سجد **ابلعوا صبي** ولو آية.

القسم الثاني أن يقسم لدراسة أحوال الكافرين و تعرف على ما هم عنه من فساد العبد، ومطالاة تعدد، وانحلال لأخلاق، وقوضونه السلوك، **نحذر** انفس من الاعترار بهم، ومن لمعصين بهم حقيقه حادهم

وهذه الإقامه نوع من الجهاد أيضا، لا يربط عبيد من التحدير من الكفر واهنه انتصص لمرعب في الإسلام وهدية: لأن فساد الكفر دليل على صلاح الإسلام، كما قيل: **وبفسدها تنبئ الأشياء**

لكن لا بد من شرط أن يتحقق مراده بدون مفسدة أعظم منه، فإن لم يتحقق مراده بأن منع من شر ما هم عنه والتحدير منه، فلا فائدة من إقامه

وإن تحقق مراده مع مفسدة أعظم مثل أن يفسدوا فعله بسبب الإسلام ورسول الإسلام وأئمة الإسلام وخب يكف: قوله تعالى

﴿وَلَا تَحْسَبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَنُسَبِّحُ أَنَّهُ عَذْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ رَتَّ يَكْفٍ أَمَّا عِبَادُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ نَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام ٨٠].

ويشبه هذا أن يقيم في بلاد الكفر ليكون عينا للمسلمين، يعرف ما يدبرونه بمسلمين من المكيد فيحذرهم المسلمون، كما أرسل النبي ﷺ حذيفة بن اليمان إلى اشركين في عروة الخندق ليعرف خبرهم

القسم الثالث أن يقيم حاجة الدعوة لمسلميه ومنظم علاقتهم مع دونه الكفر، كموقوفي السدرا، فيحكمها حكم ما أقام من أجله **فالمحقق الثاني** مثلا يقيم

لي على شئون الطلبة ويراهم، وعملهم على سرام دين الإسلام وأخلاقه وآدابه،
فحصل بآدمه مصححه كيرة، ويدرج باب شر كير

القسم الرابع أن يقدم لحاجة خاصة ماحه، كالتحارة والعلاج، فتاح الإمامة بقدر
الحاجة، وقد نص أهل العلم وجمهورهم الله على حوار دحور ملاد الكعبر لسحارة، وأثروا
ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم

القسم الخامس أن يقدم لندراسه وهي من جنس ما فيها، فمد الحاجة، لكنها احظر
منها وأشد فتك مدبرين منهم وحلافة^{١١}

فإن الطائفة يشعر بدور مرتبه وعذر مرتبه معلبه، فحصل من ذلك تعظيمهم
والإقناع بآرائهم وأفكارهم وسلوكهم فعلمهم، إلا من شاء الله عصته وهم قبل^{١٢}
ثم أن الطائفة بشر بحاجة إلى معونه، فبودي ذلك إلى التودد إليه ومداهته فيما
هو عليه من الانحراف والصلال^{١٣}

وانصاف في مقر معلّمه له رملاء يتحد منهم أصدقاء بحكم ويتولاهم ويتكسب
منهم^{١٤}

ومن أجل خطر هذا القسم وجب الاحتفظ فيه أكثر مما قبله، فيشرط فيه بالإضافة
إلى الشرطين الأساسيين شروط

الشرط الأول أن يكون الطالب على مستوى كبير من التصحيح لعقلي الذي يعبر به
بين السامع والصار، وينظر به إلى مستقبل العبد، فأب ثقت لأحداث التصحيح بين
ودوي العقول بصيرة؛ فهو خطر عظم على دينهم وحقوقهم وسدوكهم؛ ثم هو
خطر على أنفسهم التي سب حبوب، بينها وبفتشون فيها من السموم التي يهونها من أوثنت
الكثرة؛ كما شهد ويشهد به الواقع، فإن كثيرًا من أوسكم لميعونين رحعوا بغير ما

ذهبوا به! رجوع منحرين في دينهم وأخلاقهم وسواكهم! وحصل عندهم وعلى مجتمعهم من الضرر في هذه الأمور ما هو معهود شاهد! وبمثل نكث هؤلاء لا كمثل بتديم السحاح بل كالات الصارية^{١١}

الشرط الثاني. أن يكون عدد الطوائف من علم الشريعة ما يتمكن به من التفسير بين الحق والباطل، ومفاد الساطع بالحق، مثلاً بجمع ما هم عليه من الباطل فيظنه حقاً، أو يندس عليه، أو يعجز عن دفعه، فيبقى حيران أو يسبح الباطل وفي الدعاء لثبور «نهم أرى حقاً وارر في اتباعه، وأرى الباطل باطلاً وارر في احبائه، ولا تجمعهم ملتبساً هي فأضل»

الشرط الثالث أن يكون عدد طوائف دين الحق ويتحصن به من الكفر والعوق. مصعب الدين لا يسلم مع الإقامة هناك، إلا أن شاء الله، ودبت لقوة أنها جم وضعف المقوم، فأسباب الكفر والصوق هناك قوية وكثيرة متوعدة فإذا صادفت عملاً ضعفاً المقاومة عملت عملها^{١٢}

الشرط الرابع أن يدعو الخوجه إلى العلم الذي أقدم من الحق، بأن يكون في معناه مصدحه للمسلمين، ولا يوجد له نظير في المدارس في بلادهم

وبن كان من تصور العلم الذي لا مصدحه له للمسلمين، أو كان في البلاد الإسلامية من المدارس نظيره! لم يجر أن يصح في بلاد الكفر من أحدهما في الإقامة من الخطر على الدين والأخلاق، وصناعة الأموال كثيرة يدور فيه

القسم السادس أن يقم للمسلمين، وهذا أخطر من غيره وأعظم^{١٣} ما يترتب عنه من انقراض للاحتلال عام بهن الكفر، وشعوره به مواطن مكرم به نقضه انوطيه من

مودعة، ومو لاة، وتكثر بسوء الكفار، ويرى أنه بين أهل الكفر بأحدون من أخلاقهم وعاداتهم، ورب فلدوهم في العدة، لتعبه^{١١}

ولذلك جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من جامع المشرك وسكن معه، فهو مثله»

وهذا الحديث وإن كان صحيح السند، لكن له وجهة من النظر، فإن أمكنه مدعو إلى المشاكسة

وعن عيسى بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين» فانوا ي رسول الله، ولم^{١٢} قال: «لا تراقى نازا مئنا» رواه أبو داود وترمذي، وأكثر الرواة وروده من سلا عن قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ

قال القزويني سمعت محمدا بن يحيى المحاري يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ، مرسل

وكيف تطيب نفس مؤمن أن يسكن في بلاد كفر بعض فيها شعائر الكفر، ويكون احكام فيها بعد الله ورسوله^{١٣} وهو يشاهد ذلك بعينه، ويسمعه بأذنيه، ويرى به، بل يتسبب إلى تلك البلاد ويسكن فيها بأهله وأولاده، ويعلم بها كل يعلم إلى بلاد المسلمين، مع ما في ذلك من الخطر العصم عنه وعلى أهله وأولاده في دينهم وأحلامهم^{١٤}

هذا ما موصلت إنه في حكم الإقامة في بلاد الكفر، سأل الله أن يكون موافقاً لمحقق والمصواب

سهي من اشرح الأصول الثلاثة الشيع اس عثميين رحمه الله، ضمن مجموع الفتاوى له (١٣٢/٦)

ثانياً بـ على ما سبق، فالذي يظهر أن اسر لأجل عمل في بلاد الكفار يلحق به ذكره الشيخ رحمه الله في انقسم خامس و سادس، وهو اسر لغيره، ويمكن والإقامة في هذه الحالات بطون المدة وبعض الخطر، لا سيما إذا كان الإنسان محتاجاً إليهم وقد ذهب مذهبنا عندهم من حصاره ودمي، فإن كان معامل هناك يمكن من اظهار دية، ولديه يصح بغير به بين الدفع والصار والصالح والطابع، وعدم يدفع به الشهادة، وإيّن يقف في وجه الشهادة، ولم يجد فرصة للعمل في بلاد المسلمين، و مصر بقاؤه هناك على قدر حاجته، فهذا يجوز له اسر

والسلامة في ترك ذلك، لأنه إن أسر على نفسه، فلا يكاد يأمن على أولاده، وقد يهملهم الخساء ويطعمه، ويركن إلى التقاء هؤلاء، فيصنع دية، أو يبحر في أسوأه، بشأن الله العليم

وعلى من ابتلي بالاسر إلى هذه البلاد أن يظهر ولائه لأهل الإسلام هناك، وأن يعصم بالأخوة الإيمانية، وأن يكون عصباً وعلا في مركز الإسلام، لأن الدين يسا يأكل من العم المصيبة، ونشاهد من أفراد قريب، ومن الأئمة أئمة وفق الله لخصص ما يحب ويرضى، والله أعلم

فتاوى الشيخ الفوزان

سئل فضيلة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان عن حكم السفر الى بلاد التي لا تدعى بالإسلام سواء كانت نصرانية أو لا دينة ؟ وهل هناك فرق بين السفر لتسليحة والسفر للعلاج والدراسة ونحو ذلك ؟

أجاب السفر إلى بلاد الكفر لا يجوز ، لأن فيه محاطر على اعتقه ولاحلاق ومخاطره للكفر وإيمانه بين أظهرهم . لكن إذا دعت حاجة ضرورية وعرض صحيح يسافر لبلادهم كالسفر للعلاج مرض لا يوفى إلا ببلادهم أو السفر لدراسة لا يمكن الحصول عليها في بلاد مسلمين ، أو السفر لحجارة فهداه الله عرض صحيحه يجوز السفر من أحدها لبلاد الكفر شرط المحافظة على شعائر الإسلام ، والتأكد من إقامة الدين في بلادهم ، وأن يكون ذلك عبر الحاجة فقط ثم يعود إلى بلاد مسلمين أما السفر للتسليحة فإنه لا يجوز ، لأن المسلم ليس بحاجة إلى ذلك ، ولا يعود عنه منه مصلحته تعود أو يرجح على ما فيه من ضرر ، وحظر على النفس والعرضه

وسئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله

ما حكم السفر إلى بلاد الكفار لعمل ؟

فقال الشيخ - رحمه الله - إذا وجد عملاً في بلاد الكفار ، ثم نُجِر له سفر إلى بلاد الكفار ، وإذا لم يجد يجوز له السفر لعمل هذا بشرط أن يأمر على نفسه من شأن الكفار ، فإن لم يأمر بحفظ دينه أولى .

(١) من فتاوى الشيخ الفوزان (٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢)

(٢) فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي (١ / ٣١٤)

فتوى اللجنة الدائمة حكم السفر الى بلاد الكفار

السؤال أذهب برحلة كل عام في الخارج (سوان - النم) أو وروجي وطفني، وبقي فترة أسوعين في الحر وحرر لومنة خمسة والحدائق كسج من الصحة الثرية، هل يجوز ذلك؟ مع العلم أنني أحفظ على اتصاله أو وروجي روحتي لا تكشف عن حدي لا تأكل إلا الفواكه، لا بحث ملاحات وروبه عودهم. ايموما بذلك

الجواب لا يجوز السفر لبلاد أهل الشرك إلا فسوح شرعي، وليس قصد النسخة مسوع مسفر: لقول النبي ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين» روى أبو داود

ولذلك يصحك عدم الذهاب لتلك البلاد وسجوه للمرض المذكور، في ذلك من التعرض بقتل، وإفاده بين ظهر الكفار، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أنا بريء من كل مسلم يقم بين المشركين» وجاء في هذا المعنى أحاديث أخرى

والله الوفي وصلى الله على نبي محمد وآله وصحبه وسلم

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب رئيس اللجنة

عضو

عضو

عبد الرزاق عفيفي

عبد الله بن قعود عبد الله بن عدي

الرئيس عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتوى اللجنة الدائمة

السؤال هل تحوز الهجرة إلى بلاد الكفر للعمل فيه، وهل يجوز أحد حمية غير جنسية إسلامية؟

الجواب

د أردت العمل وطلب الرزق- فعليك بالنسرة إلى بلاد مستعصية لأهل ذلك-
وعنها عنه عن بلاد الكفر- د في السفر إلى بلاد الكفر من الخطر على العقيدة والدين
والأخلاق، ولا يجوز التجسس بحسبه بكفر- د في ذلك من الخسوع هـ والندحول
نحب حكمهم

وبالله توفيق، وصلى الله على سـ محمد وآله وصحبه وسلم

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	عضو	عضو
مكر أبو زيد	صالح محور -	عبد الله بن عبد الله	عبد العزيز آل الشيخ
الرئيس - عبد العزيز بن عبد الله بن باز			

السفر للدراسة والسكن مع الكفار

السور الأول والثاني من الفتوى رقم ٢٣٥٨ ؛

السؤال هل يجوز السفر إلى بلاد أمريكا للدراسة ؟

الجواب لا يجوز لك أن تخرج من بلدك إلى بلاد الكفرة ، وخاصة العلوم

الدينية والعلمية ، وذلك متوفر بمحمد الله في الدول الإسلامية ، فلا يجوز لك السفر إلى الدول الكافرة .

عن ٢ عدد حاله شخص مسلم ، يريد الذهاب لإيطاليا ، قصد زيارة إخوته هناك ، من قبل صديق له ، هل حله أن يذهب إلى بلاد الكفر مع مسوع شرعاً ؟

ج ٢ إذا كان يريد السفر إلى بلاد الكفر بحث حاله في ذلك ، كصلة رحم واحدة ، وبأمن النفس ، وينصح أن يظهر دينه ، فحجبه عن السفر ، وعنه ألا يضل مكث هناك ، والله شوق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

التجسس الدائمة لتبعوث العلمية والإفتاء

عصو	عصو	عصو
عبد الله بن عديان	صالح العريز	بكر أبو زيد
	عبد العريز بن عبد الله آل الشح	الربيع



من يدع السفر

هناك بعض الأعيان الخاصة بالسفر التي اعتمدت على أحاديث ضعيفة أو موضوعة أو لا أصل لها، وهذا سدرج بحث استدع و منكرات، وسوف يذكر بعض هذه الأعيان قلاً عن شرح لأصحابي رحمه الله من كتاب حجته نبي ﷺ كما روى جابر رضي الله عنه، قسم يدع ما قبل لأجره مع تصرف سييء:

١- الإمساك عن السفر في شهر محرم، ويرى استدع الأعيان فيه من تسكح والدخول وعمره

٢- ترك السفر في محاق الشهر، وقد كان نصير في العرب

ومنه حديث: لا تسافروا في محاق الشهر، ولا إذا كان القمر في المغرب:

(١) امتناع القمر عنه، وهذا ان يصح هو مذهب جليل فلا يرى، يفعل ذلك يفتن من آخر الشهر قال الأزهري: اختلف أهل العربية في اللبائي المحاق

فمنهم من جعلها الثلاث التي هي حر الشهر، وفيها شرار وإلى هذا ذهب أبو عبيد وابن الأعرابي

ومنهم من جعلها يوم خمس: حسنة، مسحة، مسيح، وعشرين: لأن القمر يصنع

وهذا قول الأصمعي: هو شمائل، وفيه ذهب أبو الهيثم والردود: راسي

قال الأزهري: هو أصبح المومنين عدي، قال: ويبدأ محاق القمر ومحاوه ومحامه بظلمة

العرب (١٠) (٣٣٩)

(٢) قال في كشف الخفاء (٢: ١٧٢)، يروى عن علي بن مويه ويسند به في سم لااب ابن عثيمة

لااب معين عن علي، أنه كان يكره أن يروح ويسافر، قال: يروى القمروني رموز الكمور بنده في

عزوه بنده في رضي لله عنه، ورواه النعماني بسند الإسافروا والمرو في محرمه، وهذا به

موضوع، والله أعلم

٣- ترك تنظيف البيت وكسبه عقب سفر مسافر

٤- السفر وحده: أنس بالله كثر يرغم بعض الصوفية^{١١}

٥- السفر من غير رادة: التصحيح دعوى أنوكل^١

٦- السفر لزيارة قور الصالحين^{١٢}

٧- صلاة مسافر ركعتين كئي برس مرآلا، وهو به • منهم انزلني مسرلا سركت وثنت

خير المخرجين^{١٣}

٨- فراهه: مسافر في كل من برس سورة لإحلاص مرة، وفيه الكرسى مرة، وفيه

وما يدروا لله حق قدره^{١٤}

٩- الأكل من لحا كل أرض ياتها مسافر^{١٥}

(١) استحب ديث المرافي فقال: «يكون مسفره من غير منصحاب ان هذا ليس شطافي

أنوكل- بل منصحاب برادي البرادي شبه لأميل- ولا يربو أنوكل به بعد ان يكون

لا يبعد على فصل الله يعني لا على الواذكي سن، وتكن فعل ذلك حار، وهو من على معاصيه

سركل- ويدلف كان يفضله لخواص^{١٦} (حياء ٤١ ٢٦٦)

وهذا باطل ذو ك- كي فان كان أحق الناس به رسول الله ﷺ^{١٧}

ومنهم يعيب به به فعل ذنب، كيف وهو حجة قد ترو من مكة إلى مدنه^{١٨}

والله تعالى يقول ﷻ وتكروؤو حركت حير الزوا النقي^{١٩}

وعمر ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أهل اليمن ينجون بالأسود والبيض» ويقولون بحجر

أنوكلون^{٢٠} «يؤد خدمو مكة سالو الله فارب الله تعالى ﷻ وتكروؤو حركت حير الرد

اسموي ﷻ خرج به بخاري (٢٥١) باب قوله الله تعالى ﷻ وتكروؤو حركت حير برد حوي ﷻ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما السفر إلى محمد يراء فربما يقبل أو يحرم من معاصي لأسباب

و معاصي وشاهدتهم وشاهدتهم فلم يسجد أحد من أسنة المسلمين إلا لأبيه ولا غيره، بل

يو بدر ديث بدرم عجب عبه الوعد بهد مجموع الفتاوى (٢٧ ٢٠)

(٣) استحب في (شرح الشريعة) (٣٨١).

١٠- قصد بقعه يخرج من الحرم بقصدها، ولم تمسح بشريعته ذلك مثل لموضع سي
بمال ن فيها اثر سي يتلوه كما يقال في صحراء بني المقدس ومسجد القدم قبل
دمشق، وكذلك مثله لآباء وانصارين
١١- صلاة أربع ركعات

١٢- صلاة ركعتين حين الخروج من الحج بقراءة في الأولى بعد الصلاة من بابها
المنكروبة وفي الثانية «الإخلاص» فإذا فرغ من الصلاة لم يمسح بالتراب ولا يركع
ويقرأ به الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين، وغير ذلك مما جاء في بعض
الكتب مثل حجب العربي والفارسي الهندي وشريعة الإسلام وغيرها

١٣- امرأة تريد للحج إذا خرجت من منزلها حرمت «أكل عسل» وأية الكرسي و
«الأسراء» و«أم الكتاب» ثم غلب أن معها قصص حوائج الدنيا والآخرة
١٤- الأذان عند مودعهم، والخروج من الباب بظهره لا بوجهه



=والاستحباب حكم شرعي لا بدله من دليل وقد احتج به بقوله

«في حديث» من أكل حراماً من بصره ماؤه يعني البصل

وهو حديث غريب لا يعرف به صلاة (الهدية) لأن لائمه وكلمة «لا أصل»

(١) إحصاء الصحاح في اللغة (الهدية) لأن لائمه وكلمة «لا أصل»

(٢) وأحد الحديث الوارد فيها ضعيف أيضاً وهو «خرجتني في مكة لأخلاق» عن «سعد بن

سنان» في حديثه حب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات يصليها بعد في سنة أو شد عليه ثياب

سوره في الحديث قال العراقي وهو ضعيف

(٣) وفي ذلك حديث مرفوع ولكنه دخل في كتاب التذكرة (١٢٣)

توجيهات مباحث السفر

هذه توجيهات لكتاب النبي قمب ببختي سمعنها هنا لتكون عونا وتذكير لما انتهت إليه من توجيهات

مشروعية القصر في السفر، وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع

حكم قصر الصلاة الرباعية في السفر: ترجح لديّ أن قصر الصلاة الرباعية في السفر سنة مؤكدة

القصر الفصل من الإتمام وإن كان الإتمام جائزا.

مصافاة القصر: ترجح لديّ أن القصر يكون فيما شمي عرفاً سفرًا، سواء كانت المسافة طويلة أم قصيرة

من شك في سفره أتم الصلاة؛ فالأصل الإقامة.

المكان الذي يبدأ منه المسافر القصر: ترجح لديّ أن المسافر لا يقصر الصلاة إلا إذا جاوز عامر دبر إقامته التي يقيم بها

مدة القصر: ترجح لديّ أن المسافر له العصر ما دام لم يُقيم إقامة تُخرجه عرفاً عن أحد السمر، فهو ما زال مسافرًا وإن طالت مدته

المسافر الذي يتردد في الإقامة ولم ينو إقامة، يقصر ما لم يجمع إقامة وإن أنى عليه يستون، وحكي فيه الإجماع

حكم القصر في سفر المعصية: ترجح لديّ أن القصر لا يكون في سفر المعصية قصر المعجّن: ترجح لديّ أن السحير إن كان خبسه في بلده، ولم يقطع مسافة سحر في العرف سفرًا، فإنه لا يقصر الصلاة

جميع الصلاة لأهل مكة في عرفة ومزدلفة: ترجح لديّ حوار الجمع بين الصلاتين لأهل مكة في عرفة ومزدلفة

قصر أهل مكة الصلاة في عرفة ومزدلفة: ترجح لديّ حوار القصر لأهل مكة في عرفة ومزدلفة

جميع الصلاتين في السفر في غح عرفة ومزدلفة: ترجح لديّ حوار الجمع جمع تقديم وتأخير - للمسافر وهو مازل

نية الجمع بين الصلاتين في السفر: ترجح لديّ أن نية الجمع ليست شرط، ونصح الية عند الإحرام بالصلاة الثانية، وأما جمع التأخير أو الجمع في وقت الثانية فتشترط الية

هل تشترط الموالاة بين الصلاتين؟ ترجع لدي أنها مستحبة ولا تشترط
الاذن والإقامة للصلاتين المجموعتين ترجع لدي أنه يؤذن أداناً واحداً،
ويقسم لكل صلاة.

اقتضاء المسافر بالمقيم ترجع لدي أن المسافر متى انتم بمقيم، لزمه
الإتمام، سواء أدرك جميع الصلاة أو ركعة أو أقل
اقتضاء المقيم بالمسافر: ترجع لدي أن المقيم إذا انتم بالمسافر وسلم الإمام
ركعتين - أن عى اقيم إتمام الصلاة، وحكي فيه الإجماع
إذا اجتمع مسافر ومقيم فمن أحق بالإمامة؟ ترجع لدي أن الأولى من كان
أقرأ لكتاب الله عز وجل

قضاء الصلاة الفائتة في السفر، ترجع لدي أن من نسي صلاة حصر
مذكرها في السفر، أن عليه صلاة الحصر

ومن نسي صلاة سفر فنكرها في الحضر، أن عليه صلاة الحصر، ولا يقصر
ومن نسي صلاة سفر وتذكرها في سفر، أنه قصرها

حكم صلاة العاقلة في السفر: ترجع لديّ جوار صلاة

الوافل الروائب في السفر، وتؤكد سنة المعمر والوتر

صلاة النافلة على الراحة واستقبال القبلة: ترجع لديّ جوار صلاة النافلة

على الراحة، ويسحب أن يبدأ الصلاة مستقبلاً القبلة إن استطاع ذلك،

وأما إن لم يستطع فلا حرج عليه

صلاة الفريضة على الراحة واستقبال القبلة؛ فإنه لا يجوز أن يصلي أحد

فريضة على الدابة من غير عذر، وإنه لا يجوز له ترك القبلة إلا في شدة

الخوف، ولو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على الدابة،

جارت الفريضة

حكم صلاة الجمعة في السفر: ترجع لديّ أن المسافر لا تحب عليه الجمعة

من حيث الوجوب، ولكن المسافر البار في مصر تقام فيه الجمعة، فالأولى

له حضور الجمعة مع جماعه لمسلمين

حكم السفر يوم الجمعة: ترجع لديّ جوار السفر في يوم الجمعة ما لم

يدخل وقت الجمعة

جميع صلاة الجمعة مع صلاة العصر: ترجع لديّ حوار الجمع بينهما

حكم صلاة الجماعة في السفر: ترجع لديّ أن صلاة الجماعة غير واجبة على

المسافر، ولكنه إن كان باراً وسمع النداء فالأولى له حضورها

المسح على الخفين في السفر مشروع؛ وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

مدة المسح على الخفين: ترجح لديّ أن توقفت المسح يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر.

هل يجوز الصوم في السفر؟ ترجح لديّ أن الصوم بحري في السفر هل الصوم للمسافر أفضل أم الفطر؟ ترجح لديّ أن الصوم أفضل إن لم يشق عليه الصوم، وأما من شق عليه الصوم في السفر، فالفطر أفضل له لا يجوز للمسافر أن يفطر قبل أن يخرج من عامر قريته

هل للمسافر أن يفطر إذا دخل عليه رمضان وهو في سفر؟ يجوز له المطر يجوز للمسافر أن أصبح في الحضر صائماً في رمضان، ثم سافر في صبيحة يومه، أن يفطر.

من نوى إقامة مدة معينة هل له الفطر؟ ترجح لديّ أنه ليس للمسافر المقيم

نيات أن يفطر في شهر رمضان

من سافر ليترخّص بالفطر لا يجوز له الفطر

هل ينطبق حكم المسافر على سائقي السيارات والحافلات لعمالهم المتواصل

في نهار رمضان؟ نعم ينطبق حكم السفر عليهم

لا يجوز سفر المرأة بغير زوج أو محرم معها.

ترجع لديّ جواز سفر المرأة بلا محرم لجميع الفريضة في وحود الرفقة لأمانة.

مع أمن الطريق وأمنها على نفسها

المسافة التي يحرم بها سفر المرأة بلا محرم: ترجع لديّ أن المرأة لا تسافر

سفرًا يسمى في العرف سفرًا بغير محرم، قصيرًا كان أو طويلًا

ترجع لديّ أن نهى النبي ﷺ عن سفر المرأة بلا محرم جاء مطلقًا، لم يفرق فيه

بين الكبيرة والصغيرة.

ترجع لديّ تحريم سفر المرأة بلا محرم، وإن كانت وسيلة السفر جماعية أو سريعة؛

كالطائرات والقطارات والعاقلات وغيرها

حكم إقامة المرأة في غير بلدتها بلا محرم: ترجع لديّ جواز الإقامة إن أمنت

المرأة على نفسها بالقبول المذكورة في الحث

بما حكم المرأة التي ليس لها محرم وتريد السفر؛ يُنظر في حافها وفي سفرها،

والضرورة تُقدر بقدرها

لا يجوز للمرأة السفر بغير إحدى زوجها إلا في حجة الإسلام، بالتفصيل

الذي ذكر

ترجع لديّ جواز الأضحية للمسافر والحاج.

خاتمة

وفي الختام أحمد الله عز وجل أن وفقني للإتياء من هذا البحث
وأسأله عز وجل أن يتعبدني مبني، ويحميني خالص بوجهه الكريم، وأن يشب علي
طريق الحق وطلب العلم، ويرفع العنبر بما عشت
وأسأله عز وجل أن يبارك في شيعتي أبي عبد الله مصطفى بعدوي، أذكر الله أن
يبارك به في علمه، وصحته، وأهله، وورثه، وماله
وأسأله عز وجل أن يبارك في إخواني علمه بعلم
وأسأله عز وجل أن يرحم أبي رحمة واسعة وموتى المسلمين، اللهم آمين،
وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه
أبو البراء
أحمد البديوي

صدر للمؤلف

- ١- كتاب جامع أحكام مسافر وتقديم ومراجعة الشيخ مصطفى المدوي
- ٢- الصحيح من سيرة الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها (دار الأمل)
- ٣- كتاب جمع بين الصلوات في السفر والخضر ومراجعة وتقديم الشيخ مصطفى المدوي دار أهل الخديعة
- ٤- سفر المرأة بدون محرم ومراجعة وتقديم الشيخ مصطفى المدوي (دار الندوة)
- ٥- كتاب فصل الشتاء وما يتعلق به من أحكام ومراجعة وتقديم الشيخ مصطفى المدوي (الحب الطبع)
- ٦- مشاركه في مالبف كتاب الجامع في مسير المرأة ومباني الأحكام الواردة فيه ٧ مجلدات مطبوع دار مكة
- ٧- مشاركه في تحقيق كتاب مسير القرطبي ١١ مجلد لم يطبع بعد

٨. الإنصاف في معرفة الرجوع من الخلاف على مذهب الإمام أحمد: أبو الحسن علي بن محبوب
 ذكره داوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي

٩- الأوسط، محمد بن إبراهيم بن المنذر.

١٠- البحر الرخاوي، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحنان الشرنوب، ناشر مؤسسه علوم

بغداد مكتبة دعوم، حكيم بيروت (١٤٠٩هـ)، الطبعة الأولى

١١- البحر الرائق في شرح كمر الدقائق، زين الدين بن نجيم الحنفي، ناشر دار المعرفة

١٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاسي، ناشر دار مكتبة تحريمي-

بيروت (١٩٨٢م)، الطبعة الثانية

١٣- الدر المنبر في تخريج أحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حمزة

عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف باسم دمن، ناشر دار فخره بشر

دمشيق، الرياض، سعوديه (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، الطبعة لأولى

١٤- بداية المعهود ونهاية المقصود، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القوطي، أبو يوسف

الناشر دار الفكر، بيروت

١٥- ناه العروس من جواهر القاموس محمد مرتضى الحسبي الربيعي، ناشر دار الهدى

١٦- الأربع الكبر، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الحنفي، ناشر دار

الفكر

١٧- التمهيد في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن حبيب بن كيكندي أبو سعيد هلالني،

الناشر عالم الكتب، بيروت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)

١٨- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر بن العسل بصقلاوي الشافعي، ناشر دار

الرشيد، سوريا (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، طبعة الأولى

١٩- التمهيد في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل

العسقلاني

١٩٩٩ م، الطبعة الأولى

٣١- الدخيرة، للقراي

٣٢- الدرية في تخریج أحادیث الهدایه، احمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، ناشر دار المعرفه، بيروت

٣٣- زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي بصير، محمد بن أبي بكر ربيع بن عري أبو عبد الله، الناشر مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلاميه، بيروت (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) الطبعة الرابعة عشره

٣٤- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله نخعروبي، الناشر دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد عواد عبد الباقي

٣٥- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود النيسابوري لأردني، ناشر دار الفكر، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد

٣٦- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن حسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، ناشر مكتبة دار النور، مكة المكرمة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)

٣٧- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن عيسى نيزمدي السلمي، ناشر دار حياء التراث العربي، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر، تحرير

٣٨- سنن الدارقطني، علي بن عمرو بن الحسن الدارقطني البغدادي، الناشر دار معرفه بيروت (١٣٨٦ - ١٩٦٦)

٣٩- سنن النارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد بنارمي، ناشر دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٧ هـ)، الطبعة الأولى

٤٠- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الطرساني، الناشر دار الطبعة، احمد

(١٤٠٣هـ) طبعة الأولى

٤١ - السسر الكري، أحمد بن شعب أبو عبد الرحمن الساني، ناشر دار الكتب العلمية،

بيروت (١٤١١هـ - ١٩٩١م) الطبعة الأولى

٤٢ - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن ديسر الذهبي أبو عبد الله، الناشر

مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٣هـ)، الطبعة تسعة

٤٣ - شرح صحيح البخاري أبو الحسن علي بن حنف بن عبد الله بن يعقوب الكوفي،

نقري، ناشر مكتبة الرشيد، السعودية، الرياض (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) الطبعة ثمانية

٤٤ - الشرح الكبير لأبي قدامة خلفي، عبد الرحمن بن محمد

٤٥ - شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الله بن حنبل بن جعفر

الطحاوي، ناشر دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٩٩هـ) الطبعة الأولى

٤٦ - شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ناشر مؤسسة

الرسالة، لبنان، بيروت (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) الطبعة الأولى

٤٧ - الشرح الممتع، للشيخ ابن عثيمين

٤٨ - شرح عبد الحمدي، لاس رجب خبي

٤٩ - صحيح ابن حبان بريب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم سميعي ليسي،

ناشر مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) الطبعة الثانية

٥٠ - صحيح ابن حريفة، محمد بن إسحاق بن حريفة أبو بكر السبي السبيري، ناشر

المكتب الإسلامي، بيروت (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)

٥١ - صحيح أبي داود، محمد ناصر بن أبي داود، مؤسسه عربى بشرى واوريج، الكويت،

(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) الطبعة الأولى

- ٥٢- صحيح البخاري، محمد بن مهمل أبو عبدالله البخاري الجمعي، ناشر دار من كثير
سعيد، بيروت (١٤١٧ هـ - ١٩٨٧ م) الطبعة ثالثة
- ٥٣- صحيح الترمذي والدرهم، محمد ناصر الدين الألباني، ناشر مكتبة معارف،
الرياض، الطبعة الخامسة
- ٥٤- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسب القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء
تراث العربي بـ بـ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي
- ٥٥- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى البغوي، الناشر دار مكتبة معارف
بيروت (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) الطبعة الأولى.
- ٥٦- طرح التلخيص في شرح التلخيص، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن حبيب
بغوي، ناشر دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠١٠ م)، الطبعة الأولى
- ٥٧- العبد الوارث في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن
المعافقي البغدادي، الناشر دار طيبة، الرياض (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) الطبعة الأولى
- ٥٨- حبل الحديث، لأبي أبي حاتم
- ٥٩- فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز، موقع دراسة دعامة بحوث العلماء والافتاء
- ٦٠- فتاوى الشيخ ابن عثيمين، دار الوصل، دار التوحيد
- ٦١- كتاب الفاع، بلهوتي
- ٦٢- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن حاكمي
- ٦٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن حمد البغوي، ناشر دار
إحياء التراث العربي بيروت
- ٦٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، الناشر دار الكتب

العلمية، بيروت (١٩٩٥م)، الطبعة الثانية

٦٥- فتح اسري شرح صحيح سعاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل عسلاي
اشافعي، الناشر: دار المعرفة بيروت

٦٦- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد حليم بن تيمية طري أبو
العباس، الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية

٦٧- كشاف يافع عن من الإقناع، منصور بن بوس بن إدريس الهوي، الناشر د. بكر
بيروت، ١٤٠٢

٦٨- كتاب مير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل عسلاي شافعي، الناشر مؤسسة
الأعمى مطبوعات بيروت (١٤٠٦ - ١٩٨٦) الطبعة الثانية

٦٩- كتاب العرب، محمد بن مكرم بن منظور لألفي مصري، الناشر دار صادر بيروت.
الطبعة الأولى

٧٠- المسودة، شمس الدين سرحي، الناشر دار المعرفة بيروت

٧١- المحلى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن السبي، الناشر مكتب مطبوعات
الإسلامية - حلب (١٤٠٦ - ١٩٨٦) الطبعة الثانية

٧٢- مجموع، سوي، الناشر دار بكر - بيروت - ١٩٩٧م

٧٣- المحلى، علي بن أحمد بن سعد بن حرم الطاهري أبو محمد، الناشر دار لأفق احديده
بيروت

٧٤- مختصر اختلاف العلماء، للطحاوي

٧٥- المدونة الكبرى، مالك بن انس الناشر، دار صادر بيروت

٧٦- المسند على الصحيح، محمد بن عبد الله أبو عبد الله احكام ليبوري، الناشر دار

انرشاد افرياض ١٤٠٩، الطبعة الأولى

٨٦- معجمه من لأعري، أبو سعد أحمد بن محمد بن رباح بن شرف بن درهم نصري القروي

٨٧- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ناشر مكتبة لاهوت

الموصل (١٤٠٤ - ١٩٨٣) الطبعة الثالثة

٨٨- شعبي في فقه (امام أحمد بن حنبل النباي، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو

محمد الناشر دار الفكر بيروت ١٤٠٥، الطبعة الأولى

٨٩- منتخب من مسند عبد بن حماد، عبد بن حماد بن نصر أبو محمد الكشي، الناشر مكتبة

نسخه بدهره (١٤٠٨ - ١٩٨٨) طبعة الأولى

٩٠- مجموعة تعميم الكورية صادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت

الطبعة (١٤٠٤ - ١٤٢٧) هـ

٩١- موطأ للإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله لأصحب، ناشر دار إحياء التراث

العربي مصر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي

٩٢- ميزان الأعداء في بعد الخوارج، شمس الدين محمد بن أحمد بدهي، الناشر دار الكتب

العلمية بيروت - ١٩٩٥، الطبعة الأولى

٩٣- مناهج الطلاب وأحمد المصلي، أبو كريب يحيى بن يحيى بن شرف الدين البووي، دار

المعرفة بيروت

٩٤- الهدى في معرفة الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف عم ور أبيادي

لنشر أزي، دار الفكر بيروت

٩٥- مذهب أحمد بن حنبل شرح مختصر حنبل أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي

مردوف باعطاب برعبي، دار نكت العنصر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥

٩٦ مصنف اثر به لأحاديث اهد به. عبد الله بن يوسف ابو محمد حمدي الرندي المأثر دار

الحديث مصر - ١٣٥٧

٩٧ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني،

دار الخيل بيروت

٩٨ اهدايه شرح بدايه المبدى - ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الخليل الراشداني

المرعيني، المكتبة الإسلامية - بيروت



فهرس الكتاب

الموضوع	رقم لصفحة
مقدمة مصيبة شيخ مصطفى عدوي	٥
مقدمة المؤلف	٦
تعريف السفر وأقسامه	٩
الباب الأول: آداب السفر وممتحياته	
استحيات قول دعاء السفر..	١٣
ما يقول إذا رجع من سفر الحج وغيره	١٣
استحيات طلب الرفقة في السفر	١٤
التكبير عند الصعود، والنسيب عند هبوط	١٥
دخول المقدم من سفر على أهله من باب بيته	١٥
استحيات تقديم الطعام عند القلوم من السفر	١٦
استحيات سرعه رجوع مسافر إلى أهله إذا قضى حاجته	١٧
التعجل من غير حظورة إذا رأى المسافر قريته	١٨
تقديم المقدم من سفر فرح بقدمه	١٨
استحيات إهداء المقدم من سفر للمسجد والصلوة فيه	١٩
دخول المقدم من سفر على أهله عدوه أو عشي	٢٠
يستحب للمسافر أن يقدم أهله بقدمه من السفر ولا يمجّزهم بقدمه	٢١

- ٢٢ استقبال القادمين من السفر
- ٢٢ ما يفعله المسافر إذا مر بأرض المعدنين
- ٢٣ الإمارة في السفر - - - - -
- ٢٧ من لا التفقه للأهل عند السفر
- ٢٨ السفر بذكر الزندين لمحهاد غير الوجب
- ٢٨ الرجل يفرغ بين رواجه إذا أراد السفر بإحدى من
- ٣٠ ما يقول المسافر لمحمضه عند وداع
- ٣٠ توصية لمسافر يتقوى الله - - - -
- ٣١ استحباب الخروج يوم الخميس
- ٣١ يستحب أن يمر في السفر أو غيره من مارك أن يقول
- ٣١ ما يقول إذا أشرف على مدينته
- ٣٢ يستحب للمسافر أن لا يصطحب معه خرس وأثامير وكتب في السفر

الكتاب الثاني: أحكام الصلاة للمسافر

- ٣٥ تعريف القصر
- ٣٨ حكم قصر الصلاة للمسافر
- ٣٨ انقوله الأول وجوب قصر الصلاة في كعتين، وأنه هو فرض المسافر
- ٤٠ أدلة القصر الأول
- ٤٥ القول بشي أن القصر في السفر سنة مؤكدة

٤٦	أدبه تعريب ندي
٦١	امرحح
٦٥	العصر في السفر فصل أم لا؟
٦٧	مسألة العصر
٦٧	تعريف الرياء والعرج، و ميل
٦٩	تحقيق القول بأن الله عز وجل تصاري يومين أو يومين وبيله
٧٢	فقه المسألة
٧٢	أولاً الأحاديث المرفوعة عن النبي ﷺ
٧٣	ثانية الآثار الواردة عن الصحابة..
٨١	أقوال أهل العلم في تحديد المسافة التي يحل العصر
٩٢	مناقشة الأدلة
٩٦	امرحح
٩٩	من شئت في سفر هل هذا يسمى سفر أم لا؟
١٠٠	انكار ندي بيد مسافر منه العصر
١٠٥	مناقشة الأدلة
١٠٧	امرحح
١٠٨	فتاوى معاصره في الباب
١٠٩	مدة العصر
١٠٩	الأحاديث المرفوعة

- ١١٣ الآثار الواردة عن تصحيحه
- ١١٩ الآثار عن التسعين رحمه الله
- ١٢٢ أقوال علماء في تقدير مدة الإقامة
- ١٣٣ الترجيح
- ١٤١ المسافر الذي يردد في الإقامة ولم يسر إقامة
- ١٤٣ مسائل تتعلق بالسجدة
- ١٤٥ قصر السجدين

الباب الثالث: جمع الصلاتين في السفر

- ١٦٠ اجمع بين الصلاتين في عرفة ومرددة
- ١٦٢ هل ينصر أهل مكة، ويجمعون في عرفة ومرددة؟
- ١٧٠ قصر أهل مكة الصلاة في عرفة ومرددة
- ١٧٥ جمع الصلاتين في السفر في غير عرفة ومرددة
- ١٧٥ انقوب لأول حوار اجمع بين صلاتين نذري وأحقر، وأمام جدي به اسير
- ١٨٧ انقوب ثاني مع اجمع بعدد السمر مطلقاً، وبها يجوز بالسك عرفة
- ١٩٤ القبول الثالث: احصا اجمع في حادثة حادي سفر
- ٢٠٢ انقوب الرابع أنه لا يجمع بين صلاتين إلا عن عذر
- ٢٠٤ انقوب الخامس كراهة اجمع بين الصلاتين
- ٢٠٦ انقوب السادس: يجوز جمع السجدة، ومنع جمع التقديم
- ٢٠٨ له جميع

- ٢١١ هدي النبي ﷺ في جمع بين الصلاتين في السفر
- ٢١٣ هل يشترط الية لصحة جمع بين الصلاتين؟
- ٢١٩ المولاة بين الصلاتين المجموعتين
- ٢٢٣ فقه الأذان والإقامة فصلان المجموعتين
- ٢٢٦ بقول الأول يؤذن أدناً واحداً ، ويقيم لكل صلاة
- ٢٢٧ القول الثاني يؤذن ويقيم لكل صلاة
- ٢٢٨ القول الثالث يقيم لكل صلاة ولا يؤذن
- ٢٢٨ بقول الرابع يقيم إقامة واحدة
- ٢٣٠ مباحث أدلة ...
- ٢٣٣ الترحيح

الباب الرابع : مباحث في أحكام الصلاة في السفر

- ٢٣٥ اقتداء المسافر بالمقيم.
- ٢٣٥ الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ . . .
- ٢٣٦ الآثار الواردة عن الصحابة والسابعين
- ٢٣٧ أقوال العلماء في اقتداء المسافر بالمقيم
- ٢٤١ الترحيح
- ٢٤٢ اقتداء المقيم بالمسافر
- ٢٤٤ الأحق بالإمامة.....
- ٢٤٥ قضاء الصلاة الفائتة في السفر

٢٥٧	حكم نومه في السفر
٢٦٧	أنس الرواسب
٢٧٢	سنة الحج وصلاة الوتر
٢٧٦	انصلا على الراحلة في السفر ..
٢٨٢	استقبال القبلة عند افتتاح الصلاة ..
٢٨٩	صلاة المريضة على الراحلة ..
٢٩٤	الصلاة على السعة

الباب الخامس : أحكام يوم الجمعة للمساقر

٣٠١	هل تجب الجمعة على المسافر ؟ .
٣١١	حكم سفر يوم الجمعة
٣٢٢	جمع صلاة الجمعة مع العصر
٣٢٣	حكم صلاة جماعة للمسافر

الباب السادس : أحكام المسح على الخفين في السفر

٣٣٣	مشروعيه لمسح على الخفين في السفر والحضر
٣٤٠	مدة المسح على الخفين في الحضر و السفر

الباب السابع : فقه الصوم في السفر

٣٦١	هل يجري الصوم في السفر ؟
٣٨٢	هل الصوم للمسافر أصل أم القطر
٣٨٧	مسائل في صوم المسافر

الباب الثامن: فقه المرأة في السفر

٤١٣.....	سفر المرأة بغير محرم
٤١٤.....	المحرم تعريفه وشروطه
٤٢٠.....	أدلة سفر المرأة بلا محرم
٤٢٢.....	أدلة المجوزين لسفر المرأة بلا محرم
٤٢٣.....	أقوال أهل العلم
٤٢٩.....	سفر المرأة لحج الفريضة
٤٣٣.....	سفر المرأة بغير محرم في صحة رخصة آمنة
٤٣٥.....	مناقشة الأدلة والتزجيج
٤٥٣.....	المسافة التي يحرم بها سفر المرأة بلا محرم
٤٦٣.....	هل يشترط المحرم لكل امرأة أم للشابة دون المجوز
٤٦٧.....	وسائل المواصلات الحديثة وأثرها في سفر المرأة بغير محرم
٤٧٨.....	حكم إقامة المرأة في غير بلدها بلا محرم
٤٨١.....	إذن الزوج لزوجته في السفر

الباب التاسع: متفرقات تهم للحاضر

٥٩١.....	حكم الأضحية في السفر
٤٩٥.....	حكم السفر لبلاد الكفار
٥٠٩.....	من بدع السفر
٥١٣.....	ترجيحات مباحث السفر

٥١٩.....	الخاتمة
٥٢١.....	المراجع
٥٣١.....	فهرس الكتاب



بعد أن يقرأ الله طبع هذا الكتاب والله الحمد وجدت شاء عليه من المشايخ الأفاضل وطلبة العلم
 فقمنا بصحبة وتصوير ونشره على الإنترنت ليسهل تداوله ونعم النفع فتسألونكم الدعاء وعن وجد
 في الكتاب غيراً فأوصيه بنشره ليعمل النفع ويصل الأجر إن شاء الله وجزاكم الله خير
 ولكل مسلم حق الاستماع والتصوير والنشر مع الأمانة العلمية في النقل
 وإن شاء الله جلالي نشر باقي المؤلفات

وجزاكم الله خيراً

مؤلفه . أحمد البديوي

